BIBLIOTECA CENTRALĂ UNIVERSITARĂ
580
Fond Ing. Asim

هذا دفع للتعارض بين الحديثين

الابتداء حديث الحد  الابتداء حديث البسملة

اضافة  اضافة
عرف  عرف
حقيقة  اضافة
اضافة  حقيقة
حقيقة  عرف
عرف  حقيقة

اضافة  عرف
عرف  اضافة
الاستغراقية  الاستغراقية
صلة  صلة
صلة الابتداء  للاستغراقية
للاستغراقية  صلة الابتداء
صلة الابتداء  صلة
صلة  صلة الابتداء
للاستغراقية  صلة
صلة  للاستغراقية
الحد بالحيثية  مشتبه بصفة
نساء  نساء



اطوى على الاظهار

رأيت جعفرا عم زيد

رأيت جعفرا عم زيد جعفر بالجر جعفرا عم جعفر

رأيت كنجي بيد الظلمة رأيت كافرا كافر فيقتل كافرا كافر

ثم على الثاني اي كبر على التكبر

ضع تبرك تبهة من تاء تبة تبهاكلة

٥٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله محمد الشاكرين والصلوة والسلام على سيد الاولين والآخرين محمد النبي النبيه الامين وعلى آله الطيبين الطاهرين اما بعد فيقول العبد المفتقر الى لطف ربه المقتدر شيخ محمد بن محمد بن احمد حفوا بالطاف ربهم الصمد لما كان كتاب الاظهار والاسرار للفاضل البركة في الابرار رفع الله قدره الى حظيرة قدسه وسقاه من شراب برّه وانسه مشتملا على عبارات مجبة فائقة والفاظ موثقة رائقة ومتضمنا على فوائد لطيفة حقايق وفرائد شريفة دقايق حتى صار لمشكاة فيها المصباح بل كأنّ يطلع منه الصباح طود لن انتشق من وهاج انوارها نسيم بين فروع ثماره وازهاره وكنت في اوان طلابي ووقت حداثة شبابي ابذل جهدي للاهتداء الى مرامه ومراده ووجدان المكارم معانيه وفوائده ووفقت لاجتناء اثماره بركض مطيتي في مضماره اشتاق قلبي ان ادلل عن وجوه الفاظه صعابه واكشف عن وجوه معانيه نقابه على ط زيشتمل على فوائد تقرّ بها العيون وفرائد يتعجب منها الناظرون فحار بحمد الله تع على وجه ينفتح منه الاسرار ويتقبل ابرار واصبار كبار رفسميته فتح الاسرار في كتاب الاظهار رجعل الله تع وسيلة الى رضوانه في دار القرار ونفع به الطالبين من اصحابه التحصيل انه نعم المولى ونعم الوكيل وانه قريب مجيب ومن يدعوه نعم المصيب افتتح بعد التيمن بالتسمية بحمد الله تع اقتداء بسلوب الكتاب المجيد واداء لحق ما يجب عليه من شكر نعمه تع التي تالّيفه اثر منها وصونا كتابه عن الافتتاحية بما قال عليه السلام كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية بحمد الله ثم بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم تبركا وعملا بقوله عليه السلام كل كلام لا يذكر الله تع فيه فيبدأ به وبالصلوة عليّ فهو اقطع ممحوق من كل بركة فقال بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني وفضلها على
سائر الاصوات بنظم درر حروف المباني وبفضله رفع
الخطاء عن الامة عامة وبتكوينه كان الافعال تامة
ولا يسع ظروف الكنايات تعريف موصولات نعائه و
لا يتأتى بالاشارة اظهار مضمرات آلائه والصلوة
والسلام على من اوتي جوامع الكلم من بين المرسلين
محمد الذي اعرب عن حج الدين للعالمين وعلى آله الجائزين
العالمين بمراتب احكامه والممتازين عن اهل الخفض
بالاضافة الى منصوبات اعلامه اللهم اجعل صدورنا مصادر
صفات الكرام واصرف جوادحنا عما منع في الاسلام
وابدل مغفرتك عما جنابه غلطا واجعنا مع الموحدين
لا القائلين مشططا اما بعد فيقول العبد الفقير الى لطف
ربه القدير الشيخ مصطفى بن حمزة اسكنها الله تعالى
بفضله في الجنة ان كتاب اظهار الاسرار للفاضل صاحب
اعجاز الافكار بديع الفضل في الاعصار ما رأت مثله
الابصار خلف السلف الاخيار مسند الخلف الاخبار

مولانا

والباء فيه للآلة والظرف مستقر حال من ضمير عالما المقدر او للاستعانة والظرف لغو اختار الاول صاحب الكشاف لانه ادخل في التعظيم لان فيه جعل اسم الله تع اسما عن جعله آلة والثاني البيضاوي لان شأن الفعل الاتم الا بتصدير باسم تع ويقيد متعلقه مؤخرا للاهتمام والتخصيص ولمناسبة الاهتمام في قوله تع اقرأ باسم ربك بالامر بالقراءة قدم المتعلق ولمناسبة تقدم اسم الله تع في قوله تع بسم الله مجريها ومرساها لانه خاص والاسم يرتجوضعا فهو لفظة الله وفي التبرك بالاسم او الاستعانة به كمال التعظيم للمسمى لان التبرك والاستعانة به لما كان للقوة للمسمى يكون الخ في تعظيم المسمى والمعنى ملابسا وتبركا باسمه تع او باستعانة منه لا بغيره

مولانا الشيخ محمد المحقق الحقاني والنحرير الحبر المدقق الرباني
الشهير المعروف بالبركلي الفائز بالنوال العلي في اسكنه
الله في جنة مفتح الازهار واركنه في كنة تجري من
تحتها الانهار لما كان مشتملا على مسائل دقيقة وتحقيقات
عميقة واعتبارات لطيفة ورموز خفية ومرتبا بالترتيب
البديعة ومنكبا في الاسالب البريعة ومقصورا
على محض الفوائد ومحذوفا ما هو كالزوائد مع غاية
الاقتصار ونهاية الاختصار ولهذا طاش كالاسطار في
الاقطار وصار كالامثال في الامصار ونال في الآفاق حظا
من الاشتهار اشتهار الشمس في منتصف النهار وكان
اظهار اسراره والتعمق في الابحاث قد اوقد في افئدة
الطالبين النار وسألني بعض الاخوان واخص الخلان
ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح
الغوامض والغوامض من معانيه ويبين ما له وما عليه
وما فيه مشتملا على نكت دقيقة ورموز خفية موجزا مع غاية
الايجاز بلا اخلال وتسهيلا للاضبط والحفظ بلا املال
فقلت لهم اني قد وهن العظم مني ووهنت
الطبيعة والقوى وفاحت القطيعة والجوى و
لحبت ولازمني عدة العلل ووجبت وقاربني
عدة الاجل مع انكداد اوالي وانتشار جنائي من
نائبات وحول واين الصفاهيهات ايفاع الامل

ترون سلكي عب العفو

اقتدا او اصنف لان كل فعل قرنت التسمية به فمتعلق الباء ذلك الفعل مثل اقوم واقعد وآكل واشرب للشارب والآكل
والقاعد والقائم والله علم للذات الواجب الوجود علما اعتبار العلامة الثاني سعد الملة والدين التفتازاني اصله الرحمن
ممنوع حذف همزته على خلاف القياس ثم ادخل عليه الالف واللام وادغم اللام في اللام اوادخل لام التعريف قيل حذف الهمزة
ثم خففت الهمزة بنقل حركتها الى اللام وادغم حذف حركة اللام الاولى فحذف الهمزة في الوجه الاول خلاف قياس لا ادغام
وفي الثاني حذف الهمزة قياس والادغام شاذ لان ما حذف قياسا فكالباقي فكان الادغام كانه مع الفاصل بين المتجانسين
وجود سيبويه كونه من لاه يليه ليها اي استتر والظاهر ان مراده انه يليه فقلبت الياء الفا على خلاف القياس وعلما كل وجه
منه خارج عن القياس كما ان نداءه خارج عنه حيث قالوا يا الله بالتوسيط شيء والرحمن فعلان من رحم بكسر العين فتح الراء

وقد صدر منى الوعد بمنزلة العهد في اثناء هذا الكلام

انى ان وهب لى ربى ولدا ذكرا اصرف عنان الهمة نحو

اقترح عليه سائل اياه هذا المرام ثم لا وهب لى ربى ولدا سميا الفخر الانام

اعادوا الاقتراح على وجه الاهتمام فنظرت لو كررت الامتداد

والالتماس لوصل الى ضرب اخماس باسداس فلاح

فيها من الاستعداد الى ان ليس في فلاح سوى اسعاف حاجتهم وانجاح

فنظرت الى ما عندى من البضاعة فوجدتها مزجاة و

تأملت ضعف استطاعتى فوجدتها غير مزجاة غير اني

الهمت بان الفرد الدت قبيح المحظورات فشرعت في معترفا

بان يشرع مثلى في مثل هذا من الفظاعة كالكتابة الاشئ

من الضياعة ولكن تضرعت الى من هو عليه هين يسير

وما من ممكن عليه بعسير وتوكلت على الحي الذي لا يموت

وكل حي غيره يموت ومن يتوكل على الله فهو حسبه و

من يدعوه صدقا فهو يجيبه ثم لما وهب لى مشفقة بحمد الله

لوعده الكريم بقوله لئن شكرتم لازيدنكم بفضله

العظيم لزم علينا الاقدام على وجه الاهتمام فلما تيسر

الاتمام بعون الله الملك الغفار وسميته بنتايج الافكار

مسائلا منه تعالى ان ينفع به هذان الولدان وسائر

الطلاب ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب ثم اقتضى

الحكمة الالهية انتقالهما الى دار الآخرة انا لله وانا اليه

راجعون لا سئال عما يفعل وهم يسئلون جعل الله

بفضله

والرحمن فعلان من رحم بكسر العين بعد جعل رحم بعضها ليكون لازما بمنزلة الغرائز والرحيم فعيل منه ايضا بعد الحمل المذكور
لكون الرحمن فيه من المبالغة ما ليس في الرحيم ولذا يقال رحمن الدنيا والآخرة ويقال رحيم الآخرة ولدلالته على المبالغة قدم على الرحيم
ويقال لاختصاصه به تعالى صار حقيقة به بان يكون قرينا للاسم الجليل وهما صفتان للجلالة وعلما ان الرحمن علم يكون بدلا منها او
عطف بيان ولذا الرحيم واذا كان صفة والرحمن علما يكون صفة للرحمن ولا يجوز ان يكون صفة للجلالة لعدم جواز تقديم البدل
والعطف على الصفة ويجوز ان يكونا مرفوعين على المدح اى هو الرحمن الرحيم او منصوبين كذلك اى اعنى الرحمن وجملة بسم الله الرحمن الرحيم
خبرية او انشائية الحمد لله والحمد مصدر حمدت او احمد الله حمدا او حمدا نفسه حمدا ثم حذف الفعل مع متعلقاته لدلالة المصدر
عليه فنفى حمدا فوقع الابهام في المفعول او الفاعل فاعيد باللام الجارة لتبيين المفعول او الفاعل لا في قولك فبعدا للقوم الظالمين واشالة
اى بفد القوم الظالمون بعدا

بفضله جنة المأوى لهما مأوى وجعل كلامنهما فرطا شافعا

مشفعا وذخرا لنا في العقبى والرجو من اخوان الصفاء

ان لا ينسوهما من الدعاء لانهما كالعدة الفائتة لهذا العبد

يستجيب وعد الاستجابة لمن دعا لمن ادركت

في نظمي قصورا ووهنا في بياني للمعاني فلا تنسب

بنقصي ان رقصي على مقدار تنشيط الزمان ولما اراده

الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب

المجيد وعليه الاجماع في الدفتر العتيق والجديد صيانة

لتاليفه عن الاقطعية والاجزمية على ما نطقت به المقالة

القاسمية على قائلها الصلوات الاحدية والتسليمات الابدية

قال بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لغة

وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري مطلقا

وعرفي وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصدا الانعام

مطلقا وللشكر ايضا معنى لغوي وهو فعل ينبئ

عن تعظيم المنعم قصدا الانعام على الشاكر وعرفي وهو

صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له والمدح

هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميع مطلقا والثناء

فعل يشعر بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون

بالاشياء وغيره وبمقابلة الانعام وغيره واختياريا و

غيره والحمد اللغوي اخص مطلقا من المدح ومن وجه

من الحمد العرفي والشكر اللغوي واعم من وجه منهما و

اعلم ان الفعل اذا حذف مع المتعلق فاعلا او مفعولا ثم اضيف المصدر الى ذلك المتعلق نحو سقته الله اى سقى الله سقته وضرب الرقاب اى ضاربو الرقاب ضربا او بين او خال اللام الجارة عليه كما فى المثال المذكور اى بعدا كائنا للقوم الظالمين بان قام بهم وقولهم خلافا للكوفيين وغيرذلك اى خالفهم الكوفيون خلافا فذلك الحذف واجب قياسى صرح به الفاضل العصام فمعنى حمد الله حمد الله الحامدون حمدا او حمد انفسهم حمدا ثم عدل من النصب الى الرفع ليدل على الدوام اذ الفعلية للحدوث والاسمية للدوام وادخل لام التعريف الجنسى فافاد دوام جنس المحمد لله

تع المستلزم دوام افراده لرتع او الاستغراقى المفيد دوامها لرتع فعلى تقدير كون المعنى حمده الحامدون يجوز ان يكون الحمد مبنيا للفاعل اى كل حامدية متعلق برتع وان يكون مبنيا للمفعول اى كل محمودية بقائم لرتع ويجوز ان يراد كلا معنييه على طريق عموم المجاز اى ما يطلق عليه لفظ الحمد فيكون صفيا الصوت معنيه قائم لرتع فيفيد المدح درجة الكمال وعلى تقدير كون المعنى حمد تعالى نفسه يكون مبنيا للفاعل لا غير فيكون المعنى كل حامدية قائمة لرتع الضمير مختصة برتع لا تتعداه من غيره تعالى فيكون حمد الرتع باظهار العجز منه كما قاله لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وهذا الحمد اعلى واجل كما لا يخفى

مبا بين للشكر العرفى بحسب المحل واعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفى اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى ومن وجه من المدح واخص من وجه منه والشكر العرفى مبا بين للمدح بحسب المحل واخص مطلقا منه بحسب الوجود كذا فى الامعان شرح النص المقصود والام للجنس او الاستغراق واما كان فتعريف المسند اليه للتخصيص بالمسند كما فى التوكل على الله والكرم فى العرب فيكون جميع افراده متصفا بالمسند اما فى الاستغراق فظاهر واما فى الجنس فلان المسند اليه هو الماهية فى نفسها لا فى ضمن الفرد فيكون المسند لازم الماهية كما فى قولنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف بالكينونة لله تعالى كالا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف بالزوجية وما وقع لغير الله تعالى ظاهرا فراجع اليه تعالى فى الحقيقة

والصريح اختار الثانى فى الامعان لظهوره فى اداء المرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها لله تعالى فى الخارج فيكون فى الافادة اوفى وبمقام الثناء احرى فان قلت فى اى معنيى الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض افراد الآخر خارجا عن التخصيص الذى يفيده تعريف المسند اليه بلام الجنس او الاستغراق فلا يكون حمد المخصص على وجه الكل قلت فان ادت الاكمال فعليك بعموم المجاز

اعلم

اعلم ان الحامد فى بدء تصنيفه اما حامد لغة فقط ان لم يقابل حمده بنعمة او حامد لغة وعرفا وشاكر لغة ان قابل بها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك ان جعله جزء من شكر عرفى بان صرف بعض ما انعم عليه الى ما انعم له كما صرف لسانه وذلك اعلى مراتب الحامدين لله اللام للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بان يعتبر الاول بين الذات والصفة نحو العزة لله والامر لله والثانى بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين وللاختصاص عند من لم يفرق بينهما وعمم الثانى للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوادى وهو المختار عند المص حيث قال فى الامعان ان اللام للاختصاص والله علم لذات واجب الوجود وهو اصله لاه من لاه يليه اى تستر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معنى وحذف الف الاله من اللفظ لئلا يكون على صورة النفى فلما ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفى ولام لاه لئلا يجتمع ثلث لامات وكذا كلما فى اول الام ثم ادخل الالف واللام ثم اللام نحو للحمد ذكر فى الامعان رب العالمين اى مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به الصانع

ة اللام فيها للعهد الذهني اي بعض فرد من افراد الصلوة كائنا ما كان محمد واما ساغ لمحمد للعهد الخارجي لعدم الفرد
المعهود واما لمحمد للجنس من حيث هو المستلزم لكونه جميع الافراد له عليه الصلوة والسلام والمحمد للاستغراق
الذي مقتضاه كل فرد من افراد الصلوة على نبينا صلى الله عليه وسلم لا حقيقة ولا ادعاء اما حقيقة فظ
فلانه لا يتنزل غيرها من الصلوة على غير صلى الله عليه وسلم من الانبياء والملائكة وغيرهم
منزلة العدم وتحاده ظاهر
واما بان يراد بها افرادها المتعارفة
بحب التفاوت في الفرد وليس لها
افراد مشاهرة حتى تكون مرادة بها مع الاطلاق

وقيل هي اسم للتصلية وقيل
فعلة من صلى اذا دعا
وقيل اصل صلى حرك
الصلوين لان المصلي
يفعل في ركوعه وسجوده
ما يفعل في الصلوة

وهو كل ما سوا الله من الجواهر والاعراض وانما جمع ليشمل
ما تحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم
فجمع بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع
لذوي العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم
على سبيل الاستتباع والصلوة هي في اللغة الدعاء او التعظيم
تتنوع بالاضافة الى محلها على ثلثة انواع تتنوع الاجناس
بالفصول فمنه قيل الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة
الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت في عرف الشرع
من احد المعنيين الى العبادة المخصوصة لتضمنها اياه والمراد
ههنا المعنى اللغوي المتنوع على الانواع الثلثة ولامها
كلام الحد في تحلي الجنسية والاستغراق وافادة التخصيص
ذكره مولانا صاحب الهدى ومراده الله تعالى اعلم
القصر الادعائي او الاستغراق العرفي اذ جنس الصلوة او
جميعها غير مختصة ببنينا عليه السلام ولذا قال في الامعان
لامها للجنس باعتبار وجوده في ضمن بعض الافراد والظاهر
مراده انه للعهد الذهني ويحتمل ان يكون مراده ما اراده
مولانا المزبور فالمعنى جنس الدعاء او جميعه او جنس التعظيم او
جميعه وارد او نازل على محمد ودعاؤه تعالى ذاته العلية معنوية تعالى
او على السلام واحسانه تعالى اليه عليه السلام وكذا تعظيمه تعالى
ودعاؤه الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب المغفرة و
الاحسان منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية بين

الانواع



والد معطوف على محمد وانما عطف صيانة للصلوة عن البتراء وتنة قال عليه السلام لا تصلوا علي الصلوة البتراء قالوا وما الصلوة البتراء
يا رسول الله قال تقولون اللهم صل على محمد وتسكتون بل قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وترك ذكر على اشارة الى جواز
اتيانهم اهل السنة ذكر على ردا على الشيعة فيما زعموا انه ذكرها بين محمد والد غير جائز ونقلوا فيه حديثا موضوعا قال في شرح التشيت
فيه اقوال زائدة على خمسين وذكر ما هو المشهور منها لكن المختار من عند المصنف انه اتباع صحابة او غيرهم وقد اختار هذا الازهري
ويفرع من المحققين كذا في الفاسي فلذا ترك عطف الصحابة عليه اولترك النبي عليه السلام عند تعليم كيفية الصلوة عليه عليه السلام حيث قال
قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث بعدما قالوا كيف نصلي عليك وتكرارا ضافة الى الضمير الراجع الى من قال لا يجوز اضافة الضمير
بل يضاف دائما الى الاسم الظاهر قال الفاسي في شرح الدلائل واضعف الصلوة آللهم صل على محمد والراجح الاكثر اضافته الى الضمير هو الكافي والنجاس والزبيدي
الى الاسم الظاهر صرح به ابن امير الحاج ومن صحح اضافته الى الضمير ابن محمد في شرح الاربعين ثم انه ايضا ذهب الى ان اضافة الى الضمير
او دنيا وى كما ذكر فرعون فلا يقال آل الحجام

فتح الاسرار

الانواع الثلثة لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد
كل منها في اطلاق واحد اذ الاشتراك لفظا فضلا عن
العموم فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى يكون للمضرة فكيف
يصح استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء قلت هذا
مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه و
سلموا تسليما ومحمد في الاصل يقال لمن كثرت خصاله
الحميدة ثم جعل علما للافضل الرسل لكثرة خصاله الممدوحة
واخلاقه المحمودة قال الله تعالى في حقه عليه السلام انك
لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وآل
اي اتباعه صحابة او غيرهم فلذا ترك عطفها او لتركه
في تعليم كيفية التصلية عليه حيث قالوا كيف نصلي
عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
الحديث والجملة الصلوتية عطف على الجملة الحمدية بحيث
ان الاولى ثناء على الله والثانية على رسوله وكل منهما
خبر لفظا وانشاء معنى اجمعين تاكيد للآل لدفع
احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس
والتنبيه على انها للاستغراق وبعد اي بعد الفراغ عن
البسملة والحمدلة والتصلية والواو اما ابتدائية قائمة
مقام اما او عاطفة لما مع مساقته على الجملة السابقة
بطريق القصة على القصة فهذه الفاء جواب اما المقدرة

عطفه

او الموهومة اجراءها يجري الحقيقة رسالة وهي الوسالة
بين المرسل والمرسل اليه في ايصال الاخبار والاحكام ثم
اطلقت في العرف على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد
العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعاني المدونة كذلك
كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على القبيلتين لما
فيهما من ايصال كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له فعلى
الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات التي
تتلى بعد او التي بين الدفتين وعلى الثاني يكون اشارة
الى المعاني المرتبة الموجودة في الذهن او فيه وفي الالفاظ
او فيهما وفي الكتابة ولو عكس لاحتيج الى حذف المضاف
في المبتدا او في الخبر فافهم في بيان احوال ما يحتاج
اليه كل معرب او في تحصيل ادراكاتها والتفصيل يطلب
من الباب الاول اي كل من يريد معرفة اجراء الاعراب على الكلمة
على قاعدة النحو اذ من عرف بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه
اشد احتياج وهو اي ما يحتاج اليه كل معرب
اشد الاحتياج ثلثة اشياء العامل والمعمول والعلم اما
لم يعلم العامل وكيفية عمله وشرائطه وفي اي لفظ يعمل لا يمكن
اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة واما احتياجه الى معرفة
الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية
والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة ولذا
لم يجعل لكل منها بابا على حدة بل ذكر بحث كل منها في اثناء
بحث

كما جعل الطرفي نظر الى انه
يحتاج اليها في الجملة

ومن جعل اشارة الى الرسالة لم يحتج الى
اتصاف الالفاظ والمعاني بعنوان كونها
رسالة لم يعلم قبل الحكم بانها رسالة على
ما لا يخفى

على تقدير تقدم الديباجة على التاليف

على تقدير تاخر الديباجة من التاليف

تقدم الديباجة اولا

على تقدير تاخر الديباجة

تعريف الكلمة وتعريف كل قسم بعد تقسيمها الى غير ذلك

قوله او على العكس لا يصح الا على تقدير مضاف اي اما على ان الالفاظ والعبارات على تقدير مضاف اي دلالة الالفاظ والعبارات او على ان الالفاظ والعبارات على تقدير مضاف اي دلالة الالفاظ والعبارات على تقدير مضاف اي دلالة الالفاظ والعبارات على تقدير مضاف اي دلالة

فيه اشارة الى ما ذكره الفاضل العصام في حاشية التفسير للبيضاوي من ان الشديد بالنسبة
الى الشيء يكون اشد منه انما اختار الصدر التفضيل ليصح كونه مفعولا مطلقا لانه اذا اضاف الى
ما هو بعض منه فيكون مصدرا بخلاف الصفة المشبهة فانها تضاف الى فاعلها فلا يصح مصدريتها
فيلزم وصفيتها الكلي عرب ولا ملكة في ذكائها لا يقال فليقل احتياجا شديدا لانا نقول للكان سبب جعل المحتاج
اليه ثلثة هو شدة الاحتياج لا نفس لزم الاهتمام بها فحذفها عليه قلت لزم الاهتمام بها فحذفها

بحث هذه الثلثة على سبيل التبع كما لا يخفى على متتبع كلامه ابلغ في الدلالة عليها واحرى بمقام الترغيب

اى الاعراب انما فسره به للتنبيه على ان المراد به الحاصل من المصدر وهو الحاصل بالمصدر

لا المعنى المصدري الذي هو الحدث وانما لم يقل والا لكان حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين في الحروف الاصلية

واذا كان شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بشانها المقتضي لبيانها كل منها في باب على حدة فوجب ترتيبها

اى جعل الرسالة ناشئة على ثلثة ابواب فعلى يتعلق به بلا تضمين هذا اذا حمل على المعنى اللغوي وهو جعل الشيء

متصفا بالوجوب وهو الثبوت واذا حمل على العرفي وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتاخير بعضها فلا بد له من

معمول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار تضمين

معنى القصر او الاشتمال اى فوجب ترتيب اجزائها مقصورة

او مشتملة على ثلثة ابواب او قصرها او اشتمالها عليها

مرتبة على اختلاف المذهبين قال الفاضل العصام اختلفوا

في حقيقته فقيل انه حذف متعلق ما هو اجنبي عن العامل

المذكور واورد عليه انه هو الحذف فلا معنى للتسمية

بالتضمين ودفع بانه لا بعد في تسمية قسم منه شايع في كلامهم

باسم خاص وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبي

ورد بان المعنى المكني به قد لا يقصد ثبوته وفي التضمين

لا بد من قصده فيتخالفان ودفع ايضا بانه لا اتجاه له

اذ لا بعد في ان يلتزم في بعض الكنايات شيء لا يجب في جنسها و



اشد الاحتياج اى الاحتياجات منصوب مفعوله مطلق لقيام مقام موصوفه

اولا خذه المصدرية من المضاف اليه لان لام التفضيل جزء من المضاف اليه ولهذا يراد به العموم اذا كان

موردا كما في قولهم ولا تكونوا اول كافر به بمعنى اول كفار به وهو اى ما يحتاج اليه كل موسوم بالاحتياج

ثلثة اشياء وهذه الجملة ابتدائية ليست معطوفة على ما قبلها والجملة الابتدائية في عرف النحاة

كل جملة وقعت في ابتداء الكلام او بعد جملة مستقلة لا يصح عطفها عليها مصدرة بحرف العطف

اولا بعد اذ لا يكون لها اعراب ويسمى هذه الجملة استينافية ايضا فالابتدائية والاستينافية

واحدة عندهم وعند هل التغير ايضا قال المحقق ابو السعود في تفسير فواتح وما يشوكم

انها اذا جاءت لا يؤمنون كلام مستانف وقال في تفسير فواتح وكذلك جملتا الكل شيء عددوا

كلام مبتدا او غير ذلك مما لا يحصى واما الاستينافية عند اهل البلاغة فجملة ليس لها اعراب ولم

تصدر بالواو جوابا لسؤال اقتضته الاولى فبين الاستينافية عندهم والاستينافية عند

النحاة عموم من وجه فلتناول العامل والعمول والعمل كل واحد ضرب لابتداء محذوف تقديره الاول العامل والثاني

العمول والثالث العمل او مجموعها بعد التعاطف ضرب لابتداء هو هي او بدل من ثلثة اشياء بدل الكل

ولا مانع لجعل العامل بدل البعض الا بتقدير العائد لانه لا بد فيه وفي بدل الاشتمال من عائد الى المبدل منه

ويجوز ان يكون منصوبا بمفعول اعني

وهذا هو المشهور وقال الرضي اذا علم البعضية فلا حاجة الى العائد منه

قيد الاسراد

وليكن التسمية باسم خاص لهذا التميز وقيل هو عبارة
عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقي ويلاحظ معنى آخر معه
من غير استعمال فيه ومن غير تقدير لفظ آخر يدل عليه
ويدل عليه بذكر متعلق ورد بانه يلزم حينئذ جعل المتعلق
معمولا من غير تقدير عامل لمجرد فهم معناه في ضمن عامل
آخر لا سيما اذا كان المتعلق هو المفعول به او اعمال
المذكور فيه من غير استعمال في معناه وهو بيد انتهى
كلامه قوله قد لا يقصد ثبوته اى تحققه في نفس
الامر هذا الرد انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين
من المتأخرين من ان امكان المعنى الموضوع له ليس شرطا
فضلا عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف
من ان امكانه شرط لا تحققه واما على ما اختاره في
شرح الفرائد ومايستفاد من شرحه للتلخيص من ان تحقق
شرط فلا حتى يحتاج الى دفعه ولكن يرد ان الموضوع له
في الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكنى عنه واما في
التضمين فمعنى المذكور والمضمن مقصودان لذاتهما
لو فرضا فتهما مرادان باللفظ المذكور فلزم ان يراد
بلفظ واحد في اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره
بالذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به في الفرائد والعلامة
التفتازاني في التلويح فلا صحة للكونه كناية فافهم قوله
من غير استعمال فيه فلا يلزم ما لزم في الكناية قوله ومن

غيره

ف كزيد في مجائي القوم خلافا لزيد فان خلافه
لا ينصب المفعول به بلا حرف فالجار
والمجرور في مثله غير متعلق بشيء فضمن معنى
جاوز فلو كان معناه كما ذكره يلزم
جعل المفعول به اقوى معمولا للعامل
من غير تقدير

غير تقدير لفظ آخر فلا يكون حذفا حتى يرد الذكور
الباب الاول الذي عهد جزء من الرسالة لفظا او معنى كائن
في بيان احوال العامل وهو قوله وجعل المعاني ظروفا للالفاظ
بتقدير اليا توسع شايع باعتبار انه كما يحصل بها ما
يحصل في غيرها فكانه شيء يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه
كجعل الالفاظ ظروفا لها حيث قالوا انها قوالب المعاني
باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص
بنقصانها وقيل يصح هذا بلا تقدير ايضا فانهم
يجعلون اثر المعاني محالا للالفاظ توسعا حيث
قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز
ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشيء الواحد لا يكون
مستقرا في محلين مجاوزا عنه في حالة واحدة او في تحصيل
ادراكاتها فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه والتحصيل كما يحصل
بهذه المعاني من حيث انها مدلولة لهذه الالفاظ يحصل
بغيرها فكانه شيء يحيط بها ويجوز ايراد اللام بدل في
لوجود معناها هنا وهو الاختصاص على ما قاله السيد
او التعليل على ما قيل حتى قيل ان في هنا ايضا للتعليل
كما في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه فيقدر متعلقه
يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة الى ما ذكره
من التوسع في تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات
المعنون بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة

هذا ناظر الى الاول

ان كان المراد بها الالفاظ والعبارات
على ما هو المختار

ان كان المراد بها المعاني والدلالة
على ما قيل

اى قوالب تصب فيها المعاني
كالذهب والفضة

او محذوف في جعل كان منها ظرفا ومظروفا
للآخر بالاعتبار الآتي

ناظر الى الثاني

ان المراد بالمعاني التي عبر عنها بما
ما به يحصل ادراك احوال العامل
لا نفس الاحوال العلوية

كما اختاره البعض وعلى ما اثره البعض
والمعنى دال او مشتمل عليه

قدمه لتوقف صحة اكثر تعريفات المعمول على بحثه كما سبق
ولشرفه لكونه مؤثرا بخلاف المعمول فانه متأثر ولما كان
البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته ومعرفته اقساما
ومعرفتها موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة على
معرفتها اذ بعضها فعل وبعضها لم وبعضها حرف اراد ان يقسم
الكلمة اولا ليعرفها ولكل قسم من اقسامها وبينها كونها
كلا منها عاملا كلا او بعضا في اثنائه ويعرف العامل ويقسمه
ثانيا فقال اعلم بخطاب عام اولا اى قبل الشروع في
المقصود في الصحاح والقاموس اذا جعلت اول صفة
لنكرة تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعل صفة صرفته تقول
لقيته عاما اولا ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي
الثاني قبل هذا العام ان الكلمة لما كانت جنسا حيث وجدت
في ضمن الكلام المقصود التقسيم وهو الافراد لا الماهية
على ما هو رأى البعض والتعريف تبعي فعلى هذا في الضمير
استخدام او من حيث هو هو اذ التقسيم كالتعريف
للماهية لا الافراد على ما حققه الفاضل الصمام في اوائل
شرحه للكافية وناوها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة
لحقيقة الكلمة والا فنا في ضمن الفرد وانما الثاني
بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية
والجنس ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلم بسكون

اللام

اللام بمعنى الجرح للتأثير في القلوب وقال الشيخ الرضي وهو
اشتقاق بعيد وهي الواو اعتراضية اللفظ هو في الاصل
بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شأنه ان يخرج من
الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور وهو ما يتلفظ
به الانسان حقيقة او حكما ودوري لتوقف التلفظ على
اللفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور في امثاله وهو
كون المراد فما في التعريف لغويا لما عرفت انه الرمي فالصحيح
تفسير الاصطلاحي به كما لا يخفى كذا في الامتحان خرج به الدوال
الاربع كالخطوط والعقود والاشارات والنصب معرفة
باللام للتنصيص على الجنسية والماهية ولذا عدل عن
قولهم وضع الى قوله الموضوع ولان اسم المفعول ادل
وهو البقاء في الحال المتبادر منه بخلاف الماضي فانه ينافيه مع
بالاستصحاب ولان الاصل في الصفة الافراد والوضع
المطلق تعيين شيئ لشئ متى ادرك الاول فهم الثاني
ولو بغير للعالم به والوضع اللفظي نوعان شخصي هو
تعيين لفظ معين بنفسه اى بمادته وهيئة جوهره لمعنى
وجعله بازائه وهو نوعي هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية
لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصي و
الاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه وهو
فرع الوضع ذكره في الامتحان عدل عن التخصيص لان استعمال
الوضع باللام دون الباء يأباه وليشمل التعريف وضع

لانه لو قيل تخصيص شئ لشئ يرد عليه ان الباء ان كان داخلا على المقصور خرج عنه
وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المرادفين وان كان داخلا
على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره في شئ من المعنيين
فيحتاج في دفعه الى تكلف تجريد التخصيص عن جزئه السلبي او حمل التخصيص
على الاضافي لا الحقيقي او جعل معنى كل من المرادفين من حيث انه من اثار خصه
ذلك المرادف لا يوجد في المرادف الآخر وجعل المشترك يجب كما جعل لا يوجد الا في معنى واحد

زائد على المشهور ولا بد منه متعلق بفهم قوله هيئة
افرادية كما في الافعال وسائر المشتقات والصفره
النسوب والتثنية والجمع قولا او تركيبية كما في المركبات
كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد المهملات كالدين
والمين ومقتضيات الطبع كالخ والممزوجات عن الوضع غلطا
كالمشوم المعرف من المشئوم فان المعرف الاوائل اقصد
جعل المعنى بالقصد به بتوهم انه بجعل. وبقي الحرف فان
احتياجه الى متعلق في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين
والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع و
اما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا نعم قد يقال
ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز
استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة
لكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل فنسميه وضعا
فلا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة
والاستعمال يعمها والمجاز والكناية لمعنى هو في الاصل
مصدر مبني ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول
الى ما يقصد بشئ او لهم زيان او مكان ثم نقل اليه او لهم
مفعولا وفي الاصل معنى كرمي ثم خفف ونقل اليه
قال الفاضل العصام وهو اقرب الوجوه بحسب
المعنى لكن لا نظير لتخفيفه خرج به حروف المعجم الموضوعة

لان الواضع هو التعيين الذي يكون منشأ للدلالة
ليس كذلك قال العلامة التفتازاني
المعنى المجازي حتى لو ترتب
لا بوسيط هذا التعيين
من الواضع جاز استعمالا باللفظ في المعنى
المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه
منه عند قيام القرينة بحالها

كاستعمال العلامة التفتازاني لكن قال بعده
ما حاصله ان الوضع عند الاطلاق يريد به
تعيين الماهية او الهيئة وهو المراد
الوضع المأخوذ في تعريف
الحقيقة والمجاز

فيلزم تقدم الكل على السبب او اللم او
اللازم على اللزوم او اللم المتعلق بالكل
على المتعلق بالفتح

لزم التركيب لابانة المعنى ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه
داخلا في مفهومه اتضح بما علم التزاما لان دلالة الالتزام
ممنوعة في التعريف فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر
الدلالة ايضا لان دلالة الوضع عليها التزامية ايضا بل
دلالة الوضع على المعنى اوضح منها عليها فالذكر في مفهومه
كما سبق والمص في هذا المقام تحقيق وذكر في
الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه ثم تبع في هذه
الرسالة ابن الحاجب في ترك الدلالة لانه لما قام مقال
مفرد صفة لمعنى وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء فاه
قيل هذا يوهم ان اللفظ الموضوع للمعنى بالافراد وليس الامر
كذلك فان اضافة كل بالمعنوية انما هو بعد الوضع
فيحتاج ان يركب فيه تجوزا كما يركب مثل من قتل
قتيلا وذا لا يجوز في التعريف قلت لا تجوز في لان
زيان وقوع نسبة الوضع وانضمام المعنى بالافراد
بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون تجازا
لو كان حصول الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك
ثم الوضع تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية وذا غير
معتبر في المجازية كما ان زيان القتل والمقتولية واحد ان
القتل لا يقع على الحي حين هو حي بل على المقتول بذلك
فالقيد حقيقة كما حقق المص في ما علقه على الامتحان في
بحث المعطوف وخرج بهذا المركبات كلامية او غيرها

قال في الامتحان فان قيل
قال المص فيما علق على الامتحان فان قيل
فان ذكر في مفهومه كان جزء معناه فيلزم
تضمنه قلنا تذكر دلالة المعنى على البعد تقف
على الجواب وفي الحاشية وجهه ان البعد
في تعريف المعنى اي عدم البصر اما ليس جزء
معناه فانه مضاف اليه والمضاف اليه
خارج عن المضاف فكذا المعنى في تعريف
الوضع مضاف اليه بواسطة اللام

دلالة اللفظ على تمام
الموضوع له جزء تضمنية وعلى
خارجه اللازم التضمن
الى خارجه

ومثل قائمة وبصري تما لمعنى يدل جزء اللفظ على جزئه
الكن لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا فان قيل يخرج ايضا
مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل منها كلمة
تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض
تعريفها اجيب قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المص
كالحركات لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ
نفس الصوت المكيف لا كيفية له كما هو مذهب الشيخ
ابن سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة ولا يخرج
مثل عبد الله علما لانه تما لمعنى لا يدل جزء لفظه على جزئه
وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان تمة
فعل سمي بالتاء مدلول التضمني وهو الحدث قدم على الاسم بما
مكما في الكافية لان الكلام في العامل وهو اصل في العمل
ولان كل عامل نجد فيه الاسم كما سيصرح به وهو اي الفعل
ولما كان فصلا من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة
وكان ظ عبارة القوم وهي الاقتران باحد الازمنة غير
مفيد لذلك بل مفيدا اقتران لفظه مع انه كذلك ولذا اضطر
الى التاويلات التي ذكرت في الامتحان او مفيدا اقتران
المعنى فوجب ح ان يراد المعنى التضمني الذي هو الحدث
وهو تكلف لا يشوبه اللفظ عدل عنها فقال ما دل
وما عبارة عما كان الكلمة عبارة عنه فتذكير الضمير دل
باعتبار لفظه ومعناه كما حققه الفاضل العصام لا في

لفظها

كعبارة ابن الحاجب والبيضاوي في
موجب الحصر

علا
كعبارة ابن الحاجب في تعريفه الصحيح

مع ان
الفاعل
المعنى
المطابقي

افظها حتى يكون التذكير باعتبار لفظ كما زعم الفاضل الجامي
بهيئة وضعا اي دلالة وضع او زمانه او دلالة وضعية او
حال كونه موضوعا او وضعيا على احد الازمنة الثلثة اي
الماضي والحال والاستقبال بان وضع هيئة الافرادية له
بوضع نوعي كما وضع مادته الحدث بوضع شخصي و
لكن لم يذكر دلالته عليه بنفسه بهذا الوضع كما ذكرها القوم
لعدم الاحتياج اليه لانه بما ذكر يخرج الحرف لعدم دلالته على
الزمان اصلا ايضا كرجل وضرب ومنه ما يدل عليه لكن بمادته
لا بهيئته كامس وغدا والان وكذا الصبوح والغبوق وكذا
يخرج اسماء الافعال واسما الفاعل والمفعول لان هيئة كل
منها غير موضوعة للزمان حتى تدل عليه وضعا بل انما يدل
كل منها عليه تبعا او بغلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة فان
قيل ان قولهم ان كلا من اسمي الفاعل والمفعول حقيقة في الحال
ومجاز في الاستقبال بالاتفاق يشعر كون هيئة موضوعة
للزمان فينقض التعريف به منعا قلت معنى قولهم انه حقيقة
في الحال ان حقيقة في المعنى الكائن في الحال فلا يلزم كونه
موضوعا للزمان والا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان
بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها في الاصل عليه وضعا
ويخرج نحو زيد علما لان واضع العلم لم يضع هيئته
للزمان كما لا يخفى على من له ادنى فهم فان قيل ان المضارع
لكونه دالا على الزمانين يخرج بقوله على احد الازمنة

ذكر في موضوع لحدث مقيد بالزمان واما النسبة فمعناه انها عند الجمهور فمعناه المطابقي مجموع هذه الثلثة والتضمني كل واحد منها
وقال الفاضل العصام ان النسبة انما جائت من الهيئة التركيبية مثل ضرب زيد فانه اذا جعل هيئة زيد تامة للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لفظا فالفعل يدل على الحدث الزماني مستعد الان ينسب الى شئ
فيلزم اسناده الى شئ لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا

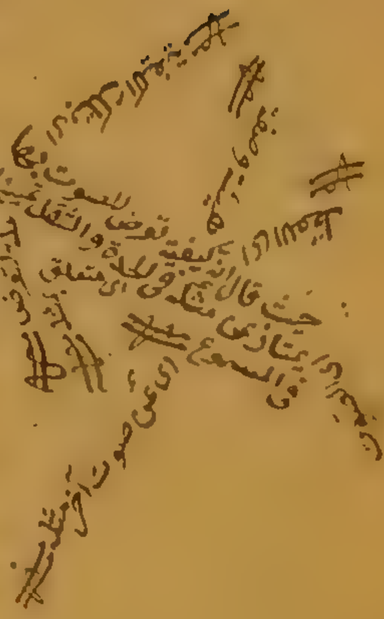


الاعراب نقلة المفعول المطلق والمفعول فيه
والحال والتوضيح

اي الشروب في اول النهار

اي الشروب في اخر النهار

بخلاف ما يحتاج ارادة غيره الى القرينة

ومجاز في المعنى الطائن في الاستقبال

فينتقض التعريف بجمع ما قلت ذلك ممنوع لان الاحد
الازمنة اصل الوضع والاشتراك انما نشأ في الاستعمال
ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج منه لان الدال على الاثنين
دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه تم منه واما اذا لم يكن
مشتركا اصلا بل كان في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا
فلا اشكال اصلا ولما كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح منه
بالحد وانتفاع المبتدي بها اكثر منه بالحد وان كان الحد
اشرف لكونه من الذاتيات وانفع في نفسه لافادة التمييز
الذاتي ولذا قدم قال ومن خواصه خبر مقدم على المبتدا
وهو دخول قد اي بعض خواص الفعل لا كلها دخول
مجموع هذه الاشياء الثانية وهذا مبني على ان يكون
الواو لعطف الجزء على الجزء فانه عطف قبل الحكم او على ان
حق المبتدا التقديم مع ما يتعلق به فيقدر معه مقدما
ويكون الخبر للمجموع كما اذا كان معه مقدما لفظا كزيد وعمرو
وبكر في الدار وان من المبعض والا فالدليل على بعضية
المجموع التي هي المقصودة بل على بعضية كل منه على تقدير
كون من للتبعيض وحده وهي ليست بمرادة لكونها
من اوضح الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضا فالدليل
عليها ايضا في اللفظ وان حصلت بالمشاهدة و
انما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان فيها ما يذكر
هنا كتاء التأنيث الساكنة والضمير المرفوع البارز

المتصل

التصل ونون التأكيد وهي حرف خاص وخاصة الشيء ما يختص به
ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده او غير شاملة
وما ذكرنا هنا من القسم الثاني والحد لا يكون الا شاملا لدخول
قد الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف
الخاصة عليها كما يصدق عليه والا يجاز مطلوب في الخاصة
المنطقية لا تصدق عليها لاشتراط الحمل فيها ذكر في
وجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلي او تقليله او
توقعه او تقريب الحدث الماضي الى الحال وشيء منها لا
يتحقق الا في الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص
اذ لم يجز الواضع ولو عرف الاختصاص لزم الدور قلت
ذلك معلوم بالاستقراء لا من الاختصاص فلا دور فافهم
والسين اي سين الاستقبال بقرينة سوف وسوف
وستميان حرفي تنفيس لكن في الثاني زائد وجه الاختصاص
كونها لتخليص الحدث الفعلي بالاستقبال المعلوم بالاستقراء وان
لانه لتعليق الشيء بالحدث الفعلي ولم ولما لانهما لنفي الحدث
الفعلي ولام الامر لانه اطلب الحدث الفعلي ولا الناهية لانه
اطلب تركه ولا يتصور كل منها الا في الفعل ثم انما بانيات
بتنكير المضاف والا يلزم توقيف المعرفة لانه علم الجنس او تجوز
نحو زيد الشجاعة كما هو راي الرضي او الوصف او البيان
بتأويل الدال على النهي كذا في الامتحان قال السيد السند
في حواشي الكشاف ان امثالها اذا اريد بها النفس قد

يزاد في آخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسما وقد
لا تزاد فاحفظ وكلاما على كلمجي في بحث العامل القياسي
واسم ماخوذ من السمو وهو العلو سمي به لاستعلائه
على اخويه من جهة كونه مسندا اليه وتركب الكلام منه وحده
تجلا اما وهو ما اي كلمة بقرينة جعله قسما منه دل على معنى
وضعا اذ المتبادر من الدلالة التي وصف بها الكلمة ما يكون
الكلمة كلمة باعتبارها وهي الدلالة الوضعية او اكتفى
باذكر في تعريف الفعل ولما كان كون المعنى في نفسه او
في نفس الكلمة واجبا الى كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا
غير ظاهر من ظواهرهم في نفسه عدل عنه الى قوله مستقلا بالفهم
اي بالمفهومية نصبا بالمقصود وايثارا للمراد يعني
يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل تعلقه بخصوصه
او يفهم من لفظ الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال
على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير
مستقل كما سيجيء غير مقترن وضعا تركا اكتفاء بما ذكر
في تعريف الفعل فيه اي في الفهم مما دل عليه باحد الازمنة
والظاهر المناسب للسبق ان يقول غير دال بهيئته على احد
الازمنة بل الاظهر الانسب ان يقول ما دل بمادته على
معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته على احد الازمنة
لكنه اراد التنبيه على ان يمكن اصلاح عبارة القوم في
الجملة بذكر قيدا هملوه كما اصلح الفاضل الجامي عبارة



اي للاحب به يعني ان المراد بعدم الاقتران عدم فهم ذلك
المعنى من لفظ الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران كون
المعنى مقارنا بالزمان في الواقع فلا يخرج مثل الضارب والضرب
مع ان الضرب انما يقع في احد الازمنة فيقترن به في الواقع
لكونه مخبرا مقترن في الفهم والا كونه معهودا قبل فهم الزمان
من لفظ اخر او بعده فلا يخرج مثل الضارب في قولنا زيد
ضارب امس او في الماضي زيد ضارب وخرج بهذا القيد
الفعل ودخل بما خرج عن حد الفعل مثل رجل وزمان
وامس ويوم ويدخل في خواتم يذكر لما ذكر في الفعل دخول
النونين وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخر للتاكيد
والمراد به ما سوى الترنم والغالي فانها غير مختصين بالاسم
لم يستثنها كما استثنى البيضاوي لانها كالمكونها في غاية النوة
لا يراد ان عند الاطلاق صرح به في الامثلة اما اخشاء
تنوين التمكن فلانه لتمكن مدخوله اي التقرر واصالته
في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف اصلا ولا في الفعل
اصالة واما اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى
الطابق المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم وقد مر
ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض
من المضاف اليه فلاختصاص الاضافة به وسيجيء وجهه
واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون
الجمع المذكر السالم الذي لا يوجد الا في الاسم فانه لما وجد

وتنوين المقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم لتنوين مسلمات والجمع السالم في الاسم ولذا ما يوجد فيه وهذا عند ابن حاجب لانه جعل خوات ومسلمات علما غير منصرف للتانيث والعلمية مع وجود التنوين فيه فلم ابن للعلل لانه لا يوجد في غير المنصرف وعند الزمخشري خوات ومسلمات علما منصرف وتنوينه للعلل ولا وجود لمنع التنوين المقابلة لانه فيه غير متمحض للتانيث لدلالته على الجمعية ايضا فلذا يلتفت بالنا، فتع آ

فيه حرف يسقط بالاضافة جعل في مقابلته في الجمع المؤنث السالم حرف يسقط به ليكون الفرع على وفيرة الاصل فلا يوجد الا في الجمع المؤنث السالم الذي لا يوجد الا في الكلم بشهادة الاستقراء هذا على رأي ابن الحاجب وانكر الزمخشري تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان وصرف الجرلانه لافضاء معنى الفعل او شبهه الى الكلام او المؤول به فلا يدخل الا ما هي ورد بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين الذين لا عدية فانهما مع كونهما للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء وجها للاختصاص وكونها جزءا من حروف المباني صرف للكلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء في كلها ولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد في البعض دون الكل كما يجيء والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التقريب والمختار عند المص في وجه الاختصاص فيه ووافقه الاستقراء ليس الا كما صرح في الامتحان ولام التعريف وهذا اظهر مما قاله اللام لانهم ارادوا به لام التعريف واعتمدوا في ذلك على الاشتهار وقد نبه في الامتحان انه لا يكون قرينة للابتداء ثم ان في هذا اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام وحده وزيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن لما ذهب اليه

عدا من قول الفاضل الجامي فيفيد ان يدخل لانه يفيد الاولوية لا الاختصاص

وما عداها كلام الابتداء وجواب لو ولام الامر ولام جواب القسم لا تختص بالاسم

الابتداء ونحو الواضح

اليه البرد من انه الهمزة وحدها وزيد عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام والما ذهب اليه الخليل من انه كالاهما وجه الاختصاص ان التعيين المعنى المطابق المستفاد بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد الا في الكلم ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه وهو معنى التمامي مجازي له والحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى قوله وكونه مبتدا وفاعلا وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه اشمل واخصر تنبيها على ان الاصل في المسند اليه المبتداء او الفاعل والبواقي فروع قدم الاول واشار الى ان حق التقديم وحق الثاني التاخير ثم ان الضمير راجع الى الكلم فيرد عليه ان الاختصاص حينئذ معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه وان معرفته بعد معرفة الكلم والفرض معرفة الكلم بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم الدور ويدفع بانه راجع الى الكلم باعتبار جنس الاسم وهو الشيء فح لا يلزم المحذور وانما يلزم لو رجع اليه باعتبار خصوص النوعي فالمعنى كون الشيء مبتدا وفاعلا وجه الاختصاص ان الفعل موضوع للاسناد مفهوم وعدمه الى شيء والمسند اليه مبتداء او فاعلا لا يكون الا اذا فاقد كان مسند اليه بان كان مبتداء او فاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا في حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ولا مسندا

مع ان اصالة الثاني على القول الاول

لا يتم معرفة الفعل وهذا القدر قد التعريف تامل

الا يلزم طلب الوجود لما تحصل الغرض بالاستدلال في

فيفيد الخ ويحصل الغرض بالاستدلال في

كما يجئ فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة ومضافا اى
كون الشئ مضافا وجه الاختصاص كون الاضافة
المعنوية مفيدة للتعريف او التخصيص اللذين يستدعيان
استقلال المعنى ومطابقيته بشهادة الاستقراء وهما لا يتم
معا الا في الكلم واللفظية فرع المعنوية فتختص بها وهو هم
هي به ويعنى عاملا كاسم الفاعل سيجئ في بحث العامل
الفيلسوفي وبعض غير عامل كانا وانت والذي وحرف
وهو في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في
طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه وفي الاصطلاح
ما دل على معنى غير مستقل بالفهم والمقصود بالملاحظة
الة وتابع لفهم حال غيره وهو التعلق حتى اذا قصد
بالملاحظة صار معنى مستقلا او معنى اسم شملا معنى من
في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من
حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالها
ولذا لا يصلحان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء
قصدا صار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه
ومعنى لفظ الابتداء تقول ابتداء السير من البصرة
وقع في يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى
الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ
معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة وهذا هو
المراد بقولهم على معنى في غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من

ظاهره

من ظاهره عدل عنه الى ما ذكره ايضاحا واظهارا للمراد وخرج
بمعنى التعريف الاسم والفعل فان قلت ان اريد
بالدلالة المطابقية لزم دخول الفعل في التعريف لدلالته
على الحدث للمستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع
غير مستقل ابدا في دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه
الشريف وان اريد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه
على الحرف لعدم دلالته على معنى تضمني غير مستقل وعدم صدقه
على الفعل لدلالته على معنى تضمني غير مستقل وهو النسبة
الى فاعل معين وان اريد الالتزام لزم ما لزم في المطابقية قلت
المراد الالتزام ولفظ فقط مقدر ولكن لاقرينة ظاهرة تدل
عليه كما صرح في الامتحان وصرح فيما علق عليه ان خروجه
ورود الاعتراض لا يكون قرينة وبعضه عامل كحرف الجر
وبعضه غير عامل كهل وقد تم اعلم ان بعد ما علمت الكلمة
واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم العامل الذي هو
المقصود تتم التراخي الزماني او الرتبي اظهر مع ان الظاهر
الاشارة لسبق المرجع لبعده افظا والتنبيه على المغايرة
اذ المراد بالاول ما صدق عليه وبالثاني المفهوم وما قيل
ان الموقفة اذا اعيدت معرفة فهي عين الاولى فليس
على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف وهو ههنا وجد لما عرفت
هو ما اى شئ اظا او غيره او جب بواسطة
بالتنوين زيادة على قول الجمهور ولابد منها والا لانتقض

التعريف بها لانها موجبة ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها
ليست بسبب الواسطة كون بالنصب آخر الكلمة فعلا او
اسما حقيقيا او حكميا معربة او مبنية على وجه مخصوص
من الاعراب بيانا للوجه المخصوص وزيادة على قولنا بعض اواخر
لئلا ينتقض ببناء المتكلم في مثل غلامي فانه يوجب بواسطة
المجانسة والاتصال كون آخر الغلام مكسورا لكن الكسرة
ليست باعراب فيخرج به فان قيل المراد بالواسطة المعاني
الخفية او المشابهة التامة المقتضية للاعراب على ما مر بيانه
فيخرج ياء المتكلم بها فانه وان كان موجبا لكنه ليس لذلك
الواسطة قلت كون المراد بها ما ذكرنا مما فهم من الاعراب
ولولا لم يفهم فافهم لكن لزم بذكره الدور لذكره العامل
في تعريفه فيما بعد الآن يقال ان هذا تعريف لفظي
يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها
فيجوز فيه التعاكس نحو القصاص القود القود القصاص
فلا دور وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا اسميا يقصد
به تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا لا يصلح للان معرفة
العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها
وشرائطها كما صرح به في الامتحان وتفصيل الفرق بين
الكسرة والفتحة مذكور فيه ايضا وفقك الله بطاعته و
المراد بالواسطة بمقتضى الكسر الاعراب فيخرج بها ما
ما لا يعد بالاصالة بل بالحمل على الاصلي من الحروف الجارة

الزائدة

لفظ المصدر بمعنى اسم الفاعل واضافته من قبيل زيد قطيفة لان المقتضي هو المعاني لا الالفاظ وهما لا يظهر اوبعناده والنسبة
جاز باعتبار ان اقتضاء المعاني الاعراب عند تواردها عليها ومعنى تواردها عليها مجيئها عليها متعاقبة على طريق البداية
ظاهر ان هذه العبارة ليست من قبيل انقسام احاد الجمع الى احاد الجمع اذ اسمجوا بروسلم اذ ليس جمع واحد منكر بل
جمع واحد من المعاني بل يكون الاسم واحدا ومعانيه ثلثة متعاقبة

الزائدة ومثل ضرب والمضاف بالاضافة اللفظية وان دون
الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا
للعامل الاصلي فيلزم كون ذكرها فيما سيأتي استطرادا
مع كونه من مقاصد الفن ولو زاد بعد قوله من الاعراب
او حمل عليه لاصاب لكن اعترض في الامتحان على تعريف
البيضاوي لحرف الجر ويمكن ان يقال انه اشار الى الخطاط
ديتها بان اخرجها عن التعريف وادخلها في التقسيم كما
سيجيء هذا مفهوم من كلامه ايضا في بحث الجر وآت
في الامتحان وهو اي مقتضي الاعراب في الاسماء
حال من المبتدا والعامل معنى الفعل المفهوم من
نسبة الخبر اليه او ظرف له وهو اظهر تواردا المعاني
المختلفة عليها اي كل واحد من الفاعلية والمفعولية
والاضافة حقيقة او حكما وارد على اسم واحد من هذه
الاسماء بناء على ان لله اذا قوبل بالجمع يقتضي انقسام
الاحاد الى الاحاد فالمقتضي في التحقيق هو المعاني كما يشعر
قوله فانها اه وقوله وهي تقتضي اه لا تواردها لكن اضافه اليها
اشارة الى ان اقتضاءها بسبب تواردها عليها فانها اي
المعاني المختلفة امور خفية تستدعي علامات اي كل
امر منها يستدعي علامة على حدة ظاهرة لكن قد يمنع
من ظهوره مانع فان كان حالا في آخر الكلمة وتقدير
وان في نفسها فمحلية كما يجيء في الباب الثالث لتوقف

الاعراب المذكور اه

مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب اوجب كون آخر
زيد مضموما واخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية اى
بواسطة الفاعلية الواردة على زيد وبواسطة ورود المفعولية
على غلام بسبب تعلق ضرب بهما تعلق القيام بالاول وتعلق
الوقوع بالثانى واوجب غلام ابنا كون آخر عمرو مكسورا
بواسطة ورود الاضافة عليه اى كونه منسوبا اليه بالغلام
بسبب تعلقه به فالعامل يحصل المعانى المختفية فى الاسماء
تعلقه بها وهى اى المعانى المختفية تقتضى نصب عامل
فى الاعراب فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة وجعله
العامل محصلا وموجبا للمعانى وعلامة انما هو باعتبار
النحويين واما فى التحقيق الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل
هو الآلة وجعلها النحويون كانها هى الموجدة على ما هو رأى
الرئيس وقال الفاضل العصام بل الآلة هو الاسناد وجعل
العامل آلة مبنى على التنزيل ايضا اعلم ان للاعراب معنيين
عام وهو ما اقتضاء عروض معنى يتعلق العامل ليكون
دليلا عليه وهو تابع لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والمبنى و
الامر بغير اللام والمراد به هنا هذا المعنى وخاص بالاسم
اللفظى والتقديرى وهو ليس مرادا هنا كما لا يخفى على
من تتبع كلامه وفى الافعال اى مقتضى الاعراب فيها المشابهة
التامة للاسم اى لاسم الفاعل كما سيجىء بالتصريح به وهى فى المضارع
فقط لا فى سائر الافعال واتما يقال فى المضارع او لا حتى

حتى لا يحتاج الى البيان ثانيا لتحسن المقابلة بالاسماء انما
اتى بصيغة الجمع مع ان المناسب للمضارع الافراد للتشاكل
او للتنبيه على تنوع المضارع كالجنس المطلق والمستغرق
الى غير ذلك او للنظر الى الافراد فانه مشابه لكل الفاعل و
لوصوح دخول اللام عليه فانه فعل معنى كما سيجىء لفظا
ومعنى واستعلا اما الشبه الاول وهو الشبه لفظا
فلموازنته اى المضارع اى كل الفاعل فى الحركات اى فى
مطلقها وافق فى نوعها اولا والسكنات فى عددها و
ترتيبها وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او للتشاكل
قال المصنف رحمه الله واما التفسير المفرد لا ضمحلال الجمعية
باللام فليس مفيدا ههنا اذ ليس معنى الآن ضمحلال بطلان
اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجال
اذا جاء واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه و
كونه بمعنى كل الافرادى ان يعتبر كل فرد منه كان ليس معنى
نحو ضارب ويضرب ومضروب ويد خرج مثل يضاربان فى
الاسلين واما الثانى وهو الشبه معنى فلقبول كل منهما
اى المضارع واسم الفاعل الشيوع والانتشار بين
المعانى والاحتمال لها على سبيل البدل عدل عن العموم الشائع
فى كلامه اليه اذ العموم حقيقة فى كل منهما والحمل على الشيوع
بعيد والتصريح به اولى والخصوص فان اللام اى لام الفاعل عند
تجرده عن اللام يفيد الشيوع بين الافراد ومند خول

حرف التعريف عليه تخصص اما فال حرف التعريف ولم يقل
عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر وعلى
مقتضى الظ للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل
عند دخوله عليه مبني على اعتبار كون اللام حرف تعريف
ولوصورة المستلزم اعتبار كون المدخول عليه اسما
ولوصورة والا فالمدخول ليس باسم فاعل فضلا عن
المشابهة له بل فعل في المعنى والتحقيق على ما هو رأى
الجمهور كما سيجئ انما لم يقل اولا حرف التعريف لعدم الحاجة
الى هذا التنبيه عند التجرد ثم ان في اختيار اللام اشارة
الى ان الاختلاف الجاري في حرف التعريف انه الالف او اللام
او كلاهما جار في الموصول ايضا كما صرح به الفاضل العصام
وان المختار عنده مذهب سيبويه كما في حرف التعريف نحو
ضارب فانه يحتمل زيدا وعمرا وغيرهما والضارب فانه
يختص بمعين سواء كان اللام حرف التعريف او اسما موصولا
فانه معرفة يجب ان يكون صلته معلومة عند المخاطب
كذلك الضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال قدم
الاول لاختصاصه به بخلاف الثاني فانه يوجد في الاسم ايضا
ولان الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال
عند التجرد عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا يشتد الحاجة
الى حرف الحال يحتمل الحال والاستقبال قدم الاول لان
الاحتمال اليه ارجح لتبادر بخلاف الثاني نحو يضرب وعند

دخولها

دخوله اى دخول احدهما عليه يختص بالاستقبال
او الحال نحو سيضرب وما يضرب ولمبادرة الفهم
فيهما عند التجرد عن القرائن حالية او مقالية وهي حرف
الاستقبال في المضارع وامس في الاسم وحرف الحال و
الآن ونحوه فيهما الى الحال لاقتضاء مفهوميهما الوقوع
واما الثالث وهو الشبه المعنوي الاقلوقوع كل منهما
صفة لنكرة بحسب الظاهر واما في التحقيق فجزء اول منها
نحو جاءني رجل ضارب او يضرب فانها في الاول
مركبة وفي الثاني جملة فاطلاق الصفة عليهما مبني
على المسامحة لظهور المراد او على التجوز باطلاق اسم
الكل على الجزء ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا
لضارب او ليضرب فهذه المشابهة اى الشابهة لفظا
ومعنى واستعمالا تقتضي تطفل المضارع اى تبعيته
للاسم فيما اى في شيء حصوا الاسم اصلا فيه وهو
اى ذلك الشيء الاعراب والمراد به هنا استعداد الآخر
للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا
ويقابله البناء الاثر العامل كما لا يخفى كما تقتضي تطفل
اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل و
لهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما والقوم اعتبروا
الشبه الثاني بينه وبين اسم الجنس ونظر المعادق

وبالقبول احق لانها لو كانت كما اعتبروا لم يكن مشابهة
لكل منها تامة كما اعتبروا في بيا وجه كاشتراط احد الزمانين
في عمل اسم الفاعل حيث قالوا لو كان بمعنى الماضي لم يكن المشابهة
لفظا ومعنى تامة لان فقدت قوتها وضعفت في كلا الجا
ولانه لا يظهر من هذا الشبه اثر في اسم الجنس بخلاف اسم
الفاعل والمقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشيئين في
امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز في مثله
التفاوت كما يظهر ذلك من تتبع كلام العرب فافهم ايا ك الاهمال
فاذا قلنا لن يذهب فلن اوجب كون آخر يذهب مفتوحا
بواسطة المشابهة لاسم الفاعل ثم اعلم بعد ما علمت مفهوم
العامل وما يتعلق به ان العامل المراد به ما يعم الاصلي وما
يلحق به لذكره في الاقسام ولذا اعاده مظهرا ولانه يراد
فيما سبق المفهوم وهنا الافراد على ضربين لفظي ومعنوي
فاللفظي ما يكون للسماع فيه حظ ولا يكون معنى يوقف بالعقل
وهو اي اللفظي على ضربين سماعي وقياسي فالسماعي
في الاصطلاح هو الذي يتوقف اعماله بخصوصه على السماع
والمراد باللغوي فلا دور ولا يكفي ان يذكر في عمله قاعدة كلية
موضوعها غير محصور وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره
بحسب اللغة من سماعية صيغته اذ قد يكون ما صيغته سماعية
قياسيا بذكر القاعدة الكلية في عمل الصيغة المشبهة كما يجي

وانما

وانما قدمه على القياسي عكس ما في المصباح لسهولة ضبطه افاده
المقصود معرفتها ليجري الاحكام عليها لقلتها والحصار بخلاف
افراد القياسي فانها اكثر من ان تحصى ولان من اقسام القياسي
ما يتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف الجر تمام نظر
المتقدمين وبعض اسماء الافعال والمضاف اليه والاسم التام
بالاضافة ولان الفعل وشبهه ومناه قد يحتاج في العمل
في بعض المعمولات الى حرف الجر وهو من تمام العامل لا المعمول كما
سيجي فلا بد من معرفته قبلها فانه قبل ان حرف الجر يحتاج اليها
دائما اذ لا بد له من متعلق على ما سيجي كما تحتاج اليه فلا بد من
معرفتها قبله قلت اذا الفعل من حيث الماهية معلوم بحاسبي
ومن حيث الصيغة من الصرف الذي يتعلم عادة قبل النحو وكذا
شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبل اصلا ومن الفعل
وان كان غير معلوم منها الا انه اخر للاطراد ولما تقدم
سائر السماعي فللاطراد الحرف الجر وهو اي السماعي
ايضا اي كالفظي على نوعين عامل في الاسم وعامل في الفعل
والعامل في الكلم ايضا اي كالسماعي على قسمين عامل في
اسم واحد وعامل في اسمين اعني المبتدا والخبر في الاصل
اي قبل دخول العامل ويسميان بعد دخول العامل،
اسما وخبرا اي يسمى الاول والثاني خبرا والعامل
في اسم واحد قدمه لكون عمله واحدا ولكونه اكثر
استعمالا واوفر فائدة ولما مر من ان تقديم غير على الله

اذ قلما يخلو الكلام عنه

قوله ان تحصى متعلق ببعيدا تقريبه
الخ بعيدا الخ وبعيدا حال من فاعل
الخ

انا الضاف لفظا فوقه

اي كالفعل شبيه في كونه معلوما من حيث
الصيغة من الصرف

اي تقدم

اذ قلما يخلو الكلام عنه

القيكلى للاطراد حروف جره اى اسماء احدا سماها
ليناسب عملها اللفظى عملها المعنوى فى الاتصال والعمل عليه
فى غيره تسمى حروف الجر وحروف الاضافة لوجودها فى
مفهومها وهو ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم
او المؤول به او حاء عليه وهى عشرون الباء هو للالصاق
اى الافادة لصوق امر الى مجرور وهو اما حقيقى نحو به
دا و امسكت الحبل بيدى او مجازى نحو مررت بزيد
اى التصق مرورى بمكان يقرب منه زيد ومنه القسم و
لذا لا يذكر باءه وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا
قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج
ملصقا به حال الشراء ذكره فى الامتحان ولما كان الالصاق
اصلا وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه اكتفى
به ولم يذكر بسائر معانيه ولان المقصود الاصلى بيان العامل
لا بيان معانيه فقد بسالته وكثرته فى الاستعمال وعدم
خروجه عن كونه حرف جر ولذا يكسر دائما ليوافق عمله بخلاف
اللام فانه يخرج عنه ويكون للابتداء والام ولذا يكسر
فى المضمر الا فى ياء المتكلم ومن هى للابتداء فى المكان بلا خلاف
وفى الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تقادم اول يوم قيل
علامة صحة ايرادها وما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو
اعوذ بالله من اى النجى البعيد انه لا يتمشى فى نحو من
التفضيلية ذكره فى الامتحان واجاب عنه بعض الكمل

باب

ان عمل ما وضع فيتناول الزائد ومثل رب وهو للحال
وهو ما دل على الحدث كالاسماء المتعلقة بالفعل
والظرف

قال ابن كمال ما لم يكن زائدا فللتعدية
للالصاق فيكون لتكميل متعلقه منه

بان عدم التمشى ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو فى تقدير
ترقى الفضل منه اليه والاقول المنع مكابرة والتقدير المذكور
فاسد ولما كان هذا المعنى غالبا فيها حتى قال المحقق
انه الاصل والباقى راجعة اليه ذكره ابن كمال الحاصل فى
الاصل اكتفى بذكره وقد عرفت ان مقصوده بيان و
العامل لا استيفاء المعنى قدمها ليناسب معناها فى الجملة
والى هى للانتهاء فى المكان نحو خرجت الى السوق و
الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل بلا خلاف وغيرها نحو
قلبى اليك اى منتهيا ومشوقا اليك لم يذكر كونها بمعنى
مع كقوله فقه ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم لان ذلك ممنوع
بل الحق عند كونها على معناها بتضمين معنى الضم
كما ذكر فى الامتحان ولو سلم فانما قدمها على
من لمقابلتها الى ولم يذكر حتى معها مع كونها بمعناها
لكثرة مجيئها بمعنى مع ولانها لا تدخل الا على المظهر
فلا يستحق التقديم على قدم عليها ومن هى للبعد
لم يذكر البصريون لها معنى سواه ذكر الدمامينى فى
شرح التسهيل والمجاوزة اى التعدية شئ عن شئ
الى آخر وهى انما تكون حقيقة بزوال الاول عن الثانى
ووصوله الى الثالث كرميت السهم عن القوس الى الصيد
وانا اول عام لها ولما كان بالوصول بلا زوال كاخذت عنه
العلم او بالزوال وحده كاديت عنه الدين كما ذكره فى

اذ لا يستفاد من زيد افضل من عمر مبتدءا وزيد منه
فى عمرو باب يستفاد من عمر مبتدءا وزيد منتهاه
وذا خلاف المقصود وايضا يلزم منه ان عمر مبتدا
ومنشاء افضل زيد مع انه ليس كذلك وايضا ان
يترقى الفضل منه اليه انفصاله منه ووصوله اليه
فاسد ان لا يكون الفضل مشتركا بينهما
مع انه لابد منه وان اريد الترقى منه ووصوله اليه
عنه وتصعد والتاهى اليه فكرفة تا على فهذا يفيد اولوية
فضل زيد لا ازيدية وان كان المراد بالفضل المترقى
وداد منا عمرو فان كان المراد ان التقدير ترقى فضل زيد
يكون المعنى فيكون فضل زيد ترقى لا زيد وان كان المراد
فضل غيره يكون المعنى مضل غيره ترقى فضل زيد
اظهر من ان يخفى كما لا يخفى

الامتحان فذكرها بعدها للاظهار وما ذكروا من عمومها
للاخيرين فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم لا
بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل العصام قدمها لمناسبتها
لمن اذ قد يجوز استعمالها في محل ولو بامتبادين نحو
سقاه من الغيبة اى بعده عنها بالادواء ويجوز ان يكون
بمعنى سقاه من جهة الغيبة قال مولانا السرد رحمه الله يقال
خرجت من البلد اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا
ابرد وعلى هي للاستعلاء وهو شيء على شيء حقيقة كزيد
على السطح او مجازا كعليه دين اى كان ثقله يحمل عليه
قدمها على اللام مع كونها من البسائط لمناسبتها امن
فانها قد يكونان اسمين بمعنى من يميني ومن يليه
وجرها بعني من كقوله اذا رضيت علي بنو قشير اى عني
الله اعجبني رضاها واللام هي للتعليل اى لبيان علة شيء
ذهنا كضربت للتاديب او خارجا كخرجت لمخافتك
ايذكر كونها للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا
ومثل لدو واللموت وابنو للخراب لان المحققين على
انها للتعليل مجازا كما ذكره في الامتحان والتخصيص
اى لبيان اختصاص شيء وارتباط للجر وراما باعتبار
الملكية المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او
الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب الابن لزيد
فليس بمعنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيد الحمد لله بما

مشتمل

مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على ان الام الاختصاص كما ذكره
الفاضل العصام بالحصر مبني على تعريف المسند اليه فانه يفيد
اختصاصه بالمسند كما في التوكل على الله فيلزم عليه ايراد الزام
التكرار او وبيان الفرق وفي تخصيص حمد بين العينين بالذكر
تنبيه على انهما الاصل والغالب فيهما قدمها على في البسائط
وفي هي للظرف اى لظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز او
مجازا كالنجاة في الصدق ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع
النخل فان التحقيق انها للظرفية فيه على ضرب من الاستعارة
لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها
فيه بمعنى على قال بعض الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال
والاستعلاء يصلح لفي وعلى منه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك
وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك
قدمها على العاطف مع بساطتها لانه لا بد خل على الغير الاعلى
قلة في المرفوع نحو انا كافت ويكون اسما بمعنى المثل
ولذا لم يكسر ابدا بخلاف في والكاف هو للتشبيه نحو زيد
كالاسد قدمه على حتى لبساطته وان حتى لا بد خل على
الغير اصلا وحتى هو للغاية نحو اكلت السمكة حتى راسها
ونحو غت البارحة حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا
قدمه على رب ورب هو للتقليل اى لانشائه نحو رب
رجل كريم لقيته ويستعمل غالبا للتكثير كما في مقام المدح
والذم نحو رب نال يلعن القرآن قدمه على واو القسم

وتاءه لان الواو بدل من الباء والتاء من الواو ولوجوب
انخطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر
والتاء بلفظة الله ولذا لم يكسر الا واو القسم وتاؤه و
لم يذكروا وه لما عرفت من ان مقصوده بيان العامل لا
المعنى وانه داخل في الالصاق قدمها على حاشا لانه
قد يخرج عن الجارية نحو ما فيها وحاشا هو للاستثناء
اى لاستثنا ما بعده عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب
الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا وحاشا زيد
اى هو منزه عن ضرب عمرو وهو فعل في الاقل كما
يشير قدمه على مذ ومنذ لانه وان شاركها في الزوج
عن الجارية لكنه لا يخرج عن العاملية بخلافهما ومذ
قدمه مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد
التسمية به على منيذ وجمعه على امناذ لخفته ولانه لغة
عامة العرب بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين على
ما صرح به الفاضل العصام على ان قولهم المذكور غير
موثوق به لما قال صاحب المغني انه غير منقول عن
العرب ومنذ هما للابتداء اى لابتداء زمان الفعل
حال كونهما في الزمان الماضي يعني انه اذا اريد بما بعدهما
الزمان الماضي فمعناهما ان مبدء زمان الفعل مبتدا
او منفيا هو ذلك الماضي لا جميعه كما اذا قلت
ما سافرت من البلد او ما رايته مذ سنة كذا او



ولم يكن في تلك السنة يكون المعنى مبدء مسافرتي
او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن و
اما اذا اريد بما بعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار
البعض بان مضى بعضه فمعناهما ظرفية لفعلهما
التساوي كما اذا قلت ما رايته مذ شهرنا او يومنا
وكنت في ذلك الشهر او اليوم يكون المعنى جميع زمان
عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضران لانهما
لم يقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما ورائهما فلا يصح
اعتبارهما مبدءا وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة
او جميعها فيكون كل منهما مبتدا وما بعدهما خبرا فهذا
البيان استطرادي قدمهما على خلا وعدا لان خروجهما عن
الجارية اقل بخلاف خلا وعدا وخلا قدمه لتقدم الخاء
وعداهما للاستثناء ويكونان فعلين وهو الاكثر بحسب
التفصيل في بحث المستثنى قدمهما على لولا لان كونها حرف
جر مختلف فيه مع قلتها في الاستعمال ولولا هي لامتناع
شيء لوجود غيره فانها يجرها اذا اتصل بها ضمير كما ورد
في بعض اللغات نحو لولاك لهلك عمرو فشبيوه بفعل تصرف
في العامل لئلا يلزم التاويل في الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف
جر يعني نزل منزلة لا د في المال واقع موقع لام التعليل
فان المعنى لم يهلك عمرو لوجودك والاخفش تصرف في الضمير
لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتاويل فجعله مستعار

للمرفوع كما في قولهم ما انا كانت فلا كثير لولا انت بانفصال
الضمير لكونه مبتدا وخذف خبره وجوبا ولكثرتها بالنسبة الى
قدمها عليه لان كونها حرف جر وان بان مشروطا بافعال
التصرف بها لكن للضمير الفاظ كثيرة بخلاف ما للاستفهامية
ولكن فانه يجر به اذا دخل على ما الاستفهامية هو للتعليل نحو
كيمه فعلت اى لاى غرض فعلت ويدل على كونها حرف جر
حذف الف ما كما في لمه وعمه قال الدماميني في شرح التسهيل
فيه ثلثة اقوال احدها انها حرف نصب دائما وهو قول
الكوفيين والثاني انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش و
الثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة و
هو قول اكثر البصريين ولعل هو للترجي فانه يجر به في
لغة عقيل فلذا اخره بعض العين ومعز ذكر الدماميني كقوله
قاله كعب بن سعد الغنوي من الطويل وروي ابا المغوار وعلى اصله لعل
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار
منك قريب والابدّ اى الافراق حاصل لهذه الحروف اى
لحروف الجر من متعلق بفتح اللام ولو تحذوفا والظ
لابدّ الظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف قال
الرضي يجب صرف معلقه عن الظ بجعل الظرف مستقرا
متعلقا بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من الحروف
الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا عن ذلك
المصدر اللام في معنى المصدر لتضمنه ضميره كما في قوله
لا تشرب بمليكم اى حاصل مليكم وحكى ابو علي ان

البغداديين

قال الفاضل المحشي

اعلم ان معنى تعلق الجار بالمصدر ان يكون المصدر مسندا اليه
او مسندا او مفعولا به او ظرفا له او حالا عنه او مقيدا بها
او بمتعلقها وليس شيء من هذه المعاني ظاهرا في
المصدر المجرد عن اللام والاضافة وانما يظهر
بالاضافة او اللام فلذا قال الشارح يجب صرف
معلقه عن الظ بجعل الظرف مستقرا
متعلقا بمحذوف

البغداديين جواز تعلق الظرف بالمبني وفيه نظر لوجوب
اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف وذهب ابن مالك
الى ان مثل هذا معرب لكنه افتقر تنويه تشبيها بالمضاف
هذا كلامه ملخصا هو فعدا وشبهه وهو ما دل على
الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل او معناه والمراد بما
سيذكر من انه كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء
الافعال والظرف وسيجيء تحقيق الا الزيد بالجر والنصب
مستثناء من هذه الحروف منها نحو كفى بالله مثال
للفاعل وحسبك درهم مثال للمبتدا والادب وحاشا
وخلا وعدا ولولا ولعل فان لها بدا من التعلق فانها
هذه المستثنيات لا تتعلق ابدا بشيء من الفعل
او مشبهه او معناه اى لا توصل ذلك الشيء الى ما يليها
بل يتعدى ذلك الشيء بنفسه اليه فائدة الزيد اما
التاكيد او تحسين اللفظ او غير ذلك وفائدة رب
التقليل او التكثير لا تعدية العامل وحمل الزائد في العمل
على غيره مما هو لا مضاء كالاشتراك في الصورة والوقوع
وتصور معانيه فيه ضرب من التاويل ورب اما على
الزائد للاشتراك في عدم الاقتضاء او على غيره للاشتراك
في افادة المعنى او على من الاستغراقية للاشتراك في افادة
التاكيد ذهب الى هذا الرماني واختاره وضعفاه
المصنف وذهب الجمهور الى انها معدية لعاملها كسائر

اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل والمصدر

ظرف مستقر ومنسوب ومستعار وغير ذلك

قوله بالجر يشير بتقديره ان البدل مختار
والنصب جائز

شيخ زاده على قوله

الحروف الجارة وردّ بانه ان اراد وابه العامل المذكور فهو متعد
بنفسه وايضا قد يستوفي معمولها كما في مثل رب رجل
صالح لقيته فلا حاجة الى التعدية وان اراد وابه المحذوف
وهو حصل او مثله كما صرح به جماعة منهم فهو تقدير ما
يستغني به معنى الكلام وان لم يلفظ به قط وايضا لو كان كما
ذكره لم يجز العطف على محل مجرورها رفعا ونصبا وقد
جاز في الفصيح كما يقال رب رجل واخاه اكرمت او واخوه
اكرمتهما ولا يجوز بزيد واخاه مررت او واخوه مررت بهما
فمجرور الزائد ورب باق على ما كان عليه قبل دخولها من
كونه فاعلا او مبتدأ كما مر او خبرا كما زيد بقائم او مفعولا
كقولك ربه رجلا ائتوا بايديكم الى التهلكة ومثل رب رجل
صالح لقيته او لقيت فمجرورها مفعول في الثاني و
مبتدأ في الاول او مفعول كما في مثل زيدا ضربته لكن يقدر
الناصب بعد المجرور لان لرب صدر الكلام ومجرور
حروف الاستثناء وهي حاشا وخلا وعدا كالمستثنى بالا
على ما سيجيء في بحث المستثنى في وجوب النصب ولو خلا
في كلام موجب تام وفي جواز النصب واختيار البدل
ولو خلا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير
ذلك مما يذكر في بحثه ذهب بعض النحاة الى انها غير معلقة
بشيء كرب وتبعه المص واستصوبه ابن هشام وقال لانها
لا توصل وعناه الى الكلم بل قبله كالاشياء على الزائد في العمل



للاشتراك في عدم التعدية وقال الدماميني كون معنى التعدية
ماذكر ممنوع بل معناها جعل مجرورها مفعولا به ولا يلزم
اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي
يقتضيه الحرف وهو هنا يفيد انتفاءه عنه واقول المنع
مكابرة والا ينتقض تعريف حروف الجر منها باداة ما
للاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى
فيها وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشيء كسائر حروف
الجر وتجرورها لا ولعل مبتدأ مرفوع المحل وما بعده
خبره كما في الثاني او تقديرا كما في الاول خبره فهما غير
متعلقين بشيء ونحو لان في العمل اثما على الزائد او غيره
لسبق نحو لوا ك موجود لهلك زيد ولعل زيدا قائم
وتجرور ما عدا هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول
لمتعلق اي ما عدا هذه ان كان الجار في او ما كان بمعناه
كالباء نحو صليت في المسجد او بالمسجد هذا على رأي
ابن الحاجب واما على رأي الجمهور فمفعول به بغير صريح اذ
المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير في او على انه مفعول
لمتعلق ان كان الجار لاما او ما بمعناه كقيمة نحو ضربت
زيدا للتأديب وليه عصيت وهذا كالمفعول له في
الاختلاف او على انه مفعول به بغير صريح ان كان الجار
ما عداهما نحو مررت بزيد وقد يسند المتعلق
الى الجار والمجرور اي يسند المتعلق الى المجرور بواسطة

الجار في العبادة مسامحة اذ الجار آلة ووسيلة في
افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق
الذي هو العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الا
هو من قبيل المعمول كما حققه في الامتحان فيكون اي
مجموع الجار والمجرور على ما هو المكتسب للسياق م
فعلى هذا يكون في قوله م فوقع المحل تسامح او تجوز بتسمية
الكل باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط لقربه فح
لا تسامح ولا تجوز فيه على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد و
يجوز تقديم ما عدا هذا اي ما يكون نائب الفاعل من الجار
والمجرور على متعلقه نحو بزيد مررت لانه معمول ضعيف
يعمل في العامل ايما وجد ولانه من قبيل الظرف وهو كالجزء له
فيدخل فيما لا يدخل الاجانب واما نائب الفاعل فكالفاعل
كما يجيء في بحث المرفوع وقال العلامة التفتازاني في
شرح مختصر عز الدين ظ كلام صاحب الكشاف ان النائب
اذا كان جارا ومجرورا يجوز تقديمه على عامله فيقال زيد
بمرور لانه ذكر في قوله تع اولئك عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا
قدم عليه وقد يحذف المتعلق فان كان المتعلق المحذوف
فعلا اصطلاحيا فاكتفى به عما يشابهه او المراد به الدال على
الحدث فعمها عما لكل الموجودات كالكائن والحاصل و
الوجود والمستقر متضمنا في الجار والمجرور اي مفهوما
معناه منها عرفا يستويان اي الجار والمجرور في الاصطلاح

ظرفا

ظرفا مستقرا في الدار معنى العامل وعمله وضميره واعرابه
فيها اما الاول فظ واما البواقي فبا فتقال كان منها منه اليها
اقيامها مقامه فقد يقع وكنا وقد لا نحو زيد في الدار اي
حصل وحاصل وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن المحذوف
عاما متضمنا فيهما او لم يحذف متعلقه اي الجار ولو عاما يستويان
ظرفا للغو اي فضلة مستغنى عنه ابدا في الكلام لعدم انفهام
معنى العامل منها وعدم انتقال شيء من الامور الثلثة
منه اليها ولا لها اعراب في انفسها واما الاعراب المحلي فللمجرور
فقط كما سبق نحو زيد في الدار اي اكل او اكل بقرينة حالية او
مقالية وما حذف فيها كالمذكور والظرف مع المذكور يكون
فضلة ولغوا بلا شبهة فكذا مع الخاص المحذوف فيها هذا
مسلك الجمهور وقيل انه مع الخاص المحذوف بها يكون مستقرا
ومررت بزيد ووجد زيد في الدار وقد يحذف الجار
ويصل اي حذف الجار على نوعين فقياسي منضبط
بضابط كلي بحيث اذا وجد في جزئي من الجزئيات يحتج
الى السماع فيه بخصوصه وسماعي اي غير منضبط بضابط
كلي بل يحتاج الى السماع في كل جزئي فالقياسي في ثلثة
مواضع الاول المفعول فيه فان حذف في لاما بمعنى اذا قدر
الا الشايع لتبادره ووضعه وجوز الفاضل العصام تقديرا بينا
منه قياسي اي قياسي ان كان المفعول فيه ظرف زمان
مبهما كان او محدودا اذ الاول جزء مفهوم الفعل فيقع

قال المحقق مذكور في حاشية
ورفق الله بطالعتها
اشارة الى ان الظرف لا يكون معمولا اصلا
فع ان الظرف لا يكون من جملة
على ما يجيء التدنا لى
واما معنى الفعل فلا يحذف
فضلا عن العموم فلا يتصور
كون المتعلق بظرف مستقر
ان المعنى العام منها عرفا يحتاج
انفهامه منها الى قرينة
الحدث ... والحاصل والكائن ... الاتصاف ... الاتصاف ... الوجود ... الاتصاف ... الاتصاف ... الاتصاف

انتصابه به بلا واسطة كالمعدود واما انتصابه بشبهه او منا
وان لم يكن ذلك جزء من مفهومها فالحمل عليه والثاني يحمول
على الاول لاشتراكهما في الزمانية نحو مسرت حينا او زمانا او
صمت شهرا او يوما الاول للاول والثاني للثاني او كان
ظرف مكان مبهما للحمل على الزمان المبهم كثبت اكهما في صفة
الابهام وهو اي مدلولا او اسم ما ثبت له اسم بسبب امر
غير داخل في مسماه بل خارج عنه فهو مبهم في ذاته تعين المسمى
بذلك الخارج ومنهم من فسره بالنكرة وورد بانه غير مانع
لدخول نحو بيت ومسجد فيه مع انه من المحدود وقيل
وغير جامع ايضا لخروج نحو خلفك عنه وورد بان الجهات
الست مثل غير ومثل في عدم التوقف بالاضافة ومنهم من
فسره بما لم يعتبر احد وغاية ويخرج منه المقادير الموحة
انها انما تحذف منه في ووجب ان يستثنى منه مثل جانب ولذا
لم يسلك المص مسلكهما واختار ما هو المرضي عند ابن الحاجب
على ما ذكره الفاضل العصام ولقد اصاب في استثناء ما استثنى
وابن الحاجب سكت عنه مع انه لابد منه كما ذكره الرضي كالجهات
الست وهي امام وقدام وخلف وجهين ويسار وشمال
وفوق وتحت كجلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا
بوقوع ازاء وجه انسان او غيره واذا احتمل وجها لجانب
آخر ذا لم يعتبر المص والوجه غير داخل في ذلك المكان وقس عليه
غيره وكعند نحو جلست عندك فان تسمية المكان بعند

لوقوعه

لوقوعه حول المخاطب اي ما في جانبه كداره وملكت اعاد الجار
لتعين العطف على الجهات ولا يتوهم العطف على امام فانه ليس
بصحيح اذ يلزم ح كونه من الجهات الست وليس كذلك
ولدى بمعنى عند الا انه مختص بالحضرة عطف عليه وكذا غير
ووسط بسكون السين بمعنى بين قال في مختار الصحاح كل
موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست
وسط القوم كما تقول بين القوم وبين وزاد وحذاء و
تلقاء والثلثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالممثل ظرف
كالمقادير الممسوحة اي المعلومة بالمساحة اعاد الجار اشارة
الى انها نوع آخر من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث
قال ان كان مبهما او محدودا نحو فرسخ فانه مقدار من المكان
يوف بالمساحة باثني عشر الف خطوة وهي امر غير داخل فيه
وميل فانه ايضا مقدار من المسافة يوف بالمساحة باربعة
الاف خطوة فهو ثلث الفرسخ وبريد وهو ايضا مقدار من
المسافة انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه مقدرا باثني عشر
ميلا الا جانبا اي معنى يحذف في قياسه من المكان المبهم آيا ما
وجه ووجها كائنا بمعنى ووسطا بفتح السين وهو احد
على التفسير الثاني انه كلم لمعين مما بين طرفي الشيء ومبهم على
تفسير المص كذا مخرج عن حكمه وخارج الدار وداخل الدار و
جوف البيت والا كل كلم مكان هو في العرف ظرف مشتق
اسم فاعل قوله لا يكون ملابسا بمعنى الاستقرار بان لا يكون مشتقا

ان وكذا قوله القادمية
او تصحيحه الذال بعد الدال
احد ناقلي

وما ذكره في الكافية فليس بمرضي عندنا
لانه استثناء الغير وجب قال الرضي وحذف
آيا ما ذكر غير اقرب الى مرام المتن
ذكره الفاضل العصام

ما وجه
قال وجه

من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان مع القرار
لو في الجملة نحو المقتل والمضرب فان كلا من القتل والضرب
اللذين اشتق منهما المقتل والمضرب عرض غير قار الذات
فلا يظهر كونهما ظرفا للمضمر منهما فضلا عن كونهما عاملا فيها
اذ معنى الظرفية كون الشئ مستقرا الآخر فلا بد من في للتنصيص
على الظرفية ولذا اي كما يستثنى كل قسم مكان ان لم يكن
بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا ان كان بمعناه اي الاستقرار او
لم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان فانه وان ظهر كونهما
ظرفا للمضمر منهما لكن لم يظهر كونهما عاملا فيهما مع انه المقصود
لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من في للتنصيص على ظرفيتهما
فان هذه المستثنيات لا يجوز حذف في منها مع كون
كل منها مبهما اما مثل جانب فلانه ما ثبت لمسماه بسبب
الاضافة الى شئ خارج عن المبتدى واما ابهام مكان فلانه انما ثبت مثل هذا الكلم للمكان بسبب اعتبار الحدث
الواقع فيه الخارج عنه وذلك معلوم بالاستقراء وقد عرفت
مستتر في ظهر المكان وليس مستترا في مثل جانب انه كمثل خارج
ليس بواصل ذي الظرفية بل ظرفيته انما حصلت بالاضافة الى
المحدود ويرشدك اليه قولهم جانب الدار وتوجيه قولهم بعد
الكل ويستثنى من حكم المبهم ما اضيف الى محدود كجانب
المصر وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة
الباب هذا كلامه فيكون في حكم المحدود ولو سلم اضافة

الى

ظرفا

اي بيانه لون جانبنا مبهما بلا في خروج
الدار من داخلها خروج البيت
من جوفه
احدثا زلى

الى المحدود ليست بلازمة في مثل الجانب كما يدل عليه ذكره
بلا اضافة بخلاف مثل الخارج فالسر فيه ان ليس باصل
في الظرفية بل يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من في للتنصيص
على الظرفية لا يقال اكلت جانب الدار او جهة البيت
او وجه الخان او وسط الدكان بالفتح كما نص عليه سيبويه
او مضرب زيد او مقامه بل يقال اكلت في جانب الدار
او في مضرب زيد او في مقامه واما ان كان عامل القسم الاخير
وهو ما يكون بمعنى الاستقرار من كلم المكان بمعنى الاستقرار
كما كان فقد بمعناه سواء كان مشتقا من الحدث الواقع فيه
او لا يجوز حذف في منه لان كونه متضمنا لمصدر بمعناه يشعر
بكونه ظرفا للحدث بمعناه فلا حاجة الى ذكره في نحو قمت مقامه
وقعدت مكانه الاول للاول والثاني للثاني وان كان ظرف
مكان محدود وهو ما ثبت لكلم بسبب امر داخل في
مسماه غير خارج عنه نحو دار وبيت وبلد فانها اسماء
لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدار في البلد
والبيت في الدار والجدار والسقف في البيت فلا يجوز
حذف في منه لدلالته على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا و
صفة ولا على المحدود لعدم اصالته فلا يقال صليت دارا
بل يقال صليت في دار الا اذا سمي مكان محدود وقع
بعد دخل ونزل وسكن فانه يجوز حذف في منه على حد
والا يصال بطريق التوسع لكثرة استعمالها ولكمال

المحدود ذاتا وهو زمان مبهم وكذا

ان ما يصال في مثل هذا الاحتمال من

مشابهة ما بعدها بالمفعول به لشدة افتضائها اياه حتى ظن
الجرمي انه مفعول به وليس كذلك بل جئ لتسعها لما بقي على اتساعه
مصدرها على فعول هو في الاغلب مصدر اللازم كقاتل وخاصم ولا
ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول
مثلا لا يتم الا بنحو الدار فجوابه منع اتمام بالحدود بل انما يتم
عقلا بمدخل ما فانه جلست تجلس تما معقولا ولا يقدر بذلك
متعديا عرفا نحو دخلت الدار ونزلت المكان وسكنت
البلد والوضع الثاني المفعول له فانه يحذف منه اللام قيلا
اذا كان فعلا اي حدثا لا عينا كجئتك للتسمن لفاعل الفعل
المعلل به اي اتحد فاعلها ومقارنا له اي للفعل المعلل في الوجود
بان يتحد زمان وجودهما كما في مثال المتن او يكون زمان
وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر كقعدت عن
الحرب جبنا ثم ان المراد بالوجود اعم تما في الواقع او في قصد
الفاعل فلا يرد ان مثل شهدت الحرب ايقاعا للصلح صحيح
وان لم يوقعه الشاهد فالمقارنة ليست مما لا بد منه في وجودها
في قصده وجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها
فيتعلق العامل به بلا واسطة تعلق المصدر نحو ضربت
زيدا تأديبا له اي ايقاعا للادب عليه فان زمان وجود الضرب
والتأديب واحد لكن التأديب يحصل بالضرب ويترتب
عليه ذانا قيل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به وأجاب
عنه الفاضل العصام بان هذا مما لا هو احداث الادب

وما يليق بالشخص والضرب بسبب ووسيلة له كالشتم و
النصيحة وغير ذلك بخلاف اكرمتك لاكرامك لعدم
الاتحاد في الفاعل وجئتك اليوم لوعدي بذلك امس
لعدم المقارنة في الوجود وفي هذين الموضعين اي
المفعول فيه والمفعول له المذكورين اذا حذف الجار
ينتصب المجرور ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع ان كان
نائبه يعني لا يبقى مجرورا لا عينا ساوا لا مشذوذا بالاتفاق
ثم ان الرفع على النيابة وفوعي في الاول فرضي في
الثاني لما تقرر عندهم ان لا ينوب مناب الفاعل والثاني
من المواضع الثلثة ان بالسكون وان بالتشديد وبفتح
الهمزة فيهما فالجار يحذف منهما قياسا لتخفيف الثقل
الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التي بعدهما في تقدير الكلم
نحو قوله تع عجبت وتولى ان جاءه الاعمى اي لان جاءه
الاعمى وقوله تع وان المساجد لله فلا تدعوا اي لان المساجد
لله والسماعي فيما عدا هذا الثلثة كما سمع من العرب
فيحفظ ولا يقاس عليه ثم اي بعد بيان ما مر من حذف الجار
القياس بعد الحذف قياسيا او سماعيا في غير الاولين
من السماعي والثالث من القياسي اذ في الاولين لا يبقى
مجرورا صلا بالاتفاق كما مر ان موصل متعلق الى المجرور
فان قطع الاعراب المحلي فيه لزوال كونه مدخول الجار و
هو المانع من الوصول والظرف ودوال لم يظهر في الثالث

ان المفعول فيه فيما ذكر انما يجب نصبه
والمفعول له متى توطيد هذه الشروط
الثلثة احدنا زلل

ط
يعني لا يبقى المجرور في هذين الوضعين
مجرورا لا عينا ولا مشذوذا بالاتفاق بين
سيبويه وبين الخليل والكسائي احدنا زلل

عند القول الاصل بالطول يعني ان الجار ورد
عليهما مع مدخوله فقط فاذا يحذف حصل
فيحذف الذي هو الاصل بالطول لكونهما مع مدخوله ليسا بما
يعني ان الجار لا يدخل الا على اسم ليس بما
ولا بد خولهما مع مدخوله فاذا حذف
الجار حصلت الطول فحذف للثقل

وما عد هاهنا الثلثة مفعولا له ان لم يوجد فيه
شروط الثلثة ولم يكن ظرفا ولا مكانا فهو
من المستثنى منها ظرف ولا مكان ان لم يكن مؤولا بزمان
صريح ولم يقصد فيه ان يكون مفعولا فيه بغير
احدنا زلل

تامل

فلا تكون ذلك فيما

على ان الرضي اشترط ان يكون المفعول له
فعلا لفاعل الفعل المعلل جلبي

فان زمان الجبن غير منفك عن زمان
القعود وان لم يطابقا فالابتداء:
والانتهاء منهم

لانه اذا وجد الشروط الاكثرية يكون كالمفعول
المطلق في اكثر احواله وكون احدهما فاعلا والآخر
والمفعول واحدا وكون المفعول منتزعا من الفاعل
والمستفادا من المفعول المطلق والشبه
في جري حكم المفعول المطلق والشبه
وكونه منصوبا بلا واسطة في النصب
هو الشبه احدنا زلل

لمانع اخر منه ثم ان كون القياس فيه ذهب اليه سيبويه
لان الغالب في حذف الجار فيبقى ان يحمل عليها ما ابهم حاله و
ذهب الخليل والكسائي الى ان القياس بعد الابقاء على
ما كان من الجر ان ما ابهم حاله ينبغي ان يبقى على ما كان عليه
وان كان الابقاء فيما ظهر فيه شاذا قليلا وقيس عليه ما لم
فيه لمانع آخر من بعض السماع وهو النصب على المفعولية
او الرفع على النائبية ويسمى اى ما ذكر من حذف الجار و
ايصال متعلقه الى المجرور واظهار الاعراب المحلي فيه حذفا
وايصالا وجه الشبيهة ظ مثال النصب من السماعي نحو قوله
واختار موسى قومه اى من قومه ومثال الرفع منه نحو
قولهم مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك فيه ومستقر
في الجار ورفع المجرور وانيب مناب الفاعل وكمستقر ومثال
النصب من ثالث القياسي مررت ومثال الرفع منه نحو عجبت ان ضرب
اوانك ضارب وقد يبقى المجرور بعد حذف الجار بلا عوض
مجرورا على الشذوذ وان كان الكثير المواظب للقياس النصب
او الرفع وهذا مختص عند البصريين بلفظة الله فما و
الكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم وفي المراد التحقيق و
التسهيل فليرجع الى شرح التسهيل نحو الله بالجر للافعال اى
والله والا يجوز تعلق الجارين بملفوظين او محذوفين في حال كونهما
مختلفين بمعنى واحد بدون العطف والابدال اذ بالتبعية يحمل
نوع مغايرة هذا من قبيل اكلت من ثمرة من تفاحة ولو قال بلا

تتمة

بلا تبعية لكان اشمل واولى بفعل ولعل اصطلاحي بقرينة المثال
فاكتفى به عن شبهه ومعناه او المراد به الدال على الحدث فيعمهما
لان مبنى العمل على الاقتضاء واذا تعلق احدهما استغنى بالعمل
في مجروره عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء لمثله حتى يعمل
فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا يغني عن الآخر
فلا يقال مررت بزيد بعمرو بل يقال وبعمرو ولو جعل بدلا كما
بدل الغلط ولم يوجد في كلام الفصحاء بمثله ونحو مررت
بزيد باخيك ونحو نظرت الى الهلال الى قرنه لا يقال ضربت يوم
الجمعة يوم السبت بل يقال ويوم السبت ولا يضح البدل لما مر
الاول مثال لكون الجارين ملفوظين ومدخولهما مفعولا به على عكس
ما يأتي من المثالين قيل لا يلزم في الاول لصوق مرور واحد
في حالة واحدة بشيئين و في الثاني وجود ضرب واحد في حالة
واحدة في زمانين وهما ممتنعان وفيه انه ان اريد بالواحد الشخص
ليس بمعمول الفعل وان اريد به الجنس الذي هو معمول له فلا امتناع
كما لا يخفى نعم لا فرق بين ضربت يوم الجمعة امام المسجد وكلمت ما ثمرة من
تفاحة فان الجارين في كل منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما لما سلطا
بفعل واحد بدل الاول بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع في مدخول
الاول في الاول وبكونه مبتدأ وبالشيء مما الاول في الثاني فكان الاول
متعلق بفعل عام والثاني بخاص فلما تحادا لم تعلقهما بخلاف المثالين
الاولين فان الثاني فيهما لم يتعلق لفعل بالمطلق كالاول ليتقيد
متعلقها وذا لا يجوز لما مر هكذا استفيد مما كلام صاحب الكشاف

[illegible] بدل الكل والثاني بدل الاشتمال او بدل البعض من الكل
فالاول بدل كون احدهما ظرفا والثاني كونهما
غير متعاقبين
في بيان ان كونهما كذلك احتراز
ضرب واحد في زمانين فيه ومدخولهما مفعولا فيه ضرب واحد
يعني ان اريد بالواحد فرد ما اخذ في مفهوم الفعل
او كان هذه الوحدة لازمة فالظرف المذكور لا ينافي
الجنسي اي الوحدة الجنسية وجود الضرب
المردود في وجود الغاير ذاتا التردد في الوقوع لما ثمة
مر وهذا الغاير ذاتا ما
فان في الضرب مثلا وجوها من
لا يكون في جميع الاوقات من ايام الاسبوع او غيرها
من جهة تناول لما يكون في جميع الاماكن من
اماكن المسجد او غيره فاذا قلت ضربت امام المسجد
يفهم كل في اي زمان وقع ضربه
في اي مكان منها فتقول امام المسجد
بالاول وثانيا بالثاني كما بالاول
فيه عموما من جهة تناول لجميع الظروف من
او غيره فاذا قلت اكلت
شيئا من الماكولات فتقول من تفاحة فتقول
من اي نوعه فتقول من تفاحة
بالاول وثانيا بالثاني كما بالاول

والبيضاوى والعلامة التفتازانى وهما بتصرف فى تغيير قوله
كلما رزقوا منها من ثمرة الآية فى قول الشارح الاول ان المجاز لعدم
اتحاد معنى الجارين اذ معنى الاول فى الاول ظرفية الزمان وفى
الثانى ظرفية المكان ومعنى من الثانى عام وهو ابتداء الغاية وفى الثانى
خاص وهو ابتداء التقاط مع عدم موافقة الكلام هو الا المحمول
العظام قاصر عن افادة هذا المرام فى هذا المقام لان المفهوم
من هذا الكلام كفاية مجرد المغايرة على تقدير التعلم مع انه
لا يكفى لانه لا يجرى اكلت من ثمر مع وجود المغايرة
المذكورة لم اذ لا يمكن التخصيص بالثانى بعد التخصيص بالاول
بخلاف العكس وان معنى الحرف لا يصلح للعموم والخصوص ولم
التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو كما سيجىء لتقييد معنى الجار
بدخوله وتخصيصه بحسب متعلقه والعامل فى اسمين يعنى المبتدأ
والخبر فى الاصل على ما سيجىء ايضا اى كالعامل فى اسم قسم منهما
منصوبا قبل مرفوع وقسم على العكس اى مرفوع قبل منصوبه
القسم الاول ثمانية احرف ولم اعد فى اختيار العلامة
منها ستة حروف والاحسن الاعتبار الاخر لكنه اراد التنبيه على
ان لهذا ايضا وجها باعتبار ان لهذه الحروف مفهوما كليا وهو ما
شابه الفعل وعمل عمله الفرعى ولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ
اجمالا او باعتبار انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة مثلثة
لفظا بالفعل الماضى لكونها على ثلثة احرف خصائص اى لكونها
منتهية الى الثلاثة فى كان وان وليت والرباعى كعمل وكان

قال الفاضل العصام اولا ان الحرف لا يصلح للعموم والخصوص ولم
الا بالتبع

معنى فى بمعنى الابتداء والغاية ومعنى الابتداء
اذا لم يجز تعلق الجارين بعامل
واحد فتعلق المعنى والابتدائى
كما مر فى الطعام

والكائى كلن وافتح او آخرها اى لبنائها على الفتح ومعنى
بالفعل مطلقا لوجود معنى الفعل وهو الحدث فى كان منها مثل
التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمنى والترجى وللازمتها
الاسماء وبالتعدى خاصة ودخولها على الاسمين ولذا تمت
عمل الآلة قدم نصبها على رفعها وهو عمل فرعى لها تنبيها على
وجهها فى العمل وزيفه الرضى بانه مشترك بينها وبين ما ولا
ليس مع انه لا عمل فيهما والجواب انه انما شابه بالنفى الجنسى لان
فى التأكيد ومدلولية الاسماء جعل مساويا لها فى العمل لعدم علمها
الفرعى وايضا لما شابه بوسطتها الافعال عمل عمل الفرعى مثلها فلو عمل
فيهما لالتبس بها الا شبهة بليس ولم يمكن لان الكتاب ان
يعتبر عمل الاولى اولا لكثرتها وقلة الثانية ولكون ما يشبه به
الثانية ناقصا غير متصرف على انه يلزم من مزية الفرع اعنى لا على الاصل
اعنى ان وحمل ما عليها هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل
للفاضل العصام وقال الرضى الوجه هو ان اقوى عمل الفعل نصبه
المفعول اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه
وذا غاية فى العمل فاعطى ذلك لها تنبيها على كمال شبهها
به وقال الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل انه
لما شبه لها شبه بالتعدى اقتبست اولا ما هو من
خواصه من عمل النصب وثانيا ما هو مشترك بين جميع
الافعال من عمل الرفع ان وان هما للتحقيق اى لتقرير مضمون
الجملة بلا تغيير فى الاول وبه فى الثانى كليجئ وكان حرف

لا اختصاص لها بالمتعدى بل الغرض الاصلى
الناقصة لانها تخلق بها نون الوقاية فى
استعمالا ملحوظا وشرح المصباح
اذا لم يكن الخبر ظرفا
فلا تنقض بقولنا تبع اسم الناسخ
تبعا ملفوظا او مقدرا
احدا ناقل

برأسه على الصحيح حملا على اخواته ولان الاصل عدم التركيب
هو للتشبيه اى الانشاء تشبيه كلمة بجزء جامد كان للجزء
نحو كان زيدا الاسد او مشتقا نحو كانك قائم او تقوم و
قال الزجاج اذا كان مشتقا كان للشك لان الخبر عبارة
عن العلم ولا يجوز تشبيه الشئ بنفسه اجيب بان التقدير
كانك شخص قائم او يقوم فلما حذف الموصوف غير الغيبة
الى الخطاب والافراد الى ما كان بعد التشبيه ادعاء، وقال الفاضل
العصام دليل الزجاج قوى والجواب ضعيف لان الشخص
القائم ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه وان كان غيره
فلا يصح جعل ضميره له ادعاء لانه يناقض فيه ذكر اداة ه

وهو كون الموصوف بعضا تما جملة التشبيه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط غير
موجود هنا والمصنف كابن الحاجب لم يتعرض لكونه للشك
متابعة للجمهور او حملا على التوسع ولكن ايضا مفرد
عند البعض لانه هو للاستدراك اى لدفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء ومن
ثم قدر اداة الاستثناء في المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني
زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاء لما بينهما من الالفة
فدفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره الرضي
وفي القاموس استدرك الشئ بالشئ حاول ادراكه
فالمعنى ان لكن للدلالة على استدراك المتكلم او طلبه ادراك
ما فاته في الافادة حيث او هم الكلام السابق فقيضه ه

فطلب

لانه صانع الزجاج او بايعه
فالصيغة للنسبة منه
لان ضمير المتكلم عين الضمير
المتكلم عين الضمير منه

فطلب افادته بما بعده ذكره الفاضل العصام وفسره الفاضل
الهندي بطلب ادراك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم ورده
الفاضل العصام بان المستدرك هو المتكلم هو من يطلب
ادراكه ما فاته لا من يطلب ادراك غيره ما فاته وهي تقع بين
كلامين متغايرين نفيا وايجابا معنى فقط نحو زيد حاضر
لكن عمرا غائب او لفظا ايضا جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ
وليت هو المتمنى اى الانشاء وهو طلب الامر فيما
فيه عسر فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما وعلى
الممكن الغير المرجو لقول منقطع الرجاء ليت لي مالا فاحج به
ولعل هي للترجي اى الانشاء هو ارتقاب شئ لا وثوق
بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو
لعلك تعطينا والاشفاق وهو ارتقاب مكروه كذلك
نحو لعلي اموت الساعة كذا قال الرضي ورضي به المصنف على ما
هو الظاهر او اكتفى بما هو الغالب حيث لم يتعرض للثاني بناء
على ما قيل هو مخصص بارتقاب المحبوب كما يشعر به كلام صاحب
الكشاف حيث قال ولعل للترجي او الاشفاق قال المحقق التفتازاني
العلامة التفتازاني في شرح الكشاف ان هذا قد يكون
من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما
كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى وقال الرضي ان لعل اذا
وقعت في كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند
سيبويه وهو الحق لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها

فلا يقال لعل الشمس تغرب

قال الرضي ما حقيقة المعنى محبة حصول الشئ
بسبب امكان مع ارتقاب حصوله والمستعمل
في الممكن الرقيب وغير الرقيب وفي المحال

الظاهر ان مقرر الرجاء المخاطبين يستعمل
لارتقاب المحبوب ولارتقاب المكروه
لان الرضي قال بعموم المعنى
احد ما نزل

كان في القضية للشك اذا وقعت
في كلام من يحمل على الشاكة
والمبهم لانه متعال عن الشك

بالغاية وقال صاحب الكشاف ان لعل الواردة في القرآن فيكون
للاطماع وبنى بما حاصله ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني انها
للاطماع في محال التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع
انما ليدل على انه لا خلف في اطماع الكريم او ليكون على ادب كلام
العظماء او لينبه العباد على ان لا يتكلوا على العباد وقيل انها
للتحقيق كإذ ورده الرضي بانه منقوض بقوله تع لعله يتذكر
او يخشى فان فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل العصام
بان المتفرع احد الامرين ويحتمل ان يخشى وان لم يتذكر ثم ان
العلامة التفتازاني قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي
الحصول وما قبلها مما ينبغي ان يعلل بذلك بحيث يكون ما
بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها ذعم ابن الانباري وجماعة من
ائمة العربية ان لعل قد يكون بمعنى كي حتى حملوا عليه ما ورد
امتنع فيها الترجي سواء كان اطماعا مثل لعلكم تفلحون
او لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون وردوه النص يعني
صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا في بيان
معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان عدم صلاحها
لمجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك
تقول دخلت على المريض كي اعوده واخذت الماء كي
اشربه ولا يصح لعل وقال الرضي القائل بالتعليل قطرب
وابو علي وردها بانه منقوض بقولنع ويابى ذلك
لعل السامة قريب ان لا معنى فيه للتعليل واجاب عنه

الفاضل

من الاقتصار في الوعيد المقطوع بايجابه على الكلام بلعل وعسى

لا يسوغ عليه العلامة الاول وهو قصب الدين الشيرازي

وقيل القائل

الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب في النظر فالمعنى
اي شيء يجعلك داريا بحالها ليحصل قرب اديانها في
نظرك فيكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك
فافهم وقيل قد يجيء للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل
زيد قائم ولا يتقدم معمولها اي هذه الحروف عليها
لئلا يبطل الصدارة في غير ان واما في فلانها حرف موصول
كأن المصدرية ومدخولها صلتها وشيء من اجزاء العلة
لا يتقدم على الموصول لكونها كالجزء الاخير وقيل ضعف
في العمل لكونه بالمشابهة وهذا غير ما ذكره الرضي والفاضل
العصام في وجه العمل فافهم ولها صدر الكلام وجوبا اي
الكلام الذي دخلت هي عليه مقصودا لذاته كان زيد قائم
اولا كقال زيد ان عمرا قائم ليعلم من اول الوهلة انه من اي
قسم من اقسام الكلام تأكيدي ام تشبيهي او غيرهما واما قول
الفاضل العصام في وجه وجوب صدارة ان ان الجملة في
الاصل فاعل لمضمون الا انها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة
تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فمنظور فيه و
ضمير ان المفتوحة ولم يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب
عدم الصدر لها الذي هو المقصود افاده بقوله فلا تقع
في الصدر اي صدر الكلام اصلا اي لا بالنظر الى مدخولها لانه
خرج عن الكلامية وصار بحكم المصدر ولا بالنظر الى الكلام
جعلت موجزة كما في مثل عندي انك قائم لانتباسها

وجه ان الشيخ التعليل في مثل هذه التقديرات
بناسب لشان الفاضل فيجعل عما لا ينتفع به اشتغاق
الخاطب فتامل شرح

اذ المعمول متى لا يلزم ان يكون محكوما عليه بحكم القضية
لجواز ان يقدم معمول المصدر عليه مع عدم تقدم
معمول ما اول ذلك المصدر بحيث العامل يلزم
وهو ان مع الفعل

بالكسورة لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وجواز الحمل
على سبق اللسان لان الصدر موضع المكسورة والمذكور
بعدها يجوز ان يكون خبرا آخر او ظرفا لخبرها وتلحقها
اى الحروف المذكورة ما الكافة وقتا فى اى يبطل عملها وتدخل
ح على الافعال ولا تختص بالاسماء كما تختص بها بدونها اذ لا يلزم
ح كون مدخولها صالحا للعمولية نحو انما ضرب زيد ونحو
انما زيد ضارب فان الكسورة لا تغير معنى الجملة الى
المفرد بل تؤكده وان المفتوحة مع جملتها الى اسمها وخبرها
والتسمية بها باعتبار الكون قال الفاضل العصام والاضافة
ليست لادنى ملابسة بل حقيقة تعريفية فى حكم المصدر
فيؤخذ زيد خبرها مصدرا مضاف الى اسمها اما فى
الجامد فبالحاق الياء المصدرية نحو اعجبنى ان زيدا
انسان اى انسانيته كذا فى الرضى وقال الفاضل العصام
هذا ليس بواف فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل نحو
من صفته مصدر ان يضاف احدهما الى الآخر وهو الى
الاسم كما فى قولهم ذلك بانهم قوم لا يفقهون اى
بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من جزائه مصدر مضاف
الى المضاف الى الاسم مثل بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك
ابوه اى مشكر ابيه اياك على تقدير اعطائك اياه وقد
يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغنى ان زيدا ابوه

قائم

اى قيام ابيه

اى مضاف الى المضاف الى الاسم

اى ما كان مفردا هو لفظ الوضع
او لفظ المفرد فيه مقدر

احذ ازلى

فعلى قوله فتعافى ان يبطل عملها مطلقا
سواء كان ما الكافة او غيرها كما هو مذهب
ابى اسحاق بن كيسان وابى على الفارسى وجماعة
وجزم به ابن مالك
وهو مذهب الجمهور تامل

والخبر مجموع الشرط والجزاء

ان كانت للخطاب حذف

اى قيام ابيه ومن ثمه اى ومن اجل عدم تغيير المكسورة
وتغيير المفتوحة وجب الكسر فى موضع الجمل الاولى ما جمع المفرد
او افراد الجمع على طبق قوله والفتح فى وضع المفرد فكسرت
ان اى ما دتها هذا خبر فى موقع الامر وهو البلغ منه كما تقرر فى
محله قال الفاضل العصام فى الابتداء اى حال كونها فى ابتداء
الكلام ولو تقديرا بان يكون استينافا نحو قولهم ولا يجز بك
قولهم ان الوزة لله جميعا وجه الكسر هناظ نحو زيد قائم
وفى جواب القسم لانه جملة مستقلة لا محالة خلافا للكوفيين
والمبرد اذا لم يكن فى خبرها لام فانهم يجوزون الفتح حملا
بالمفرد واستبعد الرضى بانه لا يقع المفرد المصرح جوابا للقسم فكيف
يؤول به نحو والله ان زيدا قائم وفى الصلة لانها لا تكون الا جملة
كما يجئ تحقيقه انبأناه من الكذب زيدا ان مفاتيح لشوء
بالعصبة وفى الخبر من لم يعد لانها لو فتحت لا يتحمل
بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه نحو مما مولى انك
قائم كما تكسر نحو اعلم انه حسن نحو زيد انه قائم وفى جملة
دخلت فيها على خبر ما اى ان لام الابتداء لانها للتاكيد
مضمون الجملة كالمكسورة فيكون موضع الجملة فيما يدخل
على خبرها الا ان يقضى كما يجئ نحو علمت ان زيدا لقائم حال
كونها بعد القول العرى عن الظن الا يتعلق القول بجملة
انما هو لحمايتها فلا يتصرف فى مضمونها مع انها مفعول الا ان
مفعوليتها انما هى باعتبار لفظها فهى بالقياس الى معناها

الذى هو بمعنى التلفظ

باقية على حالها ولذا لا يدخل في قوله مفعوله لان مفعوليتها
انما هي باعتبار معناها وانما قال النوعي عن الظن اذ لو لم يرد عنه
لكان في حكم افعال القلوب فتفتح بعده نحو قل ان الله حق
وبعد حتى الابتدائية اي التي يبتدأ بها الكلام قيد بها لان
العاطفة انما تكون لعطف المفرد على المفرد والجار انما تدخل
على الكلم حقيقة او حكما فتفتح بعدها نحو اقول ذلك حتى
ان زيدا يقوله وجه الكسر حفاظ وبعد حروف التصديق
مثل نعم وبلى وغيرهما نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال زيد قائم
او ازيد قائم وبعد حروف الافتتاح اي حروف يبتدأ بها
الكلام وهي الا واما وقد يقلب همزتها ها. وعياذ قد يجذف
الالف في الاحوال الثلث ذكره الفاضل العصام فيكون الجمع
بلاحظة فوعها والا فالظرف الافتتاح نحو الا ان زيدا
قائم وبعد واو الحال نحو قوله تع وان فريقا من المؤمنين
لكارهون لوجوب كون ما بعد هذه الحروف جملة و
فتحت ان حال كونها فاعلة مع جملتها والثانية اما داخلة
فيها لكونها في حكمها لا للجري على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل
العصام او في مفعوله نظرا الى اصلها نحو انك قائم
ومفعوله معها نحو علمت ان زيدا قائم اي قيامه وبتداءة
نحو مذ رأيتك قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث
ان زيدا جالس لوجوب كون كل منها مفردا وما يضاف
اليه حيث وان كان جملة لفظا لكنه مفرد معنى فاذا دخلت

ان

الاولى واو الحال كان على حكم الفاعلية مع جملتها
وهو كونها مرفوعة بالفعل او في معناه وفتحت
الثانية لما وقع عليه الفعل
احدنا زلل

ان تفتح لامحالة وهل كونها بعد لو قدمها بسطتها
لانه اي ما بعدها فاعل لمحذوف لا مبتدأ كما جوزه
الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط على الاسم
نحو لو انك قائم لكان كذا كذا في الجامي والصواب تمت
بالخطاب لوجوب كون خبرها حينئذ فعلا مشتقا ليكون
كالعوض عن المحذوف واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر
قيامه مقامه كذا في الاشموني وغيره في بحث حروف
الشرط والجواب بان الخبر في الحقيقة جامد محذوف وقائم
صفته ليس بصواب لانه مع كونه تكلفا يرد عليه ان وضع
الفعل موضعه ليس بمتعذر حينئذ اذ الخبر في الحقيقة هو
الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لانه كما لا يخفى
اي لو ثبت قيامك وبعد لولا الامتناعية والتعميم للتخصيصية
لا يساعده قوله لانه اي ما بعدها مبتدأ لا فاعل كما
زعم الكسائي والفراء اي لولا وجود ذهابك فان ما بعدها
فاعل لا مبتدأ للزومها الفعل نحو لولا انك ذاهب لكان
كذا اي لولا ذهابك موجود وبعد ما المصدرية التو
قيتية اي المشربة معنى التوقيت بدلالتها على الوقت و
اقتصارها بالنيابة عنه صرح به الرضي ورضيه الفاضل
العصام فتكون ظرفا ولذا تحتاج الى كلام مستقل يتم فيها
لانه اي ما بعدها فاعل لاقتصارها المصدرية التوقيتية اولا
ولذا اظهر وانما قيد بها اذ لانها لو لم يرد بها التوقيت

زيد بجواز التزام النصب وقيد ان بعد لو اذا كان
مشتقا وجوز ابن مالك غير ذلك راجع الاصل
على مذهبهم لا على مذهبه
وليس بموصوف حقيقة لكونه خبرا

لم يحتج الى ايراد هاالحصول المصدرية بأنّ كالا يخفى بالفعل لفظا
او تقديرا عند سيبويه وتمّم الاسم ايضا عند غيرهم وان كان
فعلا نحو يقوم في الدنيا ما الدنيا باقية وقال الرضي وهو الحق
نحو اجلس ما ان زيدا قائم اي ما ثبت ان زيدا قائم هذا على وفق
ما قاله الرضي انّ صلتها ما ضمن ثبت او منفي لم يغلبا والمعنى على الا
ستقبال في الاغلب بمعونة ثبوت قيام زيد اشارة الى توقيتية
ما ومصدريتها وبعد هر في الجر نحو عجبت من انك قائم للزوم
كون ما بعدها مفردا وبعد حتى العاطفة للمفرد على المفرد هذا بيان
للواقع لانها لا يكون الا لعطف المفرد كما صرح به العلامة التفتازاني
في المطول ومولانا السيد عبد الله في شرح لب الالباب مع الا
شارة الى وجه الفتح بعدها او احتراز عن العاطفة للجملة
على ما يشعر به قولهما كلام السكاكي في بحث العطف وكلام
العلامة المزبور قبل التصريح المذكور والمختار على ما قرر هو
الاول لان شرط العطف بحتى الذي ذكرت في محله لا يتحقق
في الجمل على انه يتم الثاني لكان ما بعدها مما يجوز فيه الا
مران فافهم نحو عرفت امورك متى انك صالح وبعد مذ ومنذ
الاسمين لدخول الحرفين في حرف الجر لانهما حينئذ يكونان
سببدائين وان مع جملتها خبرا عنهما بتقدير زمان مضاف
ليصح الحمل والمضاف اليه لا يكون الا مفردا فتأمل نحو
ما رأيته مذ انك قائم وحيث جاز التقديران اي تقدير
كون ان مع جملتها جملة وتقدير كونها مع مفردها والمراد

بالجواز

بالجواز ما يجامع ترجيح احد الطرفين لان الخلو من الحذف
ارجح ذكره الفاضل العصام جاز الامران اي الكسر والفتح
كان التي وقعت بعد فاء الجزاء او اذا المفاجاة نحو
يكرمني فانّي اكرمه او اذا انّي اكرمه فان كسرت وهو
الارجح للامر فالمعنى فانا اكرمه لما عرفت ان المكسورة
لا تغير وان فتحت فالمعنى فاكرامي اياه ثابت فانّ مع جملتها
مبتدأ محذوف الخبر على وفق ما ذكره الرضي وقال الفاضل
العصام فيه ان تقديم الجزء هنا واجب فالمعنى ثابت اكرامي اياه
ثم قال وها هنا بحث وهو ان تقديم الخبر لما وجب لدفع
الالتباس بين المكسورة والمفتوحة ينبغي ان لا يجوز حذفه لان
الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس يفوت وجوز
الفاضل الجامي كون التقدير فجزاؤه انّي اكرمه فيكون المحذوف
مبتدأ غير اسم عين ورده الفاضل العصام بانه يستلزم
الحذف قبل الحاجة وانه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد
الجزاء لان جعل الشيء جزاء يفيد كونه جزاء فلو قيل له
ان ضربتني فجزاؤك انّي ضربتك بل يقال ان ضربتني
ضربتك وتخفف المكسورة بحذف النون المتحركة مع
حركتها لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزم عين الا
لغاء عند سيبويه وسائر النحاة لان اللام للفرق بين المكسورة
المخففة وبين ان النافية ولا التباس عين الاعمال وتطلقا
عند ابن الحاجب لان الفرق بالعمل لا يجهل في التقديرين والمحلي

فان مع اسمها وخبرها مبتدأ محذوف الخبر كذا
في الرضي وتقدير الخبر مؤخرا في بيان المعنى
لا يوجب تأخيره اذ الصحيح بان هنا حتى يرد ان الخبر
ان كان مذكورا فلا يجب تقديره ويجوز ان
يكون معناه فجزاؤك اني اكرمه بتقدير مبتدأ
كما ذكره الجامي واياد لفظ الجزاء بعد فاء
فصيح في كلامهم واياد لفظ الجزاء بعد فاء
الجزاء ثابت في العلوم المجيز مثل فله نقطع
ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم ٥٥٥
صح الاصل

واما في اللفظي فللاطراد اللزوم عند عدم قرينة معينة عنها من حرف
النفي كإن زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقولك عند المدح
وإن مالك كانت كرام المعادن وتمتنع عند وجودها صرح به الفاضل
العصام ثم ان المراد بها لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب
سيبويه والاخفشين وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت للفرق
لجامعتها بعض فعل المبتداء على مذهب الكوفيين كما سيجئ نحو قوله
شلت يمينك إن قتلت لمسلماً ولعدم التعلق بها في باب علمت
كما في المثال الآتي فافهم فخبرها لفظا ومعنى اى المكسورة ه
المخففة ولا يجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف
ويجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لعدم اختصاص بعض
المشابهة كفتح الآخر كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولذا لم
يصر دخولها مبتدأ خبره على فعل من افعال المبتداء والخبر
كالافعال الناقصة وافعال القلوب لئلا تخرج بالكلية عن اصلها
الذي هو الدخول عليها بان تدخل على ما يقتضيها والكوفيون
يعممون ويمكن عطف دخولها على اللزوم بمعنى انها لو دخلت
على فعل بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها
لانه لا يدخل على الاسم اصلا ولم نجعله عطفا على الغاؤها مع
الترجيح والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين فانه
ضعيف لان دخولها على غيرهم لندوره او شذوذه كالمعدوم
كذا في الاستحسان نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين ويجوز دخول اللزوم على ضد الناقصة الداخلة عليها

والاخفشين احدهما سعيد بن مسعدة
الامام النحوي البصري ذو التصانيف
الجليلة الشهير بالاخفش الاكبر
اخذ النحو من سيبويه وكان اكبر
سنا والاخر علي بن سليمان بن الفضل
هو صيخ اليمنين مع شوف البصري
عن المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن
مشتغلا في علم النحو وليس له تصنيف فيه
وهو الاصغر واما الاخفش الاكبر فابو
الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد
اخذ عنه سيبويه وابو عبيدة
عند البصريين
مسائل
فتح الاسئلة

ودخول ان قلت لسلمات اذ عندهم و
الكوفيون تمسكوا بابات لا وحكموا بجواز
دخولها على الفعل مطلقا وردوا عليهم
انهم جعلوا المخففة نافية واللام بمعنى
الا ومعنى ان قتلك لسلما ما قتلت
الا مسلما فتح الاسئلة



المكسورة المخففة كما في التسهيل لان الجزء وان كان لها لفظا
الا الناقصة
الا انها معنى ان معنى ان كان زيد لقائما ان زيدا
لقائم صرح به الدماميني في شرحه وكذا المفعول الثاني لباب
الا اللزوم على جنبة الناقصة
علمت ولذا لم يتعلق هو بدخولها عليه ولانها انما يعلق لو دخلت
على اول مفعولي والمانع ههنا على انهما ونصب اولهما العدم
المانع لزم ان ينصب الثاني ايضا لامتناع الاقتصار كذا في
الرضي وتخفف المفتوحة فتعمل اى المخففة في ضمير شان مقدر
وجوبا لانها اقوى مشابهة من مكسورة العاملة جوازا ولم يوجد
عملها في ظاهر فقدر في مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف
اى ان المخففة
في لغة العرب
ويلزم حينئذ ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق حقيقة
كالعلم والتبين او حكما كالظن بمعنى انها اذا كان قبلها فعل
يلزم ان يكون ذلك الفعل منها فلا يرد ما قاله تعالى وآخر
دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وما سيأتي من قوله تعالى وان
عسى ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج في الدفع الى تعسف حمل
اللزوم على المظنة وجه اللزوم المناسبة في التحقيق وهي وان
لم تقتضيه بالاولوية الا انها تلزم دعاءها بشهادة الا
استقراء ثم ان التي كان قبلها الظن تختص المخففة بها
باعتبار جريها التحقيق لسبب دلالة على الوقوع
والمناسبة باعتبار عدمه بعدم اليقين نحو علمت ان
وقوعه
زيد قائم اى انه وتدخل اى يجوز دخولها على الفعل
اى جريه مجرى التحقيق
مطلقا من افعال المبتداء اولا مستقرا اولا شرطا

ولما التي كان قبلها فعل التحقيق الحقيقي فلا
تختلها لان الفعل المصدر بها لكونها
للطمع والرجاء غير مقطوع به فلا يناسب
قبلها التحقيق منه

او دعاء اولا اى يجوز كون مفسرها ضمير الشان المقدر جملة
فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه اسمية
انما هو اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ واما اذا دخل فيجوز
كونه فعلية كما صرح به الرضي فليس معنى الدخول في المنوية
بمعناه في المكسورة فافهم ويلزمها مع الفعل المتصرف
غير الشرط والدعاء اى مع دخولها عليه وقبلها فصل التحقيق بقرينة
الاشارة حرف النفي لا وما ولن ولم ولما وان كعلمت
ان لا تقوم بالرفع اى تبينت ان ما تقوم وقوله
تعالى ايحسب الانسان ان لن يقدر وقوله تعالى ايحسب
ان لم يره وظننت ان ما تقم وعلمت ان ان تقوم او
السين نحو قوله تعالى علم ان سيكون او سوف كقوله واعلم
فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو علمت
ان قد يقوم ليكون كل منها كالعوض عن المحذوف وللفرق
بينها وبين الناصبة فان هذه الحروف لا تقع بينها
وبين فعلها لانها معه بتأويل المصدر والفصل بها ينافيه
الا بلا ولانها لضعفها لا تقوى على العمل بالفصل الا بها
فانها بكثرة دورانها تدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها نحو
جئت بلا شيء فلا يحصل الفرق بها بل بالعمل فان ما بعد هذه ان كان
منصوبا فالناصبة والا فالمخففة او بالمعنى فان عنى به
الاستقبال فالناصبة والا فالمخففة ويمكن ان يكون الفارق
حينئذ ما كان قبلها من نحو التحقيق مع انضمام الفصل بها اليه

فائدة

وهي الذيانات التي تذكر لايضاح القواعد وتقريبها
الفهم المستفيد والشواهد هي الخبيات
التي يستشهد بها في اثبات القواعد كالكونها
من التنزيل وكلام العرب الموثوق بهم ونحوها
فهي اخص من الامثلة قوله فهي اخص من الامثلة اه اقول يصلح
لتخصيص ما وقع مثالا من غير عكس كلي اذ يلزم
ان يكون من كونه مثالا وشاهدا فلا يكون
لايضاح او لاثبات عادي فتأمل فكونه مذكورا
ذلك فرق بيانيان وبه يتصادقان
فبينهما على هذا التقرير تباين جزئي
وهذا خاص بما نحن فيه فتدبر فافهم
على ان الناظر سلكوك

قوله فنعلم المرء جملة معترضة وان سوف يأتي
مفعول واعلم والالف في قدر للاشباع

فائدة وان جاز لكن لا يخلو عن كونه خلاف الظاهر في الجملة فافهم ولو
كان اى الفصل لداخلة في عليه غير متصرف او شرطا او دعاء لا يحتاج
الى احد هذه الحروف بل يجوز لعدم الالتباس حينئذ بالناصبة
لانها مع صلتها في حكم المصدر ولا مصدر لغير المتصرف والشرط والدعاء
لا يؤولان بالمصدر نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب
اجلهم مثال لغير المتصرف وقوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا
يعلمون الغيب مثال الشرط وقوله تعالى والخامسة ان في قراءة
نافع غضب الله عليها مثال الدعاء والمخففة كان فتلغى اى يبطل
عملها على الاستعمال الافصح لغوت بعض المشابهة بانتفاء
الاخير نحو قوله كان ثديياه حقان صدره وصدر مشرق النحر
على ما في الرضي ووضع مشرق النحر على ما في شرح التسهيل ونحو
مشرق اللون على ما في شرح لب الالباب ولو اعملت على غير الا
فصح لتنبيه بيه ثم ان الظاهر ان لا يقدر بعدها ضمير الشان
لعدم الداعي اليه كما كان في المثقلة ولذا لم يذكره وقال ابن مالك
انها كالمخففة المثقلة في العمل في ضمير مقدر والآية لا يلزم ان
يكون ضمير شان ويؤيده لزوم لم وقد لما بعدها اذا كان فعلا
كالمخففة المثقلة على ما يستفاد من كلامه وصرح به الرضي مثل
قوله تعالى لم تغن بالامس وشذ كان قد رددت الاظعان
والمخففة لكن فيجب لفظا وخطا لغوت بعض المشابهة بانتفاء
فتح الاخر ولشابهتها الباطنة لفظا ومعنى فاجريت
مجراها بخلاف سائر المخففات فانها ليس لها ما اجريت

ولو اضافة لو وفي معناها مستفادة من قيس الجاز في قوله
ان عمر الاستعارة في الهيئة من الهيئة او من المضاف والمضاف اليه
وضعت بجنب اللفظ على الاضافة والمضاف اليه
مثال زيد وجبل الفرس وان استعمل في غير الفاتحة
فتخصيص للكلي بكون استعارة بعلاقة الفاتحة وهو قوي
وهو كمال تعلق لمضاف للمضاف اليه وهو قوي
في الاضافة مخصص للكلي فتدبر مقتضاه عاف
الحسنية في قوله موهما من البكر

هي عليه نحو ما جاءني لتفيد ولكن عمرو فاضل الواو لعطف الجملة
على الجملة او للاعتراض ويكون حينئذ اي حين التخفيف والا
فالغاء دخولها اي المخففتين على الفعل لامتناع المانع عنه
وهو العمل نحو كان قد قام زيد لانه ما لابد منه كما ذكرنا ونحو
ما قام زيد ولكن قعد واتسابع من الاحرف الثمانية التي
منصوبها قبل دخولها الا الواقع في المستثنى المنقطع لانه في المتصل
ليس بناس على الصحيح بل العامل الفعل او شبهه او معناه على رأي
البصريين وهو الذي لم يخرج على بناء المجهول من تعدد
لمعلومية عدم دخول مدلول في المستثنى منه باعتبار المفهوم كان
المتن او المراد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى الجماعة
خالية عن زيد والخروج ليستلزم الدخول اولا لكونها بمعنى
لكن فتعمل عملها باتفاق المتأخرين فيقدر له الخبر في الاغلب
نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ وقد يظهر
والثالث من الثمانية لا الكائن لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه
ذكره في الاستحقاق لا ضافة لا دولى ملابسة وشرط عملها ان يكون
اسمه نكرة لامتناع تأثيره في المعرفة لعدم الجنسية مضافة
او شبهة بها لانها لو كانت مفردة حقيقة تبنى على ما تنصب به
كما سيجئ غير مفصولة عنها اي لانها لضعفها لا تؤثر مع
الفصل مثال المضافة نحو لا غلام رجل جالس عندنا ظرف
للخبر على ما هو الظاهر قيد به للاحتراز عن لزوم الكذب
بنفي الجلوس عن جنس غلام رجل وانما لم يجعل خبرا

بجعله

وقال المبرد والزجاج العامل في
معنى الاستثناء
ح

ح
لو اضافة لا دولى وتعريف
استغراق اذ العموم الاستغراقي
والوقوعية او على تنزيل الجنس
اذا المهية الاضافية وضعت
على الاقتضاء الاضافية
الفهرس والا استغرق في غير الاضافة
كان تعلق الاضافة بعلاقة الشائعة وهي
في الاقتضاء للمضاف اليه وهو قول
الحنيفة في قوله لا طالق الا
منفي لا دوع

بجعله مستقرا ليظهر عمل الرفع في ضميرها ايضا ويحتمل ان يكون
خبرا بعد خبر فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا
ومثال المشبهة نحو لا عشرين درهما لك والقسم الثاني
وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه حرفان ما ولا المشبهتان
بليس في كونهما للنفي لكن مشابهة ما اكثر لانها للنفي الحال
كليس بخلاف لا فانها للنفي المطلق او الاستقبال
والدخول اي دخولها على المبتدا والخبر قال الفاضل
العصام ودين في لان وجوه مشابهة ما دخول الباء في خبره
كما في خبر ليس بزيد ما لو ان دخول الباء في الخبر مختص بلغة
من اعمل ما واعتبر مشابهة بليس وشرط عملها ان لا ينفصل
بينها وبين اسمها ان زائدة عند البصريين ونفي عام
وناقية مؤكدة عند الكوفيين والا فنفي النفي اثبات وفي
هذا اختار ما نقل الفاضل العصام عن الانديسي انه قال
ينبغي ان يراعى في عمل لا الشروط المعتبرة في عمل ما بل هي في
لا اولى منها في ما لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور النحاة
حيث لم يذكروها في عمل لا كما في الرضي او على ان عدم ذكرها في
عمل لا لانتفائها فيها دلالة والتصريح اولى وما قاله الفاضل
الجامي نقلا عن الغيران لا تزاد مع لا في استعمالهم فليس
بوجيه لان الشرط عدمها فلا يقتضي الوجود في الاستعمال
بل يكفي الامكان على ان عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود
ولذا مرضه ولا بخبرها مطلقا فلو فالبعض فيه ولا ظرفي في الظر

حرر فاروقي

وعن ابن الحاجب مشابهة ما اكثر لانها للنفي الحال
كالليس بخلاف لا فانه للنفي المطلق او
للاستقبال
ح

ح
يجوز ان يكون الاستقرار غير تام

قياسا على ان ولو بقيدها اى ان والخبر كمعمول الخبر وان لا
ينتقض النفى اى نفى الخبر لانفى البدل مثل ما زيد شيئا
الا شيء اذ انتقاضه لا يضر عملها لوجوده قيد وامكان
التبعية للمحل بالا قيدتها لانه لو انتقض بغيرها لا
يبطل عملها بل يعملان فى نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائما
ولا رجل غير حاضر قال الفاضل العصام ولعل وجهه ان
العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب ظاهر افهم ثم قال
انه ينتقض بلما بمعنى الا فانها مثلها فى ابطال العمل واقول
تركه لندوره وشرط فى لا معها اى مع عدم الفصل وعدم
الانتقاض كون اسمها نكرة لانها لكونها اضعف عملا
من ما لا تعمل الا فى النكرة التى هى اضعف من المعرفة بخلاف
ما فانها تعمل فى المعرفة ايضا ولانها فى الاغلب لنفى الجنس
وقد عرفت انها لا تعمل الا فيما يحتمل لا هذه عليها فى عدم
العمل الا فيها وانما صح وقوع النكرة مسندا اليها
لعمومها فان لا لنفى الجنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه
ظاهرة فيه فتحمل عليها عند عدم القرينة الصارفة وانما
عنها كلا رجل بل رجلان فلكونها موصوفة بالوحدة
نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وان لم يوجد احد الشروط المذ
كورة لم تعملا اى ما ولا لضعفهما فى العمل مع الفصل بان نحو ما
ان زيد قائم ولا بخبرها نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل ولا
بغيرها نحو ما زيدا عمرو ضارب ولا مع انتقاض النفى الذى هو العمدة

فى المشابهة

فى المشابهة نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر ولا مع انتقاض نحو ما
اسم لا نحو لا زيد حاضر ترك لحصوله بتبديل رجل بزيد ولا يتقدم
معمولها عليها لما مر والعامل فى الفعل المضارع من الستة على
نوعين ناصب وجازم اذ لا جار فى الفعل والرفع معنوى كما يجى فالـ
ناصب اربعة احرف بالاستقراء ان لمناسبتها بان فى المادة لا سيما
عند التخفيف وفى كون الجملة معها فى تاويل المصدر وهى اصرح فى هذا النوع
واخواتها محمولة عليها لمناسبتها لها فى الاستقبال هى للمصدرية احتراز
عن الزائدة فانها لا تعمل ولو فتحت كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم
الله اى لا يعذبهم وعن المفسرة كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى
ان اقذفيه وعن المخففة من الثقيلة واصل الكلام عند الفراء بدل الالف فى احديها
نونا وفى الاخر ميما ولوان عند الخليل كاين فى اى شيء وحرف برأسه عند
سيبويه وهو الظاهر اذ لا وجه لرده الى اصل ولورد فالظاهر ما فطر
بالباء ان اصل لا ان الحق النون الخفيفة للتاكيد فصار لن كذا قاله
الفاضل العصام هى للنفى المؤكد فى الاستقبال لا التوبيد كما زعم المعتزلة
كقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى لان حتى للانتهاء وهو
يناقض التابيد قال الفاضل العصام ولا يكون النفى معها دعاء
اذ لم يستعمل فى الدعاء غير لا من حروف النفى ويجوز تقديم معمول
معمولها عليها وكى هى للسببية اى سببية ما قبلها لما بعدها
بحسب الخارج او سببية ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن او
سببية كل منهما للاخر بالاعتبارين نحو اسلم كى ادخل الجنة وقد
تجتمع مع اللام فان تقدمت كما فى قوله كى لتقضى دقة ما

وعدتني فاللوم بدل وان تأخرت كما في قوله تعالى لكيلا تأسوا
على ما فاتكم فكي بدل وقيل تأكيد في الصورتين وقد يذكر
بعدها ان نحو كي ان تقوم فقيل هي زائدة وقيل بدل منها
ويدل هذا على ان كي يجعل المضارع مصدرا وقد يدغم عليه
ما فيقال كيما يضر بالرفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي
جارة والمعنى لمضرة ولا يتقدم معمول معمولها عليها
ذكره الفاضل العصام واجازه الكسائي على ما في الرضي
عند سيبويه والمروي عن الخليل تقدير ان بعدها وكتبها با
النون مطلقا مبنيا على ما نقل عن المازني انه لا يصح الوقف
عليها بالالف لكونها حرفا كان وهو المختار عند المصنف
وما نقل عن الفراء انه قال اذا ألغيتها فاكتبها بالنون لئلا
يلتبس اذا الزمانية واذا علمتها فاكتبها بالالف اذ العمل
يميزها عنها مبني على ما نقل من المبرد انه يجوز الوقف عليها
بالالف والنون اخرها عن كي على عكس ما في الكافية لعلوك
بحثها واشتراط عملها بشروط بخلاف كي هو للشرط
والجزاء في الحال بل اذن اكرمك لمن قال آتيتك فهو جزاء
لفعله كما انه جواب لقولي وشرط عمل وجوبا او جوازا مرادا به
الامكان العام ان يكون فعل المدخول عليه مستقبلا لا
حالا اذ الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب
فيها الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال
اغلب واقوى قيدنا بالغالب اذ قد يجرد عن الشرط كقوله



تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين وقد يكونان في الماضي كقوله
تعالى ان كنت قلته فقد علمته فظهر ما في قول من قال لكونها
جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال غير معتمد
اصلا او كاملا على ما قبل اي فعله غير متعلق بما قبل يسلم
عن المعارض وان لا يفصل بينه وبين معموله بغير القسم
والدعاء والنداء ليسهل عمله الضعيف واما بها نحو اذن
والله او يرحمك الله او يا زيد اكرمك فلو لكثرة ورودها
ولا يضر هذا في فوائه وان اريد به الحال او اعتمد فعله على
ما قبله اعتمادا كاملا بان يكون خبرا عنه او جوابا للقسم او
شرطه قيد فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء في هذه
الثلاثة او فصل بغيرها ذكر لم يعمل اما على التقدير الاول
فلعدم كونه على هاد الوغلب وقد مر انه لا عمل له الا فيه
واما على الثاني فلضعفه ومخلوبيته بوقوعه بين المتصلين
ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما وهو لضعفه لا
يعمل في السابق ولو حكما فيسلم منه عدم عمله في السابق
صيغة بالاولوية فلا يرد اعتراض فاضل العصام بان
ما ذكر ينتقض بنحو اكرهك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع
الشرط فيه واما على الثالث فلضعفه ووجود المانع نحو
اذن اظنك بالرفع كاذبا لمن قال قلت هذا القول مثال
لما اريد به الحال ونحو انا اذن اكرمك بالرفع لمن قال آتيتك
مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك بالرفع ونحو اذن زيدا

صح فيه جزم يكونها جوابا وجزاء ونفي الامكان
في غير الاستقبال مع كونها واقعين فيه
ومن قال لكونه جوابا وجزاء وهما لا يمكنان
الا في الاستقبال اراد الحصر بالنظر الحالي
لربا النظر اليه والحال الماضي بقرينة المقام فلا يرد
عليه نحو ان كنت قلته فقد علمته فتح الارة

تضرب بالرفع ونحو ان تأتني اذن اكرمك بالجزم قال الفاضل
العصام وقد يكون ما يخصها بعد اذن جزاء لي كلام المجيب
به مثل اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه
وبيان الجزاء اسلامه واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا كما اذا وقع
بعد الفاء والواو نحو ان تأتني آتك فاذن او واذن اكرمك
فيجوز اعمالها بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه
جملة والغاؤها بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل
والحاصل ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل لا جوازه ويكون
اضمار ان قد فص فاصة او هما كونه مخصوصا من بين النواصب
بجواز الاضمار لما مر انه اصل في هذا النوع فينتصب المضارع
اي بان المضمر بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول
عن الرفع الى النصب ليرشد من اول الامر انه قصد تحولها من
العطف الى السببية لان تغيير اللفظ يدل على تغيير المعنى وان
يكون قبلها ايجاب او امتناع لكون نفيها عاطفة ظاهرا وهو الانشاء
لكمال الانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين الشرطين وهو
ايجاب امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني
رعاية لكون الفاء عاطفة في الاصل هذا على ما هو المشهور وقال
الرضي التقدير زرني فاكرامي ثابت بحذف الخبر وهو بالان
ما بعد الفاء جواب وهو لا يكون الا جملة والفاء السببية لا يكون
لعطف المفرد على المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة وانما وجب
الحذف لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها يتهيأ



وانما قال ظاهرا لانه يجوز عطف الانشاء على الانشاء بطريق عطف القصة على القصة لكنه خلاف الظاهر ٥٥٥

للابتداء لم يظهر فيه بمعنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان
كانه اخبر عن الفعل واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
فشاذ هذا وكان الجمهور حكموا بكونه جوابا مع كونه في تقدير
المفرد عندهم نظرا الى المآل لان معنى قولنا زرني فاكرمك
ان تزرني اكرمك كما لا يخفى وقال الفاضل العصام اعلم
ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي يجزم بعد سقوط الفاء
فتقول في زرني فاكرمك زرني اكرمك بالجزم ولذا لم يعطف
المجزوم على المنصوب بعد الفا نحو فاصدق واكن او نهي نحو
لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويتدرج
فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فأفوز ولا تؤاخذني فاهلك
والحق الكسائي بالامر الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فقد
ضل الجنة واسم فعل بمعنى الامر نحو عليك زيدا فاكرمك والامر
المقدر نحو الاسد الاسد فتنجو ووافقه ابن جني في مثل نزال
لانه في حكم الامر في الاطراد ولم يرض به الجمهور لما سيجيء
او نفي وهو في حكم الانشاء في استدعائه جوابا نحو ما تأتينا
فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان فتحديث منا ويلحق به
ما هو بمعناه نحو قلما تأتيني فتكرمني ولولا للتحضيض
لاستلزامه نفي فعل نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه
نذيرا او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال
فانفاقا مني بالنصب او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا
اي لا يكن منك نزول فاصابة خير مني او استفهام نحو هل

عندك ماء فاشربه اى هل يكون عندك ماء فشربه متى ولما كان مقصوده
بيانا عامليته ان مضمرة لضبط المواضع التى يضمر فيها ان اكتفى فى التمثيل
بالام الذى هو اصل الاشتغال واشرف ولم يستوف اشارته تلك
المواضع على ما هو دأبه فى هذه الرسالة والجازم فمنها عشرة كلمة اربعة
منها حروف تجزم فعلا واحدا وهى لم ولما فانهما تنفيان ما قبلهما
المضارع اليه لكن الثانية لاستغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم ولنفى المتوقع كثيرا دون الاولى ولام الامر اعتزل
عن لام الجر والابتداء ولاء النهى هما للطلب اى لطلب الفعل وتركه
استعلاء او خضوعا واستواء فيفهم لام الدعاء والالتماس ولاهما
وانما عمل كل منهما الجزم لمشابهته بان فى الاختصاص بالفعل وفى قلب
معنى مدخوله واحد عشر منها تجزم لفظا او تقديرا فعلين ان
كانا مضارعين وان ماضيين فمحلا وان احدهما ماضيا فالجزم
لفظا الا فى احدها فستسمع كلم المجازاة اى الجزاء على ما فى القاموس فالمعنى
كلم تقتضى الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط فليس فيها
تغليب الجزاء على الشرط قال الفاضل العصام وهى ان هى للشرط
سميت بذلك لاشتراط تحقق الثانى والجزاء مجاز بطريق التشبيه
من حيث انه يتبنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان
لاقتضاء اياها وجعلها كشئ واحد المقتضيين طولوا فى
الكلام اعمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة الباقية لتضمنها
معنى ان لمناسبتها اياه فى الابهام وحيثما لا يجزم بها
ما وهى كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية

المحتملة

ولاء النهى باضافة لا بارادة تسمى بلا
واجاز الرضى بقاء التعريف
وفيه الاشكال

المحتملة للوجود والعدم فى الابهام ويحسن تضمنها معناه وان
يجزم بما بعدها وهى ليست بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام و
ذكره بعدها ليثبت الجزم بها بالطريق الاولى واما كل من هذه
الثلثة فللمكان واذما قال السيرافى ما علم احد من النحاة
البتة الا سيبويه واصحابه وهى حرف عنده غير مركبة من كلمتين
بل هى فعلى كالان مهما فتى وقال المبرد هى اذا الظرفية كفها
الحاق ما عن طلب الاضافة وهيأها للشرط كما هيأ حيث
وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة ذكره الفاضل العصام و
المصنف اختار مذهب المبرد حيث قال للزمان واذما
لا يجزم بها الا على قلة لقلة مناسبتها اياه فى الاحتمال
اذ هو للقطع المنافى للابهام الا انه لما احتمل فى الامر المقطوع
ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم الكفاف فى الحال امكن تضمنها
معنى ان والجزم بها وقوى مع ما الكافة عن الاضافة
كما فى حيث ومتى مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها
لوجود اصل الابهام كل من هذه الثلثة للزمان ومهما
بمعنى ما الا انه لذا لم يذكرهم معه قال بعض الكمل اصل ما
الحق بآخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب الفها
هاء لاستكراه تتابع المثلين وقيل مركب من مه بمعنى
اكفف وما الشرطية وقال الفاضل العصام وكانت
الميزانيين زعموا انها من كلمات متى حيث جعلوها سور القضية
الكلية مثلها وما وما فى التسهيل انه قد يجئ ظرف زمان

ومنه قوله ومالك يا ابن عبد الله فينا فرظ لما تخاف ولا
افتقارا ومن وای مع ما بعدها لما مر ويجوز اضمار ان
فاصلة لاصالتها في هذا النوع فينجزم المضارع بها اي بان
المضمرة بعد لام الجحود بدون الفاء نحو زدني اكرمك
اي ان تزدني اكرمك فان المطلوب بزدني الزيادة وفا
ئدتها الاكرام وهي تصلح للسببية له وقصد ايجادها وقد تزان
مع الفعل المأخوذ من زدني فجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد
المقدر نحو الاسد الاسد تخ وبعد اسم فعل نحو نزال اقاتلك
وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة وان
لم يجز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى الامر كان في
الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفاء وما بعده قد يقع
فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلا بد من صريح الامر
ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ما ذكر في ان
المضمرة غير النفي فانه جيء لانشاء فلا يناسب لمعنى الشرط
ولما فرغ من السماعي اراد ان يشرع في القياسي فقال
والياس القياسي لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع
بل يمكن ان يذكر في بيان عمله قاعدة كلية اي قضية
كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بان يجعل
ذلك الجزئي موضوعا في الصغرى وتلك القاعدة كبرى
موضوعها غير محصور افراده في عدد بخلاف السماعي
كما عرفت ولا يضر اي كونه قياسا اختصاصه ببعض



الاحكام من كون صيغة سماعية كما في الصفة المشبهة واسم
الفعل ومن عدم التصرف فيه كما في افعال المدح والذم
والتعجب وعسى وليس ومن لزوم البدأة بالمتقدم والفصل كما في
فعل التعجب ومن عدم نصب المفعول به كما في الفعل اللازم
ومن الالغاء كما في افعال القلوب ومن التعليق كما في
كل فعل قلبي ومن الاحتياج الى منصوب كما في الافعال
الناقصة ومن عدمه كما في الافعال التامة وغير ذلك ولا
شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف على السماع
وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغي ان يجعل
بعضها سماعيا كما جعلوا على انه غير محصور فيما ذكروا بل
قد زاد عليه المحققون المتتبعون كثيرا كما ستقف نحو
كل صيغة مشبهة ترفع الفاعل فان افراد موضوعها
وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها غير محصورة
بحسب المادة بخلاف السماعي فان افراده محصورة بحسب
المادة ايضا وهو لتسمية الاول الفعل مطلقا نحو كل فعل
لازما او متعديا متصرفا او غيره فعل قلب او لا يرفع
مرفوعا واحدا ايستي فاعلا واسما لان النسبة الى المرفوع
ماخوذة في مفهومه وضعا فلو يكون بدونه وبني العمل
على الاقتضاء وينصب مفعولات كثيرة مفاعيل وغيرها كالخبر
والحال والتمييز وغيرها لتعلق مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب
المفعول به بدون حرف الجر كما يصرح به ويجوز تقديم منصوبه

عليه لقدمته في الفعل وما يجيء من عدم جواز التقديم فتأمل الاستثناء
منه وهو على نوعين لازم ومتعد فالفعل اللازم قد يكون
مفهومه وجوديا كما فعل يتم فهمه اى فهم مدلول بغيرها وقع
عليه الفعل اى بلا مدلول مفعول به صريح نحو قعد زيد ولا
ينصب اللازم المفعول به بغير حرف الجر لعدم الاقتضاء بدونها
قسمة اى اللازم افعال المدح والذم لصيغ في حده عليها
اى افعال لازمة
اى انشاء المدح والذم
اى تقسيم
اى افعال المدح والذم
اى افعال المدح والذم
اى تقسيم
اى افعال المدح والذم
اى افعال المدح والذم
اى تقسيم
اى افعال المدح والذم
اى تقسيم
اى افعال المدح والذم
اى تقسي

المخصوص ثم العامل في الضمير المفسر لانه لابهامه في حكم المنكر ثم بالتنوين ويذكر بعد ذلك العامل المخصوص باذكر من حيث انه موصوف على ما هو حقه لغنى كلمة الاشارة ولذا ذكره في وضع الضمير المخصوص بالمدح او الذم لانه لا تعيين بعد الابهام فلا بد ان يذكر بعده على ما هو الغالب وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخول ان فافهم وبما اشرنا من اشارة كلمة الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد التمييز لا بعد العامل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل العصام من ان المراد ذكره بعده ولو بالواسطة حال كون ذلك المخصوص مطابقا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والجنس للعامل المعهود الذي هو الموصوف باذكر ولذا اظهر ولم يضمر لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلا يرد مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امراة هند بان المخصوص فيهما غير مطابق للعامل الذي هو الضمير المفرد المذكر لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم يظهر بانيان اسم الاشارة كما سبق لانه بصلته بعلية الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة وعلة الاتم لا الوصف المذكور بخلاف ما سبق كما اشرنا اليه واقدا حسن في العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة العامل فافهم وهو اي المخصوص مبتدا وما قبله خبر مقدم عليه او خبر محذوف هو

هو هو مثلا منا فقد تما قيل من هو فعلى هذا يكون ه جملتين وعلى الاول جملة نحو نعم الرجل زيد مثال للمكان الفاعل فيه معرفا باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له في الافراد ونعم غلاما الرجل الزيدان مثال المكان مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له في التثنية ومثال المضاف اليه بها نعم فرس غلام الرجل هذا قيل العائد اللام اما باعتبار العهدية او الاتحاد مدخولها على المبتدا ورده المعد بانه لا يتمشى في الضمير المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شيء واجيب بعضا لكل بانه ان كان كذا الا انه مع تميزه كان في حكم اللام فيكون رابطا وقال الفاضل العصام الرابط اما كون الفاعل من المخصوص ونعم رجلا زيد مثال المكان الفاعل مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص مطابق له في الافراد وهذا الضمير لا يكون الا مفردا مذكرا ولو كان التمييز على خلافها فالمخصوص كما مر مثالها اي لان الابهام في المعدد المذكر اكثر مما يدل على العدد والتانيث وابهام الفاعل مقصود في الباب وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة كقولنا نعم العبد ان ابق صابرا نعم العبد ان ابق عليه السلام بقرينة ان الكلام في ذكره عليه السلام وقد يتقدم اي المخصوص على الفعل بناء على ان الاصل في المبتدا التقدم وتاخيره في الاغلب لكونه بمنزلة الابتداء والتفسير وبهذا يؤيد كونه مبتدا كما لا يخفى ولذا اختار المص نحو الزيدون

مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امراة هند احمد ناز

على تقدير كونها للجنس او الاستغراق

وهو هنا قرينة لان تقدم المبتدا حكما

العهد الخارجي

نكرة تمييز كونه المفرد الذي

هذا على تقدير كونه للجنس فلا يتمشى

فان بعد قوله كالنكرة فلا

في الجنس والاستغراق

مضمرا كما هنا او معرفا باللام

مثال التمييز المخالف والمخصوص

المخالف احمد ناز

اقول الظاهر عندي ان اللام في

الفاعل على تقدير تقدم المخصوص

للعهد الخارجي و الذكر مقدما

بلفظ مدخول اللام ليس بشرط

تامل احمد ناز

نعم الرجال وساء عطف على نعم اصله بئس بالفتح فنقل
الى فعل بالضم فصار فاصار ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا
هو مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام مثل
قوله تع وساء مثلا القوم الذين كذبوا اى مثلهم و
حبذا يقال حب كظرف اى صار حبيبا الغائبة المدح
وفاعل ذا من اسماء الاشارة التي هي من المبهمات لما عرفت
ان الوضع في الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا وفيه رد لمن زعم
ان فاعله هو المرفوع بعد ذا زعما منه ان حبذا برمته فعل
لان شدة الامتزاج جعلتها كلمة واحدة وغلب الفعل
لتقدمه على الكلم وازال اسميته ولا يتغير حبذا بان يتقيد فاعله
او فاعلا وذا بان يثنى او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص
الذي هو احدهما لجريه مجرى الامثال كذا ذكره المص قال
بعض الكمل لان المفرد المذكر دل على الابهام الذي هو المقصود
من الباب لدلالة غيره على معنى زائد يقصر به الابهام فلا يقال
حبذان الزيدان ولا حبذ اولاء الزيدون ولا حبتا هند
بل حبذا في الكل ويذكر بعده اى حبذا او فاعلا وذا المخصوص
بعدية غالبة كمخصوص نعم وبئس على ذكره المص او بعدية
مطلقة فلا يجوز تقدمه على حبذا رأسا على ما ذكره الفاضل
العصام وآثر له اى مخصوص حبذا كاعراب مخصوص
نعم في ان رفعه على الابتداء لا على الخبرية لحبذا كما زعم المبرد وابن
السراج ومن وافقهما لزعم ان شدة امتزاج حب مع ذا

جعلتها

انشارة الى ان المخصوص بمحذوف
فعلى هذا يكون الذين كذبوا
صفة القوم ويحتمل ان يكون
اشارة الى ان الذين كذبوا
مخصوص بحذف المضاف اى
مساء مثل القوم مثل الذين
احمد نازلى

جعلتها اسما لغلبة ذا الشرفه على الفعل فصار مبتدا
وجه الرد فوت الغرض كما في الزعم السابق نحو حبذا زيد
والفعل المتعدى ما فعل لا يتم فهم اى فهم مدلوله بغير
ما وقع عليه الفعل وهو مدلول المفعول به الصريح خرج به الفعل
الناقص فانه وان كان لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس
بما وقع عليه الفعل كما لا يخفى عدل عن التعريف بما يتوقف
تعقله على متعلق لورده الرضي بانه يدخل فيه مثل قرب وبعد
مما لا معنى نسبتي لانه لا يتعقل الا بما هو منسوب اليه
مع كونه من اللازم واجاب عنه الفاضل العصام بان
المراد بما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر في مفهومه نسبة
تقتضي ذكر متعلق مخصوصه وفي مفهوم مثل ما ذكر لا باعتبار
هذا النسبة بل باعتبار فيه ما يقتضي متعلقا اجماليا فافهم خلد
لان هذا تام يشعر به الحد ولا يخفى على المتبادر واجب فيه
وهو اى المتعدى على ثلثة اضرب الاول متعد الى مفعول
واحد نحو ضرب زيد عمرا وحذف مفعوله بقرينة لو منها
كقولك اهذا الذي بعث الله رسولا اى بعثه وبدونها يجوز
بدونها لو منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو
فلان يأكل ويشرب اى يفعل الاكل والشرب والثاني متعد الى
مفعولين وهو على ثلثة اقسام القسم الاول منها ما كان
مفعوله الثاني مباينا اى لا بعض احدهما على الآخر نحو
اعطيت زيدا درهما ويجوز حذفهما معا وحذف احدهما
بلا دليل

وفي كون هذه النسبة المقتضية
ذكر متعلق مخصوص معتبرة
في مفهوم الفعل المتعدى
لان الحدث الذي لطرفي ع
الصدور والوقوع
ما خوذ في مفهوم الفعل
على هذا الوجه فيقتضي ذكر
متعلق مخصوص كما يقتضي
ذكر ما في الصدور مخصوصا
كضرب والذي لطرف الصدور
فقط ما خوذ في مفهومه
على هذا الوجه فلا يقتضي
ذكر متعلق مخصوص وان كان
يقتضي متعلقا اجماليا اكقرب
احمد نازلى

فوله ما ظرف مستقر حال
لمفعوليها اى لا يجوز حذف
مفعوليها حال كونها
مخصوصين وقيد
بحرف نفي متعلق
بالحذف انشاء

فقط مع قرينة أو منويا مثل مثال زيد عمرا درهما فاعطى
وبدونها لو منسيا نحو فلا يعطى ويمنع والقسم الثانى
منها افعال القلوب اى افعال مشهورة بهذا اللقب وهى
افعال اصطلاحية دالة على معان المراد بها القائم بالغير لا
التأثير فان العلم مثلا اما كيف او اضافة او انفعال وهو
لا يتصور فى التأثير ولو قال على احوال القلوب كان فى
الامتحان لكان اظهر قلبى خرج به غيره داخلة على المبتدأ
والخبر ناصبة اياهما معا انهما بمنزلة كلم واحد فى الحقيقة كما يجئ دفعا
للتحكم على المفعولية تخرج الفعل الذى ينصب الواحد كعرف
وفهم نحو علمت ورأيت ووجدت هذه الثلاثة للعلم و
ظننت مشترك بين الظن والعلم وظننت وخلت وحسب
هذه الثلاثة للظن وهب على وزن دع تقول هب زيدا
منطلقا بمعنى احسب زيدا منطلقا على وزن اعلم واضرب هو
غير متصرف لا يستعمل فيه ماض ولا مستقبل ولا يجوز حذف
مفعوليها معا او احدهما بدون قرينة لو منويا اذ هو لا يعلم
بدونها الا حذف فيفوت المقصود واما لو منسيا فيجوز
حذفهما معا كقوله تع هل يستوى الذين يعلمون والذين
لا يعلمون فقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن وردّ بان
بان هذا انما يفيد نفى الجواز عند ارادة الاخبار عن مضمونه للحقيقى
وههنا ليس كذلك بل نزل المتعدى منزلة اللازم اقتصد

ان فقد بالصورة الحاصلة فى العقل
ان فقد بحصول الصورة
ان فقد بانتقاش الصورة الحاصلة فى العقل

بان يقال علمت مثلا وانما اذا
اريد بالاخبار بين مضمونه
وغيره كما فى الآية السابقة
ففيه فائدة تأمل احقر ناظرى

التعميم

التعميم فيفيد ان نفس العلم بأى شئ تعلق غير مساو للجهل
بل هو خير منه فلو نوقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول
العلة مشتركة على ان مثله لا يخلو الانسان عن علم غير مسلم
اذ ينفى العلم عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر بالاثبات مع
قرينة كثر حذفهما معا نحو من سمع يخل اى مسموعه صادما
وقل حذف احدهما فقط نحو قوله تع ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
الغيبة فان المفعول الاول فيه محذوف اى لا يحسبن
هولاء بخلهم هو خيرا لهم ونحو قول الشاعر كان ايكى
بين اذا كان بعده تلاق ولكن لا احال التلاقيا فان
المفعول الثانى محذوف فيه اى كائنا ووجه القلة كونهما
بمنزلة كلم واحد اذ المفعول به فى الحقيقة مضمون الثانى
مضافا الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام
زيد فحذف احدهما كحذف بعض كلم واحد بخلاف
حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وكثير وعدم لزوم كون
المؤول بشئ فى حكمه من كل وجه ومن خصائصها جمع
خصيصة بمعنى الخاصة جواز الالغاء والمراد به عدم الوجوب
والامتناع اى ابطال عملها لاستقلال مفعوليها كلاما
مع ضعفها لخفاء اثرها لكونها قلبية والاعمال لكونها
افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها اذا توسطت بين مفعوليها
فى الجملة بان يصح عملها فيهما حال التوسط والتأخر واحترز

اذ المدعى حذف المفعول فيما
من افعال القلوب والدليل
قائم على حذف من العلم بمعنى
المعرفة وهو ليس فيها
احقر ناظرى

فلا يتم التقريب الا بالتنزيل
اى على الاستغناء عن المفعول بالتنزيل
وهو قصد التعميم

اى كما توجد فى العلم التعدى الى مفعولين
توجد فى العلم التعدى الى احدهما دون الآخر فحكم
فيما احدهما حكمها
عطف على كونها

القلة تشمل على معنيين احدهما
عدم الكثرة والثانى الجواز فالواجب
الاول للاول والثانى للثانى

قدم بالنزول

بهذا القيد عما اذا توسطا بين اسم الفاعل ومعموله كانت بكرم
احب زيدا وبين معمولي ان كان زيدا احب قائم وبين
سوف ومعمولها نحو سوف احب يقوم زيد فان
الالغاء وبين العاطف والمعطوف نحو جاءني زيد و
عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب احب زيد فان الالغاء
واجب فيها كذا في الامتحان وهو خاصة اخرى لها غير
مذكورة هنا لعدم شيوعها كالجائزة وقال الفاضل العصام
ان الالغاء في القسم الاخير غير واجب على المذهب البصري
بل يجوز على ما في التسهيل واحترز به ايضا عما فسرنا
به من مثل زيد ظني قائم غالب او زيد قائم ظني غالب
لانه تما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه
نحو زيد علمت منطلق لكن الاعمال اولى لان لها نوع
تقدم لفظي ولها قوة لكونها افعالا فربما اوتأخرت
عنها نحو زيد منطلق علمت والالغاء اولى لعدم التقدم
اللفظي وانما قال الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد
ظنت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو في المعنى متعلق
بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظا لضعفه لما قاله الرضي
ان معناه زيد في ظني قائم فالفعل في معنى الظرف يرده انه
لا يصح في زيد قائم ظني غالب فانه قال معناه ظني زيدا
قائما غالب انتهى يعني ان ما ذكره الشيخ من التوجيه غير
متمش في مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصرا

هذا اول من قال بين المعطوف والمعطوف عليه

وحيث كان السببية لازمة لا تنفصل من مصحوبها اصلا

حيث قال الرضي معنى زيد قائم ظني غالب ظني زيدا قائما غالب احدثا ذل

فحلا ما ذكره واقول ان ما ذكره الشيخ من التوجيه في هذا
المثال لا ينافي توجيها آخر مذكورا قبله للامكان كون معنى
زيد قائم في ظني الغالب فلقد اشار الى امكان التوجيهين
الى احدهما في احد الوضعين والى الآخر في الآخر منهما اي من
خصائصها جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
متصلين متحدي المعنى تكلما وخطابا وغيبة نحو علمتني
وعلمتك وعلمه قائما ولا يقال ضربتني بل يقال ضربت نفسي
لان الغائرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدوا ارادوا
النفس تعريجا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب
الندرة فحلا افعال القلوب فان الاكثر فيها مجال العلم
منه مجال غيره فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج الى زيادة
النفس المنبه عليه كذا في الامتحان وقال بعض الكمل
تنبيها على العدول عن الاصل الغالب وجبرا بالضعف المنشر
بالغائرة عما فات فحلا افعال القلوب فان مفعولها في
الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فلا عدول فيها من
الاصل اصلا حتى يحتاج الى التنبيه والجبر واما الوجه المشهور
فقد زيف في الامتحان ومن اراد الاطلاع فليرجع
اليه ومجال عدم وفقد في هذا الجواز على وجد حال النقيض
او النظير فانهم نظروا في عدم التأثير في المفعول نحو عدمني
وفقدني ومنها اي من خصائصها جواز دخول ان
المفتوحة على مفعوليها في الجملة نحو علمت ان زيدا

ما ذا اتحد الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب زادوا النفس الخ اتحدا ذل

على سبيل الندرة

لان الاتحاد غالب في افعال القلوب

قائم قال الفاضل العصام وهو كعلمت قيام زيد لكن
الثاني قليل والشرط ان مآلهما واحد لكن
بينهما فرق بان النسبة التي تعلق بها العلم مفصلة
في الاول فهي حق بالتصديق ومجملة في الثاني فهي
ليست باحق به بل بالتصور وتلك الافعال مكتفية بمفعول
واحد على مذهب سيبويه لانها حين نصبت المفعولين لم تنصب
ابتداء عند التحقيق الا واحدا وهو مضمون الجملة واذا
وجدت بعينه لا تحتاج الى المفعول الثاني كما لا يخفى ولما خفي
هذا التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل
التقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا
ولما التعليق بكلمة الاستفهام الداخلة على الجملة او الجزء الثاني
حرفا او اسما او كلمة النفي الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثاني
وهي ما ولا وان او لام الابتداء او لام القسم او ان
المكسورة
اذا دخل في خبرها لام الابتداء انما شرط دخول اللام اذ
اولاه افتتح فلم يكن تعليقا وجه التعليق بالمذكورات انها
تقع في صدر الجملة وما يقتضي بقاء صورتها وهذه
الافعال تغيرها فوجب التوفيق بينهما فروعيت حقوق
هذه المذكورات يقتضي لفظا وحقوق تلك الافعال معنى
فهي عاملة معنى والعمل المعنوي كثير فلا يضيع حقوقها من
كل وجه اي ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى تفسير
المتعليق وهو مأخوذ من قولهم امرأة معلقة لفقودة

الروح

الزوج لا هي ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح
فهذه الافعال عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب
ابطال العمل اللفظي والا لما فاءة لوجوب العمل المعنوي حتى
يجوز العطف على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا
واشاروا الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز في الاغلب وقد يجب والتعليق واجب
البتة والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى على
احد الاحتمالين الذي ترجح بالرضى والتعليق ابطال العمل
في اللفظ فقط فيتم خبر للتعليق هذه الافعال اي افعال القلوب
نحو علمت ازيد عندك ام عمرو واختار هذا المثال لانه اوضح
امثلة الاستفهام وابعدها من الاشتباه والا لامثال الى ما قال
البعض انه لا يقع بعد فعل القلب لاستفهام جواب نعم او لا فلا يقال
علمت ازيد قائم او هل زيد قائم لان المقصود افادة العلم
بجواب هذا السؤال فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام
والمعلوم هو مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا
وشيء منهما ليس بجملة فلا جواب ازيد عندك ام عمرو فانه
زيد عندي او عمرو عندي فلا بد من ذكر ما يكون جوابه
بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة لان هذا
مردود بانه لا يتعين على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس نعم
نعم بل هو توطئة للجواب وجوابه زيد قائم على انه اول اليه
اقال همزة الاستفهام لانابة الاستفهام ثم ان هذا مثال

اي معنى علمت لزيد منطلق
علمت انطلاق زيد كما مر ذكره
عند انتصاب الجزئين

واما على الاحتمال الآخر الذي صرح به
الفاضل العصام واشار اليه الرضي
فالابطال في الالغاء يكون في
اللفظ والمعنى كما في التعليق
فافهم

ومنه علمت هل زيد منطلق
وعلمت ايا جلد سلمة و
اي الخبرين احصى منطلق

قال لبيد بن عامر لما قالوا ولكني لم اجد له ديوانه الا الشطر حيث يقول صادف منها غرة فاصابته ان المنايا الا تطيش سهامها
قال ثم تمثل قصيدة طويلة من الشاعر وصف بقرة صادفتها الكلاب فاصيب ولدها وقد اكد قوله ولقد علمت بواو القسم واللام للتاكيد وقد للتحقيق واللام في لتاتين جواب القسم والمنية الموت والمنايا جمعها وحاشى السهم عن الهدف من روح القواعد الهنية
عدل والمعنى ان الموت لا يعدل سهامها عن احد

للداخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثاني نحو علمت
زيدا من هو وابطال العلق في الاول بالنظر الى فضلتي الجزئين
وفي الثاني الى الثاني ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما
كما زعم البعض متمسكا بان الاستفهام يسري في الجملة كلها
وان دخل على الجزء الثاني لان هذا منقوض بان النفي ايضا
يسري فيها مع انه لا يبطل العلق في الاول بدخوله على الثاني
اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما كذا ذكره الفاضل
العصام تدبر ورايت ما زيد منطلق وظننت لا زيد في
الدار ولا عمرو وحسبت ان زيد ذاهب ووجدت
لزيد منطلق وقولك لقد علمت لياتينا منيتي وعلمت
ان زيدا القائم ونعم كل فعل قلبي غيرها اي بهذه الافعال
نحو مشكلت ازيد قائم ونسيت اهل زيد حاضر او
تبينت ايا جلوسك ويعم كل فعل يطلب به العلم نحو
امتحنت ما زيد جاهلا وسالت هل هو حاضر ومنه اي
من الفعل الذي يطلب به العلم افعال الحواس الخمس
الظاهرة كلمست اهو لين ام خشن وابصرت ما زيد
اسود وسمعت اصوته كريه وشممت اهو طيب
وذقت اهو حلو ولما كان المطلوب منها العلم نزلت
منزلته في هذا الحكم والقسم الثالث من اقسام
المتعدي الى مفعولين افعال ملحقة بافعال القلوب
في مجرد الدخول على المبتدا والخبر ونصبهما على المفعولية

وجهه ان فيه مخالفة لما نقلناه عن الرضي في بحث تخفيف الكسورة
وان الواضح ما هو المذكور هنا فافهم منه
وعلامة لام القسم لحوق نون التاكيد بعد خولها
اخره
ان المنايا لا يطشن سهامها

وفي

وفي مجرد عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما فقط
بلا قرينة لو منويا او في مجرد قلة حذف احدهما فقط بها
لا في خصائصها لما ذكر لكثرة حذفهما بها لا لانها لعدم
اختصاصها بافعال القلوب لا مدخل لها في وجه اللحاق
بخويصة وجعل بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تع وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوهم اناثا
او بمعنى صير كقوله تع فجعلناه هباء منثورا واما اذا كان
بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم ومثالها حذف احد
مفعوليه كجعل زيدا وجعل زيد حقا لمن قال من جعل هذا
حقا اي اعتقده اياه وترك بمعنى صير نحو قوله تع وتركنا
بعضهم يومئذ يموج في بعض واما اذا كان بمعنى خلق
فلا يكون من هذا القسم واتخذ كقوله تع واتخذ
الله ابراهيم خليلا والفي بمعنى وجد كقوله والفى
قولها كذبا ومينا ومد بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا نحو
ظننت اعداه فقيرا فاباني غنيا وبمعنى دارى نحو اتقول زيدا اذا جاء
وهذه الثلثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه
تنبيه على ان افعال القلوب غير منحصرة فيما ذكروا كما زعمه
نحاة حيث عدوها من السماعي هكذا استفيد ما
ذكره المص في تعليقاته بتصرف فافهم والضرب الثالث من
المتعدي متعد الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم زيدا عمرا

ونبأ، واخبر وخبر وحدث فالاولان هما اصلان
في هذا القسم ولذا خصهما بالذكر واما البواقي فتعديتها
اليها لاشتمالها على معنى الاعلام وكثيرا ما تستعمل
متعدية الى اثنين ثانيتهما بالباء قال الله تع انبئوني
باسماء هؤلاء وهذه اى الافعال المتعدية الى ثانية
مفاعيل مفعولها الاول وهو بمنزلة الفاعل في حقه
التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثاني والثالث اليه
مع تأخره كاعلمت اباه فاضلا زيدا واعلمت هندا
اخته زيدا كاول المفعول باب اعطيت في كونه مبتدأ
للثاني وجواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا فاضلا عطية
وفي الاستفناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا كاعطيت درهما
وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفي و
اللام فلا يجوز اعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان الصدر
ح فافهم والاخيران اى الثاني والثالث كمفعولي
باب علمت في كون احدهما عين الاخر وعدم جواز
حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما
وقلة حذف احدهما معا وفي جواز دخول ان عليهما
وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا
الله مع الاكابر او تأخرت عنهما وجواز التعليق
بالنسبة اليهما نحو اعلم زيد عمرا بكر افاضلا ثم اذ قد
ماعلمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدى و

انقسام

اى اعلمت زيدا اباه فاضلا و
زيدا هندا اخته منه
احدهما اول

وانقسام المتعدى الى ثلثة اضرب الى غير ذلك اعلم ان
للفعل انقساما آخر وهو انه لابد لكل فعل من مرفوع
لازم فان تم به كلاما اى ان صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما
بان يقع السكوت عليه بوجود المسند والمسند اليه
ولم يحتج الى غيره لافادة فائدة تامة بدونه يسمى الفعل
في الاصطلاح فعلا تاما لتمامه بمرفوعه الذى هو كالجزء
منه معنى ويسمى مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به قيام
مؤثر فيه وموجدا له او لوجوده اثما ثيرا في اكثره ويسمى
منصوبه ان كان متعديا لان اللازم لا ينصب المفعول به
بدون حرف الجر مفعولا اى مفعولا به لالتصاق معنى
الفعل به ووقوعه عليه كالافعال السابقة وان احتاج
الى فعول منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه يسمى
فعلا ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف بالتمام و
النقصان وصف بحال المركب منهما من المرفوع وقيل لانه
مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان فقط
عند الجزء الدال عليه فلم يمسك على مرفوعه وردبان
التسمية لو كانت لهذا لكان الافعال المسلخة من الزمان
جديرة بان يسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها و
قال الفاضل العصام انتقاد لانه لا يدل على معنى
بنفسه لان معناه النسبة بين الكلم والخبر والزمان الذى
هو قيدلها وشيئ منهما لا يفهم بدونها ولا يخفى ان

الكلم والخبر منه

اى لمعنى النسبة منه

النقصان بهذا المعنى استعمالى لا وضعى حتى يلزم كونه حرفا
ويسمى مرفوعه اسمه ومنصوبه خبره آلة اشعار باطنها
من حكمى الفاعل والمفعول ولا يدخل اى الفعل الناقص
الا على المبتدا او الخبر فى الاصل لان وضعه لعطى الخبر
حكم معناه كالانتقال والاستمرار ونحو ذلك وذا لا يحصل
الا بالدخول عليهما وينصب الخبر لشبهه بالمفعول به
فى توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل
المتعدى فى اقتضاء معناه شيئين وهو اى الفعل
الناقص على قسمين القسم الاول ما لا يدل على معنى
اى القرب من الحال وهو الشايع المتبادر من اطلاق
الفعل الناقص نحو كان وهو لثبوت خبره كاسمه فى
الماضى دائما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو
كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار وصار للانتقال
اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة
الى حقيقة نحو صار الطين حذفا قدمتها لسلطتها
واصالتها ولغلبة الاول قدمه على الثانى وكذا
آل ورجع وحال واضمحل كقوله ان العداوة تستحيل
مودة وتحول وارتد مثل قوله تغير وارتد بصيرا وزاد
هذه الثلثة ابن مالك ايضا وفى هذا وما يأتى من
اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة غير منحصرة
فيما ذكروا كما ذعموا حيث عدوها من السماعى وقال

من غير دلالة على عدم سابقة وانقطاع لاحقة منه

الفاضل

الفاضل العصام ان صار وما يلحق به قد يكون تامة
متعدية بالى تقول صار الى الفقر وجاء قال الامتحان بمعنى
كان وقعد اذا كان اى المذكورات من آل الى قعد بمعنى
صار ولكونها ملحقة بصار قدمها على السائر واخر
الاخيرين لقلة مجيئهما ناقصين حتى قال الاندلسى
لا يتجاوز ان الموضعين اللذين استعملها العرب فيهما
هما قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كاتبا حربة
فكان ابن الحاجب اختاره وقال الفراء يتجاوزانها
لمجئ قولهم عندى الكيال جاء البر قفيزين فكان المصنف
اختاره واصبح قدمه لدلالته على اول النهار وامسى
قدمه لدلالته على ضد ما يدل عليه الاول واضحى وما قدمه
على ما قبله كان له وجه لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل و
لكون اضحى اسبق بما بعده لدلالته على جزء من اوائل
النهار الذى يدل عليه ما بعده وهو ظل ولذا قدمه على
ما بعده وهو بات قدمه لكونه من الاصول بخلاف
ما بعده فانه من اللواحق وهذه اللغة الاقتران بشئون
الجملة باو فاتها الدلول عليها بموادها وقد تكون بمعنى
صار بلا دلالة عليها واضى وعاد يقال اضى وعاد زيد
من سفره اى رجع وغدا يقال غدا زيد اى مشى فى وقت
الغداة وهو من اول النهار الى الزوال وراح يقال
راح زيد اى مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال

حربة اى ذو حربة تشبيه بالحربة فى الدقة

اى قول الامام ابى الى آخره تشبيه بالحربة فى الدقة

اى صارت هذه الشفة كانها

اى جميع الليل

اى جميع النهار

الى الليل ولا يخفى ان الغالب في هذه الاربعة كونها تامة
وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من الملحقات
كما صرح في الامتحان فينبغي ان تذكر في جنبه مع صار ملحقا
لكن يمكن ان يقال اخر الاخيرين لكونها نظيري اصبح
وامسى في كونها ظرفي النهار واخر الاولين ليكونا في
هذا المحل كالساذ الذي هو في صدد الرجوع الى محله
على ما هو المناسب لمعناها الاصلي ولما فرغ من البسائط
اراد الشروع في المركبات فقال وما زال من زال يزال اي
ما مضارعه يزول فتام فلا يقال لا زول اميرا وما فتئ
بفتح التاء وكسرها وبالهمزة وقيل بالياء وما برح في الاصل
بمعنى زال من مكانه وما افتاء من الافعال وما ونى
بالياء من ونى في الامر يني بالكسر اي ضعف يقال فلان
لا يني يفعل اي لا يزال يفعل وما دام من دام يدوم اي
برح قال الدماميني نقلا عن صاحب التسهيل ان جميع
الفعلين الاخيرين غير بينان لايكاد ان يوجد فيهما من
النحاة الا من عنى باستقراء الغرائب كلها اي كل واحد
من الذكور اعني ما فتئ الى ما دام بمعنى ما زال الا ان
ما فتئ يختص بالجحد على ما في مختار الصحاح وهو لعدم
خبره كليس مذ قبله بمعنى ما زال زيد عالما مثلا ودام العلم
له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر انتفاءه في
اوائل زمان الصبى لعدم امكان القبول ولزمه النفي
النفي

في كونها ناقصا وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها
لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لان ما فيها
مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما في آتيك
خفوق النجم ولذا احتاج الى الكلام قبله لانه مع اسمه وخبره
ظرف والظرف غير مستقل بالافادة كما جلس ما دام زيد
جالسا وليس كنفي مضمون الجملة حالا او مطلقا اخره
مع اسالته وبسالته اعدم كالة في الفعلية لشبهها بالحرف
في الصورة وعدم التصرف وقد يتضمن الفعل التام
معنى صار اي يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلي ولذا لم يكد
وقد يكون بمعنى صار فيغير ذلك الفعل التام بسبب هذا
التضمن ناصبا محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه
الاصلي حالا او خبرا بعد خبر او وصفا لهذا الخبر في المآل للتاكيد
والمبالغة كما في قوله تع تلك عشرة كاملة كما يشير اليه في تفسير
المثال وقد يكون خبرا مضافا الى المنصوب المذكور بعده
كما اشار اليه الرضي في قوله تع فتمثل لها بشرا سويا حيث
مثل به ايضا للتضمن وفسره بقوله اي صار مثل بشر فلا وجه
لتخصيص الفاضل العصام بكونه حالا او انكار كونه وصفا
وسكوته عن الاحتمالين الاخيرين مع صحة المعنى في كل
منهما وليس المراد بهذا التضمن الذي سبق ذكره لان المتعلق
وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبي للفعل
التام كما لا يخفى على ذوي الافهام وقد لا يعتبر هذا التضمن

ممن سيبويه ومن تبعه

فيه الكلام

لان ما فتئ يفيد دوام الوجود

بعد زمان امكان قبوله

اضمون خبره

فيبقى تاما فيكون النصوب بعده حالا في الاغلب وقد يحتمل
ان يكون حالا او تمييزا او مفعولا كما صرح به البيضاوي في قوله
تع وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا بخو تم التسعة بهذا
عشرة اي صار عشرة تامة ماخوذ من تم بمعنى مضاه الاصلي
وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا ونحو ذلك مثل عدل
زيد اميرا اي صار اميرا عادلا ويجوز تقديم اخبارها اي
هذه الافعال الناقصة على انفسها الا تقديم خبر ما اي فعل
ناقص في اول لفظ ما من ما زال الى ما دام اما اذا دخلها
او ان على سائر الافعال الناقصة فانه وان لم يجز التقديم
عليه معها لكن يجوز بالفصل بينه وبينها بخو ما قائما
او ان قائما كان زيد وامّا في هذه الافعال فلا يجوز الفصل
بينها وبينهما لشدة امتزاجها معها وكونها بمنزلة افعال
مشبة حتى يجوز التقديم بالفصل فلا يجوز بخو قائما
ما زال زيد ولا بخو اجلس جالسا ما دام زيد لانها
امّا نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها او
مصدرية وسيجيء ان معمول المصدر لا يتقدم عليه وكذا
لا يجوز التقديم ان بدل ما بان النافية فانها كما في اقتضاء
الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما باعلى
ما صرح به الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن ابن
قاسم وهذا يوافق كلامه في بحث ما اضمر عامله على شريطة
التفسير الآتي بيانه واما كلامه في بحث الافعال الناقصة

من ان العمدة

من ان العمدة في اقتضاء ما صدر الكلام خاصية فيها الا
بمجرد كونها للنفي الا يرى ان لم ولما وان ولا على الاصح لا
يقتضي الصدارة وان كانت للنفي فيدل على انه جرى
في هذه الرسالة على غير الاصح واما ان بدل بلم يذكر
لما لا يفهم حكمه بالمقايسة على لم ولن فيجوز نحو قائما
لن يزال ولن يزال زيدا ما في لم ولما فلانهما لاجل جزمهما
بالفعل حتى يغير ان معناه الى الماضي صار الكلام منه
وكانهما خرجا عن كونهما حرفي نفي فافهم لا على اقتضاء
الصدارة واما في لن فللحمل على سوف الذي لا يمنع
تقديم معمول مدخول عليه حمل النقيض على النقيض
كذا في الرضي وبقي لا مهملا قال الدماميني وينبغي ان
يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر من الدليل وقال
الرضي لا صدارة لانه لكثرته في الكلام حتى انه يقع بين
الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج صار
مبتدا لا فعلا لا على منصب الصدارة واما تقديم اخبارها
على اسمائها ففيه في بحث المعمول المنصوب من قوله و
امره كامر خبر المبتدا والقسم الثاني من القسمين ما
اي فعل ناقص يدل على معنى القرب من الحال خرج به الناقص
المقارب نحو هذا جد جامع ومانع واما كون ذلك
مرجوا كاد وعسى او جزما كما في كاد ومشروعا في سائر
فخارج عن الحد ووظيفة لغوية ولذا لم يتعرض لها كما

تعرض اب الحاجب ويستمى افعال المقاربة لدلالتها عليها وهو
لايكون اخبارها الا فعلا مضارعا لانها ولانها غالبا
بالاستقراء وذلك لما مر من انها تدل على القرب من الحال
مرجوا او مجزوما او مشروعا في صاحبه وهي تقتضي كون
خبرها مايدل على الاستقبال والحال ويصلح لان يدخل
عليه مايدل على الرجاء والاستقبال وذلك لايكون الا
مضارعا نحو عسى زيد ان يخرج وخبره الفعل المضارع مع ان الدالة
على الرجاء والاستقبال توضيحا وتاكيدا للرجاء الذي
فيه زمانا او استعمالا اما نحو عسى حال زيد او ذا ان يخرج
ليصح الحذف ان يخرج خبر لعسى لتضمينه معنى كان ما
اختاره المتاخرون فكانه قيل يرجى حال زيد كائنا ان
يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج وفيه من المبالغة في القرب
مالا يخفى وقال الفاضل العصام ولو فتى معنى صار
لكان احسن وقيل ايس بخبر لعدم صحة الحمل وتقدير
المضاف تكلف بل شبيه بالمفعول لان المعنى الاصلي
قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء و
المفعولية وان لم تبق حالة لشبهه بالمفعول الذي كان
قبل النقل وعلى هذا عسى تامة ورده الفاضل العصام
بان القرب مستفاد من الرجاء وليس بعسى لعسى فضلا
عن كونه اصليا وقال الكوفيون ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى
يرجى زيد خروجه فعسى ح تامة وارتضاه الرضي ان

فيه

لا يقال عسى زيد منطلقا وانا
نقول مهر عسى الغوير ابؤسا
فشاذ كما في مختار الصحاح
نفوز غارة ميمون
والابؤس الشدة والشر
اي في الحذف بتقدير المضاف يعني
في مثال المتن
اي رجاء تحقق وجود الفعل الذي
لم يحصل بعد

فيه اي في خبر عسى حذف ان من خبره تشبيها
لكاد فلا يحتاج الى محذوف لصحة الحمل بدونه وقد يكون
تامة بان مع المضارع بمعنى قرب بان يقتصر على المرفوع
الذي كان خبرا منصوبا في الاستعمال الاول وهو ان
مع المضارع ويجعل فاعلا نحو عسى ان يخرج زيد
ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا ناقصة لكن
مستغنى عن الخبر وهو حاصل الاستعمال الا ان على
المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم ولما
كان في هذا نوع تكلف اقتصر في هذه الرسالة على الاول
وان بين الثاني ايضا في الاصحاح وقال الشيخ الرضي و
يحتمل ان يكون هذا من باب التنازع وقال الفاضل
العصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر على الاسم وذا
يجوز في هذا الباب كما سيجئ وكاد في الاصل بمعنى قرب لكن
لا يستعمل على هذا الاصل اصلا وخبره غالبا مضارع بلا
ان لدلالته على الجزم فلا يناسبه ان الدالة على الرجاء قال
الفاضل الجامي لدلالته ان على الاستقبال المنافي للحال ورده
المص بان كاد لا يدل على الحال ولا ان على الاستقبال البعيد
حتى ينافيا ولو تم هذا لاستوى الاستعمالان في ذلك
مع كون من القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال
من كاد نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها
لعسى نحو كاد زيدان يخرج وكرب بفتح الراء وكسرها

هو حملة الخبر في
باب الاستعمال
مع ان

اي والدالة ان على الاستقبال البعيد
عن الحال وهو المنافي للحال

باشتراف الخبر على حصول الكلام

والاول افصح ذكره الدماميني بمعنى قرب في الاصل يقال
كرب الشمس اذا دنت من الغروب وهو مثل كاد
في جميع اي في كون خبره بلا ان ويرا وهلهل بمعنى
قارب خلافا لمن زعم ان يكون كمرب مثل كاد في جميع لكنه لدلالته
على المبالغة في القرب لحق بالافعال الدالة على الشروع
فالتزم كون خبره بلا ان وطفق بكسر الفاء وفتحها بمعنى
شرع في الاصل يقال طفق في الفعل اذا شرع فيه
واخذ بفتح العين في الاصل بمعنى شرع يقال اخذ
فيه اي شرع وانشأ بالهمز في الاصل بمعنى اوجد و
اقبل يقال انشأ اقبل عليه وهب على وزن رد قال الدماميني
هي نمرية ومن شواهد استعمالها قول الشاعر هبت
الوم القلب في طاعة الهوى فاليوم كما كنت باللوم
اغريه وجعل في الاصل بمعنى اوجد كقوله تع وجعل
الظلمات والنور وعلق بكسر اللام قال الدماميني وهي
ايضا نمرية ومن شواهد استعمالها قول الشاعر اراك
علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير

قال الدماميني مثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزيد وعمرو

كل منها استعمال كان لتضمنه معناه فصار ناقصا واخبارا
ان خبر كل منها الفعل المضارع بلا ان لمشابهة مرو اوشك
في ان اصل بمعنى اسرع وهو يناسب القرب وهو
يستعمل استعمال عسى يعني يستعمل بان تاما وناقصا
يقال اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد

اذ قد

اذ قد يستعمل في العلم واستعمال كاذا اي يستعمل
بلا ان لانه قد يستعمل في الجزم ولا يجوز تقديم اخبار
افعال المقاربة على انفسها وان جاز تقديمها على اسمائها
لانها لعدم تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر
الى هذا لا يتقدم اخبارها على انفسها ولكونها افعالا
لها قوة بالنسبة الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز تقديمها
على اسمائها وان لم يجز هذا في الحرف والقياسي الشائع
من التسعة كلم الفاعل قدمه لكونه مشتقا من المعلوم و
عاملا في الفاعل ومجيئه من المتعدي واللازم بخلافهم
المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبينة في
كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها من
حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن حيث العمل من
مباحث النحو ترك توفيقاتها وان كانت من البادي
كالتوفيقات المذكورة والبحث عن الصيغة كاتركيبها ايضا
خلافا لابن الحاجب فقال وهو يعمل عمل فعله المشابهة
المعلوم لازما او متعديا لاثنين فاقتصر من التسعة
على كلم المفعول قدمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة
من المعلوم وعاملة في الفاعل لموافقة كلم الفاعل في الشرط
ولانه قد ينصب المفعول به كلم الفاعل بخلافها فهو
يعمل عمل فعله المجهول المشتقة منه وشرط عملها في الفاعل
اصلا او نائبا المنفصل بارزا او مظهرا لان المتصل مستتر

فيهما داخل تحت نقرفها وانه اعتبارى محض لا يظهر
فيه اثر العامل بل هو ايضا اعتبارى محض فلا يتوقف
عملها فيه على وجود ما يقويها فيه ولا على عدم ما يبعدها
عن المشابهة بالفعل بخلاف المفصل فانه لشبهه والتقاله
يتوقف عملها فيه على وجود المقوى وعدم المبعد عنها واما
الباذر المتصل فمختص بالفعل والمفعول به المريح لانه معمول
قوى حتى لا يعمل فيه من الافعال الا المتعدى فلا يعمل
فيه الا بالمقوى وعدم المبعد واما فى غيرها من المعمولات
فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف فمع كونه معمولا ضعيفا
بكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى ما انت
بنعمة ربك بمجنون كالجار للعامل لعدم خلوه عن رائحة ما
وهكذا تام فى الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه مبينا
بمعناه دائما واما المفعول معه فمصاحب للمعمول فيكون فى حكم
ان لا يكون مصغرين نحو ضويرب وضيرب لان التصغير
الصفة والموصوف لان ضويربا ثلاثا بمنزلة ضارب
صغيرا وحقيرا ولا موصوفين نحو جاءنى ضارب شديد
اذ بالصفة يصيران مسندا اليهما فيبعدان عن المشابهة
بالفعل لانه لا يكون مسند اليه ما تراه مختصا بالاسم
لو قدم هذا على الاول لكان اولى كما لا يخفى لكن اخر
لئلا يفصل عن قوله وان وصفا بعد العمل يضر عملها
السابق للحصول بلا مانع من الشبه ولو قدم هذا ايضا

اطال

بيان المعطوف والمعطوف عليه

اطال الفصل نحو جاءنى رجل ضارب غلامه وشديد
ثم ان كانا باللام اى لام التعريف صورة لا يشترط لعملها
غير ما ذكر من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما
فعل غير الى صيغة اللام لكراهتهم ادخال اللام على الفعل لكونها
فى صورة حرف التعريف نحو الضارب اى الذى ضرب
غلامه عمرا امس عندنا وان كانا مجردين منها يشترط مع
الاعتماد على المبتدأ ولو بعد التناسخ نحو كان زيد ضاربا
عمرا او الموصوف فى كجاءنى رجل ضارب عمرا او ذى الحال
نحو جاءنى زيد راكبا غلامه او الاستفهام حرفا او اسما نحو
اقائم الزيدان وهل ضارب زيدا اخوه وما صانع البكران
او النفى حرفا كما وان او اسما كغير او فعلا كليس نحو قائم
الزيدان وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران
عمرا وجه الاحتياط تأكد المناسبة للفعل فاقتضاها ما
اقتضاه الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدأ لا يكون
خبرا عنه فيكون كالفعل فيزاد المناسبة والصفة والحال
كالخبر فى المآل والاستفهام والنفى لتعلقهما بالحكم دون الذات
اولى بالفعل فالواقع بعدهما كالواقع موقعه ويشترط
مع الشروط المذكورة فى نصبهما المفعول به اذا كان اسم
الفاعل من المتعدى ولو الى واحد واسم المفعول ولو الى
اثنين ورفعه الاول على النيابة الدالة على الحال تحقيقا كزيد
ضارب عمرا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا

فلا يكون الواقع موقعها
مخبرا عنه ايضا

في ذلك الزمان الماضي او الزمان المذكور موجودا الآن
بقولهم وكلهم بالبسط ذراعيه او الاستقبال تحقيقا
كزيد ضارب عمرا غدا مع الاشتراط حصول كمال القوة
للتمكن على العمل في المعمول القوي وتثنيتها وجمعها صحيحا
او مكسرا كمفردها في العمل والاشتراط اما التثنية والجمع
التصحيح فظاهر لبقاء صيغة المفرد واما التكسير فحمول على اللزوم
لكونه فرعه وكذا اي كالمذكور من اسم الفاعل والمفعول
في العمل والاشتراط وفي كون تثنيتها وجمعها كمفردها
فيهما ثلثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال وفعول و
مفعال وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وضم الخاء
ولكن لا يشترط في عمل هذه الثلثة في المفعول به معنى
الحال والاستقبال لان الغرض من هذا الاشتراط فيها

اتمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتها على الحدث الفعلي
بالدلالة على زمان فعلي جوازا لا قصدا بخلاف هذا مذهب البصرية وقال الكوفية انها لا
تعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها
منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة
جابرة لما فات من المشابهة اللفظية وردّه الفاضل المحقق
بانها كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة
بالفعل فكيف تكون جابرة واجاب عنه المصنف بان الاصل
في افعل التفضيل الزيادة على الغير قد لاحظ فيه الغيرية التي
بعدته عن المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث

فقد

فقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض الكلم بانه يدل على معنى
الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والاسم
كالفعل على ما هو الاصل فيه فتلك الدلالة هي التي بعدت
عنها الزيادة والرابع من التسعة الصفة المشبهة باسم
الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث و
تكون لما قام به الفعل قدرها على اسم التفضيل الكوفيون عاملة
في الظاهر فقط بخلاف فانه لا يعمل فيه في غير مسئلة الكحل
واذا تحقق الشابهة فهي تعمل عمل فعلها كذلك بل تزيد
عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها ذكره في الامتحان
بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل من عدم التصغير والموصوفية
وعن الاعتماد على السابق ومن معنى الحال والاستقبال
غير معنى الحال والاستقبال فانه اي معنى الحال والاستقبال
لا يشترط في عملها اي في نصب معمولها تشبيها بالمفعول
لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضي للزمان
نحو زيد حسن وجهه والخامس اسم التفضيل قدمه على
العدد لكونه عاملا في الظاهر مطلقا وللمفعول المناسبة
للسابق في كونه مشتقا وكون النسب معتبرة في ضمنه
وبه يحصل القوة في العمل ولذا قدم عليه كما سبق مع كونه
اصل المشتقات ولذا عمل ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتب
المعمول انسب بمرامه وهو لضعفه انما ينصب المفعول به
القوي بالاتفاق واما مثل قولهم هو اعلم من يقول

بالبعد عن المشابهة بالدلالة
على الثبوت والزيادة
على الغير

والعجب كل العجب من الشارح الاول
حيث قال في وصف هذا المقام
الفاضل الكامل ولم يدر انه غافل
يصلح لشرح كلام ابن الحاجب
دوح المعنى كما لا يخفى على
الناظر المتامل بادنى تامل

ع

عن سبيله فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفاعل الظ
القوية بل قليلا الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون الاسم
التفضيل في المعنى وفي نفس الامر وصفا حقيقيا للمتعلق
بكسر اللام وهو الكحل في المثال اياما اى شئ وهو رجلا في
المثال الجري الاسم التفضيلي في اللفظ عليه اى على ذلك
الشئ بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا منه ليعتمد عليه
ويحصل له مظهر يتعلق به فيشتغل عليه كالصفة المشبهة
لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل ولذا لا يعملان
في مظهر بعدهما ان لم يكن من متعلقاتها جريا عليه بخلا
فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال كونه ذكر
المتعلق مفضلا باعتبار التعلق اى متعلق بما جرى
عليه على نقيض اى نفس المتعلق باعتبار غيره اى باعتبار
تعلقه بغير ما جرى عليه وهو زيد في المثال بان يكون
وحال كونه اوتفضيلا منفيا يعني ان المتعلق لا بد ان
يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه وبين غيره الذي
يذكر بعد من التفضيلية ليكون مطابقا وواحدا بالذات
ومختلفا باعتبار القيد يا فيخرج بهم التفضيل عما هو
اصل فيه وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل و
المفضل عليه فيستعد للخروج عن المعنى التفضيلي ثم يخرج
عنه بالكلية بالبقي لتوجهه الى القيد فيبقى الزيادة و
يبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن في المثال

فيفهم

قوله منفيا وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا او عند
كونه منفيا يلزم نفي الفضل اذ النفي اذا استولى على كلمة دخل
نحو ما اقيده الذي هو الزيادة فيثبت المساواة بين كيد وخط و
زيد واسمي وانا يا ومعنى المدح في ضمن المعنى الاصلي
من واحد فيفيد احسن مع النفي بين خط

مثل ما زيد في رجل احسن
الكحل منه في العام ١٢

مثل ما زيد في رجل احسن في عينه
الكحل منه في عين ١٢

قوله متعلق بما جرى ١٢

قوله بغير ما جرى عليه ١٢

قوله وحال كونه اوتفضيلا منفيا
ضربه فخر بلد
بعده او قال
عالم او صنم
لحذف

عالم محمد

فيفهم الزيادة في المفضل عليه عمرا فان المساواة يأباها مقام المدح مع انه لو لم يعتبر بل رفع لهم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله اجنبي وهو المبتدا ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد معناه ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد بل حسن الكحل في عين زيد فوق حسنه في عين غيره على ما هو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه مفروضا في عين غير زيد ومفضل مفروضا في عينه ولو لا النفي لكان الامر على العكس كما لا يخفى وفعل في غيرها اى في غير المفعول به و الفاعل الظاهر المستكن فائدة الاعتبارية لا يكاد يأبى عن عمل عامل هو مستحق له ولو ضمنيا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك لما مر قال الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية في المفعول به ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدى باول مفعوليه بلام التقوية يبقى الثاني منصوبا بفعل المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثياب انتهى و اذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه لاسقاط في العامل القياسي كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن تبعه والسادس من التسعة الصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ويعمل عمل فعله المشتق هو منه ولهذا المناسبة

قدم على المضاف ومشرط عمله في الفاعل والمفعول به
فلا بد من صحة تاويله بما يقتضيه
العرض لان العمل انما يكون بالاقتضاء وهو لا يقتضي
النسبة في وضعه ليجعل قوة
الفاعل وفضلا عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة
يتمكن بها من العمل فيهما مع الاجتناب
في وضعه فيهما اجنبيان له فيجتنان عن العمل فيهما ولا
وهي ان تكون بوجود هذه
في غيرهما فيعمل بالاشرط لما مر ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا
الشرائط كما يجيء
قبل العمل لما مر ان الوصف بعده لا يضر العمل السابق و
اعلم ان التاويل بان مع الفعل
ذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل مع مناسبته
قد ينا في لبعض النفيات
الاشتقاق والتصغير والوصوف لا يقدر ان بها اذ الفعل
من جهة ان وبعضها من
لا يصغر ولا يوصف وتجرد المناسبة لا يكفي في العمل فيهما
جهة الفعل ثلثة اشتان
فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا وضرب شديد زيدا عمرا او
في شرح ان لا يكون مصغرا
لا مقترنا بدال الحال لانه لا يؤول بان مع الفعل لان المضارع
و واحد في شرح ولا مقترنا
اذا دخل عليه ان يبقى على
بالحال احدهما او
فانه اذا دخل عليه ان يبقى على
المنتي وان يفيد مجرد المعدية
للحال فلا يقال ضريبك زيدا الآن ولا مع قرينا باللام لعدم
جريان التاويل المذكور فيه لاختصاص اللام بالكل عند الاكثر
قيد للكل واما عند البعض فيجوز عملهما بدون هذه
الشروط اذ المؤل بشئ لا يلزمه ان يكون في حكمه من
كل وجه ومنهم من قال ان المقترن بالحال مقدر بما
مع المضارع فلا حاجة الى هذا الجواب لكن المرضي عند
الرضي كون مقدرا بان مع المضارع لكونها اشهر واكثر
استعمالا فيحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند
ذلك البعض عمله فيهما فيما ذكرنا من الامثلة ومثال عمله

المؤلف

قال المرار الاسدي وهو من قصيدة من الطويل اي الخيل المغيرة ولقيت ضرار
وروى لحقت وعند الزمخشري كررت وعند البعلي ضربت ولم اتمثل عطف على
من شرح الشواهد للعيني
لقيت ويروى الفاء

المؤلف كقول الشاعر لقد علمت اولى المغيرة اني كررت فالمعنى
من الضرب مسمعا فاتى مسمعا مفعول الضرب عنده واما عند
غيره فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا من مفعول
علمت وهم قوله اولى المغيرة اي مقدم تلك الطائفة و
عميدهم قال بعض الاكمل قوله مفعول كررت بالتخفيف على
الحذف والايصال اي صلت وحملت على مسمع وفيه ان
حذف على قليل ليس المقيس اليه سبيلا كما صرح به الشيخ
عبد القاهر نقلا عن علي الفارسي فالوجه ان يجعل
منزلا منزلة اللازم للمبالغة والتاكيد او مفعول محذوفا
للضرورة اي اوجدت الكرة والحملة او حملت على الاعداء
قوله او بدل لا بدل البعض من الكل وهو قوله اولى المغيرة
اي علمت انا مسمعا منها عاجزا عن المقاومة الى على اخذ
المفعول الثاني بقرينة الوقف او عرفت انا حالهم حال
مسمع منهم من العجز هذا اي مقدم تلك الطائفة
اي الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم عطف
تفسير واشارة الى وجه صحة كون بدل البعض بلا ضمير
فافهم فعلى هذا يكون قوله انني بالكسر استينافا كانه قيل
ما عاملت معه بعد العلم به فاجاب انني كررت عليه
فاذا علم حال من هو عميد ومعتمد هم علم حال من سواه
بالطريق الاولى ويحتمل ان يكون مفعول الضرب على
نزع الخافض وفيه ما فيه او ان يكون مفعولا لفعل مقدر

اذا التقدير عن الضرب بمسمع
فالنصب بنزع الخافض

اي اولى المغيرة بضم الميم
متعلق اول اي مقدم
الجماعة المغيرة بكسر الميم
من انما على التعدد

اي الراجع والراء مجزوم من ضرب
مسمع بسين

وهو ابن شيبان احد بني
قيس ثعلبة

اي كررت مسمعا فالكلام
عن الضرب به فيه محذوف

وهو اعني فالتقدير فام انكل عن الضرب لشخص اعني
مسمعا اولمصدر آخر منون تقديره عن الضرب ضرب
مسمعا اى هو ضرب قال بعض الفضلاء ان اولى الفترة
فاعل علمت على صيغة الغيبة فالشاعر وصيف فقنه بالشجاع
على وجه التأكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة علما منه بانهم
كانوا بحيث لم يبق لهم مجال لانكار ما يعلمه ولا عددا
ولا نوعا ولا تاكيدا حال كونها مع الفعل او بدونه اى بدون
الفعل والفعل مراد غير لازم للحذف مبينا وتوضيح
لكون الفعل مرادا اذ يكون العمل للفعل لا للمصدر
لعدم صحة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة اقام ما
مقامه اذ ليس معنى ضربت ضربة او ضربة او ضربا ضربت
ان ضربت كذا ذكره في شرح لب الالباب واختاره المعبي
وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى ورده
الرضي بان هذا يفيد الاولوية لا الامتناع وان كان الفعل
لازم الحذف فيعمل المصدر عند سيبويه لا المصدر نائبه
وكونه مقدرا بان مع الفعل بل لقيامه مقام الفعل حتى
جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كا
كالظرف العامل ويعمل الفعل المقدر عند السيرافي لانه
لولاه لم ينصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز تقديم
المعمول نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعليا لانا
لان النسبة الى المرفوع غير ماخوذة في وضعه لان الواضع

نظر

نظر في وضعه الى ماهية الحدث فقط لا ما قام به فاقتضاه
المرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى ذكر البتة ولا يجوز
هذا الحذف في غير المصدر من الفعل والصفة لكون النسبة
الى المرفوع ماخوذة في وضعه فيحتاج الى ذكر البتة و
لا يضمر فيه اى لا يستتر في المصدر فاعلا كما في الفعل و
الصفة فلا يرد مثل ضربي زيدا وذلك لذكره الحذف
وقيل لو اضمر في مفرده لاضمر في مثناه وجمعه قياسا على الواحد
فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وهما اجمعان الى
الفاعل فيهما بخلاف فعلا فانه لم يثن نفسه تثنية وجمعا ورده
المص في الامتحان بالامر يدعليه ولا يقدم معمولا ولو
ظرفا عليه عند الجمهور وقدره عاملا مقدما في مثل
زيدا ضربي ولا تأخذكم بهما رأفة فلما بلغ مع السعي وذلك
لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على
الموصول وكذا ما في حكمها لكن المرضي عند الرضي والبيضاوي
والمص على ما يجيء في بحث المفعول فيه جواز تقدمه
لو ظرفا اذ قدر ان المؤول بشيء لا يلزم ان يكون في
حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالجزء للعامل لما مر فيجاز
فيما لا يدخله الاجانب وقدر انه معمول ضعيف لم
يكفه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون والقياسي السابع الاسم
المضاف مطلقا قدمه على اسم التام لانه تمامه قد يكون

بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه وهو يعم الجزء
لانه اما بتقدير حرف الجر او تحول على ما بتقديره لكونه
فرعه وشرطه اى شرط كونه مضافا ان يكون اسما مجردا
عن تنوينه ولو مقدرا بمعنى انه لو وجد فيه تنوين
لجرد عنه لاجل الاضافة نحو كم رجل وجواج بيت
الله لمنافاته الاتصال الذى يقتضيه الاضافة لكونه
علامة التمام ونائبه وهو نون التثنية والجمع و
ظاهره مخالف لما ذكره فى الامتحان فى بحث المثنى
ان حذفها فى الاضافة لشبهها بالتنوين الا قيامها مقامه
لانه يقتضى عدم وجودها الا بعد التركيب بالعامل
كتنوين المفرد وليس كذلك بل صيغتها موضوعة قبله
كما حققه فيه فى بحث الموب ولعل مراده هنا ان نائب
عما هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن
نيابته عن الموجود بالفعل كما يشوبه عبارة القوم حيث
جعلوا اختلاف آخرها اذا تيا فاعترض عليهم بانه
ليس كذلك فافهم فانه دقيق لاجل الاضافة تتعلقه
بالكون او التجريد فذو اللام لا يضاف لانها سابقة
على الاضافة فى التلفظ فالظاهر سبقها فى الوجود ايضا
فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغى ان يزيدا ويحمولا على
ما جاز للتلازم مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم
الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها وانما جاز

حملا

رفع لما يقال ان التجريد يقتضى سبق الوجود ولا وجود للتنوين قبل الاضافة حتى يجرد عنه لاجلها وحاصله ان الامكان منزل منزلة الوجود كما يقال التفكيك فلان من ابنى اذا احفه فتفكيك

يعنى ان التنوين فى المفرد وان كان ليس بموجود عند وضع صيغتها لكن امكان كونها تنوينا او عوضا عنه منزلة التنوين فى قوته القريبة او الامكان منزلة الفعل او الوجود

حملا على مثل الحسن الوجه كما يجئ ولا يخفى ان هذا القيد
غير مفيد فى المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا احمل فيلزم الجواز
بدون الشرط الا ان يقال النائب غير المنوبين كذا فى الامتحان
وفيه تحقيق وتدقيق فمن اراد فليرجع اليه وان لا يكون
مساويا للمضاف اليه فى العموم والخصوص بالترادف كليث
واسد او لا كانسان وناطق ولا اخص منه مطلقا كحيوان
وانسان والا فالاضافة تكون بلا فائدة وهى اى الاضافة
مطلقة وليس فى كلامه ما يشوبكون اللفظية بتقدير
حرف الجر كما فى عبارة البيضاوى وابن الحاجب على ما عين
معنوية مفيدة شيأ فى المعنى كما فى اللفظ ولذا سميت
بها قدمها ابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته
بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم الحدث لظاهر او
عكس البيضاوى لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع
المقصود من الكلام ولفظية مفيدة شيأ فى اللفظ
فقط ولذا سميت بها فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف
فيها غير صفة اى لم يعم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها الذى تعمل فيه عما فعلها والا يخرج عن هذه المعمولية
بالاضافة لوجود شرط عملها اى فاعلها او مفعولها سواء
لم يكن صفة اصلا نحو غلام زيد او كانت صفة مضافة الى
غير معمولها كما ذكر بقوله وضارب عمرو امس واحترز بهذا
القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الآن او غدا وعمرو حسن

حيث ارجع الضمير الى المضاف والاضافة بتقدير حرف الجر بالمضاف والاضافة مع قصة العجز ان ليس بمعقول والا فتفوت

وانما قال الظاهر لان الحدث فى الحقيقة هو الله

الوجه وشرطها اى المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة
من التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فان كان
ذا اللام حذف لام وان علما نكر بان يجعل واحدا ممن
يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا خير من زيدكم واما المضمر
والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما واما اذا كان نكرة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد التجرد و
الخلو عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه
او معرفة مجردة نحو هذا اى المعنوية اما بمعنى من التبيانية و
ذا كثير قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده
الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا الى بيان ان العامل
المحقق هو حرف الجر والمضاف نائب منابه ثم الى بيان الفائدة
وقدم الشرط عليهما لتوقف وجودهما على وجوده ان كان
المضاف اليه جنسا يقال اعم من وجه مع كونه اخص اشارة الى
ان المضاف اليه في هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا في
كما اشار بالمثال شاملا للمضاف وغيره كما كان المضاف
شاملا له ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخص مطلقا فيكون بينهما
عموم من وجه نحو خاتم فضة فانه يكون خاتما وغيره كما
ان يكون منها ومن غيرها او بمعنى اللام في تمير اى الخشب
الشامل ولو قال ان كان غيره لكان انسب وهو الاكثر
سواء كان مبانيا له نحو غلام زيد ورأس عمرو او اخص
منه مطلقا كيوم الاحد او اعم منه من وجه ولم يكن اصلا
كفضة

وهي التعريف والتخصيص

كفضة خاتمك لم يذكرها بعني في كضرب اليوم بل ادخل فيها بعني
اللام لقلة تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولا يلزم
في كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها في الاستعمال بل يكفي صحتها
بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم تماما بمعنى اللام و
لا يحتاج في مثل مشهر الادراك وكل رجل الى التكلفات البعيدة
كذا في الامتحان وتفيد المعنوية تعريفا للمضاف ان كان
المضاف اليه معرفة لان وضعها لمعهودية المضاف فيما امكت
وفي المعرفة دون النكرة ثم استعملت في الاستغراق وغيره
كاللام بعينه مثلا اذا قيل جاءني غلام لزيد فمعناه غلام
مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة ومعهد فيكون
نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه ذلك مع كونه مشارا اليه
ومعهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او
اشهرها او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة
هذا اصل وضعها ثم استعملت بدون اشارة ومعهد
كالاول فيكون كالنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
ذكره في الامتحان والمضاف غير غير ومثل وشبه ونحوها
فانها لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها في الابهام و
انعدام العهد فيها في الاغلب بخلاف خلق الله ومقدور
ومعلوم فانها وان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تتعرف
بالاضافة لكونها للعهد او الاستغراق ولو وجد العهد
فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب او بان يضاف الغير

راح مضيت ثمة تلت لا يعنيني

مثل نظير ومسوى

بين المتكلم والمخاطب

دون غيره عند عدم الاشتهار

الاشتهار كما منها ما تقدم
للمضاف اليه في نحو
والشجاعة وغير ذلك
او لغيره نحو

الى ضد واحد لتوقف لكن جعل لندوره في حكم العدم
وقيل لا تتوقف اصلا نحو غلام زيد وتفيد تخصيصاه
للمضاف ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل قبل
لان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة
الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف
الى رجل خرج غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وردّه المص
بان التخصيص فيه لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب
الى المضاف اليه بحرف الجر المحصول بعينه في نحو غلام لرجل وانما
الفرق بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى فحق ان تسمى
معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل
بل هما كضارب زيد وضارب لزيد في حصول الفائدة
اللفظية دون المعنوية فاوجب تسمية الاولى معنوية
والثانية لفظية واقول المحصول التخصيص في غلام رجل
قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار و
ناب المضاف منابه وجعل عمله به بحيث انقطع نسبته
الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا قياسيا متكلما
صرح به نفسه اناب الاضافة مناب الانتساب المذكور
وجعل لها تلك الافادة بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة
التقدير ليست بموجبة لبقاء وحصول شيء بشيء
لا ينافي امكان حصوله بشيء آخر كما في الالفاظ المترادفة
والمتساوية فحينئذ اقول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد

منها

منها وتسمية بالمعنوية لا بالملفظية بخلاف ضارب زيد فان
اضافته لما كانت مع وجود شرط العمل فيه الموذن
للانفصال والنسبة الى المفعول كما اشار اليه ايضا
استحق الانابة مناب بها بالحيثية المذكورة فلا يحق
القول بان التخفيف المستفاد منها وحاصل بها
والتسمية بالمعنوية بل بالملفظية فالفرق ظ ومراد
المحرر بمثل هذا الامتحان الاذكياء بانه اي هم امشر
الى كمال انباط الجواب من رموز الخفية واشاراته
الدقيقة ولطائفه الانيقة وعلامة الملفظية ان يكون
المضاف صفة فخرج نحو غلام زيد ضافة الى معمولها
فخرج نحو خالق السموات وكريم البلد ولا تقيد الملفظية
بشيء الا تخفيفا في اللفظ فقط والمعنى بافعل بما
عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل اذا قيلنا في
تقدير الانفصال واما التخصيص في نحو ضارب زيد
او رجل فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية لا بالاضافة ثم
التخفيف اما بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا
نحو عمرو وضارب زيد الآن او غدا وجواز بيت الله
من اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع حيف الضمير من
المضاف اليه واستتاره في المضاف كما ذكره بقوله وحسن
الوجه اصلا حسنا وجهه ويجيء الام بدلا لكونه اخف منه
مخرجا ووصفا غير مضر للتخفيف مثال الصفة الشبهة

الى الفاعل ومعموداه الذاى معمولاه من كم المفعول المضاف
الى نائب الفاعل واما بحذف نائبه وحده نحو الضارباى زيد
والضاربوا زيدا ومع الضمير نحو ضاربا الغلام وضاربوا
الفرس وامتنع نحو الضارب زيد لعدم التخفيف و
سقوط التنوين باللام كما سبق وجاز الضارب الرجل
مع عدم حلاله فيكون مفعولا لفعل دل عليه جاز و
هو اجيزا ولمحوليه على المختار فى الحسن الوجه لاشتراكها
فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا موقتين باللام
وكذا الضارب ذى المال فانه فى حكم ذى اللام وكذا
المضاف الى ضميره نحو الرجل الضارب غلامه اصله
الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير من المضاف اليه
واستتاره فى المضاف والشامن من التسعة الابهام التام
باحد الخمسة الآتية اذ لولاه لم يشبه الفعل التام بالفاعل فلا
يتمكن من عمل النصب فى التمييز فانه ينصب لشبهه بسبب
تمامه باحد الاشياء الخمسة الذى يذكر بعده حقيقة او حكما
فى التمييز المبهم بالفعل التام الذى يذكر بعده حقيقة او حكما
كما فى المضمر المستتر ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام وان وجد فيه
معنى التمام لان لم يضف اليه نكرة اشارة الى اختصاص التمييز
بها على ما عليه البصريون لكفايتها فى ازالة الابهام وعدم الحاجة
الى التعريف خلافا للكوفيين على التمييز بما يبين اى على التمييز
مشيرا له بالقبول فى المجئ بعد التمام ولما وصف الاسم المبهم
بالتمام

بالتمام اراد ان يبين ما به التمام فقال وعامه ثم لما كان المفهوم
بحسب اللغة من تمام الشئ بالشئ كون الثانى جزءا من الاول
وهنا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد به هنا
ما هو المرقى الى الاقوى فقال اى كونه على حاله يمتنع اضافته
معها الى شئ واتصاله به يكون باحد خمسة اشياء بان يدل
على استقلاله وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد
عد فى العرف من تمامه بنفسه لا باخر وهو فى حكم النكرة
وذلك اى التمام بنفسه يكون فى الضمير المبهم فى الاكثر
بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جاءنى زيد فانه
لو جاء فلا يكون التمييز من المفرد بابين النسبة كما فى قولك
ما زيد رجلا وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة و
التفخيم كمواضع المدح والتعجب نحو ربه رجلا لقيت اى لقيت
رجلا اى رجل رداعلى من قال ما لقيت رجلا وفيه
من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى ونحو يا له رجلا اللام للتعجب
وقولك لله دره فارسا ما ابعده ونحو نعم رجلا زيد ولا يخفى
بيان التمييز فيه بكون من المفرد لا عن النسبة اذ لو اريد
المعين لقيل نعم الرجل وكذا فى ربه اذ لا يمكن فيه ارادة المعين
لما مر من اختصاص رب بالنكرة وفى نحو الاشارة لانه من
المبهمات كقولك لغ ما ذا اراد الله بهذا مثلا على راى من قال انه
تمييز من نحو الاشارة لاحال وبالتنوين اما لفظا نحو وطل
دينا او تقديرا نحو عشرون فيما قيل ذهبا واحد عشر رجلا فانه

الاشارة
واما امتناع الاضافة فى المبهم من الضمير واسم
الاشارة لعدم سرى الاضافة المعنوية وهو التخصيص بتلك
الاضافة وكذا الاسم التام باحد الامور الآتية
من التثنية والجمع والاضافة فانه
الاسم يمتنع اضافة بهذه الاشياء فاذا تم الكلام
بهذه الاشياء سمى به الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما
تاما فاحتيج بالتمييز الآتى بعده المشغول لو قوله به بعد
الاسم وهو الفاعل كما ان المفعول لا يحتاج بعد
تمام الكلام فينصب ذلك الاسم التام قبل لمك بيته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء الاربعة اذا قامت
مقام الفاعل لكونها فى اخر الاسم كما ان الفاعل
يعقب الفعل تام

كلا من غير المنصرف والعدد المركب وكذا كم وما ئتان وكذا انما
يمنع عنها التنوين لفظا لا تقديرا لاستحقاقه في اصل وضع
فمن عد هذه الاربعة الاخيرة من السماعي كالشيخ عبد
القاهر ومن تبعه اريب كذا في حاشية ولما كان لتمييز
العدد احكام مخصوصة اراد ان يذكرها في هذا المقام
توفية للمرام. فقال وميز ثلثة بلا تنوين غير منصرف لكونه
علما لفظها او في حكمه والزيد عليها ما فوقها الى عشرة بل
عشرة لا ينصب بها هو مجرور بالاضافة للتخفيف وجموع
وان معنى نحو ثلثة رهط وتمر ليطابق المعدود العدد نحو
ثلثة رجال الا في ثلثمائة الى تسعمائة فان التمييز فيها مائة
وهي ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين
وكان القياس مئين امئات وهي لا يجوز ان اما الاول فلعدم
جواز كون جمع المذكر السالم مميزا للعدد فلا يقال ثلثة
مسلمين مثلا لانه اما وصف وهو فاقد عما افادة الفرض من
التمييز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة
مأخوذة مع بعض الصفات واما علم ولا بد في جمعه من اللام
والتمييز نكرة لما عرفت واما الثاني فلعدم جواز
وقوع جمع المؤنث السالم بعد الثلث واخواته لكونه
خلاف المعتاد الذي هو وقوع ما هو في صورة الجمع المذكر
السالم بعدها اعني عشرين واخواته ولانه يلزم عند
ذكر مميزها كان يقال ثلثمائة رجل مثلا ان يلي التمييز وهو

رجل

رجال مثلا المجموع بالالف والتاء وهو لا يجوز لكونه خلاف
المعتاد وهو وليه ما هو في صورة المجموع بالواو والنون
اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخص
قال بعض الكملا لانه مفرد دال على الكثرة عن لفظ الجمع
وميز احد عشر وزائد الى تسع وتسعين بالمفرد منصوب لتعذر الاضافة اما في مثل عشرين فلكراهتهم
جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشر
فان المضاف اليه لما كان غير العدد كان منبئا على التعدد
وبخلاف نحو ثلثمائة رجل فان اعراب الاولين منع
الاتحاد فردا ما للكون اخف مع ثقل التركيب والقلة
في الفضلة اولى وميز مائة والف وميز تثنيتهما و
ميز جمعه اي الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز لا
ينصب بل هو مجرور لانه قد يضاف الى بعض اخوته ثلثمائة
فيحصل التركيب فيرجح لذلك على المطابقة صحب المفرد
عليه اطرد الباب وجرورا بالاضافة للتخفيف واما قوله
ثلثمائة سنين بلا اضافة والافراد فمحمول على البدل
وحذف الميز اي ثلثمائة مدة خوماية رجل وماية درهم
والف درهم والفا درهم والالف درهم ودون التثنية
نحو منه ان سمنا ويجوز في بعض لدى القسمين
ماتم بالتنوين وماتم بنون التثنية احتراز البعض عما
مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه تاما

احمد ناذلي

بالتنوين الاضافة الى التمييز اضافة بيانية لحصول
الفرق مع التخفيف نحو طاب زيد ومنوا سمن ولا يجوز
الاضافة في غيرها اي القسمين اما في الاول فلما مر من
تعذر تجريد المضاف عن الاشارة الى التعريف وتنكيرها
الذي هو شرط الاضافة المعنوية واما في الرابع فلما
مر ايضا من كراهة ابقاء نون وحذفه واما في الثاني
فلامتناع اضافة المضاف وبنون شبه الجمع لزوم
بنون الجمع مثل الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها
فان التمييز بعدها انما يكون من منبه في شبه جملة
وهو اي شبه الجمع عشرون وزائد الى تسعين بل
تسعين نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملؤه
عسلا ولا يتقدم معمول الكلام التام عليه لضعفه في العمل
لكونه جامدا والنائب من التسعة معنى الفعل ولكان
الظاهر اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما منه ومعلولا له
وشبهه ليس بمراد هنا اظهر المراد بانه كان مجازا انتهى
للدال على المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى
القرينة بقوله والمراد من كل لفظ غير مشتق ولا مشتق فيه
في الحال بقرينة او جعله قسيما لكل منهما وقد يراد بما
يشملهما كما في توقيف الفاعل يفهم منه معنى فعل مطلقا حتى
اي معناه المطابقي كما في اسماء الافعال او التضمني كما في
السابقة بعدل عما ذكره الفاضل الجامي من انه المستنبط

من

من محتوى الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله
لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عندهم والثاني اما
داخل في الفعل او شبهه عند ذلك الفاضل بخلاف الاول
وعما ذكره الفاضل العصام ايضا من انه ما يستنبط منه
معنى الفعل ولا يكون من صيغته لخروج فعال بمعنى الامر
عنه كنزال وتراك وانما عده عاملا واحدا من القياسي
مع ان بعضا من اقرانه يمكن ان يعد منه لدخول في ضابط
الكلي كما اشار اليه بقوله كل لفظ الخ وبين في التفصيل انه
بعد كذا قيد للضابط بتقابل الاقسام فعال لانه
من القياسي كما لشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب
فنه كسماء الافعال اصلا اسماء معاني الافعال لانه لا يفهم
منها الالفاظ بل معان هي معاني افعال خصوصية تحذف
المضاف ايجازا ذكر في الامتحان وهو اي اسم الفعل
الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر النسخ وهي والاول
اصح لموافقته لضمير سماه ويعد ولانه يلزم رجوع
الثاني ايضا الى اسم الفعل بتأويل الكلمة اذ لا يصح
رجوعه الى اسماء الافعال لان التوقيف للماهية اللافظية
التي تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادعاء العلمية
اذ لا يقال مثلا زيد اسماء الافعال بل يقال انه اسم
الفعل واريد صيغة الجمع المتنبهة على تعدد الافراد
اول الوهلة او اسم كان بمعنى الامر فيه لكثرته او الماضي

لم يذكر للشارح العلة ما كان بمعناه كما في بمعنى افتقر واوجد بمعنى
اتوجع اى صار بمعنى وضع الامر او الماضي لم يقل ما وضع
لمعنى آه لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوضع
بل بحسب الاستعمال ولذا خرجت عن توقيف الفعل فلو
قال ما صار لكان انسب ولا يرد نحو الضارب مع
نقضا على التوقيف لما عرفت انه خارج عن توقيف معنى
الفعل الذي هو المقسم ويعمل اى كل الفعل او ما كان آه
عملا آلا ستناده على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول
وارادة الدال ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى الامر او الماضي
ما كان بمعنى هو الامر او الماضي لكان هذا اعني ظاهره
لكن لا يساعده ما نقلناه من الامتحان ولا يتقدم معمول
اى كل الفعل عليه الا اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى
الفعل مطلقا كما يجئ في بحث المفعول فيه وفي اكثر النسخ
معمولها عليه والصواب هو الاول وتانيث الثاني كالاول
وارجاعها الى الاسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم
البال اما الفاعل فظ واما المنصوب فاضعف في العمل فان
المراد بهنا عمل باعتبار معناه الفعلي وهو ليس بموضع له
ولو سلم فليس باولى فلا يبلغ درجة الفعل فيه
هذا هو اللايم لقوله ويعمل عمل ستاه واما قول من
فال لانا اما منقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول
كل منهما لا يتقدم عليه لضعف فغير ملايم لاصالة الاول

واما المنقول عن الصوت
كصه فليس معمولا منفصلا
فلا يتصور فيه التقدم

وهو

وهو ما كان بمعنى الامر نحو هاذيد اى خذ وروید
زيدا اى امهله وهلم زيدا اى احضره من الافعال وهو
مع هلم شهداء كما اى احضره ويجئ اذما بمعنى اقبل
نحو هلم الينا واصلها لم بها التنبيه عند البصرية و
هلا عند الكوفية ومفرد عند الحجازية ولا يتغير في الاحوال
كلها كما سبق من قولك هلم شهداء كما الا في بني تميم فانهم
يقولون هلما هلموا الخ كما وقع في الحديث الشريف
هلموا الي اخوانكم وهات شيئا اى اعط وجيء هات
حيث لا شيء اى ائت وحي وحده بمعنى اقبل ويتعدى
بعلى نحو حي على الصلوة اى اقبل عليها وقد جاء متعديا
بمعنى ائت وقد يركب مع هلا الذي بمعنى اسرع ويكون
المركب ايضا بمعناه فيتعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد
وبالباء نحو حيهلا بزيد اى بذكره وقد يستعمل بمعنى
اقبل فيتعدى بعلى نحو حيهلا على زيد وبله زيدا اى دع
ومليك زيدا اى الزمه بكسر الهمزة ودونك عمرا اى
خذه وتراك زيدا اى اتركه وغير ذلك من نحو آمين
بمعنى استجب ووراك بمعنى تاخر واياك بمعنى تقدم
واياك بمعنى تنح وغير ذلك والثاني وهو ما كان بمعنى
الماضي نحو هيهات الامر اى بعد وشتان زيد
وعمرو اى افترقا وسرعان زيد وبطآن عمرو اقربا و
غير ذلك مثل بطآن بضم الباء وفتحها وسكون الطاء

في جميع الاحوال كلها في جميع اللغات
الا في لغة بني تميم ولا يتغير
في لغة اهل الحجاز احدا ذل
الاول اى عدم التغير افصح
صحاح وتعريفها بان يقول
هلم هلما الخ ايضا فصيح
هلم هلما للاثنين معا
فيقال هلما للمرأة
وهلموا للجمع وهلمي للمرأة
وهلمن للنساء ويستوي
فيه التذكير والتانيث
عن رضي الدين

نحو تعال بمعنى اسرع وصه بمعنى
اسكت ومه بمعنى اكفف احذا ذل
ولا اصالة الامر آت لها بمعنى ائت
فيتعدى بنفسه واما بمعنى اقبل
فيتعدى بعلى واما بمعنى ائت
فيتعدى بنفسه احذا ذل

وفتح النون واشار بقوله وغير ذلك الى الموضعين الى اثرها
غير محصورة فيما ذكر وقال في بعض تعاليقاته انها كثيرة جدا
ما ذكر واخمسها والعاشر منها تربو على عدها سماعية يجب
ومنه اي من معنى الفعل الظرف المستقر وقدر تقديره
في حرف الجر وهو لضعفه في العمل الايصل في المفعول به القوي
بالاتفاق ولان عامله الذي ناب منابه كوجد لا يعمل فيه للزوم
ولافي الفاعل الظ الا بشرط الاعتماد واما المسكن فلكونه
امر اعتباريا يعمل فيه بلا شرط على ما ذكر في بيع بشرط لهم الفاعل
والمفعول من الاشياء لان وجه الاشتراط ما مر اذ المعمول
ليكون ناشيا عن الفعل الذي هو اصل في العمل اذا لصلة
لا تكون الا جملة فيحصل له نوع قوة في العمل وهذا يدل على
ان هو العامل على ما هو راي المحققين لا الفعل المقدر
كما زعم البعض والا لاحتاج اليه كما يحتاج اليه في سائر
المواضع اذ تقدر هو فيها نحو زيد في الدار ابوه ومررت
برجل في كمه كتاب وجاءني زيد وعلى كتفه سيف وافي الدار
احد وما في الدار احد وجاءني الذي في الدار ابوه ويجوز
في هذه المواضع كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدا
مؤخرا كما في مثال اقائم زيد واذا لم يرفع الظرف اسما ظاهرا
ففاعله ضمير مستتر فيه اي في الظرف منتقل مما تعلق
بفتح اللام المحذوف وبعد في غيرها اي المفعول به والفاعل
الظ كالحال والظرف بلا شرط اما في الظرف فلما مر غير مرة

وانما

متعلق بالا في لا يعمل والى بالملابسة
اي انتفى العمل في المفعول به ملابسا
بالاتفاق احقا ذلي

عمل
اي منسوبا الى الاعتبار والفرض
وليس تحقق الا في الخارج ولا في
نفس احقا ذلي

ص تاكيد الكتابة للفعل بسبب وقوعه بعد
ان لا يكون خبرا عنه بسبب وقوعه بعد
المبتدا حقيقة او حكما لذي الحال
او الموصوف كالفعل وبسبب ان يقع
بعد النفي او الاستفهام الا يقين
للفعل بسبب تعلقها بالحكم وهو
في الفعل لا في الظرف احقا ذلي
وهو الرجوع لكونه زائلا عن المركز الاصلي
الذي هو تقدم المبتدا على
الخبر والاول راجح عند الحذاق
لخلو التركيب عن الزائل عن
مركزه الاصلي الذي هو تاخر
الفاعل عن العامل
احقا ذلي

ناشيا
من الفعل
احقا ذلي

لانه قول

واما في الحال فلكونها في حكم ومنه المنسوب فانه يعمل اعمل
اسم المفعول لكونه مؤولا به نحو مررت برجل هاشمي اخوه
اي منسوب الى الهاشم ويشترط في عمله اي المنسوب
ما يشترط فيه اي في اسم المفعول ومنه الاسم المستعار
نحو اسد في قولك مررت برجل اسد غلامه واسد على
اي مجتر ولذا اي لاجل ان الاسد بمعنى المجتري عمل عمله
ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله في قولنا
وهو الله في السموات اي المعبود لمن فيها اي يعبد من
فيها لانه الكائن فيها ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم
الجمعة امام الامير جالسا اي كما يشير اليه يوم الجمعة امام الامير
حال كونه جالسا وليت ولعل نحو ليت او لعل زيدا
يوم الجمعة عندنا مسرورا اي اتمنى او اترجى يوم الجمعة
عندنا زيدا حال كونه مسرورا وقال الرضي ليس المعنى
على تقييد التمني بالحال بل على تقييد خبرها اقول ليس هذا
بقطعي بل محتمل للامرين وانما يعمل وحروف المشبهة بالفعل
مع ان كلا منها لا يفهم منه معنى فعل كما قال وحروف النداء
والتنبيه والتنبيه على ان ما بعدها ليس بعامل
لعدم الاسناد فيه وهو تاما لا بد منه ولو نوعا فافهم وحرف
النداء نحو يا زيد راكبا اي ادعو وحرف التنبيه لفظا
مثل زيد قائما كم وقاعدا وكانه اسد صائلا او تقديرا
نحو زيدا اسد صائلا وحرف التنبيه كما مر عن مثال كم

الشارح الآتي يقول جانبه وحرف النفي كما ولا ضموما ما
بنيته تيك بمجنون وما انت بذي علم كاملا وغيرها
من مثل ما شانك قائما اي ما تصنع فهذا المذكور آ
من قوله ومنه كل لم الى قوله وغيرها تعد في غير الفاعل والمفعول
من معمولات الفعل كالحال والظرف والمفعول معه كما
مشانك وزيدا وعند البعض للتقيد في المفعول المطلق لما
ذكره الفاضل العصام والكل داخل في ضابط كان فلا
لاسقاط في بنيا القياسي كما اسقطوا والعامل المعنوي
ما لا يكون للشيء فيه حظ وانما هو معنى يقوم بالقلب
وهو اشارة خلافا للاخفش فانه يجعله ثالث ثلاثة عاملا
الصفة والتاكيد وعطف البيان وهو كونها صفة او تاكيدا
او عطف البيان لمرفوع او منصوب او مجرور دليله
اختلاف الحركتين اعرابا وبناء في مثل يا زيد العاقل
فانه لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان وجوابه ان
الضم باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار اصل قاله
بعض الكبار وقال للمص والا اشبه ان هذا الرفع مثل
الجر الجواري ورفع للملائكة اسجدوا على قراءة ابي جعفر
للمشاكلة والاتباع ليس باعراب ولا بناء والتسمية
بالرفع والجر مجاز هذا كلامه وقال سيبويه الوصف
بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما
في المعنى فيكون عاملا في غيرها قاله ايضا بعض الكمل الاولى

رفع

قوله للشيء خبر لا يكون او حال من حظ قدم عليه لكونه نكرة والخبر حظ قوله فيه ولا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في فيه لعدم جواز تقديم الحال على العامل المعنوي الظرف مطلقا او لا تقديم المبتدا او ظرف للا يكون او لحظ والجار اينما فيه وقوله فيه اما خبر لا يكون على ما سبق او حال من ضمير للشيء او من حظ قدم عليه لكونه نكرة او متعلق بقوله المشاكلة او بلا يكون او بحظ قوله حظ اسم لا يكون او لا يكون تامة وحظ فاعله والا فان حالان منه او الثاني حال من ضمير الاول ولا يجوز الكل او متعلقان بلا يكون او بحظ فجملة من التنازع محل تنازع او في التنازع يشترط تاخر المعمول عن العاملين

شيخ محمد افندي
صوفيه حصاري

رافع المبتدا والخبر اي ما يعمل فيهما عمل الرفع لانه لدخول د
في مفهومه كما يجيء يقتضي المسند اليه والمسند اللذين
يثبت بان الفاعل فالاول في كون مسندا اليه والثاني
في كونه جزئيا وقد اتى مبني العمل على الاقتضاء وهو
التجريد للاسم عن العوامل اللفظية بان لا يكون العامل لفظي
اصلا على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيدا
عن ثيابه فانه يفهم منه عرفا انه لا ثوب له اصلا ولو قال
عن العامل اللفظي لكان اظهر واخصر ثم ان هذا مبني على
تجريد التجريد عما مقتضاه الذي هو سبق الوجود فلا
يلزم خروج عامل مبتدا وخبر اللذين سبق عليهما عامل لفظي
ويمكن ان يقال ان هذا مبني على تنزيل القوة القريبة منزلة
الفعل او الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم
البئر اذا حفره ضيق الفم ابتداء او على التنبيه على ان الاصل
كان العامل اللفظي وعدل الى المعنوي فكانه جرد عنه او المعنى
او المعنى التجريد عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة
اليه لا يمكن هذا وفي اكثر النسخ التجرد اي التعري والملاو
وهو الاظهر والاول اوفق لما في تعريف المبتدا وموافق
لما في نسخ الجامي والمراد بالعامل اللفظي ما يعود بالاصالة
بان يتعدى في اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره
في العمل فيدخل في الحد عامل مثل زيد وحسبك في مثل زيد
لزيد قائم وبحسبك درهم اصدق التجريد عن العامل اللفظي

تصحيح لما وقع في بعض النسخ من قوله فاعم من جانب العوامل ما وان لم يجيء فاعم من جنس العامل احمد نازلي

تصحيح لعلك التعريف فانه لا يتناول مبتدا مثلا اخترع بلا عامل لفظي احمد نازلي

يعني ان المراد بعموم السلب الاسلب العموم فلا يرد ان التجريد عنها لا يقتضي عدم وجودها اصلا لان انتفاء الجنس للجمع لا يستلزم انتفاء الجنس

يعني ان صيغة الجمع بمعنى الفرد عرفا في هذا التركيب احمد نازلي

قوله هذا ان المبتدا وفي الفاعل في الرفع كما هو المذهب المنصور على ما سيجيء فمن قال ان المبتدا اصله المرفوعية ارتكب

احمد نازلي

بالمعنى المذكور عليه اذ فى الاول قد ابطل التعليق عمله
علمت فى اللفظ وعمله فى المعنى ايس باصل وفى الثانى الباء
زايد ملحق بالاصل كذا فهم من الامتحان لاجل الاسناد
اليه او الاسناد الى شئ وخرج به تجريد الكلام المعدوة فانه
ليس بعامل قيل التجريد عدمى فعدم مؤثر ايس بشئ
لعدم صحة كون فاعل الوجودى عدميا فلا يحسن تشبيه
العدمى بالمؤثر وتنزيله منزلته فالاولى ان يقال يكون الكلام فى
فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا واجيب بان العدم عامل
لتأثير المتكلم لامؤثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون
علامة ويرد على ما جعله اولى ايضا انه اذا تجرد فعدم مؤثرا
ايضا بل ليس بمؤثر فى لعدم صحة كون فاعل الوجودى الخارجى
فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم نحو زيد قائم والثانى
رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه لا بان ناصب
والجازم موقع الكلام كوقوعه خبرا نحو زيد يضرب لو دخلت
اوحالا نحو جاء نى رجلا وزيد يضرب فيضرب واقع
موقع ضارب لان الاصل فى هذه المواقع وقوع المفرد
لكنه يجئ فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد فى الماضى ايضا
فلم يرفعه قلت لانه مبنى الاصل فلا يكون معمولا الا
فى الوضعين كما سيجئ وذلك الوقوع اى وقوع المضارع
بنفسه موقع الكلام انما يكون اذا تجرد عن النواصب
والجوازم بان لا يكون فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا

وجهه انه ليس باعتبارى صرف بل الامر بالاعتبار
تحقق فى نفس الامر بلا اعتبار
معبره احمد نادلى

يتجرد

اذا تجرد منهما يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب
الفعل وجازمه على الكلام وانما ارتفع هو بذلك الوقوع
لانه يكون كالكلام فاعطى له السبق امر به واقواه وهو
الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى
مواضع لا يقع فيها موقع الكلام كالفعلة نحو الذى يضرب
وفى مثل سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد
يخرج وفى نحو يدخل الزيدان واجيب عن الاول والاخير
بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذى ضارب خبر مبتدا
مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان ويكفينا وقوعه
موقع الكلام واما كان الاعراب الذى مع تقديره اسما
غير الاعراب الذى مع تقديره فعلا وعن الثانى بان
الواقع موقع الكلام هو يقوم مع السين لا يقوم وحده
وصار السين كالجزء وجعل سوف فى حكم السين لكونه
بمعناه وعن الثالث بان الاصل فيه الكلام وعدل عنه لامر ما
واما عند اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك التجرد ولا يرد
عليهم ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات فى
التفصى عنه لكن يرد عليهم ان التجريد عما ذكر حاصل قبل
التركيب كما فى الكلم فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما فى تم
العامل المعنوى للكلام وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف
فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه
فافهم فمجموع ما ذكرنا من العوامل على ما ذكرنا ستون و

اذا لم يتجرد منها يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب
الفعل وجازمه على الكلام وانما ارتفع هو بذلك الوقوع
لانه يكون كالكلام فاعطى له السبق امر به واقواه وهو
الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى
مواضع لا يقع فيها موقع الكلام كالفعلة نحو الذى يضرب
وفى مثل سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد
يخرج وفى نحو يدخل الزيدان واجيب عن الاول والاخير
بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذى ضارب خبر مبتدا
مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان ويكفينا وقوعه
موقع الكلام واما كان الاعراب الذى مع تقديره اسما
غير الاعراب الذى مع تقديره فعلا وعن الثانى بان
الواقع موقع الكلام هو يقوم مع السين لا يقوم وحده
وصار السين كالجزء وجعل سوف فى حكم السين لكونه
بمعناه وعن الثالث بان الاصل فيه الكلام وعدل عنه لامر ما
واما عند اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك التجرد ولا يرد
عليهم ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات فى
التفصى عنه لكن يرد عليهم ان التجريد عما ذكر حاصل قبل
التركيب كما فى الكلم فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما فى تم
العامل المعنوى للكلام وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف
فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه
فافهم فمجموع ما ذكرنا من العوامل على ما ذكرنا ستون و

فقوله ان يضرب ولم يضرب واقع موقع
يقال ان يضرب واقع موقع
ضارب لعدم صحة ان ضارب
ولم ضارب

فقوله غير الاعراب الخ بحسب المقتضى وذلك
لان المقتضى هو الشابهة التامة
وقوله فعلا هو الفاعلية
وعلى تقدير هنا ولذلك
حكما وهى الخبرية هنا
جعل امرا به فى مثل زيد يضرب
ورايت رجلا يضرب ومررت
برجل يضرب على تقدير
الرفع فقط مع جعله على تقدير
اسما فى الاخيرين النصب او الجر فافهم

وأما فنوع ماذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه على ماذكروا
فأنه زاد ونقص اما الاول فسبعة خمسة في السماعي الثالث
الاخيرة من حروف الجر والنفي للجنس واذا ما من كلم المجاز
واثنان في القياسي اسم التفضيل ومعنى الفعل واما الثاني
فسبعة واربعون في السماعي ثمانية وعشرون منها افعال
اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة و
ثلثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب او
ادخل كلها في اول القياسي وهو الفعل وثلثة عشر منها
اسماء وتسعة لاسماء الافعال ادخلها في تاسع القياسي
وهو معنى الفعل واربعة لاسماء احدها عشرة اذا ركبت مع
احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها كاين ادخلها في
الاسم التام وهو ثامن القياسي وستة منها خمسة حروف
النداء ادخلها في تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى مع
اسقطها لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم الباب
الثاني الذي عهد جزء من الرسالة لفظا او معنى كائنا
في بيان احوال المعمول او في تخصيل ادراكاتها اعلم اولا
اي قبل الشروع في المقصود ان الالفاظ الموضوعة لمعنى
اذا لم تقع في التركيب كالالفاظ المعدودة في الاسماء
مثل زيد غلام دار هل بل قد واما الافعال فلا توجد
بلا تركيب كما مر لم تكن معمولة لعدم العمل كما لا تكون عاملة
لعدم المعمول وان وقعت فيه فهي على ثلثة اقسام

القسم

القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا لا بالاصالة ولا بالقيام
اي لا يكون لاعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا يحل العدم
مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه وهو اثنان
الاول الحرف مطلقا عاملا او لا بالاتفاق والثاني الامر
بغير اللام عند البصريين فانه لما حذف عنه حرف المضارعة
التي بسببها صار المضارع مشابها للاسم مشابهة
تامة على ما مر فاعرب وعمل فيه خرج عن المشابهة لذهاب
سببها جواب لما فعاد الى اصله وهو البناء الاصلي وقال
الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة منوية وهي ثابتة
عند البصريين ولهذا قالوا هو موقوف والقسم الثاني
ما يكون معمولا دائما اي يكون لاعراب لفظا او تقديرا
او محلا لوجود مقتضيه وهو اثنان ايضا اي كما لا يكون
معمولا اصلا الاول الكلم مطلقا موربا او مبنيا حتى حكم على
الافعال قال الدماميني عن سيبويه والمازني وجماعة انها
معمولة فيكون لها موضع من الاعراب واختلفوا في
تعيين ذلك الموضع بانها مرفوعة المحل على الابتداء وعلى
سادمسد للخبر لما في اقائم الزيدان واختاره ابن الحاجب
في ايضاح المفصل لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية
فوجب ان يحكم بالابتداء وردبانه ينتقض بحروف
المبتدء جميعا وقال الرضي قياسها على اقائم مع الفارق
اذ معناه معنى الكلم وان شابه الفعل خلافا لابن

وحكم مع ضمير الفصل وهو صيغة مرفوع بين مبتدا ومعرف وخبر معرف باللام او اسم تفضيل مشتمل بمن داخل عليها النوع نحو زيد هو الكريم وزيد ظننته هو الكريم وانه هو الفقور وما زيد هو القائم وكنت افضل من عمرو اولا نحو زيد هو القائم وزيد هو افضل من عمرو ويكون معرفا للابتداء في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة والفرض من اتيانه الفصل بين كون الخبر خبرا ونعتا ثم اشبه وجمع به فيما لا التباس فيه بالصفة باختلاف الاعراب كما اذا دخل بعض النواسخ او يكون المبتدا ضميرا او الخبر افعل من مجردا للباب وسماه البصريون فصلا لفصل المذكور والكوفيون عمادا من عماد البيت كونه حافظا لما بعده عن الخبرية لا يسقط عنها كما لعماد البيت يحفظ عن السقوط بالخرية دالة على معنى غير مستقل وهو رفع الالتباس الخبر ذهب بعض البصرية استنكارا لخلو الاسم من الاعراب والكوفيون بجعلونه تاكيدا

ورد بانه لا يكون في نحو زيد هو القائم لان الضمير لا يؤكد به المظهر

فيرها من معنى الكلمة شيئ بل انتقل الى معنى الفعلية ولا عبرة باللفظ كما في تسمع في قوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه مبتدا لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه اسما او فعلا بل جملة او منصوبة المحل بافعال محذوفة على المصدرية اي على انها مفعول مطلق فوبد زيدا مثلا اردوادا زيدا وتدبان تقدير الافعال ينافي كونها اسماء الافعال ومبنية بل بوجب كونها مصادر معربة كسقيا ورعيا اذ لا موجب للبناء لان معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة لا لها وان قال بعضهم وهو المحققون على ما نقل ابن مالك والجمهور على ما نقل ابن هشام وهو المختار عندها وقال الدماميني هذا مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب للكونها بمعنى الفعل على ما هو المختار عنده كما سبق و نائبة منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل وعلى ضمير الفصل وهو ما يقع بين المبتدا والخبر اذا كانا معرفة او قريبا من واحد دخل عليهما عامل مستغن به لفصله بينما كون ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع نحو كان زيد هو القائم بالحرفية لدلالته على ضمير مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما وتسميته بالضمير لكونه على صورته خلافا لبعضهم وهو بعض البصرية فانه يقول انه كالم لا محل له من الاعراب قال في الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره في الكلم ولما كان السابق سماه

وفي بعض نسخ الرضي زيد اسد هو بان احدهما اخبر عن الاول كما اذا قلت اردت اضرب على المصدرية كما اذا قلت اردت ان اضرب او اردت زيدا او الثاني ان يكون في موضع رفع على الابتدائية والمضمر المستتر فيها فاعل يسد الخبر كما في اقائم الزيدان والثاني هو الوجه لان الاول لا يكون الا في فعل وهو خلاف الاجماع محمد دابي

فتحصل جهات الاعراب فيها ثم ما لها من الاعراب الاحل لها من الاعراب او رفع على الفعل او الابتداء او نصب على المفعولية او الفعلية او لا محل لها من الاعراب او رفع على الابتداء او نصب على المفعولية او الفعلية او لا محل لها من الاعراب

حاصل ما ذهب اليه بعضهم هو بعض البصرية اي خالف ذلك البعض الذين ذهب الى الحرفية وحذف الفعل مع فاعله لدلالة المصدر عليهما ثم لما وقع الابهام في الفاعل اعيد باللام الجارة وجعل صفة للمصدر للتبيين فاعل اي ظالما ثابتا للبعض ولا يقال ان المصدر مع صلته لا يجب حذفه فلم يكون نائبا عنه فلا يتم قوله فيكون نائبا عنه لانا نقول نحو سقيا لك انما حذف لانه نائب عن فعله وهو الفعل كما لا يوصف المنوب عنه وهو الفعل لا ينافي نحو سقيا لك ان سقيا الله سقيا حذف فيه الفعل وجوبا واقيم المصدر مقامه واضيف للفاعل مع ان الفعل لا يضاف والنائب لا يكون في حكم المنوب عنه من كل وجه وجملة

وقال البعض انه كالم لا محل له من الاعراب قال في الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره في الكلم ولما كان السابق سماه الفصل لانه لا نظير له في الكلم فهو بعيد يريد غير المنقول

اسماء الافعال على القول المختار

اللاحق

ولما كانت فائدة اللام حرفا وتلبس لسما نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال واما اللام الداخلة على الصفات ولم يقل في اللام اراد بالصفات اسم الفاعل والمفعول بارادة ما فوق الواحد او الانواع او الافراد لان اللام الداخلة على الصفة المشبهة واسم التفضيل حرف تعريف بالاتفاق لعدم تاويلها بالفعل كون الاول للثبوت والثاني للزيادة

والاحق حرفا صورة منبه على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال واما اللام الداخلة على الصفات من اسمي الفاعل و المفعول والجمع بالنظر الى الانواع او الافراد فقال بعضهم وهو الماذني انها حرف لا اسم موصول كغيرها اي كغير الداخلة عليها فتكون تما لا يكون معمولا اصلا بل المعمول ما دخولها وقال الاكثرهم وهو غيره هي اسم موصول لا حرف بمعنى الذي في المذكر او التي في المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها من اعراب مع انه ليس فيها بل في مدخولها فيتبين وجهه بقوله اعطى اعرابها اي اللام لما بعدها انتقالا اي لانتقال ما بعدها من الفعلية الى الكلمية لكراهتهم دخولها على الفعل لكونها في صورة الحرف فاصل جاءني الضارب زيد اجاءني الذي ضرب زيدا فالاول اي الذي معمول لكونه فاعلا ان والثاني اي ضرب غير معمول لكونه ماضيا واما اذا كان اصل جاءني الذي يضرب زيدا فلا شك انه معمول مرفوع وانما اختار الاول لكونه اظهر من التمثيل فلما غير هذا الكلام بان غير الذي الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جاءني الضارب صلة الاول اي الذي في صورة الحرف اي حرف التعريف وهو اللام وان كان في المعنى والحقيقة اسما وان اي ضرب في صورة الكلم اي الكلم الفاعلي وان كان في الحقيقة والمعنى فعلا فانعكس الحكم باه انتقل الاعراب المحلي من الاول الى الثاني وصار لفظيا لعدم المانع فيه كما في الاول

فوجب ان يراعى الصورتان

اللام في الماذنية في المفعول على ما اختاره في معنى الذي وهم فيه كون حرف اجنبية عن معناه وقال الرضي كل موضع يتوهم فيه التضمين ففي كلام العرب المشهور او زائدة فالواجب في التضمين ففي كلام العرب يضمن معنى العروض فاصل الكلام اعرابها ما بعدها عارضا له فحذف ما بعده فاظهر مجرورا ذكر مثله لتفاصل العصام في حاشية الفوائد الضيائية في الكراس

فاصل جاءني الضارب زيدا او حاءني الذي ضرب زيدا واصل حاءني الضارب غلامه ضارب غلامه واصل الضاربون الذي ضربوا وهلك انفس اللذان ضربا زيدا اللذين ضربوا وهلكا انفس في الكراس

ترجيحا اى انعكاس ترجيح او مقبول لم لعكس المعلول عليه بانعكس ولا يجوز ان يكون لجانب اللفظ اى لجانب هو اللفظ فالاضافة بيانية واللام زائدة لتقوية المصدر وعلى جانب المعنى اى جانب هو المعنى فالاعراب الذى هو حكم لفظى اى منسوب الى لفظ المحل لالى معناه باشارة الى وجه ترجيح جانب اللفظ فالاعراب فى الحقيقة للام وظهرة مدخوله والذى عمل الجمهور عليه هذا بالتعويل على عملها فى المفعول به بمعنى الماضى باللام دون الاستفهام والنفى كما عرفت مع ان طلبهما للفعل اقوى من الموصول والثانى من الاثنين الفعل المضارع وان كان مبنيا باتصال نون المؤنث ونون التاكيد لانه اذا وقع فى التركيب لابد له من عامل رافع اذا سلب او جازم لوجود المقتضى وهو المشابهة التامة لاسم الفاعل فيكون مرفوعا او منصوبا او مجزوما

ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى فى الاعراب الذى هو
حكم لفظى فالاعراب فى الحقيقة للاول الذى هو المعمول
وان ظهر فى الثانى الذى هو ليس بمعمول ولا منافاة بين
هذا وبين ما نقلناه آنفا من الرضى فافهم ولا تكن من الغافلين
والثانى من الاثنين الفعل المضارع اتصل به نون جمع
المونث او نون التاكيد ام لا لانه بعد الوقوع فى التركيب
لا يخلو عن الجازم او الناصب او الواقع موقعهما من القسم
الثالث من الاقسام الثلثة ما كان الاصالة (اى بنفسه) لا يكون
معمولا لكن قد يقع موقع القسم الثانى وهو ما يكون معمولا
دائما فيكون معمولا وحتوا القسم الثالث اثنان ايضا
اى كالقسم الثانى الاول الماضى فانه اذا وقع بعد الجازم شرطا او جزا
يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم بدون الفاء بقرينة المثال اذ به لا يعتبر الجزم فى محل الماضى
بل فى محل الجملة كما سيجئ يحكم على محله بالجزم اظهورا ذلك
الاعراب فى المعطوف عليه ذلك الماضى نحو اجبنى ان ضربت
انت وتقتل بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا
او وقوعه موقع تضرب المنصوب لفظا وان ضربت و
تقتل بالجزم عطفا على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم
شرطا ضربتك واقتل بالجزم عطفا على ضربتك الواقع موقع
اضربك المجزوم جزاء وفى غير هذين الموضعين لا يكون
الماضى معمولا لعدم مقتضى الاعراب والثانى من الاثنين
الجملة

وللاسمية من الاثنين الجملة فانها حيث لا يكون لها اعراب لعدم موجبه فيها فاذا وقع موقع الاسم او المضارع تكون معمولا لنيابتها منه وجود مقتضى ولما كان معرفتها موقوفة على معرفتها قسمها على قسمين وبين كل قسم فقال وهى على قسمين ولم يبين مطلق الجملة بتعريفها بقلة جدوى لان التصنيف للمبتدئين ولتبيين بعض ما يتعلق بالمقام فنقول الجملة اللفظ المركب الذى فيه اسناد مقصود لذاته فلا يكون لها اعراب فى موضع فنحو زيد قائم وقام زيد كلام وجملة وكذلك ما وقع صفة وحالا ومفعولا ثانيا للعلم وثالثا لاعلم ومعلقا عنه وغير ذلك مما له اعراب فالجملة لا يكون لها اعراب وقد يكون وذهب بعضهم الى تراخيها ولم يقيد الاسناد بكونه مقصودا فكل كلام جملة وبالعكس وجعل بعضهم اقسام ما له اربعة فعلية واسمية وظرفية وشرطية وردت بان الجملة ان استحقت بدخول اداة الشرط عليها ان تعد قسما مستقلا من الجملة استحقت بدخول اداة التردد نحو العدد اما زوج او فرد واداة وغيرها فيكثر الاقسام فدخل الشرطية فى الفعلية والظرفية وان استحقت ان تكون قسما برأسه كما اعتبره الصنف لانتفاء سبب انتقال العمل والاعراب من المتعلق اليها وشرط الاعتداد الاثار لعامل الفعل لكونه لفظا او معنى او درجها فى الفعلية تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط فبقى قسمان احدهما فعلية اى جملة منسوبة الى الفعل لكون الجزو الاول الفعل

الجملة وهى على قسمين فعلية وهى اى الجملة الفعلية على
ما هو راى صاحب الايضاح ومختار المعنى فى هذا الكتاب
الجملة المركبة من الفعل لفظا اى صريحا ولو تقديرا
بدون اداة الشرط او ما او معنى والمراد به ما يفهم منه
معنى فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام
فى الجملة مشتقا او ضمنه بقرينة الامثلة ومن فاعل
نحو ضرب زيد مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون اداة
الشرط وان تكرمنى اكرمك مثال لما كان الفعل فيه لفظا
بها ولا تخرج به فرعا عن الفعلية ولا يستحق ان يعد
قسما آخر من الجملة والا لاستحق بدون التردد
مثالها ان يكون العدد زوجا او فردا او لا هذا او خرج
وخرج عن الاسمية ما يوهن اخر فى عامل ويستحق ان يعد
قسما آخر من الجملة فيكثر الاقسام جدا وهيهات
زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق اسم فعل
وقائم الزيدان مثال لما كان الفعل فيه معنى مشتق
ثم انها تخرجان عن الفعلية ويدخلان فى الاسمية
ان منشا الاول بانكان جزوه الاول فعلا صريحا ولو
تقديرا والثانية بانكان جزو الاول اسما صريحا
بهو راى الجمهور وهو المشهور وانى الدار زيد مثال
لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فادراجها اياها
فى الفعلية لكون الظرف من معنى الفعل لا لكونها

لما بين القسمين من الجملة اراد ان يبين المواضع التي يكون لها فيها اعراب بوقوعها موقع ما لابد له من اعراب فقال فان اريد بالجملة اظهر
في مقام الاضمار بعد المرجع وللئلا يتوهم رجوعه الى الجملة الاسمية لتربها لفظها لوحظ معناها نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة
او لا نحو ضرب زيد جملة فعلية فلا بد له اي للفظها من اعراب محلي كما ذهب اليه ابن الحاجب او تقديري على ما اختاره المصنفان في اظهر اعرابا
اعرابا محليا لكونه متعلقا بالابتداء التي انتفى البد لكونه الخ
في حكم المفرد الغير الجملة اي الكلمة

علة ان المصنف اعترض في الامتحان على من جعل الجملة الخ
يعني ان الجملة الفعلية وقسيمتها داخلة في الكلام فيها مقدرة بالفعل
وجعل الظرفية داخلة في الكلام جعل الظرف مقدرة بفعل وجعل منه اليه
وان قدرت بفعل لكن جعل الضمير المستتر فيه البقيه
مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العامل له ولذا اشترط البصريون في الاعتماد والفعل لا يحتاج اليه
الاعتماد المذكور والنيابة عن الفعل وانتقال الضمير اليه امتازت
عن الاسمية واستحقت الظرفية ان تجعل قسيما لها فالملائق ان تجعل
الجملة ثلثة اقسام الظرفية وهذا الاعتراض لا يرد على من جعل الجملة
قسمين اولية وهي فعلية وغير اولية وهي اسمية فان الظرفية
من الفعلية لفظا او معنى وفاعل او
جعل الظرفية داخلة في الفعلية لان
الظرفية لم تتميز عنها بشيء مختص بها فلا
يرد ما قاله عبد الوهاب الشعراني اذ هذا
الاعتراض الذي اورده على من جعل
الجملة قسمين وانما قصد ما ذكرناه
في اظهار الاسرار حيث جعل الجملة
قسمين فعلية واسمية
احمد نالي

مقدرة بفعل كما ذهب البعض فلا يرد عليه ما اورد على هذا
البعض في الامتحان بانها وان قدرت بفعل لكن جعل
الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العامل له ولذا
اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج اليه
لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتازت بهذه الاشياء استحقت
ان تجعل قسيما برأسها فالملائق ان تجعل
طح وكلمية وهي الجملة المركبة من المبتدا والخبر او ما
اسم للحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم
فان اريد بالجملة مجرد لفظها من غير اعتبار دلالتها على
معناها فلا بد له اي للفظها من اعراب لكونه في حكم الاسم
المفرد لكونه مؤولا به كما سيشير اليه بقوله الا ترى هذا اللفظ
حتى يجوز وقوعها اي الجملة التي اريد بها لفظها في كلام موقع
وقع الاسم المفرد فيقع تلك الجملة مبتدا وفاعلا و
نائبه وغير ذلك المذكور من المفعول واسم باب كان و
ان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ
وخوفي زيد قائم فاعلا وجاءني زيد قائم نائب الفاعل
ومعنى ما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها مقولا القول
نحو قول تع واذا قيل لهم امنوا لكن موقعه ليس موقع
المفرد بدليل ما سنشير اليه ان شاء الله تع فيما سبق ولذا افصل
عما قبله بنحو وكذا اي كما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها
فانه لا بد له من اعراب الجملة ان اريد بها معنى مصدري

اما بواسطة

اي لفظها

اما بواسطة ان بالفتح والتشديد او ان بالفتح
والسكون او ما المصدريتين صفة للاخيرتين
كقولك بلغني انك قائم اي قيامك وكقوله تع وان
تصوموا اي صيامكم خير لكم ونحو اجلس مادام زيد
جالسا اي مدة دوام جلوسه او بغيرها اي بلا واسطة
هذه الثلثة نحو الجملة التي اضيف اليها من الجمل التي سندد
اليها بان اريد بها مجاز مطلق الحدث المدلول عليه بالنسبة
بلا نسبة تامة فلا يرد انه يفاد من التعاريف الآتية
ان المراد ليس مطلق الحدث مع النسبة واردتها
تقتضي امتناع كون الجملة مضافا اليها وسند اليها
كما تقتضيه اردتها مع الزمان على ما صرح به الفاضل العصام
في حاشية انوار التنزيل لان المقتضي للامتناع التقيد
بالنسبة المطلقة كقولنا يوم ينفع الصادقين صدقهم اي
يوم نفع صدق الصادقين قال الفاضل العصام
في ان المضاف اليه في مثله الفعل او الجملة مع الاتفاق على
انه هو الجملة الكاسية بتمامها اذا وقعت مضافا اليها او
المقتضي الثاني في الامتحان والظاهر ان الجملة بلا تأويل
كما اشار اليه في تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه عليه
فيخالف ما ذكر هنا ويحتمل ان للجملة بتأويل الكلم
فلا يخالف وفي كلامه في موضع آخر اشارة اليه ايضا
كما لا يخفى على من تتبع كلامه نحو قولنا ان الذين

مبتدا او فاعلا او غيرذلك

والطلب العلم ما دمت حيا الى مدة حياتك

والفاعل قيد فيكون خارجا عن المضاف اليها

حيث قال في نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم
الصحيح ان المضاف اليه الجملة احمد نالي
في تعريف المضاف اليه الجملة مع الاسم احتاج الى
تقويل او ارتكاب التأويل في الجمل المضاف اليها
احمد نالي

وقوله ع ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم سواء بمعنى الاستواء نعت به كما نعت بالمصدر والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث سواء لانه في الاصل مصدر وهنا خبر ان اى ان الذين كفروا مستوا ومستويان عليهم في عدم النفع انذارك وعدم انذارك وحسن دخول الهمزة وام عليه لتقرير معنى الاستواء

مع الكرار

فانه يبقى ما يبتنى عليه من اقتضاء القصد

وكونها لما قد الامرين او لا مور فصيح

كون مدخولها مما فاعل الاستواء او مبتدا

وجه الاشارة الى جواب كما اورد في

وجه انفراد التثنية والجمع ان

وجه التثنية والجمع او في

الفعل وهو في صحة الوقوع او في

العلم خارج فكانها اجزاء فاتحد

الاستواء من غير قيد

انما قال ايهام التجدد لان

فسيفا دمن الفعل المستقبل وفاه

للتحقيق عتاد والتجدد

من مشابهة الاتي

او باعتبار التكرر التجددي

الذي يفيد الاستمرار

بقرينة لا يؤمنون ويعدل الى

الماضي ليفيد ان الانذار كائنة

وقع وهو الذي لا يخفى

الذي هو طلب تعيين احد

الشيئين المستويين او الاشياء

المستوية في علم المستفهم

انه يعلم ثبوت احدهما او احدها

غير تعيين وانما يستفهم

التعيين فالمجموع

بالتعيين فلام مدخل في

كذا ذكره بعض الشيخ في حاشية انوار

التنزيل فلا يكون ذكر ام في بيان

التجريد عن الاستفهام كما توهم اردبا

كما زعم الفاضل العصام

عليهم متعلق به اى عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان و

قوله اءانذرتهم ام لم تنذرهم مرفوع المحل اما على انه فاعل او

انه مبتدا وذلك خبره قدم عليه استفهاما بمعنى النفي

بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة

وام مجردتان عن معنى الكلمة فهام لتحقيق الاستواء

كما جرد الامر والنهي عن معنيهما في قولنا غفر الله لزيد

وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها من ايهام التجدد والتوسل

الى ادخال الهمزة ومعادلتها عليها لافادة تقرير معنى الاستواء

وتاكيده كالسبق اليه الاشارة ونحو قول المنذر حيان راى

المعيدي وسخره وقد بلغ ايمن كلامه ما يوجب السخرية

بالرفع مبتدا بان جرد عن النسبة التامة والزمان و

اريد به معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه

الآتي وجه العدول مثل بامر وامر على ما هو المشهور من ان

يحذف ان ورفع الفعل افقد عامله لفظا فليس تاخي

فيه بالمعيدي منسوب الى معيد تصغير مع على طريقة

الترخيم بحذف وتشديد الذال استثقالا لاجتماع ياء التصغير

خير مبتدا ان تراه وهذا مثل لما خبره خير من رؤيته اى

وفي هذا شد وذان

اعتبار المؤثر بالاثر

وتقديره بالاثر

في الكرار

اى سماعك وهذا الاخير اى مثل تسمع مقصور

على السماع من اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف

غيره مما سبق والواقع في غير هذين الموضعين الذين

اريد بالجملة في احدهما لفظها وفي الآخر معنى ومصدري

وذلك الغير هو الموضع الذي اريد بها فيه معناها المطابقي

لا يكون له اى للواقع في ذلك الغير اعراب الا ان يقع

اى الجملة خبر المبتدا نحو زيد ابوه قائم مثال للجملة الاسمية

او خبر الباب نحو ان زيدا قام ابوه مثال للجملة الفعلية

فتكون الجملة الواقعة خبر المبتدا مرفوعة المحل او تقع خبرا

لباب كان نحو كان زيد ابوه قائم او خبر الباب كاد نحو كاد زيد

يخرج او تقع مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم زيد عمرا

ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب علم نحو اعلم زيد عمرا

بكرا ابوه قائم او تقع الجملة معلقا عنها ناصب الفاعل

نحو علمت اقائم زيد فان اقائم زيد جملة فعلية ان

جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والا فاسمية او تقع

حالا نحو جاءني زيد وهو راكب فتكون الجملة

الواقعة في هذا الموضع من حيث كان الى المحال منصوبة

المحل او تقع الجملة جوابا لشرط جازم بعد الفاء الذي

يجيء لربط فيما لا تأثير لاداة الشرط فيه ولو من وجه و

سببي فصاعدا يؤثر فيه اداة الشرط وما لا تؤثر فيه وما يمنع

فيه او يجب او يجوز فيه الوجهان او بعد اذا التي للفاجاة

الفاء

اى الجملة

اى الجملة

اى للفاجاة

اى الجملة

اى الجملة

اى الجمل

وتنوب مع الجملة مناب الفاء في الربط
لان معناها ينبئ عن حدوث امر بعد امر فغيرها معنى
الفاء التعقيبية كقولك وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون نحو ان تكرمني فانت مكرم
فتكون الجملة الواقعة بعدها جوابا للشرط جازم مجزومة
المحل لكونها جوابا للشرط جازم ولامتناع الجزم في لفظها
ولو تقديرا فيكون محلا وسيجيء الفرق بين المحلي والتقديري
او تقع صفة لنكرة لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة لكونها
في حكم النكرة لصحة تاويلها بها نحو جاءني رجل ابوه قائم فيقع
التاويل بقائم ابوه او معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب
ويقتل او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب نحو زيد
ابوه قائم وابنه قاعد او تقع بدلا من احدهما اي المفرد
والجملة التي لها محل من الاعراب لكونها او في منه في تادية المراد
مثل قوله هل هذا الا بشر مثلكم فانه بدل من النجوى
في قوله واسروا النجوى الذين ظلموا كما قيل وقيل
وقوله لا يؤمنون فانه بدل على وجه من قوله سواء
عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لكونه او في في تادية المراد
الذي هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل
عليه مطابقة بخلاف ما قبله فانه يدل عليه التزاما و
بيان له على وجه كما صرح به الفاضل العصام في حاشيته
انوار التنزيل لكونه اوضح منه واما الامثلة التي

اوردها

او صفة لنكرة مختصة نحو رجل ابوه عالم او حالا مثل
ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمة قلت لا يعنيني

او تاكيد الثانية اي الجملة ولا تقع تاكيدا للمفرد لان تكرير اللفظ يكرر اللفظ الاول وفي المعنوي بالفاظ مخصوصة والجملة
ليست منها نحو زيد ابوه عالم وعمرو اكرم ابنه اكرم ابنه او بيانا لها اي للجملة على رأي وهو رأي اهل البلاغة
نحو لا يؤمنون على وجه كما ذكر وانكر النحاة ذلك قالوا عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعة لها كالصفة وبعضهم
انكر كون الجملة بدلا

قيد الاسرار

اوردها المعانيون فهي تالية لمحل من الاعراب
في اوردها في هذا المحل فانما قصد تصوير وقوعها
الجملة بدلا او بيانا او تاكيدا لا تمثيلا لما هو تابع لما
محل من الاعراب او تاكيد الثانية اي الجملة التي
لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب وزيد ابوه
قائم ابوه قائم او بيانا لها اي للثانية لخفائها على رأي
اي رأي اهل المعاني وقال ابن هشام في مغني اللبيب
في بيان الفرق بينه وبين البدل انه لا يكون جملة ولا تابعا
لها كالنعت بخلاف البدل وقال في موضع آخر ولم
يجيء
يجيء وقوع البيان والبدل جملة فيكون اعرابها
على حسب اعراب المتبوع ان كان اعرابه رفعا فاعرابه رفع
وان نصبا فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم ولا يتبين
احوال الجملة بنوع تفصيل فكان في نوع حرج وعسر
اراد ان يبين محصولة على وجه الاجمال ليسهل ضبطه
وحفظه بالاملال فقال فظهر من هذه الجملة اي من
قوله فان اريد بالجملة الى هنا ان الجملة قسمان قسم
في تاويل المفرد فيكون اعرابها في كل موضع كاعراب المفرد اذ
الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وذلك القسم ايضا
اي الجملة مطلقة قسمان الاول ما اريد به لفظه والثاني
ما اريد به معنى مصدري وقسم من الجملة صرح بها
مع ظهور مقسميتها لبعدها ولئلا يتوهم من اول

حيث قالوا في باب الفصل والوصل في مثال البدل
نحو اذكركم يا تعلبون انذكركم ام هو الاوبين
وجبنا وعيونا وبحورا اقول اذا نزل منزلة
لا تقفني عندنا والا فكن في السر والجهر
وقالوا في مثال البيان نحو قوم سرحان
الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة
الخلد وملك لا يبلى وقالوا في مثال التاكيد
نحو لا ريب فيه ونحو هدى للمتقين
احمدنا ذلي

الامران هذا قسم من القسم الاول منها لايكون فى تاويل
المفرد بتاويل المذكور وان صح كونها فى تاويله بغير فلا
تكون معمولة فى جميع المواضع الاستقلالها بالافادة الا
فى خمسة مواضع خبر اى خبر كان ومفعول ثان او ثالث
وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا وحال وتابع
لمفرد او جملة لها محل من الاعراب ثم اى بعد ما علمت
ما لايكون معمولا وما يكون معمولا اعلم ان المعمول على
نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية اى بكونه تبعا
وهو بمعنى التابع ومشترك بين الواحد والجماعة
النوع الاول من النوعين وهو المعمول بالاصالة اربعة
اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع
فخمسة ثمانية منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة
بها وواحد منها الفعل المضارع الاول الفاعل قدمه لانه
اصل المرفوعات عند الجمهور لانه فى الاغلب جزء الجملة
الفعلية التى هى اصل الجمل لانها اسند امتزجا ان اول
جزئيها الفعل وهو لكون النسبة الى الفاعل معتبرة فى
وضعه يقتضى الارتباط به من اول الامر بخلاف المبتدا
فانه كلم مستقل لايقتضى لذاته ارتباطا بشئ ولان
عامله اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبة العامل مع المعمول
موجبة لقوة عمل الذى هو الرفع فيكون اقوى فى المرفوعية
من المبتدا وهى امارة الاصالة واذا ثبت اصالته

بالنسبة

اسند اليه اى نسب اليه بقرينة او ما بمعناه والنسبة التعلق والاسناد نسبة يصح السكوت عليها ونسبة بعض ما بمعنى الفعل لايصح السكوت عليها وحيث يراد بالموصول المرفوع لايدخل المفعول به وغيره من المتعلقات فى التعريف فلا ينتقض منعا الفعل الاصطلاحى خرج به المبتدا والتام الذى لايحتاج الى خبر منصوب خرج به باسم الفعل الناقص المعلوم خرج به نائب الفاعل ذكر المعلوم لايغنى عن ذكر التام لان المعلوم ما لايكون مجهولا وهو لايلزم ان يكون تاما فكان معلوم كضرب وليس بتام نعم ذكر المجهول فى تعريف النائب مغن عنه لكنه اغناء المتاخر عن المتقدم ولا ضرر فيه

فتح الاسرار

بالنسبة الى المبتدا الذى لانزاع فى اصالته بالنسبة
الى سائر المرفوعات غير النائب ثبت اصالته
بالنسبة اليها بلا شبهة واما اصالته بالنسبة الى النائب
فمختفى عن البيان وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على
ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم بخلاف
الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق فكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لايحكم عليه الا بالمشتق وفيه ان
افادة هذين الوجهين اصالة المبتدا فى المرفوعية
التى هو المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول افادة
الاصالة فى كونه مسندا اليه ومن الثانى افادة
الاقوية فى كونه محكوما عليه وهما غير مطلوبتين
هنا كما لا يخفى وهو اى الفاعل ما مرفوع ولو محلا
بقرينة القسم اسند اى نسب بقرينة قوله او ما
اذ ما ليس له نسبة تامة الى الفعل الاصطلاحى خرج
وبقوله او ما بمعناه المبتدا لان ما اسند اليه ليس
بفعل ولا ما بمعناه بل جامد او مركب مع المرفوع سواء
قدم الجزء او اخر ولذا لم يذكر التقدم كما ذكر ابن الحاجب
التام خرج به ما اسند اليه الناقص لانه لا يتم فاعلا
عند بقاء اسمه كما مر المعلوم خرج به النائب قيل ذكر
المعلوم يغنى عن التام للاستلزام اقول دلالة الالتزام
مهجورة فى التعريفات على ان اغناء المتاخر عن المتقدم

يشير الى انه ليس المراد بالاسناد
الاصطلاحى الذى هو النسبة
التامة التى يصح السكوت
عليها

معمول بالاصالة اى معمول
ملتبس باصالته فيه
تكون معمولية لذاته لا
لتبعيته لمعمول فتح الاسرار

او مفعول كان
تسامح على ان علة
عنه فتح الاسرار

وهو ما فيه الاعراب لفظا
او تقديرا او محلا
فتح الاسرار

قيد به لئلا يشكل بمثل زيد
قائم ابوه قائم فاعل
مع انه ليس بجزء الفعلية

مسلك الفقهاء

اربعة اقسام لان المعربة بحسب
اقتضاء العامل مرفوع ومنصوب
وجازم فالعامل مرفوع ومنصوب مشترك
بين الاسم والفعل ومجرور مختص بالاسم و
مجزوم مختص بالفعل اصالة وما شوق
الاجمال التفصيل قال ما المرفوع الخ فتح الاسرار

ومن آثار قوته ان يغلب
على عامل المبتدا ونسخة

مما لا بأس بكلا لا يخفى او ما يلابس بمعناه من الصفات
والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر وبما عرفت ان
ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده في الامتحان
ان الحد ينتقض منعا لدخول المفعول به فيه لوجود
النسبة الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة
فيه فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية
وقال فيه فلا حد الصحيح ما ينسب اليه المعروف او شبهه
نسبة وصفية فان قيل قد صرح فيه ايضا ان كون
ما عبارة عن المرفوع لا يفيد للمبتدى في المنع لان الغرض
من الحد معرفة المحدود لا اجزاءه اعراب مخصوص وهو
الرفع هنا ولو عرف الحد به لزم الدور قلت نعم
لكن قد بين في هذا الكتاب اولا لكونه معمولا ومرفوعا
بعامله ببيان جميع العوامل وكيفية اعماله وشرائطها و
ان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم ساق الكلام بتفصيله
وتبيين بعضه عن بعض فكون ما عبارة عنه مفيد
هنا وقد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف
المرفوع او المنصوب بسلاقته او غيرها واحتاج الى
مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث
لم يسبق فيه هذا البيان فاورد عليه ما اورده نحو ضرب
زيد مثال لما اسند اليه الفعل التام المعلوم واقام
الزيدان مثال لما نسب اليه بمعناه نسبة تامة لم تقر

انه جملة

او ما بصلة من اسم المفعول والمنسوب واسم التفضيل المبنى للمفعول والمصدر المجهول نحو ضرب زيد وامضروب الزيدان وزيد مضروب
او مضروب غلامه او هاشمي او هاشمي غلامه واشغل من ذات النحيين واعجبني ضرب زيد اى مضروبيته ولا يكونان اى الفاعل
ونائبه شيئا الا اسمين صريحين كالامثلة السابقة او ما في تاويلهما اى الاسم الدال عليه سميين من الجمل الذى اريد بها لفظها او معنى
مصدرى لكونها مسندا اليها كل وقت غير وقت ان النائب قد يكون جارا ومجرورا لما قد سبق ان المتعلق قد يسند الى الجار والمجرور
فيكونه مرفوع المحل على انه نائب الفاعل فعلى هذا يكون غير بمعنى الا فالاستثناء المتصل اعطى اعراب مدخولها
اياها لكونها اسما فكانه مستثنى مفرغ لكن المشهور في السنة المعربين انها هنا الا بمعنى لكن ولا يلزم من كونها عاملة عملها لانه كم من شئ يكون بمعنى
شئ ولا يأخذ كل حكمه ولو سلم يقدر خبر فيكون المعنى الا ان النائب قد يكون جارا ومجرورا ثابت فاعطى اعراب مدخولها اياها لكونها
جسما واحدا واضيفت اليه فاختيج الى عامل يصح المعنى به

انه جملة فعلية ومثال ما نسب اليه بمعناه نسبة غير
تامة نحو زيد قائم ابوه وغير ذلك وهيهات زيد
اى بعد مثالا لما اسند اليه بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما
لما تر انه جملة فعلية والثاني من التسعة نائب الفاعل
عدل عن قولهم مفعول ما لم يسم فاعله لكونه اخصر
وهو ظاهر فانه لا يتناول نحو ضرب زيد ويضرب
المعنى الاضافي اللغوي مع انه ليس منه قد مر ائلا
يقع الفصل بين النائب والمنوب وبعضهم رفوع
ولو حلا اسند اى نسب اليه الفعل خرج به ونحو
او ما بمعناه المبتدا التام خرج به ما اسند اليه الناقص
المجهول خرج به الفاعل او بناء من اسم المفعول
نحو ضرب زيد وامضروب الزيدان ونحو زيد مضروب
او مضروب غلامه او هاشمي او هاشمي ابوه ولا يكونان
اى الفاعل والنائب الا اسمين او ما في تاويله اى
الاسم الدال عليه سميا لكونهما مسندا اليهما غير
الا ان النائب قد يكون جارا ومجرورا وقد سبق
ان المتعلق قد يسند اليهما فيكون المجرور مرفوع
المحل على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد فيجب افراد
عامله اى النائب الذى هو جار ومجرور وتذكيره
لانه من حيث هو هو لا يكون مثنى ولا مجموعا و

ذلك والله تعالى اعلم المحصر
المفهوم من الكلام على معنى
ويصح حصرها على الاسمية
حال كونها غير بتوة كون
النائب جارا ومجرورا
نحو مر بزيد يجب افراد عامله
اى النائب الذى هو جار
مجرور لان العامل اذا اسند
الى غير الضمير المتصل يجب
افراده غالبا سيجئ وجه
تذكيره ان العامل ولو كان
المجرور مؤنثا حقيقيا او تاويلا
نحو هند ولا يجوز مرت بهند
هذا ثم اعلم ان قولهم يوجب
تذكير العامل الاسناد الى الجار و
المجرور وتعليلهم كتابة
حتام والام وعلام
لصيرورة ما الاستفهامية
مع هذا الحرف كالشئ
الواحد لشدة الاتصال
فصار الالف كانها في الوسط
يدلان على ان الجار كالجزء
الاول من المجرور فكان
المسند اليه هو الجار والمجرور
المجرور وحده نصا بالمركب
وان اعتبرت مع الجار
فهو عملة للجزء السابق المستفاد
من التخصيص احمد ناذلى

وما شئ من المسند اليهما بفعل
او حرف فلا يكونان فعلا وحرفا
فهو علة للجزء السابق المستفاد
من التخصيص احمد ناذلى

اذا اسند اليهما ثم يعتبر الجار معديا للعامل وبهذا يصير
من تتمة العامل فكان الجار ذا الاعتبارين والاتي بالاسناد
اليه اعتبار الاتصال اللفظي وهو اتصاله بالمجرور لا
المعنوى وهو اتصاله بالمتعلق

فتح الاسرار

ولامؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتأنيثه
وان كان المجرور ضميرا مثنى او مجموعا او مؤنثا بخلاف
الفاعل ونائبه الذى ليس كذلك فان كلا منهما اذا
كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا يجمع واذا
كان مؤنثا يؤنث ولا يجوز تقديمهما على عاملهما
بالاستقراء وقيل فى الفاعل اللا يلتبس بالمبتدا وقيل
لانه كالجزء الثانى من عامله ولا يجوز فى النائب لاخذ
حكم النوب وفيه بحث لا يليق ببيانه فى هذا الكتاب
ولاحد فيهما معا لكون النسبة مأخوذة فى مفهوم
عاملها وضعا بخلاف سوى المصدر فلا يفيد بدونهما
الا من المصدر وقد مر بيانه احد فيهما معا منه وكل
منهما من الفاعل والنائب قسمان مضمر وهو ما وضع
لمتكلم او مخاطب او نائب تقدم ذكره ولو معنى
ومظهر وهو ما ليس كذلك فالمضمر الذى هو قسيم
منهما ايضا اى لكل منهما على قسمين مستتر اى منوى
غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده اصلا بل حكما بان
حكم بملفوظية لوجود اثاره اللفظ فيه من كونه فاعلا
ومؤكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك وبارز متصل
بقرينة ما سيأتى من التفصيل وهو لفظ حقيقة
ولو غير مستقل فالمستتر ايضا اى كالمضمر قسمان واجب
الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله
الا اليه لان الاسم ظاهرا كان جائز الاستتار وجائز
اليه وتارة الى المضمر والاول اى واجب الاستتار يكون فى
المتكلم اى المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك
والمخاطب المفرد المذكر ولو امرا او نهيا بخلاف الخاطب
المفردة فان الياء فيها ضمير بارز فاعل عند البصريين كما
من غير الماضى فان كلا منهما يبرز فى المتكلمين والمخاطب
المفرد مذكرا او مؤنثا من الماضى الذى هو اصله
بالنسبة الى المضارع وما يتفرع منه فلا يبرز فى تكلمه و
خاطبه المفرد المذكر مع كون كل منهما اصلا قويا لكون
المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة
الاصل بل يستتر لينحط درجة عنهما فان البارز لكونه
لفظا حقيقيا اصلا قوى يفيد مزية وفضيلة فيما
اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون
فرعا ضعيفا فلا يفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه
بل اخطاطا وتقيصة ولذلك يبالوا المساواة بين الاصل
والفرع فى الاستتار فى الغائب المفرد مذكرا او مؤنثا
الذى هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم
دخله فى تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا لكون المظهر
للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة المتكلم والمخاطب
فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره نحو اضرب
للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم معه غيره وتضرب
للمخاطب المفرد المذكر وفى كلهم فعل الامر نحو نزال يعنى

احمد نازل

وفي افعل التفضيل في غير مسئلة الكحل وفيها يعمل في الفاعل الظاهر وفي غيرها لا يعمل فيه الا على ضعف كما مر قاله في تلخيص المفتاح في المبحث الثالث من المسلك الرابع فتخير نحن عند الناس منكم لان نحن ان قدر فاعلا لعاد آن يكون خبر مبتدا لزم عمل افعل في غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدا لزم الفصل بأجنبي بين افعل ومن وخرجه الفاضل العصام على ان نحن مبتدا ومنكم متعلق لمنكم المحذوف والتقدير فتخير منكم نحن محذف فغير وخرجه ابو علي ومن تبعه على ان نحن تاكيد لضمير افعل والمبتدا نحن المقدر بقرينة المذكور فتح الاسرار

ولكون لا تظهر له في التفضيلات

وكون الدار زيد امامك نحو لئلا يتوهم انه داخل تحت المجوز المعطوف عليه ثم ان كون هذا المثال مما يجب فيه الاستتار لان الاسم الظاهر الذي بعد الظرف ليس مبتدا كما هو مذهب الجمهور فالاعتماد ثابت

ان قدر مبتدا لان مرجع الضمير حينئذ زيد والكلام متأخرا ان قدر الدار مبتدا وزيد امامك خبرا فيجوز في الدار علامة رتبة فيكون مما يجوز فيه الاستتار وان كان متأخرا لفظا الا انه مقدم رتبة فيكون مما لا يجوز فيه الاستتار وان كان متقدما لفظا على كما هو مذهب الاخفش والكوفيين لان عندهم قدر انه فاعل الظرف وشبه الفعل في المرفوع بعده لا اعتماد يجوز على الظرف فيكون مما يجوز فيه الاستتار لان عمدة المثال لا تخلو اما ان يكون خلف نحو جعل المثال المذكور ايا ما كان فالمثال لا تخلو عن على تقديران يكون المرفوع في الفعي مما لا اعتماد له فنحن على تقدير فاعلا لا مبتدا

فتح الاسرار

بمعنى انزل وحسومه بمعنى امسك واكفف وحكمه حكم مستمر ولذا لا يجب الاستتار في اسم فعل الماضي بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات وفي افعل التفضيل في غير مسئلة الكحل أو فيه لا يرفع الظاهر بل فيجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو وفي اسم الفاعل واسم المفعول وما كان بمعناهما من الاسم المستتر وجوبا المنسوب وفي الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا وقع شرط عملهن في الفاعل ولو حكما كما في اسم المفعول وما بمعناه الظ واما اذا وجد فلا يجب الاسناد هاهنا الى واحد منهما بل يجوز اسناده الى الظاهر ايضا لان البارز المرفوع المتصل مختص بالفعل لا يوجد فيما يشبهه ليحفظ درجة الفرع عن درجة الاصل بمنع هذا الضمير عنه نحو جاءني ضارب او مضروب او اسد اي مجتر ي ناطق او هما شيء منسوب الى هاشم او حسن ونحو في الدار زيد فان زيدا مبتدا مؤخر لان فاعل الظرف لعدم شرط عمله انما اعتمد ونحوهما ولم يقل وفي الدار زيد عطفا على جاءني لدفع توهم ان يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لغو متعلقا بجاءني ثم ان في كون هذا المثال من واجب الاستتار بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز عمله في ظاهر آخر عند جعل زيد مبتدا مؤخرا جواز في الدار علامة زيد

وكون هذا قرينة للاستعارة فتح الاسرار

وجاء بتي بناء على الحالات او المستورات فتح الاسرار

الا في رواية عن الاخفش فتح الاسرار

في باب الاستثناء اي مستولات في الاستثناء بان يكون قبلها مستثنى ويجوز بعد الاستثناء ما بعد عنه فتح الاسرار

وجعلها في تثنية الفاعل فاعلا او وجعلهما في تثنية الفاعل فاعلا او جعل الظاهر بدلا عن الضمير

وجمعها للسالم قيده لان المكسر لا يجب الاستتار لانه يجوز هم رجال قيام غلمانهم مذكرا او مؤنثا قد اطلقت مطلقا ولم تقيد بوجود شرط العمل لانه لو لم يجب الاستتار لزم ان يسند الى الظاهر والمسند الى الظاهر يجب افراده على ما سيأتي والعلامات مروف بدليل تغيرها باختلاف العوامل والضمير لا يتغير فتعين الاستتار لكون النسبة معتبرة فيها فتح الاسرار

زيد والاضمار قبل الذكر جائز هنا لتقدم زيد رتبة وقد جعل فيما سيأتي مثل زيد في الدار مما جائز الاستتار لجواز زيد في الدار غلامه والفرق تحكم فافهم اشارة الى الفرق بينهما

ويكون في تثنيتي اسم الفاعل والمفعول مذكرين او مؤنثين وجمعها السالم مذكرا او مؤنثا كونا او بانا مطلقا غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه وسيجيء في كلامه ما يدل عليه ومن قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام وانما وجب الاستتار فيها لان تثنيتها وجمعها السالم كتثنية الفعل وجمعه في الصورة فكما لا يجوز اسناد تثنية وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر او التأويل البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتها وجمعها اليه وان لم يلزم ما لزم في تثنية وجمعه للمشابهة المذكورة نحو جاءني رجلان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون ولم يتوهم لمثال لم يوجد فيه شرط العمل الظهور مما سبق من مثال المفرد وفي عدا وخلا فعليين وهو الاكثر احترازا عن كونهما حرفي جر اذ لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب وفي ما عدا وما خلا ما فيها مصدرية مختصة بالفعل فلاحتمال كونهما حرفي جر وفي ليس ولا يكون في باب الاستثناء اي حال كون كل واحد من عدا

في باب الاستثناء اي مستولات في الاستثناء بان يكون قبلها مستثنى منه ويجوز بعد الاستثناء ما بعد عنه فتح الاسرار

وخلا وحاشا لا يقيدها بقولنا فعليين وما

الى لايكون فيه وانما وجب ليكون كالآتى فى عدم الفصل
بينها وبين المستثنى ولذا لا يتصرف تصرف الافعال
نحو جاءنى القوم عدا اى جاوز الجائى منهم زيدا
اولى الجائى منهم زيدا اولا يكون الجائى منهم زيدا
والتفصيل سيأتى فى بحث الاستثناء والثانى اى
جائز الاستتار يكون فى الغائب المفرد والغائبة
المفردة نحو زيد ضرب او يضرب اولينضرب اولا يضرب
مثال الغائب المفرد وهند ضربت اوتضرب اولتضرب
اولا تضرب مثال الغائبة المفردة ويقال ضرب زيد و
كذا البواقى فانه يقال ايضا يضرب اوليضرب اولا يضرب
زيد وضربت اوتضرب اولتضرب اولا تضرب
هند فلا يستتر فيه ضمير لوجود الفاعل الظ فلو
استتر لزم تعدد الفاعل وفى شبه الفعل عطف على
قوله فى الغائب ما ذكر من اسم الفاعل والمفعول وما
بمعناهما والصفة المشبهة والظرف المستقر اذا وجد
شرط عمله فى الفاعل الظ غير التثنية والجمع المذكورين
من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما فانه يجب
الاستتار فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما سبق بقوله
مطلقا كما بينا نحو زيد ضارب او مضروب او
اسد ناطق اوهاشمى وحسن او فى الدار ويقال
زيد ضارب غلامه وكذا البواقى فانه يقال ايضا زيد

مضروب

مضروب غلامه او اسد ناطق غلامه اوهاشمى غلامه
او حسن غلامه او فى الدار غلامه فلا يستتر الضمير
ح لامن اذ فانه اذا بارز المتصل فى تثانى الافعال
وهو اى البارز المتصل الذى فى تثانيها الالف
نحو ضربا وضربتا وضربتما والميم مزيدة لدفع الالتباس
بالف الاشباع والتاء للخطاب وقيل انه التاء وحدها
كما فى المفرد والالف علامة التثنية وقيل انه الالف
مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد الاول مواخذة
التثانى فى كون الفاعل فى كل منها الف وضربا ن و
تضربان وليضربا ولتضربا واضربا ولايضربا ولاتضربا
وفى جمعها اى الافعال المذكر وهو اى البارز المتصل
الذى فى جمعها الذكر الواو نحو ضربوا وضربتم اذ
اصله ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير
نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد بتثنية ولكالياتى
بواو الاشباع فى الوقف فى المتكلم وحده وحذف
الواو لان الميم معها بمنزلة الكلم لشدة اتصال احدها
بالآخر حتى جعل البعض مجموعا اسما حقيقة و
لايوجد فى آخر الكلم ولو تنزيلا غير هو وما قبلها
مضموم لاستثقالها ولو لم يحذف لكان على خلاف ما
عليه كلامهم وحذف الالف المكتوبة بعدها ايضا
لعدم الاحتياج اليها واسكن الميم لان ضمها لاجل

واما الضمير البارز المستتر فانه
سيجئ التفصيل لاتصاله الافعال
عند هما كائنا ما كان وتثانيه الافعال
ماضيا او مضارعا او امرا او نهيا
غائبا او مخاطبا مذكرا ومؤنثا
لافعل التعجب فانه لا يتصرف
ولم يستثنه فانه لاختيار ولم يذكر

واعلم انهم قد تافوا فى ضمير الفاعل
فى مثل ضربتما وضربتموا وضربتن
فقيل انه التاء وحدها واما الالف
والواو والنون فعلامات التثنية
والجمع المذكر والمؤنث وقيل الفاعل
هو الحروف واما التاء فعلامة
الخطاب وقيل الفاعل هو مجموع
التاء واحد هذه الحروف وهذا
المذهب ضعيف اذ يكفى احدها
للفاعل ولا حاجة الى ضم الآخر
اليه مع ان الاصل الاكتفاء باحدها

احمد ناذلى

المضروب والضارب يأتى الاشياء
الاصول لها وقيل الضارب
وقيل المجموع والظاهر
ما ذكره الشارح
المحقق وخلا فى تعيين الواو من الضمير
الآخر
ان لا يحذف

فلا يرد ضمير تهم لان الواو فيه
ليست فى الآخر فلم يوجد شرط
حذف الذى هو وقوعه فى الطرف
فلم يحذف انذاذل

التاء للتانيث لاجتماعه مع الفاعل الظاهر ح الكرد

من الفعل بقرينة الغائبة
الا التثنية والجمع وسيأتى
بيانهما ح الكرد

بسناده الى الاسم الظ ح الكرد

غائبا او مخاطبا
ح الكرد

التاء علامة
التانيث كما
فى الواحدة
ح الكرد

ليطرد التاء

اى فيما يشبه الفعل فى العمل على كما ح الكرد

اى ينوب شبه الفعل فى الفاعل الظ كما ذكر فى بحثه ح الكرد

اى سواء وجد شرط العمل او لم يوجد منه ح الكرد

الضارب الزيدان وجاءنى ضارب
غلامه وجاءنى زيد الكريمان ح الكرد

والفاعل اذا ثنيته فظاهر غير محتاج الى البيان بمثال او غيره ولكن للعامل بالنسبة اليه احوال يجب بيانها ومعرفتها فنقول
واذا اسند فعله اى المظهر العامل اى عامل كان يجب افراده اى العامل وقد سبق انه يجوز ان يجمع جمع المكسر كما اذا قلت جاءنى رجال قعود غلمانهم
ولم يتعرض لتذكيره ولا يجوز ان يراد بالعامل الفعل ومايوازنه لان الصفة المشبهة ليست بموازنة وقد وجب الافراد فيها اذا اسندت الى الفاعل الظاهر وانما
وجب افراده حينئذ لانه اذا كان العامل فعلا وطابق الاسم الظاهر التثنية والجمع لزم تعدد الفاعل لما عرفت ان الالف والواو والنون ضمير الفاعل وحمل عليه بقية الفعل
ومثل قولنا جاءنى الذين ظلموا ليس بمسند الى الظاهر بل الفاعل واو الجمع والذين ظلموا اما مبتدأ او بدل من الضمير والاضمار قبل الذكر جائز في الموضع
بشرط التفسير وقيل الواو حرف ليس بضمير والفاعل اسم الظاهر وغيبته اى العامل اذ وضع الظاهر للغيب والمتكلم والمخاطب يجب استتارهما الا الضمير اذا
مستكنا ولو كان المظهر مثنى او مجموعا نحو ضرب الزيدان او الزيدون نحو ضرب زيد

فتح الكرار

٨٤

وليكون اعراب الاصل اصلا وهو الحركة واعراب الفرع
وهو الحرف الذى هو النون هنا ولو اعرب بالحركة لم يكن
الاعراب بالحرف ولان كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل
من الالف الذى هو ضمير المثنى مخالف للقياس
اذ القياس كون الاول اخف من الثانى فلا يليق
بالاصل الذى هو المخاطب المفرد ولذلك ذهب
الاخفش الى ان الياء للخطاب وفاعله مستتر فيها وجوبا فتح الكرار

ط هذا والاستتار وجوبا وجوازا والابراز وتعيين محالها وتعيين البارز مناسبات وذكرت في المطولات فتح الكرار

نحو تضربين واضربى ولا تضربى ط واما المظهر الذى
هو الفاعل او نائبه فظاهر مما مضى من الاشياء والتوضيح
بالمثال واذا اسند اليه اى الى المظهر العامل يجب افراده
اى العامل والمراد به هنا الفعل ومايوازنه مما يجاريه
فلا يرد مثل مررت برجل قعود غلمانه اذ بالتكسير
خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن القرينة لهذه
الارادة الاتم الآن جعل الامثلة الآتية قرينة لها
فلو قال يجب افراده ان كان فعلا او موازنا له والا
فالوجهان ان كان المظهر جمعا لكان اظهر وبهذا
هكذا استفيد من كلامه فى الامتحان فى بحث النعت
وجه الافراد فى الفعل لزوم تعدد الفاعل يجب النظ
لو مثنى او جمعا او التاويل البعيد كما مر فى الموازن
المشابهة وغيبة اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما
الى المظهر كما سبق ولو كان المظهر مثنى او مجموعا فوجه

عفا

وقيل اصله صربن بالتحريك فاريد سكون
ما قبل النون ساكنا ولا يمكن السكون
فتحات النساء ولا يمكن السكون
النساء لاجتماع الساكنين فادخلها النون للتمكن
لكونها علامة فادغم فضم

واحد الهن ما غير الماضى يستفت فتح الكرار

الواو ولما حذفت بقى الميم على اصله الذى هو
السكون ويضربون وتضربون ويضربوا واضربوا
ولا تضربوا فى جمعها اى الافعال المؤنث وهو اى البارز
المتصل الذى فى جمعها المؤنث النون نحو ضربن وتضربن
انما شدد النون فيه لان اصله ضربنن حملا على التثنية
وقلب الميم نونا لقربه منه فى المخرج فادغم ويضربن وتضربن
ويضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا وانما برز فيما ذكر
من التثنى والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل لابد
على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل مفرد كما فى الغائب
المفرد والغائبة المفردة اذ اى شئ صيغة علامة التثنية
والجمع كما فى الصفة وفى المخاطب المفرد مذكرا كان او
مؤنثا والمتكلم وحده فى الماضى ط وهو اى البارز المتصل
الذى فيها التاء نحو ضربت ملتبسا بحركات التاء
الثلث والمتكلم مع غيره فى الماضى وهو اى البارز
المتصل الذى فيه نا نحو ضربنا وجه الابراز فيه مر وفى
المخاطبة المفردة فى غير الماضى وهو اى البارز المتصل
الذى فيها الياء عند الجمهور انما برز فيها للدلالة
بالمخاطب المفرد ولم يكتف ان البارز اصلا قوى
مناسب للمذكر الاصل القوى لان الياء وان كان
اصلا قويا من حيث كونه بارزا لكنه فرع من حيث
مجيئه للتانيث فيناسب المؤنث الذى هو الفرع الضعيف
والنون

ط هذا او الاستتار وجوبا او جوازا والابراز وتعيين محالها وتعيين البارز مناسبات وذكرت في المطولات فتح الكرار

ط صار علما او امرأة او نهيا او فعلا ماضيا فتح الكرار

وضع المخاطب والغائب والغائبة تذكرا ما هو والتثنية والجمع ذكرا فتح الكرار

يعني ان احتمال تثنية العامل وجمعه (انما) باعتبار طرف النسبة الذي هو الفاعل ولا محال
لان الفاعل مفرد في فرضنا وانما باعتبار طرفها الاخر الذي هو الحدث ومحال ايضا
ان باهية الحدث التي يدل عليها العامل لا يقبل وضع التعدد وفي بحث لم لا يجوز ان
يثنى العامل الدال على الزمان باعتبار مدلول الزماني اقول الزمان الذي هو مدلول الفعل
انواع الزمان لاجنس الزمان والا تعدد في النوع حتى يثنى او يجمع باعتباره احمد نازل

الافراد لو مفردا اولى اذ لا وجه لغيره ح لان الفعل يدل
على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل
او يجمع نحو ضرب الزيدان او الزيدون وان كان الم
المظهر مؤنثا حقيقيا لا لفظيا وسيجيء كان من الادميين
او من غيرهم كناقة مفردا او مثنى او مجموعا متصلا بعامله
فعلا او موازنا له منفصلا عنه بغيره فان هذه المقيدات
لا يجب تأنيث عامله بل يجوز الوجهان كما سيجيء يجب تأنيثه
اي عامله اذا تأنيث الفاعل من اول الامر ان كان العامل
متصرفا والا لفعل المدح والذم والتعجب يجب تأنيثه لانه
يشبه الحرف في عدم التصرف فينبغي ان لا يلحق به ما هو
علامة لتأنيث كنعم المرأة هند والوم بالهند ويجوز
نعمت المرأة هند وانما قبل التعجب فلا يتغير اصلا
لكونه كالمثل نحو ضربت هندا والهندان مثلا
لما كان المظهر مؤنثا حقيقيا من الادميين مفردا او
مثنى متصلا بعامله الذي هو الفعل وزيدت تاء
جارية بالرفع مثلا لما كان عامله موازنا وكذا الى
كما يجب تأنيث العامل اذا كان المظهر ما ذكر يجب تأنيثه
ايضا اذا اسند العامل الى ضمير المؤنث حقيقيا من
الادميين ام لا او غير حقيقي لما مر من ايذان تأنيث
الفاعل من اول الوهلة حال كون ذلك المؤنث ضمير
جمع المذكر المختص بالعاقل فانه اذا اسند الى ضميره لا يجب

تأنيثه

تأنيث كما سيجيء نحو هند ضربت او ضاربة مثلا لما اسند
الى ضمير الحقيقي من الادميين ونحو الناقة سارت او
سائرة من غيرهم والشمس طلعت او طالعة مثال
لما اسند الى ضمير الغير الحقيقي وفي الاسناد الى غيرها اولا وفا
واذا اسند الى غيرها لكان اظهر واسلب اي غير المؤنث
الحقيقي وضمير المؤنث المذكورين وذلك الغير ما كان
مؤنثا غير حقيقي او كان حقيقيا ولكن من الادميين او
كان منهم ولم يكن مفردا او مثنى بل جمعا او كان احدها
ايضا ولم يكن متصلا بعامله فلو ما كان ضمير ذلك الجمع جاز
تأنيث عامله وتذكيره ولما كان مفهوم الغير شاملا
للذكر ايضا وهو ليس مما يجوز تأنيث عامله وتذكيره
في افادة المراد الذي هو جواز الامرين
اخرجه بقوله ان كان ذلك الغير مؤنثا وارجاع الضمير
الى المظهر فساده اظهر كما لا يخفى على من له ادنى من الاطلاع
نحو طلعت او طلع الشمس مثال لغير الحقيقي و
نحو سارت او سار الناقة مثال الحقيقي من غير الا
انما جاز التذكير فيها لقلة الاعتداد بتأنيثها مع ان في
لفظها ما يشعر به بخلاف الضمير لعدم ما يشعر به فيه ولذا وجب
تأنيث عامله وجاز التأنيث نظرا الى وجود مجرد تأنيثها
ونحو جاءت او جاء المؤمنات مثال لجمع المؤنث الحقيقي
من الادميين انما جاز فيه الوجهان لان من المؤنث الغير
الحقيقي لكون تأنيثه بتأويل الجماعة التي هي من المؤنث

اعلم ان ظاهر غير الحقيقي اذا كان منفصلا عن عامله حسن وان كان متصلا فتذكير العامل احسن والكل فصيح وظاهر جمع المكسر الاحسن تذكير عامله مطلقا كون تانيثه بالتاويل وانما لم يعتبر التانيث الحقيقي في جمع مؤنث حقيقي لانه ازاله التانيث العارض بالجمعية والمؤنث الحقيقي المنفصل التانيث فيه واسم الجمع المذكر يجوز ان يعتبر افراد لفظه وجمعيته وتانيثه نحو جاء الركب وجاءت الركب والركب جاء او جاءت اوجاؤا وفي هذا المقام تفصيل حسن في شرح الكافية للشيخ الرضي ولما توقف بعض احكام عامل الفاعل على معرفة المذكر والمؤنث اراد ان يبينهما واكتفى بذكر المؤنث لانه وجودي والمذكور به فقال والمؤنث اعرف النحاة ما او اسم فيه او في احد جزءيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة اي من حيث اللفظ اذ كونه لفظيا او سواء كانت لفظية نحو طلحة ضاربة ونفساء وحبلى من الحقيقي وعرفة وصحراء وبشرى من غير الحقيقي او تقديرا نحو هند وزينب وناروعقرب وللايقدر الا التاء لان وضعها على العروض والانهماك وايضا لايرجع الا التاء عند التصغير

الغير الحقيقي وانما لم يعتبر حقيقة التانيث في مثل المؤنث لان التانيث الطارئ بالتاويل اسقط اعتبار ها كما اسقط اعتبار التذكير الحقيقي في نحو رجال ونحو اوجاء القاضي اليوم امراة مثال للمؤنث الحقيقي منفصلا عن عامله وانما جاز التذكير في مع كونه حقيقيا من الادميين لضعف استدعائه تانيث العامل لما له عنه هذا اذا لم يكن منقولا من المذكر واما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا سميت به المراة يجب تانيث عامله ولو منفصلا عنه لدفع الالتباس كقالت اليوم زيد لكن لم يتوضا له لندوره والرجال جاءت اوجاؤا مثال لغير جمع المذكر المكسر العاقل لوجه تانيثه كونه بتاويل الجماعة ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي ويجيء وجه تانيث ما اسند الى ضمير وجمعية ولما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى العلم على معرفتهما وبمعرفة الاول يعرف الثاني لان الاعدام تعرف باملكاتها قال والمؤنث في عرف النحاة ما لحق في آخره علامة التانيث بقرينة تصغيرها اذ المفتقرة بدلا تكون الا في الآخر والمراد به ما بعد الاصول فيعم نحو ضاربة ونار وبنين وفتاة اخت ليس بعلامة التانيث بل هي مقدرة فيها لفظا او تقديرا اي ملفوظة او مقدرة كنار وعقرب قال

ابن الحاجب

ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التاء مقدرة في الجميع لكنها في الثلاثي اوضح وقال الرضي واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا مثاذا نحو قديدية ووديبية تصغير وراء بعد ان ادخال نحو عقرب في اللفظي خالف للمعقول المنقول فان ما يخرج من التوفيق المؤنثات الصيغية اذ ليس فيها العلامة المذكورة باصيغها موضوعة لراكبها وانث بالكسر وبا، مثل قتربينا وفنون مثل ضربنا وتاونث وهذه وهذي وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكرات قلت كون التانيث فيها بالصيغة ممنوع بل التاء مقدرة لكنه طرد الباب حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط ثم ان هذا التوفيق لفظي يقصد به تعيين صورة حالة وتمييزها عما عداها لا استي يقصد به تحصيل صورة فلا يرد ان في هذا التوفيق دورا التوقف معرفة على معرفة التانيث او بالعكس كذا في الامتحان ولو قال بدل في التاء الموقوف عليها هاء لفظا او تقديرا او الالف المقصورة او الممدودة لكان اسلم وهي اي علامة التانيث التاء الموقوف عليها حال كونها هاء ولو في الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين فانها يوقف عليها هاء في الاصل اي في حال الافراد وخرج به تاء مثل صافات

كل ادخل الفاضل الباقي في باب جعل اللفظي اعم من الحقيقي والمعنوي والنحو من الشارح الاول والصحيح ما فعله الفاضل وتبع ذلك الفاضل في هذا وجعل شرحا لكلام المصنف

فهو غير مختص بالمفرد بل يتحقق في المركب احد ناذل

وفيه اشارة الى ان التقدير حينئذ بالتاء احد ناذل

ان علامية التانيث على معرفة التاء موقوف على معرفة التانيث دوري الاحتاج الى الجواب عن السؤال الذي هو قوي احد ناذل

لا في الحال ولا في الاصل لكن العاقلات ظاهر لانه جمع صافن ولانا فيه
حتى يوقف عليها ولفيسنا لكن لا يوقف عليها هاء واما الاخت والبنت
فمحل بحث لان اصلهما اخوة وبنوة ويوقف عليهما تاؤهما تاء احدنا ذا

واخت وبنت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة
التأنيث مقدرة فيها كما صرح في الامتحان نحو ظلمة
وشمس مثال لما في التاء تقديرا بدليل ظهورها
في تصغيرها نحو شميسة لان التصغير بمنزلة الموصوف
مع الصفة فشميسة في تقدير شمس صغيرة مثلا
فكما يجب الحاق التاء بصفات الاسماء التي قدر فيها
التاء كذلك يجب الحاقها بالصغر والالف المقصورة نحو جبلى
ودعوى الاول للحقيقي والثاني لغيره والالف الممدودة نحو
حمراء محتملة لهما وهذا اي كون المؤنث بعلامة التأنيث
لفظا او تقديرا جار في غير ثلثة بالفتح والزائد عليها
منتهيا الى عشرة فانه مذكرها بالتاء اعتبارا بتأنيث الجماعة
ومؤنثها بحذفها اي التاء مع وجود تأنيث الجماعة فيه
للفرق بينهما وقد يعكس لان للمذكر تقدما بالشرف والزمان
فاعطي التاء اولا فلو اعطيت ثانيا يلزم الالتباس
نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة والزائد
منتهيا الى تسعة مع عشرة اثبت التاء في الجزء الاول فقط
في المذكر ابقاء له على حاله الذي قبل التركيب وحذفت من
الثاني كراهة اجتماع علامتي التأنيث من جنس واحد
فيما هو كالكلمة الواحدة نحو احدى عشرة لكونهما من
جنسين واما جاز ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من
جنس واحد لان التاء في الجزئين الاولين منهما للتأنيث

الوسط لعدم

تقول واحد واثنان او اثنتان في المذكر والمؤنث

اصله ثنيان في عدد المؤنثين لانه من ثنيت وانقلبت الياء تاء لئلا يقع الحركة التي هي ثقيلة على الياء

وذار الزمخشري الباء في هذين والاولى ان يكون هذه الاضافة كما مؤنثة لانه ليس

وهذا اذا كان

علامة التأنيث منتهيا الى عشرة فان

جمع جمع المذكر التاء ومعدودها كانت مؤنثا لان معدودها

كان مؤنثا الا ان الذكر التاء بعده الكلمة لئلا يلتبس

لئلا يكون الا ان اسكان العدد وجمع المؤنث

من هذا قيل ثلث مؤنث وان جاز في العدد

وثلثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة

اثنتا عشر واثنتا عشرة للمؤنث بتذكير

واثنا عشر واثنتا عشرة للمذكر بتأنيث

نائب الفاعل والزائد عليها الى تسعة مع

عشرة حكمها حكم الثلثة

الوسط لعدم مفرديهما وكانت بدلا من لام الكلمة نحو يد
في الاخيرين منهما كانت كجنس آخر وهمزة الوصل في اثنا
للابتداء لا للتعويض وانما العوض التاء ليس الا
انما حذف التاء من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع
فيهما حملا على النظير وتبعيدا عن النقيض نحو ثلثة عشر
رجلا وفي الثاني اي اثبت التاء في الجزء الثاني فقط
في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة تحقيقا للتمام المخالفة
بينهما وقيل لعدم الاشباه في الاول ابقاء له على حاله الذي
قبل التركيب والاشباه في الثاني لانتفاء
اللبس والتأنيث اي المؤنث الحقيقي وتأنيث ما بازائه
اي بازاء مسماه ذكر من الحيوان نحو نخلة فانها
وان كان بازائها ذكر اعني المجرد عن التاء الا انه ليس من الحيوان
فلا يعد من الحقيقي نحو امرأة بازائها رجل وناقة بازائها
جمل والتأنيث اللفظي ما ليس بخلافه اي الحقيقي يعني ما
ليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تأنيثه في لفظ فقط
لوجود العلامة في لفظا او تقديرا ولذا سمي لفظيا نحو
غرفة مثال لما كان العلامة في لفظه لفظا وشمس مثال
لما كانت في لفظه تقديرا ولما سبق ذكر الجمع والمثنى و
المفرد ونوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى
العامل على معرفتها وبمعرفتها يوقف المفرد اجمالا والله
تفصيلا وادبيانها ولكن لما كان المكسر من اقسام المؤنث

ذكر التثنية والجمع لحصول بيان المؤنث بهما لانه ما عداهما وقدم
الجمع المكسر لشدة مناسبته لمقام التأنيث وبمناسبته قدم الجمع السالم
فقال والجمع المكسر الخ

صح الاكرار

٨٦

علامة احد من التاء والياء لدفع ان التعريف
فتتقوف طرادا وعكسا
احدنا الخ

قدمه وما يقابله على التثنية فقال وجمع المكسر مطلقا اى جمع
تغير لجمعية فخرج جمع مصطفون لان تغيره بعد الجمعية
للثقل صيغة مفرده ولو كان ذلك التغير تقديرا كفلك فان
ضمة مفرد اكفة قفل وجمعها اكفة اسد والقاضى ابيضاوى
لم يذكر هذا القيد ايضا فى اللب اكتفاء بما ذكره فى تعريف
مطلق الجمع كما ذكره المص فى شرحه ولم يسبق فى هذه الرسالة
تعريف حتى يكتفى به فينبغى ان لا يهمل هذا القيد فى كتابه هذا
والمراد بالتغير ما هو المتعارف عندهم فخرج به جمع السلامة
بكلا فسميد فان تغير الآخر لا يعد عندهم من تغير
الصيغة وان كان تغيرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد ما هو
اعم من الحقيقى نحو رجال والاعتبارى كاساور وانامير
وكباديد يقدر له عبدود ولا ظهر من تعريف المكسر
ان السالم مالم يتغير صيغة مفرده للجمعية ترك تعريفه و
اراد تعريف قسميه فقال وجمع المذكر السالم قد سلم مر
ان المذكر تقدما شرفا وزمانا اما اى جمع لحق فى اصل الوضع
آخر مفرده اعم مما يقبل آخرا كالتاء فيه لا ينافى ما مر
الحد على الجمع بل على مفرده اذ الواو والنون مثلا انما يلحقان
آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون ولذا احتاج الشراح الى
تقدير المفرد فيها ثم ان المراد به ليس ما يقابل المثنى والجمع
والا يلزم الدور لتوقف معرفتها على معرفتهما بالعكس و
يخرج ايضا جمع الجمع بل اما الاصلى او المدال على الواحد حقيقيا
احدها فقط تامل احمد نالى

كمسلمين

ولا مدخل لحركة الآخر وسكونه فى
الصيغة فلا يعتبر تغير تقديرى

الصيغة

ومذاكير جمع ذكر تقديرا لمذكر
او مذكار وتحاسن جمع حسن
يقدر له محسن ومشابه جمع
شبه يقدر له انه جمع مشبه

فينتقض الحد طردا وعكسا ولذا
قال آخر مفرده احمد نالى

وهذا التعريف على التعريف باعتبار الموصوف
الذى هو الجمع فلا ذو حينئذ
احمد نالى

فيه اى فى اخذ قول الجمعية فى تعريف
الجمع المكسر

حيث قال بعد قول البيضاوى و
هو ما لم يسلم لفظ واحده ولو
تقديرا لتركه اكتفاء احمد نالى

ولا مدخل لحركة الآخر وسكونه فى
الصيغة فلا يعتبر تغير تقديرى

الصيغة

ومذاكير جمع ذكر تقديرا لمذكر
او مذكار وتحاسن جمع حسن
يقدر له محسن ومشابه جمع
شبه يقدر له انه جمع مشبه

فينتقض الحد طردا وعكسا ولذا
قال آخر مفرده احمد نالى

وهذا التعريف على التعريف باعتبار الموصوف
الذى هو الجمع فلا ذو حينئذ
احمد نالى

فيه اى فى اخذ قول الجمعية فى تعريف
الجمع المكسر

حيث قال بعد قول البيضاوى و
هو ما لم يسلم لفظ واحده ولو
تقديرا لتركه اكتفاء احمد نالى

ولا مدخل لحركة الآخر وسكونه فى
الصيغة فلا يعتبر تغير تقديرى

الصيغة

ومذاكير جمع ذكر تقديرا لمذكر
او مذكار وتحاسن جمع حسن
يقدر له محسن ومشابه جمع
شبه يقدر له انه جمع مشبه

فينتقض الحد طردا وعكسا ولذا
قال آخر مفرده احمد نالى

وهذا التعريف على التعريف باعتبار الموصوف
الذى هو الجمع فلا ذو حينئذ
احمد نالى

فيه اى فى اخذ قول الجمعية فى تعريف
الجمع المكسر

حيث قال بعد قول البيضاوى و
هو ما لم يسلم لفظ واحده ولو
تقديرا لتركه اكتفاء احمد نالى

لمسلمين او اعتباريا كاياميين فايامن جمع ايمن وهو
جمع يمين فايمن من حيث دلالتها على افراد من يمين جمع
ومن حيث دلالتها على ثلاثة من مثلا ماخوذة جملة
معدودة واحدة مفرد لايامن فلذا قيل ان جمع الجمع
على اقل من تسعة كذا ذكر المص فى تعريف مطلق
الجمع فلا يصدق جمع جمع الجمع كايامنين على اقل
من سبعة وعشرين واو وضوم ما قبلها للمجانسة
لفظا نحو مسلمون او تقديرا كمصطفون او ياكسور
ما قبلها للمجانسة ايضا كمسلمين او تقديرا كمصطفين
ونون مفتوحة للتعادل ايضا لحق هذه الحروف ليفيد
الجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرد ما يزيد
عليه من جنسه ثابتة فى غير الاضافة فان النون تحذف
فيها لشبهها بالتنوين لاقامته مقامه وقد سبق تحقيقه
وحذفها الايذانى كونها جزء من الدال لانه كالترخيم والعجب
من الشارح حيث تبع الفاضل الجامى فى شرح كلام المص على
خلاف مراده وهو اكثر المواضع من عادته نحو مسلمون
ومسلمين وجمع المؤنث السالم بما جمع لحق آخر مفرده
حقيقيا كمسلمات او اعتباريا كاصوات مؤنثا او مذكرا
نحو قوله تعالى الشهر معلومات والتسمية باعتبار الحالة
والعلمية الف وتاء للافادة المذكورة فى المذكر السالم قيل
لابد من التقييد بزائدتان ليخرج مثل ابيات وقضاة

ولا يصدق على اقل
من تسعة لانه ثلثة امثال
مفرده ومفرده جمع بدل
على اثنين امثال مفرده

ولو كان مقصوده بيان جمع الجمع
السالم من حيث صيغته لم يحتج
لقيده الذى هو لا يغير لفظ واحده
الذى هو من جنسه

فان النون تحذف ويا تى بدلها الالف
لانها من علامة تمام الكلمة وانما
من علامة نقصانها احمد نالى

الف وتاء مؤنثا ومسلمات
جمع مسلمة او مذكرا ومسلمون
لشهر معلومات جمع معلوم لان
صفة العاقل يجمع بالالف
والتاء ويجئ ان العلم تغير
لسند الاخبار جمع العلم تغير
العاقل يجوز ان يكون جمعا
مؤنثا

جمع مذاكير جمع صاحبة

والتثنية اى مثنى الاسم بقرينة المقام ما دل على لحق آخر مفرده ولو اعتبارا كاياسان وبحمل اضافته الى ضمير ما على الاختصاص كما هو الاصل
في الاضافة المعنوية لا يرد النقض بالجمع بناء على ان المفرد اللاحق باخره الف الخ كما انه مفرد للتثنية مفرد للجمع مثلا ان مسلم كما انه مفرد
لمفرد مسلمون الف في الرفع او ياء مفتوح ما قبلها في النصب والجر وللاحاجة الى حرفة الف لان فتح ما قبلها من مزوريات وانما
فتح مع ان المجانسة تقتضي كسره لئلا يلتبس بالجمع ولم يعكس لان التثنية اكثر تها لانها تاتي مالا يأتي منه الجمع المذكر السالم اليق بالفتح الاخف
ونون مكسورة للتعادل ثابتة في غير حال الاضافة وفيها تحذف لمثل ذكر نحو مسلمان ومسلمين وللاضافي كون كل جمع مؤنثا اراد
ان يبينه وحال العامل اذا اسند اليه او الى ضميره تتميما لبحث المؤنث فقال وكل جمع سالم او مكسر واحد مذكر او مؤنث حقيقي او لفظي
من العقلاء او غيرها غير جمع المذكر السالم

فاتت التاء في الاول اصلية والالف في الثاني منقلبة عن
الاصلية اقول هذا مبني على الغفلة عن معنى اللحوق و
هو الطريان على الشئ كما هو الشايع في استعمالهم على ما
ذكره الفاضل العصام نحو مسلمات والتثنية اى
المثنى ما اسم لحق في اصل الوضع اخر مفرده ولو اعتبارا
كرجلان وانما لم يقل آخر لمثل عامر لكن ينتقض الحد
بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق آخر مفرده الفا وياء آه لان تسلم
مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغي ان يقول
آخر مفرده الذي كان وفيه كذا ذكره الفاضل العصام ولو يجعل
ما عبارة عن الجمع في تعريف جمع السالم لا ينتقض تعريفه
بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه ان اضافة المفرد الى الضمير
للاختصاص على ما هو الاصل في الاضافة فيؤول الى ما ذكر
الف او ياء مفتوح ما قبلها اى ايا ء والاحاجة الى ياء فتح
ما قبل الالف لظهور لزومه كذا في الامتحان وانما فتح مع
ان المناسبة تقتضي الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون
بالاضافة ولم يعكس لان التثنية اكثر ولانها اولى بالفتح
الاخف ونون مكسورة للتعادل انما لحق هذه الحروف
ليفيد المجموع او اللاحق وحدها ان مع مدلول مفرده
مثلا في الوحدة والجنس فقط ثابتة في غير الاضافة
وفيها تحذف فلا مر نحو مسلمان ومسلمين وكل جمع
سواء كان واحد مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا غير

فاتت التاء في الاول اصلية والالف في الثاني منقلبة عن
الاصلية اقول هذا مبني على الغفلة عن معنى اللحوق و
هو الطريان على الشئ كما هو الشايع في استعمالهم على ما
ذكره الفاضل العصام نحو مسلمات والتثنية اى
المثنى ما اسم لحق في اصل الوضع اخر مفرده ولو اعتبارا
كرجلان وانما لم يقل آخر لمثل عامر لكن ينتقض الحد
بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق آخر مفرده الفا وياء آه لان تسلم
مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغي ان يقول
آخر مفرده الذي كان وفيه كذا ذكره الفاضل العصام ولو يجعل
ما عبارة عن الجمع في تعريف جمع السالم لا ينتقض تعريفه
بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه ان اضافة المفرد الى الضمير
للاختصاص على ما هو الاصل في الاضافة فيؤول الى ما ذكر
الف او ياء مفتوح ما قبلها اى ايا ء والاحاجة الى ياء فتح
ما قبل الالف لظهور لزومه كذا في الامتحان وانما فتح مع
ان المناسبة تقتضي الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون
بالاضافة ولم يعكس لان التثنية اكثر ولانها اولى بالفتح
الاخف ونون مكسورة للتعادل انما لحق هذه الحروف
ليفيد المجموع او اللاحق وحدها ان مع مدلول مفرده
مثلا في الوحدة والجنس فقط ثابتة في غير الاضافة
وفيها تحذف فلا مر نحو مسلمان ومسلمين وكل جمع
سواء كان واحد مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا غير

جمع

وانما جمع المذكر السالم فليس بمؤنث لاختصاصه بذكور العقلاء ولعدم تغير صيغة مفرده فالمراد به هنا ليس كل ما صدق عليه
حده بل ما اجتمع فيه شرائط جمعيته جمع السلامة من الذكورة والعقل وغير ذلك مما بين في محله لانه هو المتبادر وكما له فليس الجموع
الشاذة منه في الحكم المذكور هنا بل ان كان من العقلاء كالبنون فحكمه حكم جمع المذكر المكسر العاقل وان كان من غيرهم
فكالجمع بالالف والتاء فاذا كان مذكرا البتة فيجب تذكير عامله

صح الاسرار

جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع
المذكر السالم فيجب تذكير عامله ولا يجوز تأنيثه مع كونه بمعنى
الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء
ولسلامة صيغة واحده والمراد بما لا يكون مثالها
بالمكسر وللاحتراز عن التكسير والا فيجوز التأنيث في
مثل فنين وادرعين ومنين قال الله تعالى آمنت به
بنو اسرائيل فالاول في حكم الابناء والاخيران
في حكم الجمع بالالف والتاء فتقول جاء المسلمون او
رجال قاعدنا صرفوه الاول مثال لما عامله الفعل والثاني
لما عامله موازنه واذا اسند اى العامل الى ضميره اى
جمع المذكر السالم فيجب كونه اى العامل وارجاع الضمير
الى الضمير بالاولى والاحق جمعا مذكرا بان
يتصل به الواو الضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء
اذا كان العامل فعلا اذ بها تعالى به يعد جمعا مذكرا له
لشدة الامتزاج بينهما وان كان لبنيه في الحقيقة هو هذا
الضمير المسند اليه في ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان
العامل مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز لان الاول حقيقة عرفية نحو المسلمون جاؤا
او يجيئون او جاؤن واما جمع المذكر المكسر العاقل
اذا اسند العامل الى ضميره فيجب ان يكون عامله مذكرا
مؤنثا ايذانا بتأنيث الضمير المسند اليه الراجع الى

فيه ايذان بشرف المؤنث والتأنيث
نوع نقص منه

فتح الاسرار

وانما جمع المذكر السالم مؤنث لاختصاصه بذكور العقلاء وللعدم تغير صيغة مفرده فالمراد به هنا ليس كل ما صدق عليه
حده بل ما اجتمع فيه شرائط جمعيته جمع السلامة من الذكورة والعقل وغير ذلك مما بين في محله لانه هو المتبادر وكما له فليس الجموع
الشاذة منه في الحكم المذكور هنا بل ان كان من العقلاء كالبنون فحكمه حكم جمع المذكر المكسر العاقل وان كان من غيرهم
فكالجمع بالالف والتاء فاذا كان مذكرا البتة فيجب تذكير عامله

صح الاسرار

جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع
المذكر السالم فيجب تذكير عامله ولا يجوز تأنيثه مع كونه بمعنى
الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء
ولسلامة صيغة واحده والمراد بما لا يكون مثالها
بالمكسر وللاحتراز عن التكسير والا فيجوز التأنيث في
مثل فنين وادرعين ومنين قال الله تعالى آمنت به
بنو اسرائيل فالاول في حكم الابناء والاخيران
في حكم الجمع بالالف والتاء فتقول جاء المسلمون او
رجال قاعدنا صرفوه الاول مثال لما عامله الفعل والثاني
لما عامله موازنه واذا اسند اى العامل الى ضميره اى
جمع المذكر السالم فيجب كونه اى العامل وارجاع الضمير
الى الضمير بالاولى والاحق جمعا مذكرا بان
يتصل به الواو الضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء
اذا كان العامل فعلا اذ بها تعالى به يعد جمعا مذكرا له
لشدة الامتزاج بينهما وان كان لبنيه في الحقيقة هو هذا
الضمير المسند اليه في ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان
العامل مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز لان الاول حقيقة عرفية نحو المسلمون جاؤا
او يجيئون او جاؤن واما جمع المذكر المكسر العاقل
اذا اسند العامل الى ضميره فيجب ان يكون عامله مذكرا
مؤنثا ايذانا بتأنيث الضمير المسند اليه الراجع الى

فتح الاسرار

وانما جمع المذكر السالم فليس بمؤنث لاختصاصه بذكور العقلاء وللعدم تغير صيغة مفرده فالمراد به هنا ليس كل ما صدق عليه
حده بل ما اجتمع فيه شرائط جمعيته جمع السلامة من الذكورة والعقل وغير ذلك مما بين في محله لانه هو المتبادر وكما له فليس الجموع
الشاذة منه في الحكم المذكور هنا بل ان كان من العقلاء كالبنون فحكمه حكم جمع المذكر المكسر العاقل وان كان من غيرهم
فكالجمع بالالف والتاء فاذا كان مذكرا البتة فيجب تذكير عامله

صح الاسرار

جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع
المذكر السالم فيجب تذكير عامله ولا يجوز تأنيثه مع كونه بمعنى
الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء
ولسلامة صيغة واحده والمراد بما لا يكون مثالها
بالمكسر وللاحتراز عن التكسير والا فيجوز التأنيث في
مثل فنين وادرعين ومنين قال الله تعالى آمنت به
بنو اسرائيل فالاول في حكم الابناء والاخيران
في حكم الجمع بالالف والتاء فتقول جاء المسلمون او
رجال قاعدنا صرفوه الاول مثال لما عامله الفعل والثاني
لما عامله موازنه واذا اسند اى العامل الى ضميره اى
جمع المذكر السالم فيجب كونه اى العامل وارجاع الضمير
الى الضمير بالاولى والاحق جمعا مذكرا بان
يتصل به الواو الضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء
اذا كان العامل فعلا اذ بها تعالى به يعد جمعا مذكرا له
لشدة الامتزاج بينهما وان كان لبنيه في الحقيقة هو هذا
الضمير المسند اليه في ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان
العامل مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز لان الاول حقيقة عرفية نحو المسلمون جاؤا
او يجيئون او جاؤن واما جمع المذكر المكسر العاقل
اذا اسند العامل الى ضميره فيجب ان يكون عامله مذكرا
مؤنثا ايذانا بتأنيث الضمير المسند اليه الراجع الى

فتح الاسرار

وقد يسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل جمع المذكر المكسر اهلك لندرته وذلك من الجموع جمع المؤنث السالم نحو المسلمات
جاءت او جئن او جائية او جائيات وجمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان نحو الاشجار قطعت الخ ومن الحيوان نحو
الافراس جاءت الخ واعلم ان التفرقة المذكورة في الضمير المسند اليه غير مختصة به بل جارية في الضمائر كلها فتقول هم وضربهم
واياهم ولهم وغلامهم الخ غير في جمع المذكر السالم وهي اوهم وضربهم واياها او اياهم ولها ولهن في غيرها من الجموع وهكذا
في ضمير المخاطب نحو ايها المسلمون انتم الناجون لا غيركم وايتها الرجال انتم القوامون او انت القائم وهكذا المنصوب والمجرور

فتح الاسرار

اذا اسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كون
جمعا مذكرا مكسرا كالافراس في ذهاب ولو قال او جمعا غير واو
اذا كان صفة كما في لب الالباب لكان اسلم واشمل نحو هم
المسلمات جاءت او جئن او جائية او جائيات او جواء
مثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل ومثال
ما اسند الى ضمير جمع المؤنث المكسر العاقل مثل الجواري
جاءت او جئن الخ ومثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث
السالم الغير العاقل من الحيوان مثل الحشرات ذهبت
او ذهبن الخ ومن غيره مثل الثمرات جذت او جذذن
الخ والاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات
مثال ما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان
ومثال ما اسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو الاوز
الافراس جاءت الخ والرفوع الثالث من التسعة مبتدا
عليه لفظ المبتدا، ولما كان مشتركا لفظيا بين حقيقتين
مختلفتين فلم يكن جمعهما في حد واحد كما في المستثنى
اراد ان يقسم اولا الى نوعين ويفرق كلا منهما فقال
وهو نوعان ولما لم يكن لكل قسم خصوص كما كان في
المستثنى قال النوع الاول الخ لان الصفة بقرينة المقابلة او
الاول به واما ضارب زيد قائم ففي تقدير شخص ضارب
زيد فهم يراد به ما يقابل الفعل عند من قال ان المبتدا
اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية

مبتدا

حاله ان المبتدا مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتدا مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان كذا قال الفاضل الصالح رحمة الله عليه بالتمام

اذ لا صفة الا وهي جارية على موصوف محقق او مقدر

طه المقابل للفعل والوصف

طه اراد عن المبتدا عبارة عن مفهوم مشترك بين قسمين وهو الاسم المجرد عن العامل اللفظية مسندا اليه او لا الذي حقه التقديم كان له وجه كما قاله الفاضل المحشي مخالفا للجمهور في المستثنى

ح

للجمع بتاويل الجماعة او جمعا مذكرا سالما او مكسرا كما اذا
كان العامل صفة واما اذا كان فعلا فبا تصال الواو او الضمير
به والمراد بالواجب ههنا الواجب المخير وهو الواحد
المبهم من الامرين ولا ينافي ذلك جواز الواحد المعين
منهما ولذا عطف بالواو هنا وقال فيما سبق يجوز وعطف
بالواو نحو الرجال جاءت او جاؤا او جائية او جاؤه
ولو مثل بالمكسر ايضا كجارة لكان اولى وغيرهما اي غير جمع المذكر
السالم وجمع المذكر المكسر العاقل من الجموع وهي جمع المؤنث
سالما او مكسرا من العقلاء او غيرهم من الحيوان
او غيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان او غيره
مذكرا او مؤنثا اذا اسند الى ضمير هما نائب الفاعل
او مبتدا او مشبها به او اسم كان او ما او لا النافيتين او اسم ان
او احداها او اسم لا التبرئية او اسم ما المشبهة بليس
او خبر احد هذه الاربعة او مفعول ثان لظن او احد اخواتها
او ثالث لاعلم او احد اخواتها او مفعول ثان لاعطى او احد اخواتها
او مفعول ثان لكسا او احد اخواتها او مفعول ثان لاعلم او احد اخواتها
او مفعول ثان لاري او احد اخواتها او مفعول ثان لرزق او احد اخواتها
او مفعول ثان لاطعم او احد اخواتها او مفعول ثان لاسقى او احد اخواتها
او مفعول ثان لالبس او احد اخواتها او مفعول ثان لاسكن او احد اخواتها
او مفعول ثان لاسمى او احد اخواتها او مفعول ثان لاكنى او احد اخواتها
او مفعول ثان لاسند او احد اخواتها او مفعول ثان لاسند الى ضمير
الاسند ولا ضمير فيه او ضميره الى العامل يجب وجوبا
تخيرا كون عاملها اي ضمان للموع المذكورة مفردا مؤنثا
لما سبق من الايذان بتانيث الضمير او جمعا مؤنثا
سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة للايذان بان
الضمير المستتر في ضمير جمع المؤنث او جمع المذكر الغير العاقل
اجراء لهما مجرى المؤنث لعدم اصالته في التذكير واما اذا
كان فعلا فباتصال النون الضمير الذي وضع لجمع المؤنث
عاقلا او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل فانه باتصاله هذا
الضمير به يعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا
الضمير لا الفعل كالواو ولكن وجوب كون جمعا مؤنثا اذا

لو حمل على الثانى

لو حمل على الاول

المردد بين كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة المسند
اليه خرج به الخبر والنوع الثانى من المبتداء واما الكلمة المعدودة
فليست بداخلة فى المقسم كما عرفت المجردة من العوامل
اللفظية بان لا يكون لعامل لفظى اصلا ولو قال عن العامل
اللفظى كالبيضاوى لكان اظهر واخصر وقد عرفت
ما هو المراد بالتجريد وخرج بهذا القيد اسماؤها
نحو زيد قائم وحق انك عالم الاول للاول والثانى
للثانى ولا بد اى الاول من خبر ولو تقديرا اذ لا
فائدة لابد ونه والنوع الثانى الصفة اى اللفظ الدال
على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقرشيى
اخواك والمستعار نحو اسد الزيدان الواقعة
بعد كلمة الاستفهام حرفا كالهمزة وهل او اسما نحو كما
ما صانع البكران ومن خاطب البشرا وكذا متى
واين وكيف وايان او كلمة النفى حرفا وهى ما ولا وان
او اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم الزيدان
وهذه العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب حيث
قال بعد حرف النفى والف الاستفهام والبيضاوى
حيث قال بعد حرف النفى والاستفهام وقال المص فى
شرحه لفظ الحرو حشو محل وبين عمومها كما بينا فلو
لم يذكر ايضا لفظ كلمة هنا لكان اخصر ايضا فافهم

رافعة

رافعة لظاهر اى غير مستكن سواء كان ضميرا منفصلا كما جوز صاحب الكشاف ان يكون اراغب انت عن الهتى من هذا القبيل
وليس اقائم ابواه من هذا لان الهمزة وان كانت داخلة على قائم لفظا الا انها داخلة معا زيد تقديرا لانه مبتداء وحقه التقدم او اسما ظاهرا

ويجوز ان يكون انت مبتداء
موخرا بجعل عن الهتى متعلقا
بترغب المقدر احترازا عن
الفصل باجنبى

رافعة لظاهر المراد به ما لا يكون مستكنا فيشمل الضمير
المنفصل مثل اراغب انت عن الهتى ثم انه يقتضى التعريف
منعا بنحو اقائم ابواه زيد فانه يصدق على قائم انه
الصفة الواقعة بعد الاستفهام مع انه ليس مبتدا بل خبر المبتدا
فان الخبر ليس بقائم بل هو مع فاعله والجواب ان المتبادر
من البعدية الاتصال لفظا ومعنى وفى مثل المثال المذكور
وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ الاستفهام
داخل فى المعنى على المبتداء الذى هو زيد كذا فى الامتحان
فيكون التقدير ازيد قائم ابواه واما كونه زيدا قائم ابواه
فلا يجوز لكونه فى صورة الخبر المؤدى واقتضاء الاستفهام
صدر الكلام ولذا لم يجئ فى كلامهم زيدا قائم ابواه كما جاء
زيدا قائم ابواه كما صرح به الفاضل المحشى ولو سلم فلا
ضير لان انتفاء الاقتضاء لانه يلزم التزام التكلف
بلا حاجة اما اولا فلان جملة مبتداء لا يغنى عن كونه
خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا يكون الاعراب
الذى استحقه المجموع فى لفظها فى غير هذه الصورة واما
فيها فلو جعلت مبتداء يكون اعرابها من هذه الحيثية
فى لفظها ومن حيث كونها خبرا فى محل الاخفاء فى
كون هذا متكلفا واما اذا لم تجعل مبتداء بان حمل
على التقدير الاول كما فى زيد قائم ابوه فيستغنى عنه
واما ثانيا فلانه اذا جعلت مبتداء يكون المجموع جملة

فاعلم ثمة وحده ليس الاعراب لعدم
عروض معنى من المعانى عليه
وحده بل عرض على المجموع من
العامل والمعمول فجرى اعراب
المجموع فى الجزء الاول ابوه وحده
لاعراب لعروض الفاعلية عليه
وحده

فاعلم رفوع هو المجموع والرفع جار
فى وسطه كما صرح فى الامتحان

اى ولو سلم وجود الاتصال معنى
فى قائم ابوه فى المثال المذكور
فلا ضير احمد ناتلى

ولا بد اى الاول من خبر
ملفوظ او مقدر لدوران نحو متى قائم زيد اليوم او غدا الى غير ذلك و
الفائدة عليه فى الكرار كيف قائم زيد تمام

ان وسهل بان كان احدهما فى معنى اسم
تحت الامر كما سلم

اى اسماء العدد ما يافظ المذكورة
الآلة كما سلم

وان تقدم مرجعه
لكم وتسع بالعيد
خير من ان تراه
فى الكرار

حيث لان غير فى غير قائم الزيدان
مرفوع ولا وجه لرفعه فيما و
لا يصدق عليه شئ من التعريفين و
الجواب عنه ان اعراب غير مستعار من
المبتداء ان الصفة التى هى مبتداء
بعده لما اخبر باضافته اليها احتمل
اعراب المبتداء ونظيره غير فى
المستثنى حيث اعرب باعراب
المستثنى لما اضيف اليه واخرج المستثنى
منه وبهذا اندفع ان من المرفوعات
والمنصوبات ما يدخل فى اقسامها
المضبوطة عمام

قائم فى تاويل ما قائم الزيدان تمام

رافعة

اى لو سلم ان المراد بها ما ذكر
لم يذكر ها فى قوله
فهو كما ترى

ولا يجوز تعدد المبتدأ بكلا نوعيه ولذا اظهر في مقام الاضمار لفظا ومعنى بلا عاطف واما معنى فقط او لفظا فقط او لفظا عطف فيجوز الزيدان قائمان ويجوز زيد وعمرو وبكر قائمون او الزيدان كحبلى وصرفى اى احدهما كحبلى والاخر صرفى ونحو الحلو الحامض خير من الحلو ونحو الماء والعسل والخل السكنجبين ومما ينبغى ان يعلم هنا انه قد يشتمل كلام واحد على مبتدءات واخبار فالمبتدأ الاخير خبر لسابقه وهكذا الى المبتدأ الاول ولذكر الرابط طريقان احدهما ان يضاف كل متأخر الى ضمير سابقه تقول زيد ابنه زوجته جاريتها قائمة فلو اردت ارجاعه للكلام واحد اضفت المتأخر الى المتقدم الى ان ينتهى وحكمت على الاخر فتقول جارية زوجة ابن زيد قائم وثانيهما ان يكون الرابط كلها بعد الخبر فيجعل الروابط الاول للاخر الى الاول تقول زيد عمرو هند ضربته شتمته اكرمته قائمة فى داره بامره فضير قائمة لهند وداره لعمرو وبامره لزيد كذا فى التسهيل

معنى واما اذا لم يجعل بان حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل فى الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى واما ثانيا فلان كون المسند مبتدأ خلاف الاصل حتى قيل انه مبتدأ اضطرارى بحيث لو وجد لرفعه وجه سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتدأ ولا خفاء فى وجوده هنا وفى ان الحكم به تكلف وليس هذا مثل قائم زيد حتى ينتقض بان كون الخبر مقدما والمبتدأ مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون المسند مبتدأ كذلك فبالنظر الى الاول جعلت مبتدأ لوجود الاضطرار فى الجملة وبالنظر الى الثانى جعلت خبرا واحدهما يغنى عن الآخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون والصفة فيهما متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتدأ اذ المطابقة لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل اقائم زيد فانه يجوز فيه الامران ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل لكون الاستفهام والنفى بالفعل اولى بل فاعل سد مسد الخبر ولذا جعل المجموع جملة فعلية لكن سبق ولا يجوز تعدد المبتدأ اى النوع الاول منه لان التبادر عند الاطلاق لشهرته ولان السوق يسوق اليه يعنى انه لا يجوز تعدده لفظا

لجواز ان يكون قائم فى قائم ابواه خبرا مقدما والمبتدأ مؤخرا زيد وهو زيد احدنا ذلى

وهو كون تقدم الخبر على المبتدأ او خلاف الاصل احدنا ذلى

لانه اذا جعل الصفة مبتدأ فى المثال المذكور يكون مع فاعلها الا محالة خبرا للمبتدأ الاول وهو زيد فلا يغنى احدهما عن الآخر احدنا ذلى

ولقائلان تقول الزيدان مبتدأ خبره اقائم ترك المطابقة على سوء السند الى الفاعل احدنا ذلى

وانما اشترط فى المبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم عليه والمحكوم عليه انما يكون اهم من المحكوم به اذا كان معينا والا فنا قط الفائدة الحكم به فى الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولذا يقدم ولا يبالى بكون المحكوم عليه فيها نكرة محضة فالمبتدأ انما يستحق التقديم اذا كان معرفة او نكرة مخصصة بوجه من وجوه التخصيص كالتخصيص بالصفة نحو قولنا رجل صالح عندنا او بالاضافة نحو غلام رجل وغير ذلك نحو افضل منك افضل منى هذا مذهب الجمهور وهو مذهب المحققين ان مدار الصحة الافادة فان افادت نكرة محضة نحو كوكب انقض الساعة وبقى تكلم ذو وجوه يومئذ ناضرة

وانما اشترط فى المبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم عليه والمحكوم عليه انما يكون اهم من المحكوم به اذا كان معينا والا فنا قط الفائدة الحكم به فى الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولذا يقدم ولا يبالى بكون المحكوم عليه فيها نكرة محضة فالمبتدأ انما يستحق التقديم اذا كان معرفة او نكرة مخصصة بوجه من وجوه التخصيص كالتخصيص بالصفة نحو قولنا رجل صالح عندنا او بالاضافة نحو غلام رجل وغير ذلك نحو افضل منك افضل منى هذا مذهب الجمهور وهو مذهب المحققين ان مدار الصحة الافادة فان افادت نكرة محضة نحو كوكب انقض الساعة وبقى تكلم ذو وجوه يومئذ ناضرة

وان لم يفد نكرة مخصصة لا يصح نحو رجل قائم فى الدار

وانما اشترط فى المبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم عليه والمحكوم عليه انما يكون اهم من المحكوم به اذا كان معينا والا فنا قط الفائدة الحكم به فى الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولذا يقدم ولا يبالى بكون المحكوم عليه فيها نكرة محضة فالمبتدأ انما يستحق التقديم اذا كان معرفة او نكرة مخصصة بوجه من وجوه التخصيص كالتخصيص بالصفة نحو قولنا رجل صالح عندنا او بالاضافة نحو غلام رجل وغير ذلك نحو افضل منك افضل منى هذا مذهب الجمهور وهو مذهب المحققين ان مدار الصحة الافادة فان افادت نكرة محضة نحو كوكب انقض الساعة وبقى تكلم ذو وجوه يومئذ ناضرة

لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء ولان التعدد معنى اولفظا بعاطف فيجوز ثم ان كان خبر كل مخالفا لخبر الاخر يؤتى بالواو والا فيشتى او يجمع نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان اوزيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه اوعالمون والاصل فى المبتدأ والاولى تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف مقدم على الوصف وجودا فينبغى ان يقدم ذكرا ليوافقا ومنها اى من شرط صحة كونه مبتدأ ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين لا يفيد ولان فى تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان فى تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمتنع السامع عن استماع الحديث كذا فى شرح لب الالباب او نكرة مخصصة الى قريبة من المعرفة فى حصول الفائدة من الاخبار عنها وعدم الاخلال بالغرض المطلوب قال فى الامتحان الجمهور شرطوا التخصيص بشئ للافادة وهى قد توجد بدونه كلوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراط غيرها ولذا شرط المحققون من النحاة ايا ما كان دونه واختاره البيضاوى حيث قال لو يفيد فالموافق ان يقول او نكرة مفيدة اللهم

وانما اشترط فى المبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم عليه والمحكوم عليه انما يكون اهم من المحكوم به اذا كان معينا والا فنا قط الفائدة الحكم به فى الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولذا يقدم ولا يبالى بكون المحكوم عليه فيها نكرة محضة فالمبتدأ انما يستحق التقديم اذا كان معرفة او نكرة مخصصة بوجه من وجوه التخصيص كالتخصيص بالصفة نحو قولنا رجل صالح عندنا او بالاضافة نحو غلام رجل وغير ذلك نحو افضل منك افضل منى هذا مذهب الجمهور وهو مذهب المحققين ان مدار الصحة الافادة فان افادت نكرة محضة نحو كوكب انقض الساعة وبقى تكلم ذو وجوه يومئذ ناضرة

وانما اشترط فى المبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم عليه والمحكوم عليه انما يكون اهم من المحكوم به اذا كان معينا والا فنا قط الفائدة الحكم به فى الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولذا يقدم ولا يبالى بكون المحكوم عليه فيها نكرة محضة فالمبتدأ انما يستحق التقديم اذا كان معرفة او نكرة مخصصة بوجه من وجوه التخصيص كالتخصيص بالصفة نحو قولنا رجل صالح عندنا او بالاضافة نحو غلام رجل وغير ذلك نحو افضل منك افضل منى هذا مذهب الجمهور وهو مذهب المحققين ان مدار الصحة الافادة فان افادت نكرة محضة نحو كوكب انقض الساعة وبقى تكلم ذو وجوه يومئذ ناضرة

ويكون صدقة اى المبتداء اى لايمتنع عند قيام قرينة والداع فحوص المبتداء مقالية نحو زيد في جواب من القائم اى القائم زيد بقرينة
السؤال او حالية نحو الهلال اى هذا الهلال لانه في مقام ان يشار الى شئ ويحكم عليه بالهلالية ويجب في مقام المدح والذم والترحم والترفع
الرابع من الاسمية خبر المبتداء وهو اى الخبر الاسم بقرينة ذكر الجملة بعده او المراد العموم وذكرها لاختصاصها ببعض الاحكام

الآن يقال انه اشار الى امكان التوفيق بين كلام المحققين
وكلام غيرهم من النحاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس
الاشتراط بل الضبط فانهم لما رأوا ان المبتدى لا يفي قوته
بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا
امثلته لم يتخلف عنها الفائدة نحو قولك تمر ولعبد مؤمن خير
من مشرك والمراد به ما قيد بقيد صفة كان او مضافا اليه
نحو سوت بليل تشتلني او غيرهما نحو افضل منك افضل
مني فان تقييد الجنس يجعل مناط الفائدة والاهتمام به
بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يقنع به فيصح حيوان
ناطق كذا الانسان كذا مع تساويهما بل تركي كذا مع
كون اخص منه ويجوز حذفه اى المبتداء عند قيام القرينة
نحو زيد في جواب من القائم اى القائم زيد بقرينة السؤال
والمرفوع الرابع من التسعة خبر المبتداء وهو المجرد عن
العوامل اللفظية مذكرا ما ذكر في المبتداء ورافعه المسند بناى
الذي الصق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان
تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتداء ذكره الفاضل العصام
في الشرح خرج به النوع الاول من المبتداء حال كون ذلك
المسند به غير الفعل ومعناه خرج به نحو يقوم في مثل يقوم
زيد ومثل قائم في مثل اقائم الزيدان وفي مثل زيد قائم
ابوه فان المسند به في الاول فعل وفي الاخيرين معناه
ولكن النسبة في الاول تامة وفي الثانية ناقصة وهو ليس

بخبر

وهو ان المراد بالمجرد من العوامل اللفظية ان لا يكون له عامل لفظي اصلا وهو المفهوم بحسب العرف كقولهم مجرد زيد من ثياب فانه يفهم منه بحسب العرف انه لا ثوب له اصلا فلا ينقض طرد التعريف بالمرفوع الذي دخل عليه عامل واحد لفظي نحو قائم في ان زيد قائم احدنا ذلى

وقيل للسببية لان المسند مدلول الخبر ولفظ ما يسند معناه الى المبتدأ وقيل الباء بمعنى الى والضمير للمبتدأ واللام للوصول في المسند غير الفعل ومعناه حال من ضميره اى المسند

مع الكرار

بجزء جزء والخبر لا يكون فعلا ولا معنى فعل اصلا بل هو اما
جامد كزيد ابوك او مركب كالمشتقات وما يجري مجراها
فان الخبر ليس مجردها بل مع مرفوعاتها كما صرح في الامتحان
وبما قررنا ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق في تعريف
الفاعل لا ما دل على النسبة التامة كما زعم البعض ثم قوله بالصفة
الواقعة بعد الاستفهام او النفي والصفة المؤقتة باللام
لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملايم لما صرح به المصنف
التعريف حينئذ بمثل قائم في المثال الثالث لا يصدق
عليه ان المسند به غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة
التامة مع انه ليس بخبر كما عرفت وجميعا بنحو قائم في
نحو اقائم او ما قائم زيد على وجه وبمثل المنطلق في مثل
زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفعل ومعناه
لكونه من معناه على ما في ايضا مع انه خبر على ان مثل قائم
في زيد قائم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى المرفوع
لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتداء كما صرح به المصنف في
الامتحان في تعريف الخبر فيكون تمام دليل عليها فيكون
من معناه فيلزم ان لا يصدق التعريف على خبر اصلا
فالتخصيص بما فسره تحكم لا يخفى نحو قائم في زيد قائم
ويجوز تعدده اى الخبر لفظا بلا عاطف من غير تعدد
المبتداء لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية في محل
واحد نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس

ويجوز تعدده اى الخبر لفظا بلا عاطف من غير تعدد المبتداء لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية في محل واحد نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس فقط نحو هذا حلو حامض اى مر وذلك لاجتماع الاوصاف الغير المتنافية في محل واحد ممكن ويجب التعدد في القسم الاخير وكذا فيما اذا تقدم المبتداء معنى نحو هما فاضل وعالم لا بد من العطف ولا يطابق المبتداء لان ضميره لا يرجع الى المبتداء بل يرجع ضمير كل الى موصوف فهو تقديرها شخص فاضل وشخص عالم ويعتبر الحكم بعد التعاطف والخبر هو المجموع والمجموع من حيث هو يستحق اعرابا واحدا الا انه اعطى كل جزء اعرابا دفعا للتحكم والاصل ان يكون الخبر موزعا ليطابق الموافق المبتداء وليكون اخصر واسرع قبولا للربط

مع الكرار

حيث قال على النسبة التامة وهو الحق الواقعة بعد كلمة الاستفهام او النفي والصفة المؤقتة باللام التي احدنا ذلى

ط قيد به لانه يشتقض طرد التعريف لان ما سبق في تعريف الفاعل ما كان بمعنى الفعل العلوم فيصدق التعريف على مجرد مضروب في زيد مضروب ابوه لانه المجرد من العوامل اللفظية

والمذكور في رافعة ان التجريد جرد من مقتضاه الذي هو سبق الوجود بل هو سلب مطلق فلا ينقض عكس التعريف بالخبر الذي لم يسبق عليه عامل لفظي اى لم يوجد فيه عامل لفظي في اعداد الاختراع احدنا ذلى

وقد يكون جملة اسمية كانت او فعلية ولم يقيدها بالخبرية اما لانها هي المتبادرة او لانه قصد التعميم ليشمل الجملة الانشائية ونحو قوله تع والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وليس هذه مؤولة بالفعل اى مقولة في حقه كذا لانه بعيد

كذا في شرح الكافية لعصام الدين  منه الكرار

وفي الامتحان زيد قائم ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار المضاة مذكور في الرضي ويجوز في الخطف ايضا ويكون جملة اسمية او فعلية وقد عرفت ما هو المراد بها يعني ان الاصل في الجزء كونه مفردا ليوافق الركنان وليكون اخصر واسرع قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة فلا بد في الجزء الكائن جملة من عائد يربطها الى المبتدا لانها من حيث هي هي مستقلة لا تقتضي التعلق بما قبلها وهو الضمير في الغالب وقد يكون اسم اشارة نحو والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدا نحو انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس في مثل نعم الرجل زيد على وجه والظرف في موضع الضمير نحو الحاقة ما الحاقة اى ما هي ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان فانها اذا كانت خبرا عنه لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوي بينهما لكونها عبارة عنه نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه والاول للاول والثاني للثاني ويجوز حذفه اى العائد لو ضمير الغائب لا معنى يعني ان حذفه ليس منتيا لقرينة اذ لا حذف بدونها الا نسيانا ياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتداؤها جزء من الاول نحو البر الكر بستين اى منه بقرينة ان بائع البر لا يبيع غيره وسماعا في غيره نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ان

ذلك منه

خبرية لانشائية عند البعض ومطلق عند الاخر فصل تعميم الغفور نائما احدا الى يصدق حد الخبر عليها ولان الكلام يقع بالمفرد يقع بالجملة هنذا على الكافية

فائدة قصد ان تجعل جزء من الكلام لا لغة ما يربطها الى الجزء الاول صح

انه انا ابنك او انا ابني عالم صح الكرار

ان لم تكن جزء من جهين الشان او القصة لوجود الربط معنى لكونها عبارة وتفسيرا لانه زيد عالم فان الشان عالمة زيد كون زيد ابوه قائم او الجملة وكون ابوه قائم اذ قام ابوه العائد العائد الضمير حذف اى العائد لفظا لتقديره تقديرا فانه يجب تقديره لتعينه تدل عليه قياسا انا كان ضميرا مجرورا من التعجبية والخبر جملة اسمية مبتداها جزء من المبتدا الاول قد الركب سيبويه اى سيبويه والمحذوف صفة المبتدا وجوبا والمحذوف كونه نكرة العائد افضل العصام لكونه المنصوب العائد فاضل حذف المنصوب العائد لقرار حذفه ايضا وتبلى عن قرارة الكحل وعد الله اخبى عن الخيار كلا وعد الله اخبى عن الخيار ارتفع وتورد قد اصبحت ام الخيار تدعى على مالك اجاعاد وجعلها ان حسن ضعف الحذف بالنصب لان التغيير ليس ادون في الربط حسن ضعف الحذف بالرفع من الربط دون الظرف وجعلها العائد الاخير الكل وما الرفع فلا يحذف والحذف في غير المذكور سماعي صح الكرار

قال الفاضل العصام في الشرح ولك ان تقول لا حذف فيه لان ذلك اشارة الى صبره وغفرانه لمن عزم الامور

والكوفيون لا يخصون بالشرورة ذكره الاية

فان زيدا من قوله الرجل المراد به الجنس وقد يقال اللام نائب عن الضمير صح الكرار

ان ذلك منه واصل اى الاصل في الجزء الاول ان يكون نكرة لكونه عمدة للافادة وهي انما تحصل بالاخبار بالموصوف كما ان المبتدا عمدة للبيان ولذا كان اصل التوصيف وقد يكون موصوفة فان ذا الاينا في الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاخبار نحو زيد المنطلق لمن يوصفها ولكن لا يوصف النسبة بينها ونحو الله الهنا تنزيلا للمخاطب منزلة من لا يوصف النسبة بينها الجزء على خلاف مقتضى عمد ويجوز ان يكون مثل هذا المجرد التقرب لا لقصد الافادة ويجوز حذفه اى الجزء عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو

قال الفاضل العصام ولك ان تقول لا حذف فيه لان ذلك اشارة الى صبره وغفرانه فكانه قال ان صبره وغفرانه لمن عزم الامور

وان كان المبتدا بعد اما وجب دخول الفاء في جزءه في جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثاني او للحكم به ولو بجعل المتكلم وفسره الرضي بلزوم الثاني للاول نحو اما زيد فمنطلق الا ضرورة الشعر اى في وقتها كقول اى الشاعر اما القتال لا قتال لديكم والمعنى هنا العموم المشتمل على المبتدا فان لا نفي الجنس فالمعنى القتال المذكور منتف عنكم لاستلزامه نفي كل قتال عنكم وتمامه ولكن مسيرا في عراض الكواكب او لضرورة تمام القول الذي هو مدخوله استغناء عنه بالمعقول كقولهم نعم واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وان كان المبتدا اسما موصولا يدخل او ظرفا

وعملا فاشتراط الرضي لا حاجة اليه لتكلف في ادراج ما بأكمله من نفعة عما الله في القاعدة كذا في العصام

الكواكب الجماعة وفيل سهو من

يشير الى انه معطوف على الضرورة بحذف المضاف ولو اسقط اللام لكان اظهر

وان كان اى المبتدا مما يعمل موصولا بفعل اى بجملة فعلية او ظرف اى بجملة ظرفية افرده بالذكر مع انه داخل في الفعل لان الظرف اذا كان صلة فهو جملة تعلية بالاتفاق لان دخول الفاء لشابهة الشرط والشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكر لتوهم ان المراد بالفعل الفعل الصريح او موصوفا به اى بالموصول المذكور فصارت اربعة اقسام او نكرة موصوفة باحدها اى الفعل والظرف فصارت ستة اقسام او مضافا اليها اى الى الاقسام الستة اى الى احدها فبلغت الاثنى عشر قسما او كان لفظ كل مضافا فاضيفة لفظ الى نكرة موصوفة بجملة داخل فيما يليق نحو قوله صلى الله عليه وسلم الا ان كل دم مال وماثرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي هاتين او غير موصوفة اصلا فصرت اربعة عشر جاز دخول الفاء في خبره لان المبتدا في كل منها لابهامه كان مثل اداة الشرط فصار الخبر كالجزاء فجاز دخول الفاء وجاز عدم دخوله لانه في الحقيقة ولوح قصد معنى الشرط كذا في الرضي وذكر الزمخشري وتبعه الجامي ان الدخول لازم مع القصد ليدل عليه وبدونه ممنوع لعدم معناه فالتعبير بالجواز لعدم لزوم القصد لا لعدم لزوم الفاء مع القصد

الى بجملة فعلية او ظرفية هي قسم منها فيها بجاز ان تشبيه للكل بالجزء او موصوفا به اى بالموصول المذكور او نكرة موصوفة باحدها اى بالفعل او الظرف او مضافا اليها اى الى الموصول باحدها والموصوف به والنكرة الموصوفة باحدها ومن قصر على الثالث فقد قصر او كان لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد او بجملة او غير موصوفة اصلا جاز دخول الفاء في خبره لان كلا منها لابهامه كان كاداة الشرط وكل من العلة والصفة لكونها فعلية او ظرفية هي قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء والوصف في كل المضاف وان كان مفردا يؤكد الشابهة كما لا يخفى وجاز ترك لعدم كونه جزاء في الحقيقة فجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل هذا المبتدا وكذا اى كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدا المذكور اذا لم يحصل به شيء من النواسخ جاز دخوله في خبره اذا دخل عليه اى على المبتدا المذكور ان ولكن وكان ونحوها بجملة فعلية لفعل وكان ومالا او فعلا نحو علم وكان انها ان دخلت عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذي اعتبر في المبتدا المذكور منها لضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبرها وانما جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تاثيرها في معنى الجملة

مشروط بقصد معنى الشرط يعني مع القصد ان شئت ادخلت الفاء لشابهة الخبر بالجزاء وان شئت تركت لعدم كونه جزاء وذكر جار الله ان الدخول مع القصد لازم وبدونه ممتنع فاورد ان الجواز لعدم لزوم القصد لا لعدم لزوم الفاء مع القصد ممنوع

فكان وجودها كالعدم وان المفتوحة وان كان لها تاثير في المعنى لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما في افادة التحقيق والحق بها ايضا لكن لاشتراك في جواز العطف على محل اسمها ويدل على هذا الجواز القراءان الكريم و تالم الفصحاء كقولهم تعلم وا علموا انا غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فموا لله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون ومثال ان يأتي في المتن ثم المفهوم الصريح من كلامه هنا اختصاص جواز الدخول بخبر هذه الثلثة ومنع كان لدخوله في السائر وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل واب الاليب ومن كلامه في الامتحان جواز الدخول على خبره ايضا على ما هو الصحيح فبين كلاميه في كتابيه تدافع ظ فافهم نحو الذي يأتيني او في الدار فله درهم قال الفاضل العصام الاولى او الذي في الدار لان اداة التردد في الصلة دون التمثيل مثال للمبتدا الموصول بفعل او ظرف وقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم مثال للموصوف بالموصول بالظرف نحو الواصل الذي في الدار وان لم يكن سببا للملاقاة الموت لكنه سبب للعلم بها وعلى ما فسره الزمخشري لا حاجة الى هذا التاويل فافهم ونحو رجل يأتيني او في الدار فله درهم نكرة موصوفة باحدها

وغلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم مثال للمضاف
ونحو غلام الذي يأتيني او في الدار فله درهم ونحو
غلام الرجل الذي يأتيني او في الدار فله درهم وكل رجل
عالم فله درهم مثال لكل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد
وكل رجل فله درهم مثال لكل مضافا الى نكرة غير موصوفة
اصلا وفي غيرها اي المواضع المذكورة لا يجوز دخول الفا
على الخبر لانعدام سبب موجب او مجوز ودخول الفاء
من التسعة باب كان أنوه وهو الافعال الناقصة
لم يوقف لظهوره ومما سبق لانه لما بين في بحث العامل
ان باب كان لا يدخل الا على المبتدا والخبر في الاصل
ويستتر مرفوعه كعامله وعلم من تعريف المبتدا كونه
مسندا اليه ظهر انه اللائم المسند اليه الداخل عليه
باب كان وحكمه حكم الفاعل في انه لا يكون الا اسما او
مؤولا به وفي عدم جواز تقديمه على عامله وفي عدم جواز
حذفه من غير المصدر وفي كونه مضمرا او مظهرا وفي كون
المضمر مستترا او بارزا الى آخر ما ذكر في بحث الفاعل و
المرفوع الساكن خبر باب ان للحروف المشبهة بالفعل
لم يوقف لظهوره ومما سبق ايضا فتذكر والمراد اي حكمه
كامر خبر المبتدا في كونه واحدا ومتعددا ومفردا او
جملة ومحذوفا ومذكورا وغير ذلك بعد ان ثبت
كونه خبرا بوجود الشرائط وامتناع الموانع فلا يرد

ان ان ايا زيد ممتنع مع جواز ايا زيد لكن لا يجوز
تقديم اي خبره على اسمه لان باب ان لكونه فرع الفعل
على سبيل تحقيق يعامل معاملة الفرع وهو تقديم المنصوب
على المرفوع حطا للمرتبة عن مرتبة الاصل ولو قدم لم
يلزم المساواة بينهما الا ان يكون ظرفا فانه يجوز
تقديمه عليه لوجود نحو قولك ان الينا ايابهم
ويجب لو نكرة نحو ان في الدار رجلا وقولهم ان من
البيض لسحا وذلك لتوسعهم فيه ما لا يتوسع في
غيره لما مر والسابع خبر لا النافية للجنس اي لنفي الحكم
عنه وهو ما اسندت اليه لم يتعرض للتبيين تماشى كما سبق
وحكم ايضا لحكم خبر المبتدا كما ذكرنا في خبر باب ان لانها
من نواسخها لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه
اضعف عملا لانه بالحمل على ان كما مر وكثر حذفه لو عاما
ويجب في بني تميم ان دل عليه قرينة فينبغي ان يتعرض لذلك
ولا يهمل فافهم نحو لا غلام رجل جالس عندنا
والثامن من التسعة اسم ما ولا المشبهتين بليس
وهو ما اسند اليه بليس لم يتعرض له لما مر ايضا وحكم
حكم المبتدا لما مر وانكاد المضارع المحامي من النواصب
والجوازم واما الداخل عليه احديهما فمنصوب او
مجزوم كما مر نحو ما زيدا ضاربا ويضربان الاول مثال لما كان
رفعه بالحركة والثاني لما بالحرف واما المنصوب فثلثة عشر

اثنى عشر منها اسماء خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها واحد منها المضارع المنصوب الاول منها المفعول المطلق

انما قيد بالكل لئلا يرد نحو خلق الله العالم وكرهت ضربي زيدا

سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف او مع بخلاف المفاعيل الباقية فانه لا يصح اطلاقها على كل فرد منه لكون عامله بعناه بخلاف غيره فانه من متعلقات الفاعل

وهو لهما اي معنى انما ذكر الكلم فيه وفي امثاله لان ما فعله الفاعل انما هو المعنى والمفعول من اقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة عن اللفظ لاحتيج الى تكلف تقدير مضاف اي فعل مدلوله او ارتكاب المسامحة في وصف اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال كالمدلول فعله فاعل عامل اي قام به بحيث يصح اسناده اليه مؤثرا فيه او الا فلا ينتقض بمثل مات موتا اذ فيه القيام لا التأثير المتبادر من الفعل ولم يقل قام مع انه مر في الامتحان ان يراد به القيام بلا قرينة تكلفا لما مر ما في الحد للمحدود باعتبار معناه اللغوي ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما في العامل لئلا ينتقض بعامله مصدر محذوف الفاعل او مبني للمفعول نحو اعجبني ضربك ضربا اي تسديد الاضافة الى المفعول وبني زيد ضربا على بناء المفعول اذ المصدر لا يوصف الا بما هو صفة الفاعل وهو الواحد في مفهوم المشتق فيصدق عليه انه قام فعل فاعل عامل مذكور او لم يذكر

الفاعل

الفاعل سواء اريد بالفعل معناه اللغوي او القيام به او

وضع المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول لا نسبة القيام على ما حققه الفاضل العصام وقال ويصدق على مثل مات موتا في المثال المذكور انه قام فعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل معناه اللغوي اذ المراد بالفاعل المعنوي لا الاصطلاحي فلا حاجة الى الصرف من اللغوي الى الاصطلاحي واقول نعم لكن المتبادر كون ذلك الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور فلا بد من الصرف عنه وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد بالفاعل ما يقوم به او ينوب عنه فانما هو على مراد القاضي ليكون وجها للعدول عن حد ابن الحاجب لانه لا يحتمل توجيها آخر حتى يرد عليه ما اورده ههنا ولذا اختاره هنا فابقى ما يحتمل توجيها آخر واصله ما لا يحتمله حيث قال عامل بدل فعل اذ يحتاج في الى ان يراد به ما يقوم المشتق والمشتق منه لئلا يخرج ما عامله اسم ولا قرينة وهو تكلف وخلاف ظاهر اذ الظاهر ان يراد به الاصطلاحي وقد صرح فيما علق على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة مذكور صفة لعامل لفظا نحو ضربت ضربا او تقديرا نحو ضرب الرقاب اي اضربوا اضرب به ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع وبنيا هما اندفع ما يرد

كما هو المشهور من ان مدلول الفاعل الاصطلاحي اي العامل المذكور غير فاعل اي غير موجد للمعنى الذي هو الصرف من الظاهر ونقول المراد انه

ضربا مصدر لفعل محذوف تقديره اضرب ضربا على صيغة المجهول وذلك تكلف اذ فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز اعني العموم او المجاز على اصطلاح الغير مع انه لا قرينة لهذه الارادة

نحو ما جاءني من احد غير راكب اي احد

فعل الامر الظاهر اي بعد

في الامتحان على عد ابن الحاجب من ان يحتاج فيه الى
ان يراد بالمذكور ما يعم الحكمي مع عدم القرينة وهو
تكلف لانها قرينتان لقصد العموم بمعنا صفة ما بمعنى
اى ملابس بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملابسة
اشتراكهما في معنى مدلوليها اما مطابقة فيهما كضرب
ضربا او تضمنا كذلك كضربت ضربة او مختلفا كضربت
ضربا او ضربي ضربة ذكر في الامتحان وهذا ظن وان خفي
على الفاضل الجامي حيث قال المراد باشتمال الكل على الجزء
وهو مع كونه خلاف الظن غير متمش في النوع والعدد
ومعمول المصدر والمص حمل مراد القاضي هذا وجعله
من اسباب عدوله عن حد ابن الحاجب ولا حاجة
لتوجيه حسن كما نقلناه عنه ابقى على حاله هنا ثم انه
خرج به مثل تأديبا في مثل ضربته تأديبا لان التاديب
ما يحصل به الادب وما يليق بالشخص والضرب وسيلة
ربما لشتم والنصيحة وغير ذلك وكذا كراهتي في كرهت
لراهتي اذ الكلام مفعولا به اذ المراد بالاشتراك في الدلالة
ان يقصد باحدهما ما يقصد بالاخر ولم يقصدهنا
بالعامل ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه به والمراد بالاول
المنصوب وبو تقديرا وبالعامل ما هو عامل فيه بقرينة
ان كلامه مسوق لبيان المنصوب وتعداده وتمييز
بعضه عن بعض بعد ما ثبت كونه مفعولا للعامل ومنصوبا

به بيان

اى ملابس بمعنى ذلك الاسم بمعنى انه يقصد به حدث يقصد به حقيقة ضربا او تنزيلا ضربة سوطا لتنزيل الالة منزلة الضرب منه

---

وقعدت جلوسا او كعيد الباب فوانبتك الله نباتا وفيه رد على سيبويه حيث يجعل قعدت جلوسا بتقدير جلست جلوسا وانت الله نباتا
بتقدير نبتم نباتا وقد يحذف فعله اى الاكثر ان يذكر والمراد بالفعل اما الاصطلاحي وتخصيصه بالذكر لاصالته وكثرة الحذف لا لان الحذف مختص
او العامل مطلقا والتعبير بهذا العنوان لاصالته لقيام قرينة اى وقت قيامها اذ لا حذف بدونها جوازا نحو ضربا شديدا لمن قال كيف ضربت زيدا
اى ضربت ضربا شديدا وضربي مقدم لمن قدم اى قدمت خبر مقدم لقيامه مقام المضاف اليه او مقام الموصوف اى قدومك مؤخر مقدم او وجوبا
سماعا نحو ايضا اى اعن ايضا اى عاد الحكم السابق علوا تقول جاءني زيد وعمرو ايضا اى جاءني ايضا ويجيء زيد وعمرو ايضا اى يشيخ ويكون بعيد
كلام بعيد الحكم لغير ما يذكر له والمعنى عاد المجيء مرة او قياسا في مواضع ذكرت في المطولات وسبق لبعد منها

97

به بيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان
الفعل وما بمعناه ينصب معمولات كثيرة فلا يرد عليه
ما اورده على ابن الحاجب من عدم تمام منع حده لصدقه
على نحو ضربت وضربي شديدا اذ لم يسبق في كلامه هذا
البيان فلا يراد فيما اريد في كلام المص ولذا عدل القاضي
عنه في اللب هذا غاية ما تيسر لي في هذا المقام و
العلم بالحقيقة عند الملك العلام نحو ضربت ضربا مثال
لما هو للتاكيد وضربة بالكسر مثال لما هو للنوع وضربة
بالفتح مثال لما هو للعدد ثم ان تلك الالفاظ دائمة بحذف
الالفاظ بلفظه فانها غير دائمة بل اكثرية ولذا قال وقد
يكون العامل ملابسا بغير لفظ اى لاسم ما فعله او المفعول
المطلق هذا هو اللايم للسابق ويجوز العكس اما مادة
نحو قعدت جلوسا او بابا نحو انبت الله نباتا وقد
قد يحذف فعله الاصطلاحي والتخصيص بالاصالة
وكثرة الحذف فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر العامل
في التوضيح والفعل بدلها وكون ذكرها عند عدمها
والتنبيه على هذا لم يقل به مع كونه اظهر ولم يكتف
برجوع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل ان يرجع
الى المفعول المطلق لقيام قرينة اذ لا حذف بدونها الا
نسيا اما جوازا نحو خير مقدم اى قدمت قدوما خير
مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا اى اعن ايضا اى عاد ثم

اذ ارجاع الضمير المرفوع الى اسم ما فعله او المفعول المطلق والضمير المجرور الى العامل

وهو في اللغة الذي الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره للموصوف كذا فيه وله ومعه وقيل صيغة مفعول من زيد اذا ضم مصدره
اي الذي فعل فعل به وفيه وله ومعه وفيه ان الواجب ح المفعول هو به لان مسنده صيغة جرت مجرى غير من هي له ويهما يجب انفصال الضمير
لوقوع الالتباس وقد يستعمل باللام ويقال مفعول به وفيه وله ومعه فالتحقيق انه راجع لامر موصوف مقدر اي شيء مفعول به

صح الكرار

اشارة الى ان اللام موصول والباء للالصاق وقال ابن الحاجب انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به
وقال الفناري المعنى ان الباء انما للسببية فيتعلق بالفعل او للصلة فيتعلق بما تضمنه من معنى
التعلق والاشارة اليه الشارح اولا لانه الاصل والغالب فيها حتى قيل انه لا يفارق معناها ولسلامته
مما ارتكاب جعل المجاز سببا للحال والتضمين ولكنه ان تقول اشار بالثاني ما اشار اليه الشارح

من الالصاق لانه على ما ذكر في
التلويح تعليق الشيء بالشيء و
ايصال اليه حكمية

باعتبار انه محل الفعل وهو
بوجود الحال
او الفعل لا يتعدى الى مفعول
بلا تضمين بابنف

غلب في معنى مثل يلبق ويجوز تقديمه اي المفعول المطلق
اوكم ما فعل على عامله لا للنوع او العدد وانما لو للتاكيد فلا
لان حق المؤكد التاخير كذا في الامتحان ولا يلزم اي المفعول
المطلق لعامله كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا

اي يستقل العامل بما
ذكره معه لان العامل
يدل على ما يدل عليه
المفعول المطلق
فلا يحتاج اليه الا
للتاكيد او لبيان
النوع او العدد
وكثيرا ما لا يقصد

صح الكرار

نائب في غير المصدر مع انهما سيان في كونهما مقتضى النسبة
التي هي داخلة في مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر وان فاعليته
الفاعل بقيام مدلوله به لان العامل يدل وضعا على ما يدل
عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل
بل عقلا فافترقا ثم ان اللازم من نفي اللزوم جواز تركه لا
مساواته لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون الذكر اولى
ليفيد فائدته والا كان ذكره عبثا والمنصوب الثاني
المفعول به قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل

انشارة الى الجواب عن اعتراض الفاضل
العصام بانه لو كان كذلك لجاز
حذف الفاعل وهو جائز في الموصول
هذا كلامه وحذف في الصلة قليل في
بدون الصلة فليتامل في الفرق بينهما
على انه يلزم ح بقاء الضمير بلا
مرجع اصلا او لوب ان لوب اللام
فصلة الجواب وثاب الضمير رجعا
نحو لا وثاب النفل لا بعدا
انا هو قبل النقل للمنقول اليه
بعيد الجمع ذلك الفاضل في بحث
وقد صرح ذلك الفاضل في بحث
المعرفة ان المنقول اذا كان
صفة او مصدرا قد يجرد
عن اللام كنائبة في النائبة
ثم انه قال بعد اعتراضه المذكور
فالانسب ان يقال انه راجع الى موصوف
محذوف اي شيء مفعول به
بموصول العدم
بالصفة التي فيه
بعد النقل
تم كلامه

المتعدي عليه ايضا بخلاف غيره وهو في اللغة الذي
اصوغ منه الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عائد الى
اللام ذكره في الامتحان وفي الاصطلاح كل ما وقع عليه
اي تعلق به جعا او مقلا وهو في هذا المعنى وان كان
مجازا لكنه صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية
فتح الكلام فيه بلا قرينة بلا واسطة او بها بقرينة التقسيم
فلا يرد انه لا يتناول مثل عمرت زيدا اذ معنى الوقوع
على الشيء السقوط عليه ولا السقوط الشيء على زيد لو جعل
التعلق به عقلا فعل الفاعل او من مؤدى القائم به المراد

بالفاعل

بالفاعل ما يتم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب ولو محلا
فلا يرد مثل زيد منطلق وزيد ضارب جعا في مثل اعطى زيد
درهما اذ زيد ح لا يدخل في الجنس حتى يحتاج الى
اخراجه فيصدق على درهما انه اسم منصوب وقع عليه
مدلول فعل محذوف الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة
عليه بعبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه وما
ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه بعبارة والا لم يفد

اي حرف النفي
النفي
اي تحقق الوقوع به

النفي فيه وهو على قسمين عام للازم والمتعدي
وهو المجرور بالحرف فسوى في واللام وما بمعناها
اذ مدخول الاول مفعول فيه لابه والثاني مفعول له
لابه كما مر في بحث الحرف الجر وخاص بالمتعدي وقد
مر في بحث المتعدي واللازم في بحث العامل القياسي
ويجوز تقديمه على عامله لقوته في العمل وعدم المانع
منه والمراد بما لك كل فعل والمصدر الما تقدم ان معموله
لا يتقدم عليها الا المجرور بحرف الجر كما سبق في بحث

وكليا ك ان
مجرور المضاف
اليه لا يتقدم
منه

لا مضافا اليه لشيء اذ المعمول لا يتقدم عما لا يتقدم
عليه العامل فلا يقال انا زيدا ثم لام ضارب نحو زيدا
ضربت وبه مررت وحده مطلقا اي بقرينة نحو

تم الكرار

اذا تضمن ما ينتفي الصدارة
كالاستفهام نحو من ضربت ام ضرب
او الشرط
تم الكرار

اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعث او بدونها
نحو فلان يعطي اي يفعل الاعطاء وهذا انكار لما
سبق في بحث العامل القياسي وحذف فعل اي عامله

او جواز التقديم والحذف

مضمون عامله والمتبادر عامله الذي في تركيبه ولو تقديرا فعلا او شبهه او معناه والضمير وان كان سبوقا بالضمير الراجع الى الموصول
راجع الى الكلام بقرينة ان العامل في اللفظ فيخرج يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة ضربت فيه بالرفع فان يوم وان فعل فيه الضرب الا انه
ليس مضمون عامله وخرج ايضا يوم الجمعة يوم مبارك لانه ما فعل فيه مضمون عامله في تركيبه لكن بني اليوم في ضرب اليوم لانه يصدق
عليه انه سلم ما فعل فيه مضمون عامله الا انه خرج اول الكلام بالمنصوب بقرينة القسم وخرج شهدت او فضل الله يوم عرفة فان
الشهود والتفضيل وقع عليه لا فيه من زمان او مكان بيان للموصول وتنويع له وقال الرضي وعندي على ان المصدر يقام مقام الزمان
من غير اضمار ومضاف لمناسبتها بكونها مدلولا الفعل ولما كان المفعول فيه عندهم ما فيه حرف الجر لفظا كما عند ابن الحاجب قال وشرط

مر نظير ما قيام قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب
اي اضرب زيدا او المنصوب الثالث من ثلثة عشر
المفعول فيه مثل المفعول به قدمه موافقا للكافية لكونه
مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له وبمكث في اللب لكون
المفعول لاجله سببا للفعل وجودا او حصولا بخلاف وهو
اكم ما اي شيء فعل فيه اي في ذلك الشيء مضمون عامله اي
ذلك الشيء فعلا او شبهه او معناه فالاضافة لادنى ملابسة
او محمول على التاسع او على حذف المضاف اي مدلول
ولو قال ما فعل في مدلوله مضمون عامله وجعل ما عبارة
عن الكلام المنصوب او قال اكم ما فعل فيه مضمون العامل لكان
اظهر واسلم ولو الكلام لا يمكن التوجيه في فيه فافهم يعني وقع
فيه مدلول عامله الذي هو الحدث مطابقة كما في المصدر
او تضمنا كما في غيره مؤثرا فيه فاعل العامل او لا من حيث
انه وقع في ذلك المدلول فخرج في نحو مات زيد يوم
الجمعة وخرج عنه نحو شهدت او فضل الله يوم عرفة
فان وقوع الشهود والتفضيل فيه ليس من حيث انه
وقع عليه وخرج بقوله مضمون عامله كان يوم الجمعة
يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون العامل من كان
او مكان بيان لما او اشارة الى القسمين اللذين مر
بيانا حكم كل منهما وشرط نصبه لاكونه مفعولا فيه كما
هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقون الا على المنصوب

بتقدير في

بتقدير في واما المجرور بها فمفعول به غير صريح عندهم
بخلاف ابن الحاجب حيث جعله مفعولا فيه وتبعه المصنف
مر في بحث العامل لفظا لا خلافا فانه لا يحتاج الى الشرط
تقديري وقدم بشرط تقديرا في بحث حرف الجر ويجوز
تقديمه اي المفعول فيه على عامله ان لم يكن نائب الفاعل
على ما مر في بحث حرف الجر ولو كان العامل معنى فعل فاذا
جاز التقديم عليه مع كونه اضعف فلان يجوز على نميره اولى
وحذفه مطلقا بقرينة اولا وحذف عامله لقرينة نحو
يوم الجمعة لمن قال متى سرت اي سرت والمنصوب
الرابع من ثلثة عشر المفعول المثل ما مر غير مرة قيد
لما مر من انه سبب الفعل ولانه يحذف اللام يشبه المفعول
المطلق حتى عده بعضهم منه وهو اي هو اي ما اي شيء فعل
لاجله اي وقع لاجل حصول ما قصدت عن الحرب
جبنا او تحصيله كضربته تأديبا وخرج به سائر المفاعيل
مضمون عامله اي مدلوله الذي هو الحدث تذكر ما ذكر
آنفا فلا يرد مثل وجدت التأديب الذي ضربت لاجله
اعجب حتى الى دفعه بقيد الحيثية كما في عبارة ابن الحاجب
وشرط نصبه لاكونه مفعولا لافظا اذ ذهب محققون الى
لا يحتاج الى الشرط فتقدير اللام وقدم شرط تقديره ايضا
في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه على عامله ان لم يكن نائب
الفاعل كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه ان كان مجرورا و

ويجب ان يتضمن ما يقتضي الصدارة
فان كان العامل معنى فعل هو ظرف
ولو كان العامل ما يعمل بما غيره اتفاقا
نحو زيد يوم الجمعة ضربته او ضربته فيه
او بهما لقرينة نحو يوم الجمعة ضربت
فيه اي ضربت يوم الجمعة فيه
وحذف عامله بدون شرطه التقدير
فيه اي ضربت يوم الجمعة فيه

تركه مطلقا اختاره على الحذف تنبيها على انحطاط رتبته
عن رتبة ما يلفظ به ويجوز حذف عامله لقرينة كقولك تأديبا
لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته والمنصوب الذى
المفعول معه قيل هو نائب الفاعل كبدا وفيه وامتنع
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى الاول
النصب وتركه منصوبا جريا على هو عليه الاكثر والية ذهب
فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر
اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت
مقطوع فوجب الحمل عليه هنا وفى الاية الكريمة اى الذى
فعل الفعل معه ذكر فى الاحتمال وفى هذا التقرير اشارة
الى ان نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق فينوب
عن الفاعل فلا يراد ان الاسناد الى المصدر المؤكد وهو
ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف اذا نوى و
لم يلفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل العصام من ان
الواجب المفعول هو معه لان مسنده صفة جارية
على غير ما هى له وتقريره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع
المستكن مقدما على مرجع البارز حتى لو لم يؤت
بالمنفصل لتبادر ان المستتر راجع الى الاقرب فيؤتى به
على خلاف الظاهر للتنبيه على ان مرجعه خلاف الظاهر وهو
الابعد وهنا ليس كذلك اذ الموصول مقدم على الفعل
الذى هو مفهوم من المفعول فيكون رجوع الضمير

على

رتبته
مثاله ضربا تأديبا
لمن قال لم ضربت
زيدا اى ضربته تأديبا
او حالية مثل تأديبا
عندمن لا يجيز مجيء
ضرب احد الخ

فرفعه تقديرى لاشتغال
الآخر بالفتحة

علة
اى فى المفعول معه لعدم
فيه لغيره بخلاف ما يلفظ لوجود
المجال فيه لما هو ارجح منه
ولذا لم يجعل فيه حاليته

على وفق الظاهر فلا حاجة الى التنبيه المذكور وهو المذكور اى
المنصوب الذى ذكر فخرج مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة
لاخراجه الى تقييد العامل بكونه غير معنوى مع انه لا قرينة له
ثم المراد به ما يقابل المقدر ليفيد عدم جواز حذف المفعول
معه لا كالمذكور سابقا بعد الواو وخرج به سائر المنصوبات
كلها سوى الحال بالواو والمصاحبة معمول عامل فعلا او شبهه
او معناه وخرج به تلك الحال والمراد بالمعمول اعم من الفاعل
والمفعول الذى ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب
الذى هو نص على المقصود الذى هو المصاحبة ولو كان
المعمول منصوبا لحمل الواو على العطف الذى هو الاصل فيها
فلا عدول الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو
جئت وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه
كفيت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق
وتجويز الفاضل الجامى كون الاول مفعولا معه دون الثانى تحكم صرح به الفاضل العصام ثم ان
معنى المصاحبة المشاركة فى الفعل مع عدم المفارقة فيه
فى زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من ان لا
مفعول معه الا يعتبر عطف على معمول عامل واما
على ما ذهب اليه غير المقارنة معه حين النسبة الى الفعل
والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم استوى الماء
والخشبة اى ارتفع وسرت والنيل اذا ارتفاع و

ط مع اضافة المصدر الى المفعول اى المصاحبة معمول عامل
او الفاعل اى المصاحبة معمول عامل اياه

ط والسران اصل الواو ان يكون للعطف فالاصل فيما لم يكن
قبله منصوب عدول عنه وتصح بنصب المعية فانا
كان قبله منصوب لم يكن فيه خلاف الاصل

للحشو وكلمير في النيل واجيب بانه اريد بالاول معنى
اعلم ان العامل اما لفظي فاذا امكن التساوي اي تساوي الامرين والاحتشو في العدو بالتاء
العطف بعواوين جاز العطف معنى الاشتمال فيوجد المشاركة ويصح العطف نحو
والنصب على المفعولية معه جئت وزيدا ومالك وعمرا وجئت انا وزيدا اوزيد
انا وزيدا اقوم او الا تعين النصب على المفعولية معه جئت وزيدا
ونحو سرت والنيل او معنوي ولا يجوز تقديمه بدون للصاحب على عامله فيه اشارة
فاذا امكن العطف امكانا ما الى ان عامله عامل الصاحب لا الواو ولانه ليس من العوامل
حقيقة ايجانب الوجود وجب بما هو كالواسطة على ما هو الرئي الصحيح والا المعنوي اذ
العطف لضعف العامل نحو لا يتصور فيه التقديم ولذا ينصب ضعيفة في كل رجل
ما لزيد وعمرو والا فالنصب ومالك وعمرا خلافا لمختصر الكافية سبق القريبي ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول
على المفعولية معه واجب نحو غير منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل
منها لا يجوز تقديمه على عامله ولا يجوز تعدد كما لا يجوز تقدد
مع لما مر من عدم جواز تعلق الجار بمعنى واحد بعامل واحد ولما فرغ من المفاعيل الخمسة شرع في
الملحقات بها فقال والمنصوب السادس الحال وهي ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها قدمها على التمييز
مع انه ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع
بعد تمام العامل لان لها شبها بالمفعول به ايضا من
حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه
وهي في اللغة ما حال يحول اي انقلب وتغير ومنه سمي
بها الوقوف لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا وقيل من الحال

بالمعنى



بالمعنى المقابل للماضي والمستقبل لانه يدل على زمان يكون
الفاعل فيه فاعلا او المفعول مفعولا كما ان الحال المرقومة
تدل على زمان انت فيه وفي عرف النحاة ما اي منصوب
اسما او جملة وبينتين هيئة الفاعل او المفعول لمنع الحلة
فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا واكبين خرج بها التمييز
لانه يبين الذات وباضافتها اليه المصدر في مثل عجبت
ضرب زيد اورجعت فهقرى فانه يبين هيئة
العامل وبما عرفت من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة
عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل في الحال فلا حاجة
في اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية بل الاوجه لتم الهيئة
وهي الحالة والكيفية اعم من ان يكون لها بمتبار ففيه
او متعلقة نحو جاءني زيد قائما ابوه ومما ان تكون
محققة او مقدرة مثل قوله تعالى فادخلوها خالدين
اي مقدرا الخلود ويسمى الاول حالا محققة والثاني
مقدرة ومما ان تقوم له حقيقة او حكما بان يتصف
بها غالبا او لا تقوم ويسمى الاول دائمة ومنها المؤكدة
والثانية منتقلة ومما ان تدل على هيئتها وحدها
او مع المادة فالاولى نحو جاءني زيد والشمس طالعة
فان هيئة الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل
وهي المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل الصمام
لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول به

هذا مبنى على انه يجب ان يكون ذو الحال من الفاعل المفعول - ومقتضى عبارة جار الله العلامة وصاحب اللباب عمومه لكل من المفاعيل قال الفاضل العصام وهو الاتم وعليه هذا يوجه كلام الكشاف بجعل ببيان مجهولا وهيئة نائب الفاعل له وبه متعلقا ببيان والضمير عائد الى الموصول

لفظيا بان يكون فاعلا او مفعولا به في اللفظ او
معنويا بان يكون احدهما في المعنى وان كان في اللفظ
خبرا او مبتدا كما في مثال المتن او مفعوله لا مطلقا
كضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب
شديدا او مفعولا فانه في المعنى اما فاعل او مفعول به نحو
استوى الماء والخشبة وحسبك وزيدا قائما
درهم او ردفا اليه بتحويل نتبع ملة ابراهيم حنيفا
وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم
وان يأكل اخاه وكذا قولنا ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين فانه في معنى هؤلاء مقطوعون بالولية
مصبحين مثل ضربت زيدا قائما حال من الفاعل
او المفعول به اللفظي وهذا زيد قائما حال من اسم
الاشارة كما هو رأي الفاضل العصام او معنى زيد
كما هو رأي الفاضل الجامي والعامل معنى التنبيه او
الاشارة المفهوم من هذا وعاملها اي الحال الفعل
مطلقا او شبهه كذلك او معناه وقد مر انها هو المراد
منها وهذا توطئة لبيان امتناع تقديمها على المعنوي
وجوازه على غيره لانفهامه من تخصيص الامتناع
وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض منها وهو تقييد
الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير التوطئة
حشوا وقال الفاضل العصام الاظهر ان الاصل في الحال

التنكير

والاتقدم الحال على العامل المعنوي المعبر عنه فيما سبق بمعنى الفعل الا اذا كان العامل ذا حدثين وكل حدث متعلق وكل متعلق فيلي كل حال حال متعلقه نحو زيد قائما كنحو واقعدا بمعنى التشبيه يقتضي مشبها ومشبها به فحال كل يليه ومثل هذا نسبة الطيب منه رطبا وهذا مطلقا مذهب سيبويه وأجاز الاخفش تقديم الحال على العامل الظرف اذا تقدم الحال ما صاحبه نائب عنه مبتدأ او يتزم نحو زيد قائما في الدار ومررت بزيد قائما في الدار واجاز ابن الدهان تقديم الحال الظرف على العامل الظرف مطلقا نحو في داره كتابك زيدا في الدار وزيدا في بيته كتابك في البيت وغير الظرف من العامل المعنوي لاخلاف في ان الحال لا تتقدم عليه واذا كان الحال جملة مصدرة بالواو فلا تقال والشيخ الفاضل جاءني زيد وغاية الاصل الواو حينئذ اذا كان صاحبها مكرفة نحو

التكير كما في خبر المبتدا فاشتراطهم التنكير وتاويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير يوجب التنكير ويؤيد في بيان وجه كون صاحبها معرفة غالبا انه محكوم عليه في المعنى والتوفيق اصل فيه فانه يفهم منه ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها محكوما بها في المعنى والاصل في التنكير و

لا تتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كمر وقاعدا على العامل المعنوي لضعفه مع كونها في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز تقديمه عليه كما مر ولذا لم يقل بجواز تقدمها الزاي كما قال ابن الحاجب ولوظرفا عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدا على الحال نحو قائما زيد في الدار او قائما في الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما في الدار وجوز ابن الدهان تقديم الحال الظرف على القليل مثل ولا على ذي الحال ولقد احسن في هذه الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع في عبارة الكافية المجرور تجرف الجار والاضافة لانها تابع وفرع له والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا وردبان هذا منقوض بجواز مثل راكبا جاءني زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال فيه لكونه فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدى بالتقديم ايضا لكن لا يسمح فاعلا بل مبتدا بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل العصام لكن يرد على

هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية
لجواز تقديمه على المضاف بزوال كلم المضاف اليه فقط
اذا كان مفعولا او بزوال كلم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا
مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف
المضاف اليه فقد منع نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا و
يمكن الدفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع
فالم يجز ذلك في المعنوية وان زال كلم المضاف اليه
منعوه مطلقا على ما صرح به الرضي والسيد عبد الله
في شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقاتهم و
قال الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان
المراد بالاضافة ما هو المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم
الحال على المضاف اليه لكونها في تقدير الانفصال فلا
يعتد بها نحو هذا ملتوتا شارب السويق الآن او
غدا فلا يقال مررت جالسا بزيد ولا جاءني مجردا
عن الثياب ضاربة زيد هذا مذهب سيبويه
وهو ابن كيسان وابو علي وابن برهان والاكثر البصرية وهو المختار عند المص ونقل عن
البعض الجواز في الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء
من العامل لكونه معديا فكأنه من تمامه كالهمزة و
التضعيف فالمجرور به في حكم المنصوب فاذا قلت
مثلا ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت اذهبت هذا
واستدل الاولون بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس

اي جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر

اي الا

اي الآ

اي الآ

اي الآ

خبرية تحتمل الصدق والكذب لدلالتها على ثبوت مضمونها والمقصود من الحال تقييد مضمون العامل فيلزم في الخبرية والاثبات في الانشائية التي لا تدل على ثبوت مضمونها وهو الرجل قد تقام الجملة الحالية مقام المفرد ويظهر اعراب الجملة في الجزء الاول ويلتزم تكرير في القيام مقام الحال نحو بعته يدا بيد

تأكيد عموم النكرة لكان الظاهر ان يقال الا لكافة الناس بالاضافة وان الحال المحصورة لا يتقدم على ذي الحال فلا يتجه ما قيل ان كلا من الاحتمالين تكلف وتعسف لا يمنع الاستدلال بالظاهر ولو كان صاحبها نكرة محضة اي غير مختصة بامر من الامور المسوغة للابتداء بها كالتقدم وجب تقديم الحال عليها بشهادة الاستقراء وقيل لتلابس بالصفة في ذي الحال المنصوب ثم قدمت في سائر المواضع طردا للباب وردا بان هذا يقتضي ان يجب التقديم ايضا اذا اختصت بوصف او غيره لوجود الالتباس فيه ايضا مع انه لم يجب كما سيجيء جوابه ويفيده قوله محضة وقيل ليتخصص بالتقديم تقديم المبتدأ بتقديم الخبر الظرف فانها بمنزلة قد زارني بمنزلة الظرف الزماني ولا يصح الاخبار به عن الجثة اقول عدم الصحة في الحقيقي مسلم واما في التنزيلي الذي هو المراد هنا فلا فافهم

نحو جاءني زيد راكبا رجل وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد وان كان الاصل ان تكون مفردا كالخبر خبرية لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شيء وقعت جملة فلا بد فيها اي في الحال الكائنة جملة من رابط يربطها الى صاحبها وهو الضمير فقط في المضارع المثبت مع فاعله اذ للكلام في الجملة ولا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته لاسم الفاعل المستغنى به مع كونه واردا على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى تنكيرها في الاستقبال من التجرد عن حرف النفي ومخلوقة واصكة وجهه وقوله تعالى وما لنا لا نؤمن بالله وقد نفي وقد تعلمون اني رسول الله ما قيل بتقدير المبتدأ او جعل الواو في الاول للعطف قال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم اكثريا كان اقرب الى المصلحة ولو قيد بكونه غالبا من فدكا في التسهيل لم يحتج في الثاني الى التأويل نحو جاءني زيد راكبا او الضمير مع الواو او الواو وحده او الضمير وحده في غير اذا المضارع المثبت من المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي والجملة الاسمية اما الضمير فظاهر لانه الرابط في كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو فلاحتياج الجملة الحالية الى فضل ربط لئلا تشبه الاسمية لكونها فضلة وظاهرة في الاستقلال فصدرت بها للاحتياط فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط في الجملة والورود على اصل الحال او على نادر الكن الغالب في الاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا تدل على الزمان فهو كنفي داخل على الاسمية الواو لما مع الضمير لقوتها في الاستقلال وعدم التعلق بذي الحال لانها لدلالتها على الثبوت غير واردة على اصل الحال او على نادر اذ يكاد ان يكون الرابط فيها في غاية القوة واما بدونه لدلالتها على الربط من اول الامر فيكتفى بها وقال الرضي اجتماع

الضمير مع الواو وفي الاسمية وانفرادها متقاربان في الكثرة
لكن اجتماعهما اولى احتياطا وقال الفاضل العصام الضمير
لربط الحال الذي لا بد من ربطها بالعامل لانها للتقييد
والرابط به في المفرد هو النصب وقد اختفى في الجملة
فذكر الواو بدلا لدلالتها على المقارنة التي باعتبارها يربط
الحال بالعامل فالتزمت فيما هو اظهر في الاستقلال غالبا
ومنع فيما هو شبيه بالمفرد وزنا ومعنى وجوز فيما فيه
ليس مشابهة بتلك المشابهة واما الضمير وحده فيها فهو
مغلوب ضعيف لعدم الدلالة على الربط من اول الامر نحو
جاءني زيد لا يركب بالضمير وحده او ولا يركب به مع الواو
او ولا يركب عمرو بالواو وحده مثال المضارع المنفي او جاءني زيد
ركب بالضمير وحده او وركب به مع الواو او وركب عمرو
بالواو وحدها مثال الماضي المثبت او جاءني زيد هو
راكب بالضمير وحده او وهو راكب به مع الواو او وعمرو
راكب بالواو وحده مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لانها
في الفعلية عند كما مر وللشرطية ايضا لانها لا تقع حالا
بحالها لان الشرط يقتضي العندية وعدم الربط والحال
ضمير لازمة لصاحبها الا بجعلها خبرا عن ضمير ذي الحال
فيربط بالمبتدا لكونه لازما له فتكون من قبيل الاسمية
نحو جاءني زيد وهو ان تسأله يعط او بانسلاخ
معنى الشرط فتكون فعلية مثل ائتيك وان لم تأتني و

يجوز

يجوز تعدد الحال كالخبر نحو جاءني زيد راكبا ضاحكا
وحذف عاملها اي الحال بقرينة مقالية او حالية نحو
راشدا مهديا لمن قال اريد السفر او لمن تهيأ له
او شرع فيه اي سر او اذهب راشدا فيما يمكن فيه
الرشد بنفسك مهديا فيما لا بد فيه من دليل فلا يرد
ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديمها عليه ثم ان هذا
يحتمل الترادف والتداخل لكنه على الثاني لا يكون مما
نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتعوض للزوم قد لفظا
او تقديرا للماضي المثبت لان بما ذكر في وجهه لا يتم التقريب
كما ذكره في الامتحان فلعله اختار مذهب الاخفش
والكوفيين من عدم اللزوم وقد يستدل عليه بعدم تعوض الشرط
المضارع المثبت يخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره
صاحب التسهيل والمنصوب السابع من ثلاثة عشر
التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء
وهو الاسم المنتصب للتوافق وبفتحها ايضا بأن
ان المتكلم يميزه من بين الاجناس لرفع الابهام قد
لان معمول بالحاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى وهو ما
اي نكرة يرفع الابهام لم يذكر المستثنى كما ذكرنا في الحاجب
والوضعي كما ذكر البيضاوي لان الغرض من ذكرها
اخراج صفة المشترك مثل رأيت يمنا جارية و
التوابع غير داخلة في المقسم كما عرفت حتى يخرج بقيد

عن ذات فخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة
صاحبها وكذا المرة والنوع مذكورة تامة باحد الاشيا
الثمة وقد سبق في بحث الكلم المبهام التام او عن
ذات مقدرة اشارة الى قلة تميزهم في نسبت كائنة في
جملة نحو طاب زيد نفسا اى طاب شيئ زيدا
بالاضافة والتميز فيه عين غير اضافي خاص بالمنتصب
عنه وقيل بالابدال وردبانه لا ابهام في المنسوب اليه وهو
زيد ولو ابدل لانهدم الابهام ويستغني عن التمييز
على ان فيه حذف البدل عنه وهو تكلف بلا ريب او فيما
شاكلها اى شابه الجملة في كلم الفاعل نحو الحوض ممتلئ
ماء اى ممتلئ شيئ والتميز فيه خاص بالمتعلق بما انتصب
عنه فاعل مجازي في المعنى وكلم المفعول نحو الارض فجرنا
عيونا والتميز فيه في حكم الفاعل لكونه نائبه والصفة
المشبهة نحو زيد طيب ابا والتميز فيه عين اضافي محتمل
لهما اى طيب ابوه او ابوته لم يذكر في الشابه المثال الذي
يكون التميز فيه خاصا للمنتصب عنه اكتفاء بما ذكر في الجملة
كما لم يذكر فيها الامثلة التي ذكر فيها اكتفاء بما ذكر فيه اذ
لا فرق في التمييز بينهما وابوة عمرو اضافي ودارا عين غير اضافي
خاص بالمتعلق وزيد حسن وجها عين غير اضافي خاص بالمتعلق والمنتصب عنه و
افعل التفضيل نحو زيد افضل من عمرو علما عرض غير اضافي
او في نسبت كائنة في اضافة نحو انا اجبى طيبه ابا وابوة ودارا
وعلما

ط والتمييز فيه اما عين او عرض والعين اما خاص بالمنتصب عنه كالنفس او بمتعلقه كالدار او محتمل لهما كالاب واما اضافي كالاب او غير اضافي كالنفس والدار والوصف اما اضافي كالابوة او غير اضافي كالعلم ع الاسرار

ط

والمنتصب عنه الفاعل

عنه الفاعل

اى طيب ابوه على تقدير احتمال للمتعلق وقوله او ابوته على تقدير احتمال للمنتصب عنه الخ تامل

فاعل في المعنى فطاب زيد نفسا بمعنى طاب نفس زيد وهكذا غيره والمشكل الحوض ممتلئ ماء لان الماء ليس بممتلئ بل ممتلئ وبفجرنا الارض عيونا لان العيون ليست بمفجرة بل متفجرة واجيب بانه فاعل لو عبر عن مضمون مبتداه ماء بممتلئ ماء وعن مضمون فجرنا الارض عيونا بتفجر الارض عيونا واتم الوصف بالماء فاعل مجازي في قصد المتكلم بحسب اصله اهون واعذب ع الاسرار

وعلما ووجها وهذا التمييز اى ما يرفع الابهام عن
مقدرة فاعل في المعنى حقيقة او مجازا كما اشرنا الى
تبين ان هذا التمييز لا يجب ان يكون عين الذات
المقدرة ومحمولا عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي
الشمال على المحمول ومثل العيون في قوله تعالى وفجرنا
الارض عيونا فاعل في المعنى بجعل العامل لاذعا اى تفجرت
عيونها كما في الجامي او في حكمه بجعل العامل مجهولا اى
فجرت عيونها كما في شرح التسهيل وفي قول المعد والارض
مفجرة عيونا اشارة تعالى الى الثاني فافهم فلذا اى لاجل
انه فاعل في المعنى لا يتقدم على عامله كالفاعل والازمي
والمبرد يجوزان تقديمه على الفعل وشبهه اذ الاول ينبغي
لا يجب ان يكون في حكم من كل وجه وفيه انه يقتضي تقدم
البنا على الابهام وذا ينافي الغرض من التمييز وهو
الابهام اولا والتفسير ثانيا والتمييز لا يكون الا نكرة
بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى
التوغيف فتدبر والمنصوب الثامن ما يطلق عليه في
الوفي لفظ المستثنى قدمه على خبر باب كان لانه معمول
الناقصة خلافا ولما لم يكن تحديده مطلقا يجب
المعنى لكونه عندهم مشتركا لفظيا قسماه مختلفا الحقيقة
قسم اولا الى قسمين ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما احكاما
خاصة لا يكن اجراؤها عليه الا بعد معرفة بتوغيف فقال

ع الاسرار

ط

مطلقا سواء رفع الابهام عما ذات مقدرة او مذكورة ولذا طه

ع الاسرار

ط

ع الاسرار

ط

ع الاسرار

ط

وهو نوعان متصل وهو المخرج باعتبار الحكم المراد
من متعدد علم دخوله فيه باعتبار المفهوم اذ الاخراج عنه
يستلزم الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء كان من جهة
الجزء كجاءني القوم الا زيدا او الاجزاء نحو اكلت العنب
الا نصفه بالماء واحدى اخواتها لم يفرها اكتفاء بذكرها في
اثناء المباحث بيد انه فاته بيد ولما بمعنى الا وقال الفاضل
العصام هذا ليس من تمام التعريف بل لمزيد التوضيح
فلا بأس بالنقض وعدم التصريح ومنقطع وهو المذكور
بعدها اى الا واحدى اخواتها بحال كون غير خارج صدله
عن متعدد للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءني
القوم الا حمارا او المراد كجاءني القوم الا زيدا مشيرا الى
جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا
القسم بالقرينة كالاشارة وفي الحكم بباب الا واما
في المتصل فكلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل القسمين
والمستثنى مطلقا ولذا اظهر منصوب وجوبا بقرينة
قوله ويجوز النصب اذا كان بعد الا احتراز عن سوى
وسواء وغير اذا نصب بعدها بلا جر وعن خلا
وعدا وليس ولا يكون فان النصب بعدها غير مقيد
بكونه في موجب تام غير الصفة بنيا للواقع لئلا يذهل
اذ لا يكون بعدها المستثنى حتى يحتاج زمنه لاختلاف حكم
في كلام موجب اى مثبت لا في ولا نهي ولا استفهام فيه

اذ لا يجب

اذ لا يجب النصب في غير بل يجوز هو ويختار البدل
تام اى مذكور فيه المستثنى منه اذ لو لا لكان مفرغا وهو
هو لا يصح في الموجب الا قليلا كما سيجيء قيل وجه وجوب
النصب فيه مشابهته بالمفعول في كون فضلة لمجيئه بعد
تمام الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه في حكم التنحية
فيكون في حكم التفريغ وردّ بان البدل منه ليس مطرحا
بالكلية حتى يفسد وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه وقيل
ان البدل في قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب في المستثنى
ايضا واما في غير الوجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار
تكرير اصل العامل بترك النفي العارض وردّ بان معنى
تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع
النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاءني جاء زيد لا
عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل فظهر ان الوجه
فيه الاستقراء ليس الا نحو جاءني القوم الا زيدا او حمارا
على المستثنى منه عطف على خبر كان وهو في كلام موجب
وبعد الامتعلق به قدم ليشارك فيه المعطوف عليه
لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه فيه و
لذا لم يعد كان في هذين كما اذ فيما بعدها فتعين وجه الوجوب
تعذر البدل لامتناع تقديمه على المتبوع نحو ما جاءني
الا زيدا احد او منقطعا وجه الوجوب ما مر انّ الا فيه
بمعنى لكن فيعامل معاملتها نحو جاءني القوم الا حمارا اى لكن

حادام ايجي قدم ماهو واجب النصب بعد الا لان المقصود
الاصلي بيان ماهو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب
بالمفعولية او بكونه خبر ليس اولا يكون قد بين في مقام
آخر وانما ذكرهنا لتعميم بحث المستثنى والمنقطع
وان بين في مقام آخر لكن قدم ههنا ايضا للاشتراك بما
قبله في كونه بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب بما ليس
من ذلك اللحق للاشتراك في وجوب النصب او اذا كان بعد
خلا او بعد عدا لكونه مفعولا به وفاعلها راجع الى فاعل
الفعل المتقدم او مصدره او الى بعض مضاف او مطلق
نحو جاءني القوم خلا او عدا زيدا اى خلا او عدا مجيئ
منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وهما في
محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد اصلا والفاعل
ليكون اشبه بالا وخلا في الاصل لازم يتعدى بما
فحذف واوصل الفعل اوضمن معنى جاوز والتزم
الحذف او التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعده في
المستثنى بالا التي هي ام الباب في الاكثر اى المستثنى منصوب
بعدها على انهما فعلان في اكثر الاستعمال او بعد ما خلا
او بعد ما عدا لكونه مفعولا به ايضا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدها اصلا وهما
حالان بتاويل المصدر بالفاعل او ظرفان بتقدير
زمان مضاف نحو جاءني القوم ما خلا او ما عدا زيدا

اى خاليا

اى خاليا او مجاوزا الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم
او بعض منهم زيدا او وقت خلو الجائي او مجيئهم او بعضهم
او بعض منهم او مجاوزته زيدا وقال الفاضل العصام و
لا يبعد ان يقدر الزمان في الكل فيكون تقدير خلا زيدا
كما في مذ سافرت فيستغني عن التزام حذف قد او
بعد ليس او بعد لا يكون لكونه خبرا عنهما والمستثنى
بعد كما يعم المفعول به نحو جاءني القوم ليس او لا يكون
زيدا اى ليس هو او لا يكون الجائي منهم او بعضهم او
بعضهم منهم زيدا وكل من هذه الافعال لا يستعمل
الا في المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها القياس تشبيها
بالحرف وقال الفاضل العصام ان جعل منصوبها
دون منصوبات جاوز وما كان وما يكون تحاكم بسرف
فالحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى الا كغير وحاشا
الى بيان محل اعراب لها ولا الى تصحيح قول على بها و
لا الى توجيه التزام ترك قد واضمار قول علمها وان النصب
بعدها على الاستثناء الا انهم تفيدوا الى هذه الامور دراية
لاصولها المأثورة من اعراب غير بمعنى الا دراية لاصل والحق
ان مكان الاعراب فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا
غيره ويجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل لان
المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل قدم النصب مع
كونه مرجوحا دراية لمقتضى المقام واصالة اعراب المستثنى

وتابعية اعراب البدل في كلام غير موجب بعد الا اذ في الموجب
يجب النصب كما مر والمستثنى منه مذكور اذ لو لم يذكر يكون
على مقتضى العامل نحو ما جاءني القوم الا زيدا او الا زيد
ويجب المستثنى على حسب العوامل اى اقتضائها اذا كان المستثنى
منه غير مذكور فان العامل رافعا فهو مرفوع وان ناصبا فهو
منصوب وان جارا فمجرور نحو ما جاءني الا زيد وما رأيت
الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا لتخلي
مفرغ العامل عن المستثنى منه المتروك وهذا في الموجب
قليل نحو يحرك الفك الاسفل عند المضغ الا التمساحا
لابد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا نحو ما فيها غير
الموجب والمستثنى محفوظ اى مجرور لكونه مضافا اليه
وسوى بكسر السين وضمها مع القصر
وسواء بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان
منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى مكان ثم كثر استعمالهما
البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية
والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا وبعدا حاشا لكونها حرف
جر في اكثر الاستعمال ومنصوب على المفعولية في الاقل على
انها فعل متعد فاعله مضمر نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد
اى برأه الله تعالى من ضرب عمرو وعدا وخلا لكونهما حرفي جر
في الاقل والاصل فيهما ان يكونا صفة لدلالتهما على ذات مبهمة
باعتبار معنى معين هو المغايرة ولذا كثر في الاستعمال

يحمل

وجعل على خلاف الاصل مع قلة على الا بالنقل الى معناه في الاستثناء
لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله ولما علم اعراب ما
بعده اراد بيان اعراب نفسه فقال ويجب المحمول على الاداة
ظاهر الاعراب في غير المجعل على الاول حرفا في المعنى الملحوظ تبعا في
الاصل والصورة فاعراب المستثنى بالا انتقالي اعراب المستثنى اليه
لما انجر على التفصيل المذكور من وجوب نصب لو في موجب
تام او مقدما او منقطعا باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين
مع اولوية البدل في غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل
في المفرغ واصل الا الاستثناء لكونه موضوعا له ولذا كثر في
الاستعمال وقد تحمل على غيره في الصفة على خلاف الاصل لما مر
من الاشتراك اذا تعذر الاستثناء بكلا قسميه بان لم يعلم
دخول ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال
اذ الحمل خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة فيكون ما
بعدها صفة في اللفظ واللفظ والا فالصفة في التحقيق
والمعنى على ليس الا الا انها لما كانت حرفا في الاصل في
الصورة اجرى امرها الذي كاعراب الموصوف فيما بعد
لعدم المانع فيه لا مستثنى لتعذر الاستثناء والتعذر
قد يكون في الجمع المنكور الغير المحصور نحو قوله تعالى لو كان
فيهما اى في السماء والارض الهة جمع الولد الا الغير فيهما على
عدد محصور الا الله اى غير الله فحمل على الصفة لعدم الجزم
بالدخول وعدمه لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام

كاد خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه ويجوز تقديم معموله اذا وجد الاعراب لفظا احد المعمولين لعدم الالتباس بخلاف خبر المبتدا لاتحاد اعرابهما فلا بد فيه من قرينة نحو بنونا بنو ابنائنا بتقديم الخبر لان المقصود الاخبار ببنوة بني الابناء وفي نحو زيد المنطلق لا يجوز لعدمها

ويجوز نحو منطلق وهو كون كان بعد ان معلوما فاعله بظهور مرجعه او بذكره بان يقول ان عالما خبرا او نحو ذلك مما ان يقع اسم يجيء فيه تقدير حذف والا فتعيين فيه النصب نحو سلسبيلا تشير ان رأيتها فراك فانه يتعين فيه نصب الاول ان كنت تاركيا فانا تاركه بعده فافهما

وقد يكون في المعرف كما في الرجال الا زيدا اذا لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول والا عدمه فتعذر الاستثنا على ما صرح به الاندلسي والمالكي وقد يكون في الحصور في غير الجمع نحو جاءني رجلان الا زيد وقد يكون في نحو ما اتاني رجل الا زيد والمنصوب الناسخ من ثلثة عشر خبر باب كان اي الافعال الناقصة وهذه احسن ما عبارة الكافية ولم يعرفه لظهوره لتاسيسه كما سيجيء فيه لكون معمول الفعل ولو ناقصا نحو فصل الآتي فانه مفعول الحرف وامره اي خبر باب كان كامر خبر المبتدا في كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة وغير ذلك ويجوز حذف كان لكثرة استعماله دون فيه لعدمها وهذه احسن واوضح من عبارة الكافية عند قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان كان عمله خيرا فخير وان كان عمله شرا فشر اوكه ويجوز في مثل اي مثل هذا الكلام في مجيء ام بعد ان ثم فاء ثم لام اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني كما في المتن وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعذوبته و عكسه اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف الصدق الاول وعكسها اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وجزها بتقدير حرف الجر ليس بقياس بل سماعي نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف والعاشر لم

وهي ويحذف عامله وهو الذي هو مع خبره الذي هو اما الاول فلان حذف كان مع اسمها وخبرها كثير شائع في صورة الفضلة حذف شيء كثير شائعا اذا كان الخبر جارا ومجرورا واما الثاني فلان الظرف انما يقدر خبرا ان البسط لكون المبتدا في نفسه خبرا لا ان فيه خبرا فافهم

ولا يجوز تقديم المجرور بالاضافة لانه كالجزء الاخير من المضاف لانه من حيث انه مضاف لا يتم الا بالمضاف اليه واقتضى اتصاله بشروطها فيه كامر ولا تقديم معموله على المضاف لانه اذا لم يجز تقديم مضموكا اولا لانه تابعه وقد عرفت فيما تقدم ان الحائل بين المضاف اليه بالاضافة اللفظية يجوز تقديمه عند البعض الا انه ليس مما نحن فيه لان الكلام في المضاف اليه ومعموله ثم ان عبارة المص هذا اولا يجوز تقديمه ولا معموله باسقاط لفظ تقديم من جانب المعطوف وظاهره مخالف لمذهب العلماء البصرية لان الظاهر ان العطف على الضمير المجرور فيجب اعادة الجار فاضطر الى التخلي اما بحمله على مذهب الكوفيين من انه لا يلزم اعادة الجار او بحذفه وابقاء المضاف اليه على الجر على الشذوذ مثل يريد الاخرة بالجر فالعطف ليس على الضمير بل على المضاف والمعطوف المضاف المقدر او بانه منصوب معطوف على الضمير لكن لا من حيث انه مجرور بالاضافة بل من حيث انه مفعول التقديم كما في قولك قاء لون به و الارضا على قراءة النصب على بعض الوجوه او مرفوع معطوف عليه ايضا على انه نائب الفاعل او على تقديم بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في كل وقت الا وقت ان يكون المضاف لفظ غير

اعلم بابان وجه عدم التوقيف مثل ما مر قدمه لكونه معمول ما هو مثبت بالفعل التام وهو كالمبتدا الآتي صحة وقوعه نكرة صرفة ولو مع توقيف لخبر ذكره الفاضل العصام لكن لا يجوز حذفه الا للضرورة لان كونه معمول الباب انما يظهر بالعلم فيه ولا يظهر العلم في المحذوف قال في الامتحان ولا بد من استثنا ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يله فعل صريح وللحادي عشر لم الا التي لنفي الجنس قدمه لان عامله مشابه لان فيها شدة اتصال ولان عملها ولا مختص ببعض اللغة نحو لا هذه فلها لحان عليها نحو لا غلام رجل جالس عندنا وقد مر شرط العمل في بحث العامل و قد يحذف اسم لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والآيلم الاحاف نحو لا عليك اي لا بأس والثاني خبرا ولا المشبهتين بليس قدمه لان كلا منهما اصل في المعمولية وهو مثل خبر المبتدا والمنصوب الثالث من ثلثة عشر المضاف الداخل عليه احدى النواصب الاربع حول يضرب واما المجرور من الاقسام الاربعة للمعمول بالاضافة فاثنان الاول المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه في بحث حرف الجر والثاني المجرور بالاضافة معنوية او لفظية ولا يجوز تقديمه اي المجرور بالاضافة ولا تقديم معموله على المضاف لان الاضافة تقتضي اتصال المضاف اليه بآخر المضاف في اللفظ والتقديم ينافيه وعدم جواز

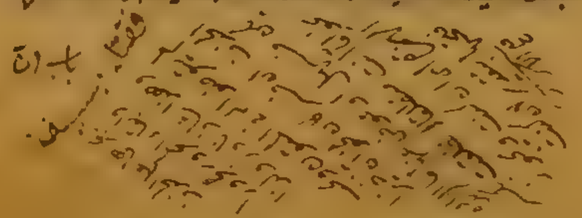

وبما بعد لا يعمل فيما قبلها ومن ثم لم يجز انا زيدا مثل ضارب كذا اطلق جواز
التقديم على الصيرة عامة كتب النحو لكن في مغني اللبيب ما يدل على خصوصه
بصورة جواز قيام لا مقام غير قال ولو قلت جاءني غير ضارب زيدا
لم يجز التقديم لان لا لا تحمل ممتنعا غير والحق ما قاله الجمهور لان اعتبار
شيء مع شيء لا يلزم ان يكون في الوجود كذلك

تقدم معمول يكون اولى الآن يكون المضاف لفظ غير

فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب

ونقل عن ابن مالك في توجيه هذه
الفراءة وجوه احدها كون الفاصل
فعلا صالحا للإلغاء لا معتدا به والثاني
كونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف
والثالث كونه مقدرا من احبان المضاف اليه مقدر
التقديم بمقتضى الفاعل المعنوية

لكونه لا ضارب لتضمنه معنى النفي ولذا اكد بلا في غير المعطوف
عليهم ولا الضالين فيكون الاضافة كلا اضافة ولا يجوز
الفصل بينها اي المضاف والمضاف اليه بشيء في السعة
غيرا اي شيئا سمع من الوزن وحفظ اي يجوز الفصل
بهذا الشيء المسموع في السعة ولا يقاس عليه تام الضبع

ووجه كون الفصل بمعمول
المضاف

بل يقتصر عليه وهو ثلثة مفعول المضاف وظرفه سواء
كان المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن عامر زين لكثير
قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة
بعضهم ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد
وجر الرسل وكقوله ترك يوما نفسه وهو واهبها بمعنى
في ردائها وكقوله هل انتم تاركو لي صاحبي والقسم
نحو هذا غلام والله زيد ولا يجوز الفصل بينهما بشيء
في الضرورة السعة الا بالظرف كقوله لله در اليوم من
لامها قال في الامتحان والمتن في هذا ما قال ابن هشام
في التوضيح ان الفصل بسبعة اقسام ثلثة جائز في السعة
وهو بمكلبق واربعة تختص بالشعر الفصل بمعمول الظرف
غير مضاف وبفاعله وبنيته وبالنداء الاول كقوله يسقى
امتياحا ندى المسواك ريقتها اي سقى ندى ريقتها
المسواك الامتياح الاستياك والثاني كقوله ولا عدما

فصل الصفة المضافة الى مفعولها
الاول بالثاني ويكون في اعتبار
الوجود الثالثة فافهم

قال الدماميني ويحتمل عدم الاضافة
بان يكون النون حذفت لكثرة
في قراءة الحسن وما هم بضارين به
وذلك لكثرة دوره في الكلام وهو
قليل ذكره الرضي

فقهر وجد صب اي فقهر وجد صب بالاضافة ثم رفع الوجد

وكان فصلا والثالث كقوله من ابن ابي شيخ الاباطح طالب اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح والرابع كقوله

كان برذون ابا عصام زيد اي كان برذون زيد ابا عصام

ولا يخفى ما بين كلاميه في كتابيه من التنافي وقد يحذف
المضاف بقرينة فيعطى اعرابه للمضاف اليه لقيامه مقامه
وهو اي اعطاء اعرابه بعد الحذف القياس والغالب نحو
قوله تعالى واسئل القرية اي اهل القرية وقد يبقى مجرورا
على الندور وهو ايس بقياس نحو قوله تعالى يريد الاخرة
بجر الاخرة على قراءة اي بخواب وقد يحذف المضاف اليه
بقرينة ايضا وقد يبقى المضاف على حاله بلا تنوين اذا
عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف فيكون كالمذكور
لذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبن نحو قول من رأى رملا
اسفا باهله
اشتر به بيادرا وجهة الاسد اي ذراعي الاسد
وهاكو كبان نيران ينزلها القمر وجهة الاسد اربعة
انجم من منازله او كرر مضاف الى مثل المحذوف نحو
بائتم بالنصب تميم عدي حذف المضاف اليه وهو عدي
بقرينة المذكور وبقي المضاف على حاله وذلك مذهب
المبرد والسيرافي ومذهب سيبويه انه مضاف
الى عدي المذكور وتميم التاكيد لفظي فاصل بين
المضاف والمضاف اليه ويجوز فيه لكونه منادى مفردا

قوله لا ابالكم باثبات الالف وابا التشبيه بالمضاف افادة معنى التخصيص وليس بمضاف حقيقة كما ذهب اليه سيبويه لانه يجب الرفع والتكرير لكونه موقتة ويكون المعنى لا ابالي الاب المعين والمراد نفي جنس الاب ومثله مثل لا غلامي له

البسيط عيني

موفة ظاهرا وتمامه لا ابالكم فلا يلقينكم في سوءة عمر والنعم
قوم عمر وابن لجاء وعدي اخوانهم والبيت لجرير حين اراد
عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم
يا تيم المنسوب الى عدي لا ابالكم اي انتم ضعفاء لا ناصر لكم
او انتم اولاد الزنا مستحقون بالهجاء فاتركوا عمرا
ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني هجاءهم
اياهم والاوان لم يعطف ولم يكرر كذلك فلا يبقى بانين
المضاف اي يعطى التنوين اياه عوضا عنه اي المضاف اليه
لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية
وحب ولا غير وليس غير منويا فيها المضاف اليه نحو ولله
الامر من قبل ومن بعد اي من قبل كل شيء ومن بعد كل شيء
اتيتها ونحو حينئذ ويومئذ اي كل واحد وحين اذ
كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان المضاف غاية وهي
الجهات الست وقد سبقت في بحث حروف الجر وحب
عطف على غاية ولا غير وليس غير منويا فيها اي في تلك
المذكورات من الغاية وغيرها المضاف اليه بلا عوض
اذ لو منسيا اعرب المضاف مع التنوين نحو رب بعد
كان خيرا من قبل وكذا لو عوض عنه وكنت قبلا لعدم
علة البناء واقلة الاخير لم يتوضل له بمبنى المضاف
في كل منها الشبه بالحرف في الاحتياج على القسم جبرا له
لنقصانه باقوى الحركات واما المجزوم من الاقسام
الاربعة للعمول بالاصالة ففعل مضارع دخل احدى

اعلم ان العامل في الجزاء في ان العامل فيه اداة الشرط كما انها عاملة فيه ونائبة عنه وهو مذهب الخليل والمبرد ان العامل فيه مجموع اداة الشرط والشرط واداته وحده عاملة في الشرط وذا الشرط وهو مذهب الاخفش ان العامل فيه الشرط وحده كان العامل في الشرط اداته

احمد نارلي

الجوازم المذكورة مما سبق في بحث العامل في المضارع فان
كانت الجوازم كلم المجازاة حرفا او اسما وقد عرفناه
تقتضي شرطا وجزاء لانها موضوعة لتعليق امر بامر
فتعمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كما ان الابتداء
وكان وما ولا تعمل في الكلم والخبر لاقتضائها مسندا
ومسندا اليه وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط ضعيف
فلا تستطيع العمل فيهما فتعمل في الشرط وهما او الشرط
وحده في الجزاء او الجزم فيه بالجوار كالجر الجواري وقد
مر وجه التسمية بهما وفي التسهيل انها اسماء
للجملتين وصوبه الفاضل العصام شهادة العرف وان
الجزاء الجزم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعل
الجزم لمجرد الفعل اذا كانت فعلية فان كانا اي الشرط
والجزاء مضارعين وذا اجود لوجود المطابقة بينهما
في اللفظ والمعنى ولذا قدم في اطلاق المضارع عليهما
باعتبار صدريتهما لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق
له هو المجموع فلذا سلك هذا المسلك فيما يظهر
للجزم ولو جوازا فافهم او الاول اي الشرط فقط
مضارعا والثاني ماضيا بفاء او بدونه او جملة اسمية
بغير فاء يعني ان كانا مضارعين حال كون الجزاء بلا فاء
لانها تمنع من الجزم صرح به في التسهيل في العبارة
مسامحة والمراد ظاهرا لاحتمال الوجوه في الشرط

اذا التبادر من بغير فاء ما نفاها منتفية من كليهما في المعطوف عليه ومن الشرط
بقول اذ لا احتمال الا في الثاني بقول
والمحوج منه الى احمد نارلي

حتى يحترز عنه بهذا القيد ولاحظ منه للمعطوف اذ لا
لوجود الفاء وعدمه في الجزاء في وجوب الجزم وعدمه في الشرط
المضارع فينبغي ان يقدم عليه لئلا يتوهم الاشتراك والمراد
بالمضارع ما لم يقارن بلم ولما اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم
بكلم المجازاة فضلا من الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها
فلا يدخل في هذه القاعدة وان صدق عليه المضارع بلا فاء
فالجزم بها لفظا او تقديرا في المضارع شرطا او جزاء بلا فاء
واجب لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع نحو
لو بوجه نحو ان تضرب اضرب او لا اضرب ونحو ان تضرب
ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب قال الفاضل
العصام كون الاول مضارعا والثاني ماضيا مستهجن
لان فيه تأثير اداة الشرط في الابعد باخراجه من معناه مع
عدم تأثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل
قال البعض يجب الا في ضرورة الشعر وعلى هذا ينبغي ان
يقبح عطف الماضي على المضارع الآن بقال ان العاطف
بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان الاول ماضيا والثاني
مضارعا بلا فاء وهذا اجود بعد الاول كما اذا كانا ماضيين
صرح به الرضي فافهم جاز الجزم بها لفظا او تقديرا
لوجوده الجازم وصلاحية المحل والرفع في الثاني لضعف
التعلق لخلو الماضي الذي ليس بمجزوم لفظا او
تقديرا وليوافق الاول لانه تابع له واما الشرط فمجزوم

محلا

والمراد من البعض صاحب المغني وقال شارحه الدماميني
هذا مذهب الجمهور وقال الزاهد لا يختص بالشعر
لمجيء قوله عز من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا
غفر وقال بدر الدين في رسالته المسماة
بشرف البدر بضياء ليلة القدر الصحيح الحكم
بجوازه مطلقا الثبوته في كلام افصح الفصحاء
وكثرة صدوره من فحول الشعراء ولعل المص
اختاره فاطلق كلامه

ط
كنحو ائتني اتك او ائتك وليس اضربك قولك اضربك ان ضربتني جزاء بل الجزاء محذوف يدل عليه اضربك عند البصريين
لان الجزاء لا يتقدم على اداة الشرط لوجوب صدارتها فوجوب الرفع لعدم جزائيته وعند الكوفيين جزاء لفظا
ومعنى لم يجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فاضرب جواب معنى اتنا قالتوقف مضمون على وقوع الشرط
ولذا لم يكلم بالاقرار في ان علي دراهم ان دخلت الدار وكذا اذا توسط الشرط بين اجزاء الجزاء المعنوي
نحو اضرب ان ضربتني زيدا

في الاسرار

محلا لكونه ماضيا نحو ان اتاني اتاه او آتيه وان كان الجزاء
ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا انما سلك
هنا هذا المسلك مع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر وصف
الماضي بالتعرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع
بكونه منفيا بلم او لما متعرفا لا غير متعرف كائنا بمعنى المضارع
لا بمعنى نفسه او مضارعا منفيا بلم او لما لا بلن او ما او لا فان
حكم هذه المنفيات يجيء فلا يجوز دخول الفاء فيه لتحقق
تأثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا
بالتعلق المعنوي عن الرابط اللفظي ولا يمكن الجزم فيه
لفظا او تقديرا لبناء الاول واجزام الثاني قبل دخول
الاداة فيكون محلا نحو ان ضربت ضربت اي اضرب او
لا اضرب اي لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب او ضربت
وان تضرب ضربت والشرط في الاخير مجزوم لفظا كما عرفت
وفي غيره محلا وان كان الجزاء جملة اسمية نحو ان كان الشرط
ماضيا او مضارعا كما يشير اليه في الامثلة او جملة ماضية
بتشديد الياء اي منسوبة الى الماضي بان كان صدرها
ماضيا يرشدك اليه كلياتي من الامرية الى الدعائية او
الى ما ان صدرها فيكون وصف الجملة بها وصفا
بحال جزئها كما في غير متصرفة على الاول اي غير متصرف جزؤها
اذ لا يتصور فيها التصرف حتى يحتاج الى نفيه بل هو وعدم
انما يعتبر في الفعل وفي هذا تنبيه على ما نقلنا من

ط
ولا اضرب في الاسرار
وبين الكلام عليه
في الاسرار
ثم الصدرية بان

حتى يحترز منه بهذا القيد ولاحظ منه للمعطوف اذ لا
لوجود الفاء وعدمه في الجزاء في وجوب الجزم وعدمه في الشرط
المضارع فينبغي ان يقدم عليه لئلا يتوهم الاشتراك والمراد
بالمضارع ما لم يقارن بلم ولما اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم
بكلم المجازاة فضلا من الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها
فلا يدخل في هذه القاعدة وان صدق عليه المضارع بلا فا
فالجزم بها لفظا او تقديرا في المضارع شرطا او جزاء بلا فا
واجب لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع
لو بوجه نحو ان تضرب اضرب اولا اضرب ونحو ان تضرب
ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب قال الفاضل
العصام كون الاول مضارعا والثاني ماضيا مستحبي
لان في تأثير اداة الشرط في الابعد باخراج ما هو معناه مع
عدم تأثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل
قال البعض لم يجئ الا في ضرورة الشعر وعلى هذا ينبغي ان
يقبح عطف الماضي على المضارع الآن يقال ان العاطف
بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان الاول ماضيا والثاني
مضارعا بلا فاء وهذا اجود بعد الاول كما اذا كانا
صرح به الرضي فافهم جاز الجزم بها لفظا او تقديرا
لوجود الجازم وصلاحية المحل والرفع في الثاني لضعف
التعلق لحيلولة الماضي الذي ليس بمجزوم لفظا او
تقديرا وليوافق الاول لانه تابع له واما الشرط فمجزوم

محلا

والمراد من البعض صاحب المفتاح وقال شارح الدماميني
هذا مذهب الجمهور وقال الزناد لا ينقض بالشعر
لجواز قلة عدم من يقيم ليلة القدر ايمانا واحتسابا
غفر له وقال بدر الدين في رسالته المسماة
بشرف البذر بضياء ليلة القدر الصحيح الحكم
بجوازه مطلقا لثبوته في كلام افصح الفصحاء
وكثرة صدوره عن نحو الفراء ولعل المصنف
اختاره فاطلق كلامه



كنحو ائتني اتك او آتيك وليس اضربك قولك اضربك ان ضربتني جزاء بل الجزاء محذوف يدل عليه اضربك عند البصريين
لان الجزاء لا يتقدم على اداة الشرط لوجوب صدارتها فوجوب الرفع لعدم جزائيته وعند الكوفيين جزاء لفظا
ومعنى لم يجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فاضرب جواب معنا قالتوقت مضمون على وقوع الشرط
ولذا لم يحكم بالاقرار في لك علي دراهم ان دخلت الدار وكذا اذا توسط الشرط بين اجزاء الجزاء المعنوي
نحو اضرب ان ضربتني زيدا

محلا لكونه ماضيا نحو ان اتاني اتاه وآتيه وان كان الجزاء
ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا انما سلك
هنا هذا المسلك مع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر وصف
الماضي بالتعرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع
بكونه منفيا بلم او لما متعرفا لا غير متعرف كائنا بمعنى المضارع
لا بمعنى نفسه او مضارعا منفيا بلم او لا لا بلن او ما او لا فان
حكم هذه المنفيات يجئ فلا يجوز دخول الفاء فيه لتحقق
تأثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا
بالتعلق المعنوي من الرابط اللفظي ولا يكون الجزم فيه
لفظا او تقديرا لبناء الاول واجزام الثاني قبل دخول
الاداة فيكون محلا نحو ان ضربت ضربت اي اضرب او
لم اضرب اي لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب او ضربت
وان تضرب ضربت والشرط في الاخير مجزوم لفظا كما عرفت
وفي غير محلا وان كان الجزاء جملة كلمية سواء كان الشرط
ايضا مضارعا او ماضيا او جملة اسمية مشتملة على ضمير يعود الى الاسم المتضمن معنى الشرط

بسم الله الرحمن الرحيم

والاستفهامية ان المنسوبة الى الاستفهام بان يكون فيها معنى الاستفهام قال الرضي واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كان الجملة فعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة يجوز دخولها على ادوات الشرط فيقدر مقدما عليها نحو ان اكرمتني افتكرمني قال علي كرم الله وجهه فان فعل الله ذلك بكم أتؤمنون ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها الاصل كقوله تع قل ارأيتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون وقوله تع قل ارأيتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من الٰه غير الله ويجوز الفاء فيها لعموم عراقتها قال تع ارأيتم ان كنت على بينة من ربي واتاني منه رحمة فمن ينصرني من الله ان عصيته وساعده فيه عصام الدين فيجب حمل كلامه على بيان اقسام الانشائية لا بيان اقسام التمثيل وانما خص التنبيه بهذا العدم ظهور الجزم فيه مع الاسراء

او بمعناه والفاء معطوف عام غير متصرفة والضمير راجع الى جملة ماضية بتأويل المذكور فوصفها به وصف باعتبار صدرها اى جملة ماضية صدرها بمعناه لا بمعنى المضارع ويجوز عطفه على ماضية بتقدير او ماضيا بمعناه على ان الموصوف مقدر مع الاسراء

اصلا وعدم داعي العدول عن هذا المسلك وليتأمل ماقبله او ماضيا بمعناه اى بمعنى فقد لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك كما سبق ولقائل ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله او مضارعا مقترنا لكن يسقط من قاله او من قلم الناسخ الاول ماضيا وفي بعض النسخ ما بعناه وما اما اول السابق طا او عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية تحقيقا بمعناه اذا لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير او ماضية بمعناها لان المراد كون الماضي بمعناه لا كون الجملة الماضية بمعناها ولئلا يتوجه ارجاعه الى ماضية غير مقترنة وفساده ظاهر فلا بد ح اى حين اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه من قد ظاهرة او مقدرة ليكون دفعا على ان الماضي بمعناه او مضارعا اى جملة مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية لان الاقتران بالسين او غيره صفة المضارع لا الجملة مقترنا بالسين او سوف اولن او ما يكون دفعا على عدم تأثير الاداة لان الثلثة الاول تدل على الاستقبال او لا تبدل اليه الحال او جملة فعلية وفيه اشارة الى ما نقلناه عن الفاضل العصام في وجه التصويب انشائية كالجملة الامرية اى المنسوبة الى الامر والنهيية اى المنسوبة الى النهي والاستفهامية والدعائية اى المنسوبة الى الدعاء والتمنية والعرضية والتحضيضية يجب دخول الفاء فيه اى الجزاء لعدم تأثير

الاداة

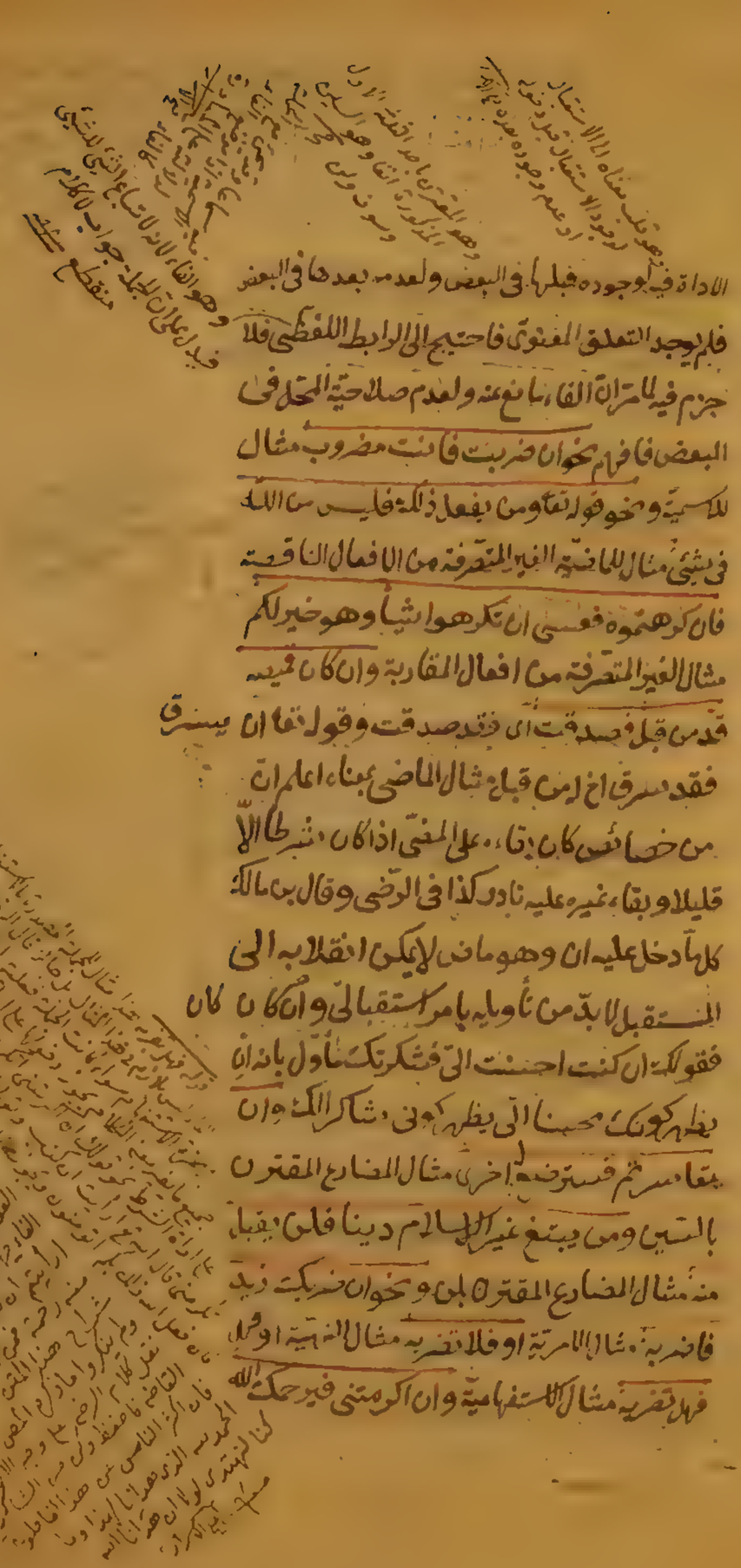

الاداة في وجوده قبلها في البعض ولعدمه بعدها في البعض فلم يوجد التعلق المعنوي فاحتيج الى الرابط اللفظي فلا جزم فيه لما ان الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل في البعض فافهم نحو ان ضربت فانت مضروب مثال للاسمية ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء مثال للماضية الغير المتصرفة من الافعال الناقصة فان كرهتموه فعسى ان تكرهوا شيأ وهو خير لكم مثال الغير المتصرفة من افعال المقاربة وان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ لمن قبل مثال الماضي بمعناه اعلم ان من خصائص كان بقاء على المضي اذا كان مشروطا الا قليلا وبقاء غيره عليه نادر كذا في الرضي وقال ابن مالك كلما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد من تأويله بامر استقبالي وان كان فقولك ان كنت احسنت الي فشكرتك تأول بانه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر كوني شاكرا لك وان يقارب ثم فسر بضده اخرى مثال المضارع المقترن بالسين ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه مثال المضارع المقترن بلن ونحو ان ضربت زيدا فاضربه مثال الامرية او فلا تضربه مثال النهيية او هل فهل تضربه مثال الاستفهامية وان اكرمتني فيرحمك الله

لنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

اعلم انه لا يدخل شيء من النواسخ على كلمة الشرط وادوات النفي الا كلما لا فانه يقال ما ان ضربتني واما من ضربني فاضربه وانه لا يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها بشيء الا ولم في المضارع فلا تقول ان لم يقرب او سيقرب او قد فعل وانه لا يجوز جعل الانشاء شرطا وانه قد يدخل الواو على ان ولو المستعملة بمعنى ان مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان يقتضي الشرط او الجزاء منه نحو اكرمه ولو شتم فالشتم بعيد من الاكرام ونقيضه وهو الشتم في اول الاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين فقيل الواو اعتراضية وقيل عاطفة على يقتضي اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني وقيل للحال والمعنى اكرمه والحال انه يشتمني فرضا وتقديرا

مثال اللامية وان جئتني فلبيتك مكرم او فالا تنزل او فلا تذهب

وان كان اي الجزاء مضارعا بغير ها اي بلا او سوف

ولن وما ثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء نظرا الى ان الاداة

لم تؤثر من حيث انها لم تقلب معناه فضعف التعلق المعنوي

فاحتيج الى الرابط اللفظي مع جواز الرفع نظرا الى ما مر من

ان الفاء يمنع الجزم ويجوز حذف اي الفاء مع الجزم نظرا

الى وجود التأثير من حيث انها خلصته للاستقبال لا للثبات

فظ واما في المنفي بلا فلانها للنفي المطلق على الصحيح

نحو ان تضرب اضرب بحذف الفاء مع الجزم او فاضرب بها

مع الرفع مثال للثبت او لا اضرب بالحذف مع الجزم او

فلا اضرب بها مع الرفع قال سيبويه لا يقع بعد الفاء

فعل يمكن جزمه بلا جزم الا على اضمار لا يصرف عن الجزم مثل

من يؤمن بربه فلا يخاف اي فهو لا يخاف فيكون كالجملة

في التقدير وقال ابو جعفر وهو قياس لان المضارع صالح

لان يكون جزاء بنفسه فلو لانه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفاء

وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه الرضي والحق لان ما ذكر

في وجه الاقيسية مندفع بما ذكرنا في وجه دخول الفاء عليه

والتصارف عن الجزم هو الفاء كما مر ويعتبر الجزم في محل الجملة

واما المعمول بالتبعية وهو عما في الاتباع تبع سابقه

في الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد

للمبتدئ كالاستلزام الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية

بتتبع الموارد مثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا

تركوا واكتفى بتعريف اقسامه على ان مفهوم التعريف حاصل

بملاحظة مفهوم لفظ بعد معرفة المعمول

بالاصالة ولو سلم عدم حصولها فهو حاصل ببيان

الاحكام فافهم وفي تعريف ابن الحاجب خلل آخر بينه

في الامتحان فتأمل بالاستقراء ولا يجوز تقديم شيء

منها اي التبعية على متبوعها في السعة واما في الضرورة

الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحروف كقوله

عليك ورحمة الله السلام وعاملها عامل متبوعها

كما هو مذهب سيبويه اما في الصفة والتأكيد و

عطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع في قصد

المتكلم منسوب اليه مع تابعه فلما افسح حكم العامل

ونسبته عليهما حتى صار المفرد منسوب اليه

وكان الثاني هو الاول في المعنى افسح عمل ايضا

عليهما معا ليحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى

واما جعل العامل فيها معنويا كما ذهب اليه الاخفش

فخلاف الظاهر اذ المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالشاذ

النادر او مقدرا كما ذهب اليه البعض فخلاف الاصل

ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالامر

الجلي واما في البدل فلان المبدل منه في حكم المطرح

فكان العامل باشر الثاني ووافقه في المجرد والمزيد

ومعنى التبعية اتحادها في النوع مع

كون اللاحق لاجل السابق بالاولوية

بعده فالمراد الاخبار بالتعدية والاحوال

المتداخلة كما ورد على ابن الحاجب

وقيد الاسناد مطوي على المشهور

وعلى ابن الحاجب

فان المجيء مشلا في جاءني زيد الظريف

او الظريف زيد او زيد نفسه في

قصد منسوب الى زيد المقيد

بالظرافة او بكونه نفسه او

الى الظريف المقيد بزيد لا

الى زيد او الى الظريف مطلقا

فلا يحمل التنازع فيه على

في غلام زيد في جاءني غلام زيد

فان المنسوب اليه وان كان الغلام

مع زيد الآن الثاني ليس هو الاول

في معنى فلم يعمل العامل فيه اما

في معا

والزمخشري وابن الحاجب واما جعل العامل فيه
نظير الاول لا نفسه كما جعل الاخفش والرماني والفارسي
واكثر المتأخرين فخلاف الظاهر والاستدلال بمثل
قوله تعالى لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم خيث عمل
في البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام اذ ليس
كل من البدل والمبدل منه المجرور فقط بل هو مع الجار
والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام واما الاستدلال بان
المبدل مستقل ومقصود دون المبدل منه فيأتي
مذهب سيبويه كما سبق لا مذهبهم كما زعموا واما
في العطف بالحروف فلان كون الحرف واسطة بين
العامل والمعمول هو القياس وتقدير العامل بعدها
كما ذهب اليه الفارسي واجيب خلاف الظاهر والقياس
وجوز في عطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم
لزوم احد القبيلين كما هو حق العامل واما ابها
اي للخبر كاء ابه اي متبوعها ولو حلا او موهوما
نحو يا زيد العاقل بالنصب ونحو بدا لي اني لست
مدركا ما مضى ولا سابقا شيئا اذا كان جائبا فاتا
سابق مع كونه مجرورا عطف على مدركا مع كونه
منصوبا بالتوهم الجر فيه لانه في موضع يكثر فيه الجر بزيادة
الباء واما الرفع في العاقل على احد الوجهين في
المثال المذكور فليس باعراب ولا بناء بل هو مجرد

المشاكلة

والتسمية ببدل الاشتمال باعتبار المجرد وفائدة اللام التأكيد ليس الا

لمجرد المشاكلة والاتباع كجر الجوار والتسمية بالرفع
والجر مجاز المعمول الاول اي من تلك الخ الصفة
قدمها لكونها اشد متابعة واكثر استعمالا واوفاها
وهي تابع خرج بما يميز من المعولات يدل بهيئة
تركيبية مع متبوعه دلالة تضمنية او التزامية
صارت بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية على ما
صرح به الفاضل العصام في الاطول شرح تلخيص
المفتاح على معنى ثابت في مدلول متبوعه ولا يدل
عليه المتبوع خرج بالتوابع وادخل الوصف بحال
الموصوف نحو جاءني رجل حسن فان حسنا
باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا على حسن
ثابت في الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل
حسن غلامه باعتبار اسناده الى فاعل يدل على
حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع
بعد اعتبار هذا الاسناد يدل على معنى حاصل
في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه
وانما سمي وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق
عليه ايضا انه يدل على معنى في متبوعه لجريان
الاعراب على ما يدل على حال المتعلق والتمييز
بينهما للاختلاف في احكامها ثبوتا مطلقا تمييز
مقيد بزمان النسبة اليه وعلى ما قررنا لا يرد

فاته حسن و

البدل والعطف بالحرف فى مثل اعجبنى زيد علمه
او وعلمه والتاكيد فى مثل جاءنى القوم كلهم او اجمعون
للدلالة على الشمول لان دلالة كل منهما ليست بمضمنة
ولا التزامية ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح
فى الامتحان فيخرج بطلقا اذ دلالة كل منهما مقيد
بزيادة النسبة الى المتبوع كما صرح به الفاضل العصام
وما يقال ان هذا قيد للدلالة لا للظرف اى دلالة
مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيب
مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية مواردها
فرده المصنف بانه لا يليق لغير العطف من التوابع مع
متبوعاتها هيئت مخصوصة ولذا قد يجوز فى تابع
ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف
المعانى وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية على
ان الظ على هذا التوجيه التانيث وانما ترك
ذكر الفائدة لانها لطيفة المعانى ويجوز تقدره
لما مر فى الخبر نحو جاءنى الرجل العالم الفاضل ويجوز
وصف النكرة حقيقة او حكما كالموصوف باللام
الذهنى لكن لا توصف الحكمية الا بجملة فعلية
فعلها مضارع نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى
يستبنى كما لا توصف من المفرد الا بنكرة
يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت برجل مثلك
يسبنى والنكرة

او خير منك

ط
لكن قيل يخرج من التعريف الوصف لكشف معنى
الموصوف نحو الجسم الطويل العريض العميق
فان المقصود منه بيان معنى الجسم لا الدلالة
على معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة
فان المقصود منه تاكيد معنى فى المتبوع لا الدلالة
على معنى فيه

وعند البعض يجوز لحوق
الواو بين الصفة والموصوف
لتاكيد اللصوق كما قيل فى
قوله تعالى وما اهلكنا من
قرية الا ولها كتاب معلوم
فلا يحتاج الى التاويل

وقيل ان ضابط
التفصيل فى الفتاح
احد الامرين

للعهد

او الاضافة للعهد الذهنى قالوا يوصف دخول المعرف بكل نكرة ولم يعلم سببه
وبقى ان يقال ان حضر الذهن
الجملة بحالة يصدر عنها
مضارع مثبت مثل
ولقد امر على اللئيم
يسبنى والنكرة



او خير منك بالجملة لخلوها عن التعريف مع دلالتها
على معنى فى المتبوع كالمفرد للخبرية لا الانشائية لانها
لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جاءنى رجل
اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر
بضربه قال الفاضل العصام قيدها بها هنا واطلقها
فى الخبر اشارة الى جواز كون الانشاء خبرا بلا
تاويل دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم
للمخاطب انتسابه والانشائية غير معلومة النسبة
قبل التكلم والمقصود من خبر المبتدا ليس الا افادة
نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة
الخبرية يجهل النسبة الانشائية ويلزم فيها
الراجع الى ملك النكرة للربط ولو لاه لظننت فى
بادى الراى اجنبية وانما التزم فيها الضمير دون
الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها ولو
فليس هنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه
ولذا بالغوا فى ربط الحال ايضا فوق المبالغة فى
ربط الخبر نحو جاءنى رجل قام ابوه وقد يحذف
الضمير لقرينة نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس
عن نفس اى فيه ويوصف اى يقع الوصف
بحال الموصوف بحسب الدلالة ولو تجوز امفردا
كان الوصف او جملة ولذا قدم ببيان كونه جملة

على هذا البحث فزيد الحسن من هذا القبيل
وان كان الحسن في نفس الامر هو وجهه او عينه
او غيرهما و بحال متعلق كذلك فزيد الحسن
نفسه او ذاته من هذا القبيل وان كان الحسن
هو زيد بعني يوصف بلفظ يدل على معنى قائم
بالمتعلق ويجري الاعراب عليه باعتبار معنى
اعتباري حاصل في الموصوف باعتبار تركيبه معه و
لما قسم الى قسمين اشار الى اختلاف احكامهما و
تفصيلها فقال فالاول اي الوصف بحال الموصوف
يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد في كل تركيب
اربعة لاتحادهما في المعنى في التعريف والتنكير حقيقة
او صورة كما في الجملة و الافراد و التثنية والجمع و
التذكير و التانيث و الاعراب تركه حذرا من التكرار
ولا وجه للاستثناء ما يستوي فيه الذكر و المؤنث
لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وذكر الواو في
الجميع لارادة النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد
منهما الذكر او الا في الاثنين نحو جاءني رجل عالم و
جاءتني امراة صالحة و الثاني اي الوصف بحال
المتعلق في الاولين من السبعة اي التعريف و
التنكير فقط دون الخمسة الباقية وحكم فيها قد
علم في بحث الفاعل ولذا لم يقل وفي البواقي كالفعل

كما قال

كن التبعية في الجملة والتانيث اعم من ان تكون متبعة
او حكما في نحو رجال عالمة تابع لمؤنث تاء ولا اي جامع رجل
وما يتوهم في المذكر و المؤنث و الافراد و التثنية
والجمع تابع للمذكر و التذكير و للمؤنث في التانيث و المتعدد
في الافراد نحو رجل جريح وامراة جريح و رجل عدل وامراة
عدل و رجلان عدل و رجال عدل بلفظ المصدر و رجال كثير

اشتثنى مولانا عبد الرحمن
الجامي وغيره

الشخصة من الجانبين من التابع
والمتبوع اي تبع نوعه نوعه و
اجتماع المتضادين في واحد نوعي
في حالة واحدة جائزة كما يقال الانسان
عالم او جاهل اذ مجموع السبعة يوجد
في نوعيهما دون افرادهما بل يوجد
في كل منهما ثلثة منها

حكمية الامتحان

كما قال ابن الحاجب اذ لم يسبق في كلامه ذلك على
ان هذا في كلام محوال غير المعلوم فيحتاج الى
انتظار تشديد نحو جاءني رجل راكب غلامه
او الزيدون الراكب غلامهم ولما توقف معرفة
هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وسبق بيانها
غير الاوليين في بحث الفاعل اراد ان يبينهما فقال
والمعرفة والله دره حيث لم يحوج الطالب الى انتظار
تشديد كابن الحاجب والبيضاوي قدمها مع ان
بعض افرادها فرع النكرة لكونها اشرف واقيد و
كون مفهومها وجودا بحضانا اسم ووضع وضعا اجناسيا
او كليا الشئ ملتبس بتعين اي بذاته المعينة من
حيث انه معين فخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع
لمفهوم المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن
لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه و
الرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالذهن
لا يلتفت اليه الا مع هذه الحيثية وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير
الراجع اليها وبين اسد واسامة كذا ذكره الفاضل العصام
وقال في الامتحان هذا لا يتناول الموقوف باللام والنداء
والاضافة فان الاشارة الى التعيين خارجة عن وضعها
حاصلة بالمجاورة في الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوي

حيث انه معين

الى ما فيه اشارة الى معين وقال العلامة التفتازاني

والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل

في شيء بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل في شيء

لا بعينه فالمعتبر في التعيين وعدمه ان يكون ذلك

بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون

الوضع ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه اذا

قال جاءني رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند

السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ

واختاره ابن الكمال الكامل في الاصول وجعل

بعضهم معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل في

شيء بعينه واستبعده الفاضل العصام وبعضهم

ما وضع لافادة شيء بعينه واستبعده ذلك الفاضل

ايضا بان تعريف ما قابلها ليس بهذا المعنى ويمكن

ان يقال ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي والاشارة

المذكورة في هذه الثلثة وان لم تكن داخلة في وضعها

الشخصي لكنها داخلة في النوعي فبالنظر الى هذا لم

يعدل عنه وما ذكره في الامتحان بالنظر الى الشخصي

الذي هو المتبادر عند الاطلاق في كلام العلامة

اشارة الى هذا حيث قال والاحسن والنكرة

ما وضع لشيء لا بعينه اي غير معين هذا اذا كانت

موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضي

او لشيء

يعني ان في لفظ المعرفة اشارة الى معين معهود معلوم

معناها وان كان معلوما بالوضع والا لزم ان

الكلام فيها كان عاما بالوضع والا لزم ان

التخاطب لكن ليس في

لفظها اشارة الى تلك

المعلومية

يعني الاعتبار في المعرفة يكون

في نفس الامر حتى يكون اللفظ

لمجرد ذلك بلا دلالة لفظ ذلك

التعيين معرفة ولا في النكرة

يكون غير معين عنده في نفس

اذ لا بد في طرفيها من كونه

عنده في نفس الامر

معلوما



اول شيء لا ملتبس بعينه اي من غير اعتبار تعينه اذا

كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار

الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ومنه السيد

السند في تصانيفه قال الفاضل العصام والمعرفة

ستة انواع بالاستقراء النوع الاول المضمر اقتضا

موضوع لمعان معينة من حيث انها معينة باعتبار

امر كلي فان الواضع لاحظ او لا مفهوم المتكلم

الواحد مثلا من حيث انه يحكي عن نفسه وجعله

آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد

منها بخصوصه بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه على

ما هو رأي المحققين من المتأخرين لا باداء القدر المشترك

كما هو رأي المتقدمين قدمها لكونها اعرف مما عداها

واعرفها ضمير المتكلم لبعده عن الالتباس ثم المخاطب

لوجود الالتباس في الجملة فانه يتطرق فيما لا يتطرق

في المتكلم ثم الغائب فانه وان احتيج الى لفظ يفسره

لكن هذا بمنزلة وضع اليد عليه وهي اربعة اقسام

بالنظر الى ما قبلها والى اعرابه الاول مرفوع محلا متصل

قدم اذ المرفوع عمدة والاصل في الضمائر الاتصال و

لا يسوغ المنفصل الا لتعذر التصل وقد سبق في

بحث الفاعل والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو هو

هي هما للتثنيتين ولذا ذكره بعد المفردين ولم يذكر كذلك

ضمير المتكلم يحكي عن نفسه وضع للمتكلم الواحد

ضمير المخاطب وضع للمخاطب الواحد

ضمير الغائب وضع للغائب الواحد

ضمير المتكلم يحكي عن نفسه وضع للمتكلم الواحد

ضمير المخاطب وضع للمخاطب الواحد

ضمير الغائب وضع للغائب الواحد

انا اذا قلت انت جاز ان يلتبس بغيره

واذا قلت انت جاز ان يلتبس بغيره

باخر فيقول هم ان المخاطب

والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه اياها اياهما الخ مذهب سيبويه ان الضمير اياه وما بعده اخرم حروف عاهية
الضمائر المنصوبة قرائن على المراد لانه اياما مشترك بين المعاني الكثيرة ومذهب الخليل والاخفش ان اياما مضاف الى ما اتصل
به وهذا في غاية الضعف اذ لا يضاف الضمير وقال السيرافي والزجاج الضمير هو اللواحق واياما مضاف اليها وقال بعض
الكوفيين ان اياما اسم الضمير وارتضاه الرضي فهو المذهبين الاخيرين لا وجود للضمير المنفصل الذي هو المرفوع وقال الفاكهي
والصحيح والاظهر ما قيل ان هذه الالفاظ بكمالها ضمائر وان لم يوجد لبعض اواخرها كافا وهاء وبادلان كون
اللام الواحد موضوعا لمعان كثيرة بعيد

لزم ذكره مرتين كما في عبارة عميرة ولما كان مشتركا
بينها ذكر المجموعين بعده فقال هم هي انت بالفتح
انت بالكسر انتما كهما انتم انتن انا نحن أنا بدء
بالغائب وغاية لاسلوب الترقي ومن بدأه
بالمتكلم رعى اسلوب التنزل والقسم الثالث مشترك
بين منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما
الا بتعيين ما اتصل به فان تعين كونه جارا
مجرورا وان ناصبا فمنصوب وان اشتبه
ولذا اختلف في ضمير الضارب قيل مجرور مضاف
اليه وقيل منصوب مفعول به وبهذا الاعتبار
لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوا نحو ضربه ضربها
ضربهما مثلها ضربهم ضربهن ضربك ضربكما
ضربكم ضربكن ضربني ضربنا ونحو له اه لها لهما
لهن لك لكما لكم لكن لي لنا والقسم الرابع منفصل
منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك
اياكما اياكم اياكن اياي اياي اياما والنوع الثاني من
الستة العلم وهو ما لا يتناول غيره بوضع
واحد جزئي بركما في الامتحان ان نحو سامة
غير داخل فيه الآن يدعى ان تناول للافراد مجاز
ويخدشه عدم الفرق في الاستعمال بينها وبين
اسد فالحق ما قاله ابن الحاجب والرضي من ان

تعريف

وان تحتملا لها ولذا لم تحتمل لها ولذا لم تحتملها ثم القاريء
والقارىء فسيبويه يجعل هذا الاول منصوبا بالرابع
لسلم ظاهر مقالته والدماميني والفخري والمرد
على احد قوليه مجرورا والاخفش يجعله منصوبا
وما اتحد لفظا المنصوب المتصل والمجرور المتصل
جعل الاقسام اربعة ومن نظر الى اختلاف العامل
جعلها خمسة وجعل المشترك قسمين منفصلين
منصوب متصل ومجرور متصل

وانه انها انهما انهم انهن انك انكما انكم انكن
انتي انا ونحو زاتي واتا بالنون الوقاية وحذف
نون انا

ولا يخالف معناه معنى اسد

تعريف مثلها تقديرا كعدل عمر لا مورد لفظية مثل
امتناع اللام ومنع الصرف وهو قسمان علم شخص
نحو زيد وعلم جنس عينا او معنى نحو سامة
وسبحان علم لحقيقة التسبيح على رأي قدمه على
الاشارة
لكونه اعرف منها لان مدلوله متعين بحيث لا يشاركه
ما يماثله وضعا واستعمالا بخلافها فانه لا تعين لها
وضعا بل استعمالا والنوع الثالث من الستة
اسماء الاشارة ولما دل الاسم على المسمى اكتفى به والاشارة
حقيقة في الحسية الحاضرة فيخرج المضمرات وسائر
المعارف لان اشاراتها ذهنية ونحو تلك الجنة
وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس
مشاهد قدمها على الموصول وذي اللام لانها اعرف
منهما لان معرفتها بالقلب فقط بخلافهما فانها
بالعين ايضا وهو مبتدأ خبره محذوف او ذا مبتدأ
خبر للمذكر المفرد اي الاشارة اليه ويمكن ان يجعل
ذا مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبرا وللمذكر حالا من
فاعل الظرف او العكس والجملة منبه الاول ولمشار
اي المذكر خبر مقدم ليكون الضمير اذهب الى المرجع
ذان رفعا مبتدأ مؤخرا وثنان بتقدير منها كذا
وذين نصبا وجرا وللمؤنث المفردة بقلب
الذال في المذكرة اذ العادة هي الفرق بينهما بها

على التأنيث والوصف بالموقوفة نحو هذا اسامة
المقبل ووقوع الحال بعدها بغير وصف وصحة الابتداء بها
نحو اسامة اجراء مما يقاله قال الدماميني اذ مثل
هذا يجب اللفظ للمعنى فانه شايع كالنكرة
علم وقال بعضهم اطلاق الموقوفة عليه مجاز

الاشارة

وانا على رأي آخر فلا حقيقة للتعريف
الفائق وانما هو بحسب القصد حيث يأتي احكام
العارف وقال الفاضل العصام هذا
ليس بمرضي وان مر الرضي لان معاني
النوعية والجنسية تقدمت في الموصول

بسبب اقترانها بالاشارة الحسية منها

حقيقة في الحسية الحاضرة وبحر ظاهره خروجه

ولذا جعل اصل السائر ذكره الفاضل العصام
وذى بقلب الالف ياء فرقا بينها ايضا بالياء التى
هى علامة التانيث فى تضريبين قيل هى الاسم لكنه
باذا ذا وتى بقلب الالف ياء مبالغة فى الفرق وتا
وذه بقلب الالف هاء وسكونها فى الوقف والوصل
اجراء لها مجرى الوقف وبكسرها بالياء وتى وذى هى
بوصل الياء وذات لم يذكرها لقلتها ولمشاه اى المؤ
نث تان وتين قال فى الامتحان وهذا يدل على ان الاصل
تا ولجمعها اى الذكر والمونث اولاء مدا وقصرا
فيكتب بالياء لان الف مجهول الاصل ويرسم الواو
لئلا يلتبس بالى حرف جر وحمل عليه الممدود ويلحق
اوالك اى اسماء الاشارة حرف التنبيه للتنبيه على
المشار اليه قبل ذكره وهو هنا لاشتهاره باختصاص
اما والا بالجملة ما لم يلحق اواخرها اللام فلا يقال
هاذلك وهاتلك لان حرف التنبيه لا يلحق
للبعد بحلا اللام فلا يجتمعان نحو هذا و
يتصل باواخرها كاف الخطاب تنبيها على حال
المخاطب من التذكير والتانيث والافراد و
ضديه وهو حرف لعدم حظ من الاعراب
اذ لا يكن جعليا بما لاسم الاشارة لتباينهما و
عدم القصد بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف
وقيل

وقيل لامتناع وقوع الظاهر مقامها ومنع مستند النحو
افعل واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا
يخفى ان هذا الكلام على السند واللازم اثبات المقدمة
الممنوعة وانى هذا فيقال فى المذكر المفرد ذاكه بالفتح
وفى المونث المفرد ذاك بالكسر وفى تثنيتهما ذاكا وفى
الجمع المذكر ذاكم وفى المونث ذاكن انما تعرف بهذا التعرف
مع ان الحرف لا يعرف لكونه على صورة الاسم وعدم اصالته
فى الحرفية وكذا اى مثل ما ذكر لفظ ذا فى تعرف حرف الخطاب
المتصل باخره البعدى من ذان الى اولاء نحو ذلك الخ وتاكه
اوتلكه اه واولئك اه فيصير خمسة وعشرين اذ حرف
الخطاب فيضرب الخمسة فى الخمسة يحصل ما ذكر وقال البيضاوى
وجاء افرادها مطلقا ويجمع بينهما اى حرف التنبيه و
كاف للخطاب لعدم المانع مع عدم امتناء احدهما من
الآخر نحو هاذاكه ويقال اى تقول العرب تلك فى
تى واولالك فى اولاء بالمد باللام مع حذف الياء
لالتقاء الساكنين فى الاولى وقصر الهمزة فى الثانية
وهو جائز على ما فى التسهيل وحمل على ان يكون
الاولى بفتح الياء وحذف الالف من تا مع لكنه
قليل ولم يحذف الالف فى ذلك لخفتها بكسر اللام
على ما هو الاصل فى تحريك الساكن وذانك وتانك
مشددتين اذ المخففتان للمتوسط حال كون كل من

هذه الكلمة الاربع للبعيد لان زيادة المبنى تدل على زيادة
المعنى قيل التشديد عوض عن الالف المحذوفة من
المفرد وارتضاه الرضي واستحسنه الدماميني وردّه الفا
ضل العصام بانه ينبغي ان يكون للمتوسط كما بالتخفيف ثم قال قد
يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدّدة
للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء في القريب
والبعيد والمتوسط اقول لا بعد في افادة حرف واحد فا
كالف واللام في لفظة الله واختصاص افادة البعيد
باللام مم وقال المبرد الاصل ذان وتان لك جعل اللام نونا
وادغم وردّه ايضا بان الاصل كون الادغام بجعل الاولى
مثل الثاني وهنا ليس كذلك اقول ذلك مم لو جود
مثل اطرد وادّ مع على انه انما يجعل كذلك لامتناع
تغيير الاول لكونه علامة مع ان فيه مزية الغنة وبانه
لادغام مع سكون الثاني وعرفت ان اللام ساكنة
كسرت لالتقاء الساكنين ولما كان هنا قبلها
حتى يلزم الالتقاء اقول ان اراد انه لا ادغام مع بقاء
السكون فلم وغير مفيد وان اراد انه لا ادغام
بعد زوال الحركة فمم لجواز مثل ليد على انه يمكن
ان يدخل اللام مكسورة عنده كما ظنه الرضي وارتضاه
الدماميني وردّه ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام لصح
هذان بالتشديد مع ها كما لا يصح ها ذلك

وقد جاء

وقد جاء اقول مجيء لعدم اللام لفظا فيجوز ان يجمع
الها مع البدل وان لم يجز مع المبدل منه وقيل اللام
كانت قبل النون وفيه انه يلزم الفصل بين نون
التثنية والالف باللام وان الاصل دخوله بعد تمام
الكلمة وقد جاء ذائيك وتائيك بابدال النون ياء
وأما بالفتح وهنا بالضم والتخفيف وهو لازم
الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى لا غير وهنا
بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاء الكسر وهنالك

فلما كان الحقيقي الحسي خاصة لا تستعمل في غيره
الا مجازا والثاني للقريب وسواه للبعيد والنوع
الرابع من الانواع الستة للمعرفة الموصول بغيره و
هو نوعان الاسمي والحرفي ذكره
الفاضل العصام وهو في الاصطلاح ما لا يفيد جزء مسماه
الا بجزئية وعائد تركه لانه لا يفيد للمبتدئ للتلازم
للدور بل يفيد لمن عرف صيرورته جزءا في الاستعمال
واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة الافراد تحصل
بالعد او قدمه على الموف باللام مع ان بينهما مساواة
لكتابة لاسماء الاشارة في كونه من المبهمات ولا بدلية
اي للموصول في جزئية من الجملة من صلة ليكون
بها معرفة بان يشار الى معهود بمضمونها بين
والسامع على ما هو وضعه ولذا قيدها بقوله

جملة خبرية معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم ليكون
مضمونها حكما معلوم الوقوع لقبل التكلم بها ولا حكم
في المفرد فضلا عن المعلومية والانشاء لا يوف
مضمونها الا بعد ايرادها ولو كان الخبرية غير معلومة
لا يصلح ان تكون صلة وباذكرنا اندفع ما يقال ان
الموصول لو كان موقتة بالصلة لكان النكرة الموصوفة
بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق في من مثلا
بين ان يكون موصولا او موصوفا في مثل قولك لقيت
من ضربته اما اندفاع اللزوم فظ واما اندفاع اللازم
فلان معنى الاول بحسب الوضع لقيت الانسان
المعهود بكونه مضروبا لك ومعنى الثاني لقيت
ابنسانا مضروبا لك وفيه تخصيص لكنه ليس بوضعي
والتفصيل يطلب من الرضي والدماميني شرح التسهيل
هذا على ما هو المشهور وقال الدماميني والعهد لازم
بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلة كقوله
تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع وقد يبهم الصلة
قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر فان استطعت ان
وان يغلب الهوى فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه فيما
اي للجملة ضمير عائد الى الموصول للربط به خص الضمير
بالذكر لغلبته واصالته وقال صاحب التسهيل
او خلفا اي الضمير وقال الدماميني في شرحه المراد به

الظ

٥

الظ كقولك يا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في
رحمة الله اطمع اي في رحمته لكن قال ابو علي منهم من لا يجيزه
وقال بعضهم اجازه سيبويه في الخبر في الصلة اولى فظهر
من هذا ما فيما في الامتحان ان العائد عام كعائد
المبتدا كذا في التسهيل وقال الفاضل العصام والاصل
كون الضمير غائبا لان الظواهر بأسرها غيب وقد
يعدل عنه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم
او المخاطب نحو قول علي رضه انا الذي سمتني امي حيدرة
ونحو انت الذي قلت واما اذا كان كل منهما مخبرا عنه باحدهما
او مشبها به فلا يجوز الا الغيبة نحو الذي قال
انا او انت اذ في الذي قلت اغناء عن الاخبار بانا او
انت ونحو انا حاتم الذي وهب المائين واما اذا وجد
ضميران جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا الذي قلت
وضرب زيدا ويجوز حذف اي الضمير كثيرا لو مفعولا
وقليلا لو مبتداء او مجرورا عند قرينة اذ لا حذف
بدونها الا منسيا ولا يجوز هنا ولو مفعولا لكونه
جزء من الصلة وهو اي الموصول الذي هو للواحد المذكر
واللام الاولى حرف التعريف بالاجماع. زيدت لئلا يكون وصف
معرفة به كوصفها بالنكرة فانه في حكم الصفات المشتقة
في وقوع الاوصاف ومثنى منها لا يكون معرفة بدون
اداة التعريف والثانية اصلية كالياء عند البصريين وزائدة

عند الكوفيين ليفصل بين الاولى والذال الساكنة التي
هي الموصول ثم كسرت واشبعت قال الفاضل العصام هذا
مما لا يجدي مناسبة فضلا عن شاهد ثم الوياس في الكتابة
بلا معين اذ الاولى ليست بجزء منه بل كلمة برأسها الكن
عدل عنه هنا لتسهيلها منزلة الجزء منه للزومها ولثناه اى
الواحد اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا وكتب فيه
بلا معين للفرق بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذان و
اللتان والجمع المذكر وقيده اتسهيل بالعاقل لانه
في الاحوال الثلثة من الرفع والنصب والجر والتي كالذي
هي للواحدة المؤنث ولثناها اى الواحدة اللتان رفعا
واللتين نصبا وجرا ولجمعها المؤنث اللواتي وجاء
فيه اللوا بحذف التاء والياء معا واللائي بالهمزة و
الياء واللاي بالياء فقط ساكنة او مكسورة واللا
بالياء والتاء واللات بحذف الياء اكتفاء بالكسر واللواتي
بالهمزة والياء قال مولانا السيد عبد الله في شرح
لب الالباب انظائر هذا واللواتي جمع لجمع وذا عطف
على الذي الواقعة بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا
صنعت اما بمعنى الذي فالرفع اولى في جوابه ليطابق
السؤال في كونها اسميتين ويجوز النصب بتقدير الفعل
المذكور او بمعنى اى شيء فالنصب اولى فيه ليطابق
السؤال ايضا في كونهما فعليتين ويجوز الرفع على انه

خبر

لان ما هو مبتدأ وذا خبره وجوابه
مثلا كتابة مرفوع على انه خبر محذوف
اى مصنوعي او الذي صنعته

لان ما هو مبتدأ بكمال معقوله مفعول
صنعت وجوابه مثلا كتابة منصوب
بتقدير صنعت

خبر محذوف ومن لذي العلم الا انه يجمع وما لغيره في
الغالب ولصفات ذي العلم وللمبهم امره ويستوي
فيها الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كذا
ذكرها الفاضل العصام واى المذكر واية للمؤنث والا لف
واللام اى مجموعها على ما في مشرح المفتاح للشريف و
التفتازاني لا اللام وحده على ما في المختار في حرف
التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول ال كهل ذكره
في الامتحان لكن هذا مخالف كما سبق ولعله شيء في
احد الموضعين على احد الرأيين وفي الاخر على الاخر ه
الكائنان في كم الفاعل والمفعول بمعنى الذي في
المذكر والتي في المؤنث والنوع الخامس من الستة
المعرف باللام سواء كان للعهد الخارجي على ما هو المتبادر
عند الاطلاق كما اشير بها الى حصة معينة من ماهية
مدخولها فرد او افراد نحو جاءني رجل فاكرمت
الرجل المعهود المذكور او للجنس كما اشير بها اليه من
حيث هو هو فيشمل لام الحقيقة نحو الرجل اى جنس
خير من المرأة اى جنسها او من حيث وجوده في ضمن كل
الافراد فيشمل لام الاستغراق كقولنا ان الانسان
في خسر الا الذين الاية او في ضمن بعض الافراد بلا
تعيين فيشمل لام العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتر
اللحم حيث لا عهد والمعرف بحرف

من قبل ان اللام الداخلة على الصفات
وقعت عوضا عن اللام
احمد الاسيوطي

النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل والا فنكرة
نحو يا رجلا والمتقدمون لم يذكروه لزعمهم انه داخل
في المعرف باللام اذ يا رجل مثلا يا ايها الرجل والمص
لم يسلك مسلكهم لكونه تكلفا والنوع السادس
من الستة المضاف الى احد هذه المذكورة بالذات او
بالواسطة تما يصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك
الكلام صحة الاضافة الى الكل من افرادها فلا يرد ان
لا يصح الاضافة الى المعرف بالنداء وما اذا اضافة
معنوية ان لم يتوغل في الابهام كمثل وغير وقد سبق
ان اللفظية لا تفيد تعريفا نحو غلام زيد او يد
وتعريف مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور
والتابع الثاني من الخمسة العطف بالحروف
وهو تابع وسطا ومعنى لكونه مقصودا اى المعطوف
باحدها قدم لكونه بالواسطة كالمستقل لفظا
وهو ظ ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف
السائر كما يجئ ولا بد من دخول الواو على الصفة يكون
احق بالاتصال بها كما سيجئ في التاكيد وترك
تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو والفاء
وثم وحتى الا بتكلف ارتكبه البعض واكتفى بما يفهم
من قوله وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة التي هي للعطف حقيقة فلا يرد

الصفات

الصفات الواردة مع الواو لزيادة الوصوف كقولك
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على
رأى والتاكيد الواردة بالفاء او ثم لمجرد التدرج
والارتقاء نحو بالله فبالله ووالله وكون المعطوف
على الصفة مثل جاءني زيد العالم والشاعر والكاتب
صفة نحوية مركبة ولو كان كذلك لاستحق الرفع
من جهتين وجعل الرفع الواحد اثر الكلا
المقتضيين ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير للآخر
مما لم يقل به احد وهي اى تلك العشرة ولقد احسن
في عدها هنا وابن الحاجب آخر الى بحث الحروف فلزم
الانتظار الطويل الواو لمطلق الجمع مطلقا والفاء مع
الترتيب بلا مهلة وتراخ فيكون للتعقيب وثم
للترتيب معها وحتى معها ايضا لكنها فيه اقل وهي
فيه ذهنية لا خارجية كما في ثم والمعطوف به جزء
او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا فيصح
لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء
الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس
حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فان
المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت او الابعير
الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وقدم
قدوم ركبان الحجاج على رجالهم وان لم يكن في

نفس الامر كذلك فاو لاحد الامرين او الامور قد
يجيئان للتفصيل وللابهام فيكونان رائحين للمعنيين
عنده بخلاف ام وام المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا
يليها احد المستويين والآخر ويجاب بتعيين احدهما
او كليهما او نفيهما لانهم اولا لانها انما استعملت فيما
علم ثبوت احدهما عنده بلا تعيين فيطلب المنقطعة
للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني فيستعمل في
الخبر نحو انها لابل ام شاة وفي الاستفهام نحو
ازيد عندك ام عمرو ولا لنفي ما اوجب للاول نحو
جاءني زيد لا عمرو فهي لازمة للايجاب وبل للاضراب
مع الاثبات كجاءني زيد بل عمرو وامّا مع النفي فلصرف
حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت عنه على قول
ولاثباته لما بعده على آخر ولكن في عطف المفرد للاثبات
بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو فهو
نقيض لا وفي عطف الجملة للاثبات بعد النفي و
للعكس فهو نظير بل نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ
وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فهو لا يفارق النفي
واذا عطف اي العطف بالحروف او وقع العطف
على الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستترا احتاج الى
التأكيد بمنفصل ويقبح تركه يعني ان شرط العطف
على المرفوع المتصل بارزا او مستترا احتاج الى
التأكيد بمنفصل ويقبح تركه يعني ان شرط العطف

ذلك لوجوب تغاير المتبوع والمعطوف في الكلية والمغايرة
حرف النفي اذا يدخل للاول فيجب كون المعطوف عليه منفيا ليحصل
التغاير

واذا عطف العطف

على التأكيد به فالجزاء مشروط للشرط بناء على ان
الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء مشروطا
لوجوده في الخارج ويكون مسببية الشرط بحسب
الذهن ولذا يفسر الشرط في مثل بالارادة كقول
تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم و
لذا لم يقيد قوله يجب تأكيده باولا لكذا حققه الفاضل
العصام وامّا اوهم قوله يجب جواز كون التأكيد
متأخرا عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال
فقال نحو ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب هو
وغلام له وجوب ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل
فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتأكيد
يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف
على التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم
ان يكون المعطوف تأكيدا ايضا وليس كذلك الا
ان يقع بينهما فصل ولو بعد العاطف نحو قولنا و
ما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز تركه اي التأكيد بلا قبح مع
جواز اتيانه لانه ربما يطول الكلام فيحسن الاختصار
كذا قالوا وقال المصنف وفيه نظر اما اولا فلان الفصل
قد يقع بحرف واحد كما في الآية المتقدمة فالقول بحصول
الطول بحيث يغني عن الواجب خارج عما نحن فيه
واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكروه مستحسن

فكيف يعارض الوجب فضلا عن الوجحان واما
ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التاكيد لما
كفى كان ماذكر فى التاكيد تما يغنى انتهى فالوجه انهم
التزموا الفصل بالتاكيد او غيره ليحصل به النقصان فى
التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مزيته لاستقلاله
على متبوعه الذى هو غير مستقل وهى سبب استفتاحهم
العطف بدونه وفى الفصل بالتاكيد فائدة اخرى
وهى ايذان استقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل
به افضل منه بغيره فلو قال وذا عطف على الضمير
المرفوع المتصل فصل او بعد العاطف كما قال البيضاوى
لكان اخصر وانسب وافيد تدبر وانما جاز التاكيد
والبيان بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى و
ان كانا مستقلين لفظا فلا يلزم مالزم فى
المعطوف من المزية وانما جاز البدل عند دونه مع
كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكون متبوعه
غير مستقل بالحكم المذكورة نحو ضربت اليوم وزيد واذا عطف على
المضمر المجرور لان العطف على المظهر المجرور جائز بدون
اعادة الجار اميد الطاضحر فاو لسما لان لما اشتد
الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا
وانما احتياج المضاف لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كواحد
فلكون المضاف اليه بمنزلة جزئه لقيامه مقامه فى نحو ضارباز يد
وافامة الصلوة ولجواز كو آمين المؤتمناه ومعنى فلاية الاصل العنوية فاشتد
والمضاف فيها يأخذ من المضاف اليه تعريفا او تخصيصا وانما الاضافة جزء
من المضاف من حيث انه مضاف فيتوقف على المضاف اليه وانما احتياج المجرور
لفظا فلتوقف وجوده مضافا الى الجار ومعنى فلاحتياجه فى الربط والتعلق

والتعلق بالغير اليه وان لم يحتج الى نفس الربط بخلاف الفاعل فانه كما لا يحتاج الى نفس
الربط لا يحتاج فى الى غيره فان قيل يحتاج فى التعلق بالفعل اليه قلنا لا يقال يحتاج
فى ذبح الشاة الى الشاة بل الى السكين واما احتياجه فى الرفع فلفظى وماذكروه وجه شدة
الاتصال من عدم جواز التخلل بينهما فقد عرفت فساده فى المضاف وانما فى الحرف فلوقوعه
فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل بالضمير نحو فيها رحة والتوابع على القول
بل لزم اعادة الجار نحو مررت بك وبزيد وجره بالاول
والثانى كالعدم معنى بدليل قوله والمال بينى وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل بالثانى كما فى
الا فى الزائد نحو كفى بالله ثم ان هذا مذهب البصرية
فى حالة الاختيار ويجوز دون تركها حالة الاضطرار
وجوز الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين
بالاشعار والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما
يجب ويمتنع من الاحوال العارضة له بالنظر الى
الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص سبب باحدها
فيختص العروض به نحو يا زيد وللحارث وعمرو
وعبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى
من اللام اعنى لزوم اجتماع آلتى التعريف لو لم يتجرد
مفقود فى المعطوف وسبب بناء زيد اعنى
كونه منادى مفردا معرفة موجود فى عمرو لا فى عبد الله
فلا يصح ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهبا عمرو الا برفع
ذاهب على ان يكون خبر مقدما لعمرو اذ لو نصب
او جر عطفا على قائم لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع
لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد
الى اسم ما ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على
معمولى عامل واحد بالاتفاق لان قيام الواحد

مقام الواحد هو الاصل والمعقول نحو ضرب زيد عمرا
وبكر خالدا ولله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف
كابن الحاجب والبيضاوي بمفهوم قولهما ولا يجوز
عطفهما بواحد على معمولي عاملين مختلفين
اذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما اظهر كالقاضي
ما لم يظهره غيرهما دفعا لتوهم الغلط وجعل العطف
في كلام الغير لغويا اعني الميل او جعل على صلة للبناء
المحذوف لكلف بارد لا يدفعه كذا في الامتحان الا
بعد تقدم الجار الذي هو احدهما سواء ولي المعطوف
العاطف اولا على رأي وهو راي الكسائي والفراء
والزجاج والمروي عن الاخفش على ما ذكره ابن هشام
في المغني نحو في الدار زيد والحجرة بالجر عمرو وفي الدار
وعمرو والحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه على الرافع والناصب
يلزم ان لا يجوز مثلا في الدار زيد والحجرة عمرا بمثال
المتن ايضا اذ تقديمه على المعنوي غير متصور كما لا يخفى
وان كان تقديمه على المرفوع والمنصوب فيؤول الى
تقديم المجرور كما وقع في عبارة الاكثر فيصح المثالان
والعدول عن عبارتهم اتباعا لابن هشام معدول
ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما في الرضي
نقلا عن الجزولي وغيره وما في التسهيل ان قوله انه
يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا والمنصل

المعطوف

تكلف ظاهر وكونه باردا لان استعمال العطف بعلى كثير فيكون تعلق بمحذوف باردا

للمعطوف بالعاطف كما في المثالين او انفصل بلا نحو
ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد بقائم ولا قاعد
عمرو وقال الدماميني في شرحه ومعزى هذا القول الى
الكسائي والفراء والزجاج ونسب ابن هشام الى
الاعلم الشنتمري وهو ايضا مخالف لما نقله الرضي و
ارتضاه الفاضل العصام وتلقاه الدماميني بالقبول
حيث قال في شرح التسهيل ان في هذا اربعة
اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكره في متنه اي التسهيل وهو ما نقله الرضي
والثاني انه يجوز مطلقا وهو الذي نسب ابن الحاجب
الى الفراء والفارسي الى قوم من النحويين ونقل ابن
هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث
الجواز بشرط تقديم المجرور في المتعاطفين وهو
مذهب قوم منهم الاعلم الشنتمري وابن الحاجب
وان اختلفا في التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى
وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجار في
المعطوف عندهم بمضاف محذوف او بحرف مقدر بدل
عليه قبل العاطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل
والثالث التأكيد والاصح في التوكيد كذا في مختار
الصحاح هما في اللغة التقرير وقد مر ان البدل يقال
بالعطف أيضا لكونه مقصودا بالنسبة مثلا لانه
قد يؤتى بالعاطف في اللفظي لا غير فيكون التأكيد

بهذا الاعتبار ذنب بالعطف فافهم قال الفاضل
العصام لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان
ترتيبها في البيان كترتيب وقوعها في التركيب و
قد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة ترك تعويقه وهو
ما يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام البيضاوي
بان يدل عليه التاكيد اكتفاء بدلالة الاسم عليه ثم حاذلك
التقرير قد يكون هو المقصود الاصلي وقد يجعل
ذريعة الى دفع التجوز او السهو او عدم الشمول
كما بين في المعاني فظهر عدم الاختصاص بالنسبة
او الشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب والمقصود
من البيان والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير
وان لزم من التاكيدية مثل نفس واحدة والهين
اثنين تقرير جزء المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق
التاكيد عليها وهو قسمان لفظي سمي به لانه يقرر
لفظه لمعناه بخلاف المعنوي كما يجيء وهو تكرير اللفظ
الاول اما بعينه او بمرادفه مع اتفاقهما في الحرف الاخير
او مرادفه في المضم المتصل ويجري اللفظي في الالفاظ
كلها اسماء او افعالا او حروفا او مركبات قال المص
وهذا ايضا يظهر الخلل في توجيه ابن الحاجب
وان امكن الجواب انتهى بارجاع الضمير الى التكرير
مطلقا الى التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي
و

وهذا معنى قول ابن الحاجب تقريرها
بالنفس ودوه الكاشفة المغنية في
التاكيد
حاصل
جواز جزء المتبوع لانه حاصل
للمعنيين الجنسية والوحدة في
الاول والجنسية والاثنينية
في الثاني والوصف يدل على
الثنائية دون الاولان
كذا في الكاشية
طهى يظهر من كون التقرير مقصودا
اصليا
بشكل بمثل اسد ليث فتامل احمد
اى من جريان اللفظي في الالفاظ
كلها
في الاخيرين من القسم
اذ لا يلزم اعمية القسم من القسم
احد الاطوار

او بتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من
هذا التعميم عدم اختصاص بالفاظ محصورة كالمعنوي
ولا يخفى ما فيه من التكلف نحو جاءني زيد زيد او حسن
بسن وضربت انت وضرب زيد لا لا او
نعم نعم في جواب اقام زيد وزيد قائم زيد قائم و
معنوي لان يقرر معناه فقط هو مخصوص بالمعارف
من الاسماء لا يجري كاللفظي في الالفاظ كلها باتفاق
البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تاكيد النكرة بما
عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم
ودينار ويوم وليلة نحو جال ودراهم وهو
اي المعنوي نفس وعين بمعنى ذات فيجوز الجر بما
زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءني زيد بنفسه او
بعينه كذا في التسهيل وشرحه ويؤكد بها الواحد
والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتها
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول جاءني
زيد نفسه وهند نفسها والزيدان او الهندان
انفسهما والزيدون انفسهم والهندات
انفسهن وكذا عينه وكلاهما للمذكر وكلتاهما
للمؤنث يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى كما في
الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما وكل يؤكد الواحد
والجمع مطلقا باختلاف الضمير كقرأت الكتاب كله

يريد صيغة الجمع في مثنى المذكر و
المؤنث كذا هذا اجتماع التثنيتين

والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجوارى
كلهن واجمع واكتع وابتع وابصع بالهملة والمعجمة
كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ
كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاء
القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقى ولا يؤكد
بكل وما عطف عليه الا ما يفترق جزأ او محلا او حكما
غير المثنى اذ الكلية والاجتماع لا يتصوران الا فى
ذى اجزاء واذا لم يصح افتراقها لم يكن فى التاكيد بها
فائدة وهذه الثلثة لعدم ظهور دلالتها على معنى
الجمعية اتباع جمع تبع بالفتح بمعنى تابع فاعل افعال لجمع تابعه
جمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل العصام لاجمع
لظهور دلالته عليه يقال تبعه اذا مشى خلفه او مر
به فمضى معه فقوله ولا يتقدم هذه الثلثة عليه اى
اجمع اذا اجتمعت معه وقوله ولا تذكر بدونه لعدم
وفائها بالمقصود المار فى الفصيح وغيره تذكر بدونه
فى عطف تفسير لهذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع
فالاول ناظر الى الاول والثانى الى الثانى وفى نسخ
الكافية بالفاء بدل الواو فيكون تفسيرية وتفصيلية
واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بارز ا او مستكنا بالنفس
والعين اى باحدها اكدا اولا بمنفصل وجوبا دفعا
للبس لانه اما فى المستكن وحمل عليه فى البارز قال الفاضل

العصام

اعلم ان هذه الالفاظ المؤكدة لا ترتيب
فى اللغة العربية والاخلال بالمحل لحن
وذلك الترتيب ان يذكر اولا كلهم اجمع ثم
اكتع ثم ابتع ثم ابصع وهذه الثلثة توابع
متذكرة
لاجمع



العصام ويبطله انها بالمعنى المذكور لا يكونان الا
تاكيدين فلا يتصور التبلس واقول لو سلم ذلك
فالتبلس فى ان المراد بها ذلك المعنى فهما تاكيدان
او غيره فهما فاعلان فافهم واما اذا اكد غيرهما اى الضمير المرفوع المتصل
فلانعدام اللبس والوجه للمحل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك وكذا اذا اكد بغيرهما
لان اجمع واخواته لا تستعمل لغير التاكيد وكل وكلاه
المضافين الى الضمير لا يقعان غير التاكيد الا مبتدأ
فلا لبس نحو زيد ضربه هو نفسه او عينه و
ضربت انت نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا
متصلا ببيان النفس والعين مع انه حكمهما مع وجود
الاختصار فى الكلام بالاضمار لان الكلام السابق
مسوق لبيان ذوات المؤكدات فلو ذكر هذا
متصلا به لكان الفصل به بينها كالفصل بين العصا
ولحائها وقدم عليه كون الثلثة المذكورة اتباعا
لاجمع وما يتفرع عليه بخلاف ما فى الكافية ليتصل
بيان الحكم ببيان الذوات ولان مقتضى الفصل
بينهما كما فى الاول فافهم والرابع البدل فى اللغة والمخالفة
والمناسبة ظاهرة وهو فى الاصطلاح المقصود
بالنسبة ولذا قدمه على عطف البيان عدل عما فى الكافية
وهو بانسب الى المتبوع لاحتياجه الى التكلف كما

اشار اليه المولى الجامي حيث قال اي يقصد النسبة
اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع اذ من البين انه
ليس مقصودا بما نسب اليه كالمجئ في مثل جائني
زيد اخوك فان المقصود به ليس اخاك وقال
الفاضل العصام وتبعه فيه نظر لان نسبت الى
الاخ مقصودة بنسبت الى زيد بل هي مقصودة من
ضم اليه ونسبة الى الاخ مقصودة من ضم اليه فلا بد
من زيادة تحمل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع
النسبة اليكما في البدل الغلط او حال نسبة من
التقرر والتمكن في الذهن كما في البواقي ولخروج البدل
من المنسوب عنه نحو ضيفي زيد اخوك اذ لا يصدق
عليه انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى
المتبوع بل مما يقصد النسبة بنسبة متبوعه الى شئ
وما اختاره المص من بالنسبة مما صوبه الفاضل العصام
دونه اي المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب
قيل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء
ثم يبدو له فيوضع عنه ويقصد المعطوف فكلاهما
مقصود ان هذا سهو لانهم قالوا في معنى الاضراب
هو الاخبار الذي وقع من المتكلم ولم يكن بطريق
القصد ولذا صرف عنه بيل وقالوا بدل الغلط تتمة
اقسام ذكر المبدل منه ثم قصد ثم ايهام الغلط و
بشرط

اي بدل عما ابتدئ قصدا

شرط ان يرتقي من الادنى الى الاعلى ويسمى بدل بدء
نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان
تقول حمار فسبق لسانك الى رجل ونسيت الحق
وسبق اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك ولا
يقع الاخيران في كلام الفصحاء وان وقع في كلامهم
فحقا الاضراب عن المغلوط فيه بيل فظهر ان لا فرق بين
الاضراب وقسمي بدل الغلط الا في وجه التدارك فالفصحاء
يوردون بيل فيصير اضرابا والاوساط لا يوردونه ببدل
فيصير بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان في كلام
الفصحاء لكن يفرقون عنهما والاوساط يبدلون
فالوجه ان يزيد بلا عاطفة كذا في الامتحان ويتقفه
التوقيف بصفة اي وهذا اي هذا في ايها الرجل
وايا هذا الرجل وايا ايهذا الرجل فايا المقصودة
بالنسبة دونها كما لا يخفى قال الفاضل العصام واقسامه
اربعة بالاستقراء بدل الكل اي بدل هو الكل من الكل و
هو المبدل منه ان صدقا اي البدل والمبدل منه الكلان
على شئ واحد وان لم يكونا مرادفين او متساويين
نحو جاءني زيد اخوك وبدل البعض اي بدل هو البعض
من الكل ان كان مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه في
الخارج نحو ضربت زيدا رأسه وبدل الاشتمال اي بدل
مسبب نما لما عن اشتمال احد المبدلين على الآخر ان كان بينهما

فالاضافة في هذين القسمين
بيانية

تعلق وملابسة بغيرها اى الكلية والجزئية وفيه اشارة
الى ان اشتمال كل منهما على الآخر ليس بشرط بل يكفى اصل
التعلق لكن لا مطلقا بل بحيث ينتظر النفس اى نفس
السامع بعد ذكر الاول وهو المبدل منه ويتشوق الى
الثانى وهو البدل نحو سلب زيد ثوبه فانه اذا
قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر ما يسلب
منه اذ ليس هو ذاته بل ما يحويه من الجلد والثوب وغيرها
وهذا هو الصواب واما اقتصار ابن الحاجب على
الملابسة بينهما بغيرها فيقتضى كون غلامه فى جاءنى
زيد غلامه بدل اشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط
وبدل الغلط اى بدل سبب عنه ان كان ذكر المبدل منه
غلطا تحقيقا او تقديرا فيشمل اقسامه الثلثة الآتية
صريحا او غيره خلاف الظاهر اذ المتبادر من الغلط ما هو الصريح و
ح لا تصح اطلاق قوله ولا يقع الخ ان رجع ضميره الى
الغلط مطلقا لوقوع القسم الاول فى كلامهم كما اعترف به
نفسه وان رجع الى ما فيه الغلط صريحا بقرينة المثال
بقى قسم الاخير مهملا مع انه لا يقع فى كلامهم ايضا
فالوجه ان يختار عبارة البيضاوى فانها شاملة لها
بلا تكلف كما صرح به فى الامتحان فتأمل نحو رأيت رجلا
حمارا ولا يقع فى كلام الفصحاء بل يوردونه ببدل و
يجب وصف النكرة المحضة المبدلة من المعرفة فيه اشارة

الى انه



الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما فى
الوصف كجاءنى رجل غلام زيد بدل الكل اذ لا يتعدد غير مع
المبدل منه فلا يتغير تغايرهما فيهما انما وجب ليكون كالجا
لما فيه من فقد النكارة ولا يكون المقصود انقص من
غيره من كل وجه نحو قولنا بالناصية ناصية كاذبة ولا
يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته
زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة
من الظاهر فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود
انقص من غيره مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقى
لتغاير مدلوليهما فيها يقال اشتريتك نصفك و
اعجبنى علمك واعجبنك على وضربتك للحمار وضربتنى
للحمار والتابع الخامس من التوابع عطف البيان وهو
تابع جيئ به لايضاح متبوعه ولا يلزم منه كونه اوضح
من متبوعه لجواز حصوله بالاجماع وخرج به غير الصفة
الكاشفة وخرجت بقوله ولا يدل على معنى فيه اى فى
متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص كنية عمر ابا ح
الخطاب رضه عمر عطف بيان لمجموع ما ذكرنا من
المعمولات على ما ذكرنا ثلثون والما ما ذكر ابن الحاجب
منها على ما ذكره ستة وعشرون زاد فى المرفوع لم
يكد والمضارع المجرد عن الناصب والجازم و
فى المنصوب المضارع المنصوب وذكر بعد المجرور

المجزوم الباب الثالث في الاعراب نتذكر يليق و
هو في الاصطلاح مشيئ حركة او حرفا او حذفا جاء
من العامل بوسطة لم يذكرها اكتفاء في تعريف العامل بذكره
فلا نقض بها فانها وان جاءت منه لكنها بالواسطة
يعني جاء منه ذاتا وستة معا كما في الاعراب بالحركة
او صفة فقط كما في الاعراب بالحروف فان ذواتها
ثابتة قبله وبلا مثل مسلمون ومسلمين صيغ
موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع
السالمة المذكرة تقول مسلمون مؤمنون مصلحون
او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا التثنية
وملحقاتها والاسماء الستة المضافة فمسلمون و
مسلمين مثلا مترادفان في اصل الوضع الآن الواضع
شرط استعمال الاول عند ورود الرفع والناصب
والجار لكذا آما غير دالة على شيئ او دالة على مجرد معنى
الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دال على المعاني المذكورة
للاعراب فيتعذر الدلالة في بعضها فيحدث فيها بسبب
العامل صفة هي الدلالة كما يحدث به في الاعراب بالحركة
صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية ولهذا الكلام
مزيد تفصيل في الامتحان فان شئت فارجع اليه
تختلف به اي بسبب صفة آخر الموب لفظا او تقديرا
او محلا والمراد بالاخر هنا هو الحرف الملفوظ آخرا

عند

فيكون من قبيل عموم المجاز ولكن لا قرينة ظاهرة
ذكر الكل ويجعل ذكر المذكر السالم
قرينة لكن في كونه اللاحق قرينة للسابق
مع تباعدها خفاء لا يخفى ولذا قال
ظاهرة

عمل الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقي كدال زيد
والمجازي كتاء قائمة وياء بصري وواو مسلمون
على ما هو المختار عنده من ان كلا منها كلمة برأسها
قال المص للاعراب بمعنيان عام وهو ما اقتضاه
عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا فان لم
يمنع من ظهوره شيئ فلفظي والا فمنع حال في آخره
فتقديري او في نفسه فمحلي فهذا تابع لمقتضيه فيوجد
في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاولين
والانواع المعام وكذا احوالها واقسامها والموب
في الاصطلاح ما اشتمل على الخاتمة اخيرا فان كان المراد
به العام يلزم ان يكون المراد بالموب ما اشتمل عليه
لكن هذا خلاف التبادر للاصطلاحي والا
ينتقض التعريف بخروج المحلي الذي في المبني فلو قال
آخر الكلمة كما في تعريف العامل كان اصوب و
اظهر وايسلم من لزوم الدور بذكر الموب وان تسلم
منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص وبالموب
الاصطلاحي يخرج المحلي المذكور من الحد والمحدود
مع ذكره في الاقسام وجعله اخطا ديا لا يناسب
المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام ويمكن ان يقال
انه اخرجه عن التعريف وادخله في التقسيم تنبيها على
انحطاط رتبته لكون المانع من الظهور دقيقا

مع كونه من افراد المحدود
مذكورا في الاقسام

متعلق باقتضاه او حال من فاعله
لا بعروض والمعنى العارض اتم
من المناسبة فيصح التفريع بقوله
فيوجد الخ فافهم

محله ثم انه لا يخفى على كل من التقريرين ان الجار والمجرور
الزائد ومثلا رب والمضاف بالاضافة اللفظية
والجزم والنصب بان وان الداخلتين على الماضي
الواقع موقع المضارع خارجة من الحد والمحدود
لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب اللصلي
لا الملحق به ولو اريد بالاعراب ما يشملها وزيد
في تفسيره او حمل عليه اولم يعتبر فيه الواسطة
وبالوجوب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ما ذكر خارجا
عنها واما النقض بالواسطة فمدفوع بان المتبادر
من الباء السبب القريب وهي من البعيدة لكن يأباه
ما نقلنا عنه وتعريف للعامل وال للاعراب مطلقا
لكن على التقدير الثاني بالاستخدام فافهم تقسيمات
اربعة بالاستقراء متداخلة اي يدخل اقسام بعضها
في اقسام آخر لان هذه تقسيمات متعددة باعتبارات
مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع
اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم
وهذا كتقسيم الاسم تارة الى المعرب والمبني واخرى
الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منها اما معرب او مبني
التقسيم الاول منها تقسيم بحسب الذات والحقيقة ولذا
قدم فنقول هذا اي الاعراب اما حركة وهي الاصل
فيه لخفتها وكونها ادل على المقصود ولذا قدمها

او حرف

او حرف وهي ليت باصالة الاستغناء علة الاصالة فيها لكن
يكون اعرابا بالامر يقتضي ذلك كاغنا الحرف الصالح
للاعراب عن ايراد الحركة او حذف اي حذف احدها
للجزم ولذا اخر عنها والحركة ثلثة ضمة سميت بها
لضم الشفتين عندها وفتحة لفتح الفم عندها و
كسرة لتسفل الفك الاسفل عندها فكانه يكسر نحو
جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والحرف
اربعة واو والف وياء نحو جاءني ابوه ورايت
اباه ومررت بابيه ونون نحو يضربان ويضربون
وتضربين والحذف ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب
وحذف الآخر نحو لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا
فالمجموع اي مجموع الاقسام الحاصلة من هذا
التقسيم عشرة وهو ظ والتقسيم الثاني منها تقسيم
بحسب المحل فهو اي المحل الذي بحسب هذا التقسيم
اما معرب او مبني بالحركات المحضة لا مع الحذف
او بالحروف المحضة لا مع او بالحركات مع الحذف
او بالحروف مع الحذف والاول وهو ما بالحركات
المحضة اما تام الاعراب ملتبس او معرب بالحركات
الثلث في الاحوال الثلث غير تابع بعضها البعض
في بعض الاحوال بالفتحة رفعا اي مرفوعا او حالة
الرفع والفتحة نصبا والكسرة جرا هذا هو الاصل

ای کالاعراب بالحرکة هی الاصل ٤

ایضا اذا بالشرکة یختل الغرض فان الواحد اذا جعل
علامة الشیئین علی سبیل البدل اوجب اللبس فیحتاج
الی علامة اخری فاوجد فیه هذان الاصلان وهو
ما ذکره بقوله فهو ای تام الاعراب تما بالحرکة المحضة
الاسم المفرد لا المثنی والمجموع بقرینة ذکرها بعده
والجمع المکسر مذکرا او مؤنثا وهو ما تغیر بناء واحده
للجمعیة احترز به عن السالم مذکرا او مؤنثا اذ اعرابه
الاول بالحروف واعراب الثانی ناقص المتصرف ان
لا یحتاج الی علة وبیان وما خرج منهما او من احدهما
فیحتاج الیهما کما سیجیء احترز به عن غیر المنصرف
لان اعرابه غیر تام وعن الاسماء الستة المضافة الی
غیر یاء المتکلم فان المنصرف علی ما فسره غیر صادق علیه
المعرب بالحروف کما سیجیء نحو جاءنی رجل ورجال و
رایت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجال او
ناقص الاعراب بالحرکتین فقط وهو علی نوعین
الاول ما یکون المتروک فیه الکسرة واشار الیه بقوله
انا بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو ای ناقص
الاعراب بالحرکتین المذکورتین غیر المنصرف نحو جاءنی
احمد ورایت احمد ومررت باحمد وسیجیء ترکة
الکسرة فیه انما حمل فیه علی النصب للمناسبة بینهما فی
کونهما علامتی الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة
والثانی ما یکون المتروک فیه الفتحة وهو ما اشار

الیه

الیه بقوله وما بالضمة رفعا والکسرة نصبا وجرا فهو
ای ما بالحرکتین المذکورتین جمع المؤنث السالم وحمل
نصبه علی الجر لیکون علی وتیرة اصله وهو جمع الذکر
السالم علی ما سیجیء نحو جاءنی مسلمات ورایت مسلمات
ومررت بمسلمات والثانی وهو ما بالحرف المحضة
ایضا ای کما بالحرکات المحضة اما تام الاعراب بالحروف
الثلثة فی الاحوال الثلثة علی ما هو الاصل کما فی الاعراب
بالحرکة بالواو رفعا والالف نصبا والیاء جرا فهو ای
تام الاعراب تما بالحروف المحضة الاسماء الستة المضافة
اذ غیرها بالحرکة الی غیر یاء المتکلم اذ المضافة الیها بالحرکة
تقدیرا کسائر الاسماء المضافة الیها کما سیجیء المفرد
اذ المثنی وجمع المذکر السالم وان کان اعرابها بالحروف
لکنها لیست بتامی الاعراب واعراب الکسرة بالحرکة لا
بالحروف المکبرة اذ المصغرة بالحرکة لا بالحروف نحو جاءنی
ابوه ورایت اباه ومررت بابیه انما جعل اعرابها بالحروف
لانها اسماء اولزمها ثابتة فی حال الاضافة تنبیها
بحذف لامها فی حال الافراد بخلاف نحو العصا فانه لا یحذف
نحو العصا فاشبهت الزائدة فامکن جعلها
علامة کما فی التثنیة والجمع والساکن اخف من
المتحرک فانقلب الحال ههنا بسبب العارض فصار
الحرف اصلا لخفته دون الحرکة بخلاف نحو غلام اذ یحتاج

عد ان قول الفاضل الجامی حیث قال
حین الاعراب حذوا ای لزوم العادة
مع ان الاصل فی الاعراب الحرکة
یقال لاتها لیستا عین ذو فان فی کلام
ما صار عینا ها آخرین کلام الباقیة
هذا فی ذو وفی حمل علی اخواتها اذ
لا یقطع عن الاضافة اصلا
فان آخره لیس بمحذوف نسیا
اصلا
خبر بعد خبر لاواخرها والمراد بالحذف
عدم التلفظ فیعم القلب فی نحو

فان اخره لیس بمحذوف نسیا اصلا

وهو کون الساکن اخف من المتحرک

وهو کون الاصل فی الاعراب الحرکة

الى زيادة حرف لمجرد الاعراب وقصد العين آخرا محلا
للاعراب بحذف اللام نسيا ونجلا نحو العصا لان
اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يثبت الزائد فكان
جزء من الكلمة والاعراب وصف فتنافيا و
لما لزم التحريك في التصغير بسبب سكون يا عاد الى اصله الحركة
ذكره في الامتحان واما ناقص الاعراب بالحرفين اما
بالواو رفعا هذا هو الاصل فيه كالفة والالف فرع
للضرورة وللنظر الى هذا قدم الجمع على المثنى عكس ما في
الكافية واللب والياء نصبا وجرا فرقا ناقص الاعراب
بهذين الحرفين جمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير بناء
واحده للجمعية والتغيير نحو مسلمين وعرضيا و
ثبتين وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية واولو
جمع ذو من غير لفظ وعشرون واخواتها اى نظايرها
من ثلثين الى تسعين نحو جاءني مسلمو او اولو مال و
عشرون رجلا ورايت مسلمين واولي مال وعشرين
ومررت بمسلمين واولي مال وعشرين او بالالف رفعا
والياء نصبا وجرا فرقا ناقص الاعراب بهذين الحرفين
المثنى وقد سبق ما هو واثنان وكذا اثنتان و
ثنتان وكلا وكذا كلتا بلا تنوين ولو بلا اضافة
قال الفاضل العصام مضافا الى مضمر اذ لو كان مضافا
الى مظهر لكان معربا بالحركة التقديرية نحو جاءني
مسلمان

مسلمان واثنان وكلاهما ورايت مسلمين واثنين
وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما ووجه
عدولها عن الاصل الاول فر تسبق الاشارة اليه في
الاسماء الستة واما عن الثاني فالاحتراز عما
اللبس في الاحوال الثلث فلزم التوزيع فادرج
لكونه علامة العدة احق بالامتياز الذاتي والتثنية
لكونها اكثرا ولي بالالف الاخف ولكونه ضمير التثنية
في نحو ضرباني ويضربان والواو لكونه اخا الضمة اولى
لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراك الاربع في الياء ففتحوا
ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كان هذه الحروف الة
على معنى التثنية والجمع امتنع تحقق للاعراب تحقق الحركة
فلزم الجبر ولم يمكن الحاق التنوين الدال على المكن
حذرا من التساكنين فزادوا نونا عوضا عنها فبالنظر
الى الاول لم تسقط مع اللام والوقف والى الثاني تسقطت
بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها في التثنية و
فتحوها في الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول العلة
الاولى بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين و
اختيه ظ لانها كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فنظرا
للفظ ومثنى المعنى فراعوا في الاضافة الى المظهر الاصل
الامن بالاصل الاخف جانب اللفظ والى المضمر الفرع
جانب المعنى مع ان اللفظ اصل ايضا في الاعراب وكذا

التمكن بيان

هذا مخالف لما صرح به السيد السند في حاشية الرضي من ان الاعلال في التثنية فلا التباس حتى يحتاج الى الفرق ولعل المصنف نظر الى وجود مقتضي الاعلال فيها مع عدم اللبس لحركة النون و انما اللبس في حال الاضافة فتأمل

كلتا والحاق باب عشرين ايضا لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم النون للزوم الاضافة كذا في الامتحان والثالث وهو ما بالحركة مع الحذف لايكون الا تام الاعراب وهو اي الثالث قسمان لان محذوف لما حركة او حرف فالاول وهو ما كان محذوف الفعل المضارع الذي يتصل باخره ضمير مرفوع بقرينة الالف الذي يتصل باخره ضمير مرفوع بقرينة الالف الآتي اذ باتصال المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم وهو صحيح الواو للحال وهو في عرفهم ما ليس اخره حرف علة فرفعه اي رفع ذلك المضارع بالضمة ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما في الوقف ولا يخفى ان ليس المراد بها علم الفاعلية والمفعولية وجزمه بحذف الحركة ولو تقديرا كما اذا التقى الساكن بعد نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولم يضرب القوم و والثاني وهو ما كان محذوف الفعل المضارع المذكور الذي لم يتصل باخره ضمير ان كان اخره حرف علة واوا او ياء او الفا فرفعه بالضمة تقديرا لاستثقالها عليها ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما اذا كان الاخر الفا وجزمه بحذف الاخر مطلقا لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها نحو يغزو ويرمي ويخشى ولن يغزو ولن يرمي ولن يخشى ولم يرم ولم يخش والرابع وهو ما بالحرف مع الحذف لايكون الا ناقص الاعراب وهو اي الرابع الفعل المضارع الذي اتصل باخره ضمير مرفوع غير النون

ولم يغزه

غير النون الذي هو للجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل هو به لكان مبنيا كما لو اتصل به نون التاكيد كما سيأتي فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذف لان الضمير المرفوع لما عد جزءا بدليل سكون آخر ضربنا دون ضربتا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يتحمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه في مخرج اصلهما وكونهما علامتي الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع في الاسماء فيناسب بدله فيحمل عليه في الافعال ايضا نحو يضربان ويضربون وتضربين وتضربان وتضربن وتضربون وترمين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولن ترميا ولن يرميا ولن يرمين ولن يرمي ولم يضربا ولم يضربوا الخ فالمجموع اي مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل تسعة ستة منها بانقسام كل من الاولى والثاني الى تام الاعراب وناقصه المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف وكان للثاني احكام لم يكن بد من معرفتها احتاج الى بيانها فقال والمراد في الاصطلاح بالمنصرف يسمى به لكونه صرفا في الاسمية

ولذا سمي امكن او لرجوعه عن الاقبال على الفعل بالمغايرة
او لتغيره بدخول الجر والتنوين او لازدياده بقدمالاصالة
ولكون مفهومه وجوديا اي كم دخل الجر بالكسر لتبادر
لاصالته كما سبق والتنوين لعدم مشابهته بالفعل
وهذا لا يصدق على الوجه بالحروف وبغير المنصرف سمي
بعدم ما ذكر فغير المنصرف كم وجه بالحركة فخرج الموجه
بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شانه الدخول فيكون
ذلك واسطة بينهما كما صرح به في الامتحان لا يدخله
الجر بالكسر قدم تنبيها على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم
البعض والتنوين للتمكن لانه لما شابه الفعل في تحقق
الوزنيتين اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة وكل
علة فرع لشيء منع منه ما منع من الفعل اعني الكسر والتنوين
ولما كان المقصود من التوقيف معرفة الافراد ليجري
عليها الاحكام وهذه لا تحصل بتوقيف ان الحاجب
بل بمعرفة جميع العلل وشرائط تاثيره وهي لا تتيسر الا
بالتفصيل الآتي بل الحجة ووزن الفعل منها محتاجا
الى تتبع الموارد مع ان فيه ذكر العلة التقريبية وهو مخل
بالتوقيف كما صرح به في الامتحان ترك توقيفه واكتفى
بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل به نوع معرفة
وضبط للافراد بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال
تمام المعرفة الى التفصيل الآتي فافهم وهو اي غير المنصرف

على

على نوعين الاول سماعي وهو ما يتوقف منعه بخصوصه
على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها
غير محصور نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث و
مثلث ورباع ومربع قال الرضي هذه مسموعة اتفاقا
وقد جاء في الشعر خماسا لاعشارا والمبرد والكوفيون
يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة نحو خماس و
مخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع و
ثمان ومثمن وتساع ومتسع بالسماع بل المسموع
مع ياء النسبة نحو خماسي الى تساعي هذا قال الفاضل
العصام انما لم يحكم بالسماع في عشار مع وجوده في الشعر
لانه لا ينفع في مفعل ولا فعال في التسعة ولم يجعلها
ما جاء مع الياء دليلا على السماع لجواز ان يكون النسبة
لفظية كلدي مع انه لا يفيد في مفعل وجعل ابن مالك
خماس ومخمس مسموعين ايضا وكل منها معدول عن
العدد المكرر لانه في معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا
فاصل جاءني القوم احاد او موحد جاؤا واحد واحد
وكذا البواقي واخر جمع اخرى مؤنث اخر وهو لهم
تفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير
وقياسه ان يستعمل بمن او اللام او الاضافة وحيث
لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقيل
عامه اللام لموافقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا

وذا خصه بالذكر منه

ان معدول عما معه من لموافقة المعدول
للمعدول عنه في التذكير وفيما يصح

وتذكيرا وتانيثا وايذهب الى كونه قعدولا عما فقه الاضافة
لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها كما
مر وليس في آخر شيئ من ذلك وقال الفاضل العصام ان هذا
الوجه ضعيف لان هذه القاعدة في تقدير الاضافة لا في
فرضها في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه
الوجيه ان جاءني الرجل والرجل الآخر وجاءني رجل ورجل
آخر لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا
ولا يتصور ذلك بالاضافة بل الاولين فروعي المناسبة
بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين
منعت تلك الالفاظ او مثلت بر احال كونها صفات
اذ لو كانت اعلاما للذكور صرفت على الاكثر لان العدل
في هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله وان ذهب
جماعة الى منع الصرف لاعتبار العدل الاصلي مع العلمية
ولو للانات لم تنصرف بالاتفاق للتانيث مع العلمية لكنها
لا تكون حينئذ مما نحن فيه والسبب في كل منها العدل التحقيقي
والوصف الاصلي اذ العارضي صار اصليا في المعدول
لامتباده في وضعه ونحو جمع وكتع وبتع وبصع
حال كونها جموعا فان جمع جمع جماء مؤنث اجمع وقياس
تكسيره فعلاء صفة فعل كحمراء فعالى فهو معدول عن احدهما
واجمعون شاذ وان كان اجمع في الاصل افعل تفضيل
فجمعه شاذ وقس عليه البواقي والسبب فيها العدل

التحقيقي

التحقيق والوصف الاصلي على الاصح والا يضره الغلبة الكلية
وقيل التعريف الاضافي لانه بتقدير جمعهم حيث لا يؤكد بها
الا المعرفة وعدم ملاءمة ظهور الاضافة لمنع الصرف
لا يستلزم عدم ملاءمة تقديرها وقيل التعريف الوضعي
وهو التعريف بلا اداة فهو يشبه العلمية وكهذا
الا ختلاف يقيدها بالصفة كما في الاول وانما قيد بمجموعا لانها
لو كانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون كما سبق ونحو
عمر وزفر وذخل اسم نجم من الخنس وقمحدم جبل في مزدلفة
حال كونها اعلاما والسبب فيها العدل التقديري والعلم
ولو لم تكن اعلاما بان نكرت لا يصرف لبقائها على سبب
واحد والثاني قياسي وهو ما لا يتوقف منعه بخصوص
على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها
غير محصور كما اشار اليه باداة السور الكلي في قوله وهو
كل علم على وزن اي هيئة مخصوص بالفعل في الوضع الاول
فلا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل او العجم كضرب
مجهولا وشمر مشدد العين علم لفرس الحجاج معناه
في الاصل اسرع في المشي وبقم منقولا من العجم اذا انقطع
واجتمع واستخرج وغير ذلك من اوزان الخماسي و
السداسي معلومة او مجهولة وكذا فوعل مجهولا
او في محل اولا اي الوزن او مجازا بالحلول احدى ذوائد
المضارع التي لها نوع اختصاص به وهي حروف اتيتا حال

كون ذلك الوزن غير قابل للتاء المتحركة للتأنيث لان
لحوقها يخرج عن كونه وزن الفعل لاختصاصها بالاسم
ثم يكون معها غير منصرف للعلمية والتأنيث لعلة واحدة
اذا سميت بها فيدخل في قوله كل اسم فيه تاء التأنيث لا الوزن
كما لا يخفى نحو يزيد ويشكر وواحد والب العلمية ووزن
الفعل وكل افعل التفضيل والصفة اى كل ما كان على وزن
افعل موضوعا للتفضيل والصفة نحو افضل للتفضيل و
ابيض للصفة والوصف والوزن لم يقيد هنا بعدم قبول
التاء اذ كل منهما من حيث ان افعل التفضيل والصفة له
احتمال القبول لها بل بعدم قطعي اذ مؤنث الاول فعلى ومؤنث
الثاني فعلاء وكل اسم اعجمي غير عربي في الاصل استعمل في اول
نقله الى العرب علما سواء كان علما في العجم ايضا او لم يكن
فقولنا علما فظهر الخلل في عبارة الكافية حيث قال شرطها
ان يكون علمية في العجمة وما وجه به من التعميم للحقيقي و
الحكمي مجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعموم ولا صوب
ان يقال ان الثاني ملحق بالاول دلالة لاشتراك في العلة
لكن الشرط فيها ظهور العلة للكل وفي وجوده هنا خفاء
لا يخفى كذا في الامتحان وجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها
وظهورها اذ لو لم يكن كذلك لتصرف به العرب بادخال اللام
او الاضافة والتعريب والتغيير فيكون كاللفظ العربي
فيضمحل العجمة فلا تؤثر وهواى والحال ان ذلك الاعجمي

زايد

زائد حروفه على الاحرف الثلثة او متحرك الاوسط نحو قالون
كان في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة
نافع لجودة قرأته قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف وابراهيم
مثال الزايد على الثلثة الاول للثاني والثاني للاول
وشتر وسقر فنوح منصرف اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب
الاول جعل العجمة كالتأنيث المعنوي بدليل اعتبارها في ما
وجوز فيجوز في نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشري
وقد زيفوه بان التأنيث امر حقيقي وعلامة تظنية
في بعض التصرفات والعجمة امر اضافي لا علامة لها ظاهرة
فلا يلزم من اعتبار التأنيث في نحو هند اعتبار العجمة
في نوح واعتبارها في نحو ماه للتقوية لا للاستقلال
السببية والله اعلم قط منع الصرف في نحو نوح بخلاف
هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة
اصلا بخلاف التأنيث لان اعتباره في التأنيث لقيامه
مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود الثابت
في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد
شيئ فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فاكثر كلام العجم على الطول
والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثر ونها
في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة ومجرد زيادة حرف
لا يوجب طولا مؤديا الى الثقل في لغة العرب الا ترى كثرة
نحو حجر بخلاف الرباعي وهذا السيبويه واكثر النحاة و

ارتضاه الرضي والثالث امتناعه بدليل منع نحو سقر
وشتر وهذا لابن الحاجب ومتابعيه وردّ بأنهما لغتان
بقعة وقلعة وانما يظهر الثمرة في نحو لكع رجل ولكع
منع ذكره في الامتحان وتبع ابن الحاجب في هذه الرسالة
وكل مؤنث علما اولا بالالف مقصورة كانت او ممدودة
والمراد بها الهمزة المنقلبة لا ما قبلها والتسمية بالالف
باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار السببية فافهم نحو
حبلى وحمراء قيل انما قامت مقام العلتين للزومها الكلمة
وضعا مثلا لا يقال لحبل ولاحمر بخلاف التاء فانها ان لزمت
لزمت بعارض كالعلمية وردّ بالنص بانه ان اراد وا عموم
السلب في التاء فمنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها
وان اراد وا سلب العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وفرات
وان اراد وا مجيء التاء للفرق مطرد في بعض الصفات
فكذا المقصورة في افعل التفضيل والممدودة في افعل الصفة
الآن يدعوا تأتي عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس
بقوي الآن نضم اليه قلب التاء ها، وهي حرف خفي كاد
معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة الالفين فالحكم
للغالب والنادر كالمعدوم وكل علم فيه تأنيث لفظا
زائدا على الثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط او لا نحو فاطمة
وحمزة او تقديرا انما شرط فيهما العلمية لتصير التاء لازما
لان الاعلام محفوظة عن التغيير بقدر الامكان ولانها وضع

ثان

ثان فيكون التاء حرف مبنى بلا خلاف بعد ان كان حرف فيلزم
وهو اي والحال ان العلم الذي فيه التاء تقديرا زيد حرفه
على الاحرف الثلثة علم المؤنث اولا نحو زينب او هو
متحرك الاوسط حال كونه علما لمؤنث نحو قدم اسم امرأة
وينبغي ان يقول او عجمة ليشمل مثل ماه وجوز وجه هذا
الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة الا
بقيام شيء في اللفظ مقامها ولو بالوسط والحرف الرابع
قائمة مقامها بدليل عدم ظهورها في مثل عقرب مع وجوده
في مثل قدمية وحركة الوسط قائم مقام الرابع بدليل وجوب
الحذف في مثل جمزى مع جواز مثل جلولاء والعجمة وان لم تكن
مؤثرة في الثلاثي الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من
تقوية التأنيث ولضعف هذين لا يقال نوران الايمان في
مسماه تأنيث بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم المؤنث
وقيل السلامة بثقل احد الامور عن مقاومة لاحقة لثقل
احد السببين ومزاحمتها لتأثيره وردّ النص بانه لا طائل
تحته اما اولا فلان تأثير العلل ليس للثقل بل المؤثر فيها
فلعدم لزوم الثقل كيف والعلمية والوصف والعدل لا تصور
فيها الثقل بل حصول الخفة في الآخر وامّا ثانيا فلان
انصراف نحو قدم وماه وجوازا علما للمذكور بدليل على المدار
الاشتراط وعدم ضعف التأنيث وقوته اذ الخفة والمقاومة
سيان في الحالين ولو سمي به اي بذلك المتحرك الاوسط

مذكر صرف نهاية ضعف التانيث فلا يقويه الا القائم مقامه
بالذات ولو سمي بالزائد على الثلثة منع لوتانيثه اصلا فتصرف
في كل حال كل ملك بغير تاء فان تانيثه بتاويل الجماعة ولا يلزم
لجواز تاويله بالجمع فمثل كلاب اذا سمي به مذكر صرف ولو كان
علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه لضعف
تانيث ومنعه لوجود السببين ولو كان احدهما ضعيفا
نحو هند وكل علم في الحال ليتحقق الافراد لان منع
الصرف حال الكلية وهذا اولى من قولهم ليتأتى من
الزوال فيحصل لنوع قوة ذكره في الامتحان مركب من
اسمين في الاصل لان نحو البخ وبصري علمين منصرفان
لان الحرف لعدم استقلاله لا يعتد بجزئيته فكانهما
لا تركيب فيهما حتى يؤثر ونحو من زيد وان زيدا و
يزيد مع الضمير وتابط شرا علما تحكيا فلا يظهر فيهما
منع الصرف وليس احدهما عاملا في الاخر بالاضافة او
بكونه بمعنى الفعل احترز به عن مثل عبد الله وضارب
زيدا لانهما تحكيان فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة
لا اثر لها في المضاف الصرف فلا يؤثر في المضاف اليه
المنع لان غير المتمادل لا يؤثر في الضدين فان النار لا
لا يؤثر الا حرارة والماء الا برودة ولا الثاني صوتا في
الاصل مثل سيبويه فانه مبني او محكي بناؤه ولا متضمنا
لمعنى الحرف في الاصل عاطفا او جار الحمة عشر وجار

بيت

بيت علمين لانهما محكيان البناء على الاصح فلا يظهر اثر
المنع ولقد اصاب في زيادة هذين القيدين كما اصاب
في زيادة اسمين لكن لا بد من ان يزيد ولا مر با قبل العلمية
احترازا عن مثل حيوان ناطق وزيدان علمين
لكونهما محكيين ايضا بل لو زاد ذلك لكفى عن قوله
ليس احدهما عاملا في الاخر ولو زاد ايضا ولا بنيا الاثنى
من القيدين الاخرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب بناء
النسبة او مع الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع و
الثاني اوضح كالا يخفى نحو بعلبك وحضرموت على
اللغة الفصيحة كما سيجيء وسبب المنع العلمية والتركيب و
كلما فيه الف ونون زائدتان في الاخر لا اصليا ولا سيما
مزيدتين وتسميان مضارعتين لشبههما بالفي التانيث
قيل في امتناع دخول التاء وقيل في كونهما مزيدتين علما
ليمتنع بالعلمية عن التاء ويتحقق المشابهة بهما او وصفا
لا يدخله التاء لما مر من تحقق المشابهة بهما نحو عمران والسبب
الالف والنون والعلمية وسكران مثال لوصف له
مؤنث لا يدخله التاء كسكرى ورحمن مثال لوصف
لا مؤنث له فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون
والوصف وكل جمع حاليا او اصليا كحضاجر تحقيقا
او تقديرا كسراويل على وزن فعالل او فعاليل بان
كان اول مفتوحا وثالثه الفا بعده حرفان متحركان



انما سمي حضرموت لانه دعا عليه السلام
بعد هلاك قومه بنزاعهم بهذا المكان وفيه
بشر فحضرت موته فسمي حضرموت
اي حضره موته هه وعليه السلام
فيه لذا في شرح المشارق شرح قاله
على ما نظر في الامتحان و
كما ثبتناه الله
حضرموت اسم بلدة باليمن وهما اسمان جعلا اسما واحدا
فيه غير منصرف بالعلمية والتركيب وهو بناء اخاره
الهملة والراء والميم بلد وقبيلة وهو بناء
التاموس وبضم الميم بلد وقبيلة حضرموت بضم
حضرموت وبضاف فيقال السيوطي حضرموت
وان سميت لانون ان ذا زال السيوطي حضرموت
لاهلك قومه جاء مع المؤمنين الينا فلما وصل اليه
فقيل حضرموت وبالكسر حيا الاكثرت فيه الفتح فقال عامر
اليمانية كان لا يحضر حيا ان ذا زال السيوطي
من راه حضرموت بخرب الفاء وصل اليه

او ثلثة احرف اوسطها ساكن ولو في الاصل لجواز
فانه غير منصرف على الاصح ومثل دواب وجه الاشتراك
اختصاصها بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى و
ونكوار الجمعية في البعض ولذا سمي منتهى الجموع فيقولون
لجمعية لم يقل بالهاء ولا يا احترازا عن مثل فوازنة
ومدائني بناء على أن المتبادر كونه على وزن احدهما بدون
اتصال شئ وهو الظاهر من المثال على ان المختار عند
كون التاء في مثل فوازنة جزء فيخرج باتصال عن الوزن
المعتبر فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به في الامتحان نحو
مساجد ومصابيح وفي التمثيل بهما دون دراهم ودنانير
تنبيه على ان المراد الوزن التصريفي لا التصريفي وهو
ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك والساكن بالساكن بدون
اشتراط التعيين من الاصول بالفاء والعين واللام و
عن الزائد بلفظه كما في التصريفي ويقال لوزنه عروضه
ايضا كما صرح به الفاضل العصام ويجوز صرفه اي لا
لامتناع جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة بادخال الكسر
والتنوين لامر ما تعريفه لضرورة الشعر بان يخل بوزنه
او بمناسبته لو منع فالاول كقوله صبت على مصائب
لو انها صبت على الايام صرن لياليا والثاني كقوله احمد
ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع او
للتناسب اي ليحصل المناسبة بينه وبين ما يليه من

المنصرف

شارح الاول ومن فسر بجعل في حكم المنصرف فقد انصرف عن المذهب الحق و ونسي تعريف المنصرف و غير المنصرف

من المنصرف نحو مسلمات على قراءة نافع والكسائي في
ليناسب اعمالا بعده وقواديرا ليناسب قطريرا بعده
وكلها لا ينصرف اذا اضيف الى شئ او دخله لام التعريف
الصرف حقيقة وجد في السببان او لا لدخول الكسر
عليه وعدم دخول التنوين للاضافة او اللام للمنع
الصرف فافهم نحو مررت بالاحمر مثال للثاني قدمه
على مثال الاول لئلا يقع الفصل بين المثال والممثل
واخرنا مثال للاول ولا مجال لعدم الفصل فيه فافهم
والتقسيم الثلاث منها تقسيم بحسب النوع فهو اي الاعراب
بحسب اربعة بالاستقراء رفع ونصب هما مشتركان بين
الاسم والفعل غير مختص كل واحد منهما بكل منهما لكن
معناهما في الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفي الفعل ما
يشبههما فمعناهما المشترك علم الفاعلية والمفعولية
وما يشبههما كذا ذكره الفاضل العصام وجر مختص
بالاسم لا يوجد في غيره معناه علم الاضافة وجزم
مختص بالفعل معناه ما يشبه الجر في الاختصاص و
علامة الرفع اي علامة هي الرفع فالاضافة كشجر الاراك
او علامة دالة على ما دل عليه الرفع لان الاعراب عنده
عبارة عن الحركة والحرف واما على رأي من جعله نفس
الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذي هو الاختلاف
وهو ظ اربعة ضم في الاسم والفعل وواو اي واو الجمع
المذكر السالم والاسماء الستة في الاسم والف اي الف

التثنية في الكلم ونون اى نون التثنية والجمع المذكر
والواحدة المخاطبة في الفعل وعلامة النصب خمسة
فتحة في الكلم والفعل وكسرة في الكلم الذي هو الجمع المؤنث
السالم والف في الاسماء الستة السابقة وياء اى
ياء التثنية وجمع المذكر السالم وحذف النون في الفعل
وعلامة الجر ثلثة كسرة في المنصرف وفتحة في غير المنصرف
وياء ن في التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة
وعلامة الجزم ثلثة حذف الحركة من اخر المضارع الصحيح
الذي لم يتصل باخره ضمير وحذف الاخر من المضارع المذكور
اذا كان معتل الاخر وحذف النون المذكور والتقسيم
الرابع من التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيم يجب
الصفة فهو اى الاعراب بحسبها ثلثة لفظي يظهر
في اللفظ اى لفظ حاله الاعراب وهو الاصل لانه علامة
وحقها الظهور وتقديري ومحلي فلنذكر الاخيرين
حتى يعلم ان ما عداها اللفظي لانحصار الاعراب في
هذه الثلثة فلا حاجة الى الذكر وفيه بحث لان من مواضع
التقديري ما لا يدخل فيما ذكره من السبعة وهو ما
سكن آخره لمجرد التخفيف او الادغام فيما بعده نحو
بارئكم بتسكين الهمزة في قراءة ابي عمرو ونحو الجيم
مالك يوم الدين في قراءة ابي عمرو وغيره وما يتبع حركة آخره
بحركة غيره اعرابية اولا للتناسب نحو للملائكة اسجدوا
بضم التاء على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة

الحسن

الحسن البصري ونحو يا زيد الظريف بضم الفاء وضربت
ضرب بالجر المجاوري في ضرب اذ ليست حركة الآخر بنائية و
لا اعرابية بل للمناسبة والاعراب وقد رجح بالاماني
فيكون التسمية بالجر للمشاكلة اللهم الا ان يقال ان الاول
ملحق بالموقوف عليه دلالة للاشتراك في اشتغال الآخر
بالسكون والثاني بالمحكي للاشتراك في اشتغال الآخر
بالحركة الغير الاعرابية فافهم فالتقديري ما لا يظهر على
اللفظ بل يقدر في آخره لمانع فيه من الاعراب الحقيقي اذ لو كان
حقيقيا يكون محليا كما يجيء ولا يكون التقديري الا
في المعرب الاصطلاحي كاللفظي وذلك التقديري في
سبعة مواضع وجعلها البيضاوي ثمانية والمصنف
نقصها وجعلها خمسة بان ادخل في الثاني ما جعلاه رابعا
وجعل السادس مشتملا على ما جعلاه سادسا وسابعا
وثامنا وزاد في الخامس والسابع فتنبه فلا تكن من
الغافلين الموضع الاول معرب مفرد آخره الف وان حذف
لالتقاء الساكنين لا لمجرد الخفة فهو منون لا منبئ فيكون
كاللفوظ فان كان ذلك المفرد اسما فاعرابه في الاحوال الثلثة
تقديري لتعذر الحركة على الالف ملفوظا او مقدرا نحو
العصا وعصا وان كان فعلا فرفعه ونصبه تقديري
لوجود ذلك الالف في تينك الحالين وجزمه بحذف
ذلك الالف لفظي لوجوده في اللفظ نحو يخشى ويخشى

وكل جمل الكسائي ما جعلاه خامسا
وإبقا ما جعلاه ثانيا سلا

منسي

الله ولن يخشى ولن يخشى الكلب ولم يخش والمراد
الثاني ما اى اسم معرب مطلقا اضيف الى ياء المتكلم ولو
حذفت او قلبت حالا كونه غير التثنية فانها اذا
اضيف اليها يكون اعرابها لفظيا لوجوده في اللفظ نحو
سلماى ومسلمي وبمسلمي بالتشديد فان كان
ذلك الاسم المعرب جمع المذكر السالم فرفعه تقديري للزوم
القلب والادغام فقط دون نصبه وجره فانهما لفظيا ٥
بياء مدغم فالاولى تقديمه كما في الاولى نحو جاءني
مسلمي اصله مسلموي قلبت الواو ياء واد غمت
وان كان غيره اى غير الجمع المذكر السالم فالكل اى كل اعرابه
تقديري سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا
سالما لوجوب الكسر او السكون او الفتح قبل العامل
وتعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين
او ضدين بعده ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده
وان قال البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل
اعرابا بعده في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف
العامل بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور
اذ الاضافة الى الضمير لا يوجب نحو ملاكه وغلامه
نحو غلامي وابي ورجالي ومسلماتي والموضع الثالث
ما اى الاسم معرب مطلقا في آخره اعراب محلي اى حركة
او حرف محلية والتسمية بالاعراب مجازا بالكون

بالحركة او بالحرف مفردا او مركبا

بالحركة او بالحروف مفردا او مركبا

اذ ليست



اذ ليست باعراب في الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله
غير الاعراب الحقيقي انما جعل اعرابه تقديريا للزوم اشتغال
الآخر بالحكاية فصار كالثاني ولذا قدم على الرابع
على ما في اللب حال كونه اما جملة في الاصل منقولة في
الحال الى العلمية نحو تأبط شرا فان الصحيح انه معرب
اعرابه تقديري وقيل مبني كما قبل العلمية او مفردا في
قول القوم الحجازي واما بنو تميم فلا يحكون الحكاية
في المفرد واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه نحو
من زيدا ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال عن زيد المنصوب
فتعذر رفعه لفظا عقولا لمن قال ضربت زيدا او
نحو دعني من تمرتان اعرابه بياء مقدرة والملفوظ
حكاية لمن قال لك تمرتان وكذا اى كالمذكور في كون اعرابه
تقديريا لاشتغال الآخر بالآخر كل علم مركب جزؤه الثاني
معمول في الاصل لما لا اعراب له اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه
في هذا الجزء ايضا فيكون تقديريا نحو اتاني زيدا وهل
زيد عن زيدا علما فان كلا منهما معمول في الاصل لما لا
اعراب له وهو الابتدا في الثاني والحرف في الاول والثالث
جملا نحو عبد الله ونحو معدي كرب غلامه علمين من العلم
المركب الذي جزؤه الثاني معمول لما لا اعراب له في الاصل فان
اعراب الجزء الاول اى الاعراب الذي يظهر فيه اذا لاعراب له
الحال لكونه جزء كزيد بل للمجموع على ما هو المختار عند

كما حقق في الامتحان منعها اي من نحو عبد الله ونحو غلام
لفظي لظهوره في اللفظ بحال الاعراب وان كان في وسط
الكلمة لكونه حال الاعراب في الاصل والمانع في آخره وذلك اولى من
اهدار الاعراب وجعل تقديريا كما اذا كان الجزء الاول
حال الاعراب لوجب العامل فان كان رافعا فمرفوع وان كان
ناصبا فمنصوب وان جار فمجرور والثاني مشغول باعراب
الحكاية اي باعراب يلتبس بها ولذا لم يظهر فيه الاعراب المذكور
مع انه الاخر او ما في آخره بناء محلي او التسمية بابنا كالتسمية
بالاعراب نحو ضمة عشر علما فانه اذا لم يكن علما فان يكون
جزآه مبنيين كما سيجيء واذا جعل علما فان يكون معربا باعراب
تقديري على الاشهر لانتفاء موجب البناء الذي سيأتي و
تعذر ظهور الاعراب في لفظ لما نع هو الحكاية وقيل
يكون مبنيا كما قبل العلمية ومشى سيبويه كما سرح بغي الامتحان
والموضع الرابع ما اشبه الاسم او فعل موجب لاخره الاولى تركه في
كما في الاول ياء مكسور ما قبلها وان حذف لالتقاء الساكنين
فانه كالملفوظ لكونه مقدرا الا منسيا حتى يكون اعرابه لفظيا
كما في يد فان كان ذلك المعرب اسما فرفعه وجره تقديري
تسكين الياء المذكورة كاشتقال الضمة والكسرة عليها
ولما نصبه فلفظي لخفة الفتحة عليها نحو القاضي وقاضي
وقاضي البلد وان كان فعلا فرفعه فقط دون نصبه وجره
اذهما لفظيان تقديري كاشتقال الضمة عليها نحو لا

الفتح

لوجود الفتح ولجزم الذي هو
حذف الآخر في اللفظ

في بحث غير المنصرف حيث قال لانها
محليان على البناء

الفتح ان لم يلحق باخره ضمير مرفوع فانه لو لحق به فان كان
نون جمع المؤنث يكون محليا وان غيره يكون لفظيا في
الاحوال الثلث نحو يرميان ويرمون وترمين ولن يرميا
ولم يرميا اه نحو يرمي نحو وترمي انت او هي وارمي انا
ونرمي نحن ولكل منها فعل آخره واو مضموم ما قبلها
اذا لم يوجد كم كذلك فرفعه فقط دون نصبه وجره اذ
هما لفظيان ايضا اي كفعل آخره ياء مكسور ما قبلها
تقديرا لمثل ما مر من استثقال الضمة على الواو المذكور
ان لم يلحق باخره ضمير مذكور اذ لو لحق به يكون اعرابه لفظيا
او محليا كما مر نحو يرمو هو وترمو انت او هي وارمو
انا ونرمو نحن والسادس منها كم موجب اعرابه بالحروف
ملاق لساكن بعده اي كائنة في اولها همزة وصل تغير
للساكن فانها تسقط عند الملاقاة فيجتمع الساكنان
فيحذف حرف الاعراب فان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة
المذكورة من المفردة المكبرة المضافة الى غير الياء فاعرابه في
الاحوال الثلث تقديري لعدم ظهورها في اللفظ لما
مر نحو جاءني ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومررت بابي القاسم
وان كان جمع المذكر السالم فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا
نحو مصطفون ومصطفين بفتح النون في النصب والجر
متحرك الواو وفاعل الساكن بالضمة المجانسة والياء بالكسرة
لما ذكر فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث لظهوره

للساكنين بها

في لفظ نحو جاءني مصطفو القوم بضم الواو ورايت
مصطفي القوم ومررت بمصطفي القوم بكسر اليا فيهما
وان لم يكن ما قبل حرف الاعراب مفتوحا يحذف فيه
اى الواو واليا للساكنين فيكون اعرابه تقديريا
في الاحوال الثلث نحو جاءني ضاربو القوم ورايت
ضاربي القوم ومررت بضاربي القوم وان كان في
ذلك الاسم تثنية فرفعه تقديري بحذف الالف للساكنين
وفي نصبه وجره نحو يحرك اليا للساكنين بالكسر
للمجانسة فيكون اعرابه فيهما لفظيا نحو جاءني غلاما
ابنك بحذف الالف ورايت غلامي ابنك ومررت
بغلامي ابنك بكسر اليا فيهما والموضع السابع من
المواضع السبعة المعرب الموقوف اى الذي وقف عليه
نائب الفاعل بالسكان حال كونه مما كان اعرابه بالحركة لا
بالحروف اذ حينئذ يكون لفظيا كمسلمون ويضربون فان
كان ذلك الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن منوناه
بتنوين المقابلة اولا او كان في آخره تاء التانيث فاحواله
الثلث اعرابه فيها تقديري لعدم ظهوره في اللفظ
نحو احمد في الاحوال الثلث مثال الغير المنون وضاربة
كذلك مثال لما في آخره التاء وضاربا مثال للمنون بغير
التمكن وان كان منونا بتنوين التمكن بغيرها بلا همزة
او بها اى حال كونه بلا تاء التانيث او بلاها منقلبة عنها

فرفعه

فرفعه وجره تقديري لسقوط الاعراب بالوقف دون
نصبه فانه يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضاء فتح
ما قبله الذي هو النصب نحو زيد فانه يقال جاءني زيدو
ومررت بزيد بسكون الدال ورايت زيدا بالالف و
اما المحلي وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في آخره بل في
نفس ما منع من ظهوره فيها ففي موضعين احدهما الاخير
الاول او الاخر بدل الثاني الاسم المبني المشغل آخره باعراب
غير محكي لما عرفت انه لو اشتغل بمحكي لكان اعرابه تقديريا
نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية
فيه اشارة الى ان النصب للمجرور فقط للاتباع الجار لان الجا
الة ووسيلة في افضاء معنى العامل الى المعمول فلا يكون
من جملة المعمول كذا في الامتحان وكذا اعجبني ضرب زيد
ومن ضرب زيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية او منصوب على
المفعولية في الاول والنائبة في الثاني والثاني منهما المبني
العارض الذي يتوارد عليه المعاني المقتضية قال فيما علق على
الامتحان قالوا التقديري انما يكون فيما يستحق
الاعراب في نفسه ولكن في آخره مانع والمحلي فيما لا يستحقه
فالمانع في نفسه واقول معنى كون الاعراب محليا و
مقدرا في النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد
المعاني المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة
لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او

فقول بعض المحققين الجار مع المجرور
منصوب المحل مسامحة او تجوز
تنبيه للكل على الخبر

المعمول فهي اذا من جملة العامل ص

الاول مثال للمطلق والاخيران للمخصوص

الادراك شامل للمطلق والاضافي للمخصوص

مخصوصا كقولنا مبتدأ او مضافا اليه او مدخول الجار
فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا مادام ذلك المانع باقيا
وبقي مجرد المحلية والاستحقاق لفيء محليا حتى لو زال
ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرا نحو يا زيد
وادعو زيدا او زيد ضارب عمرو وعمرا ومررت بزيد و
قوله تعالى واختار موسى قومه نجلا فيء مبني الاصل فانه
ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم تواردد المعاني عليه لعدم
دلالته على المعنى المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما
تفردت به بتوفيق الله والجمهور قصروا المانع على البناء
وقالوا معنى كونه محليا انه في محل لو وقع فيه معرب
لظهر الاعراب فيرد عليهم ان المحلي قد يكون في المعرب
لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا في مررت بزيد و
ضرب زيد شديد وعمرو ضارب زيد منصوب المحل و
اما نحو تأبط شرا علما فالمختار انه معرب اعرابا تقديريا
لكون المانع في الآخر فقط وهو الاشتغال بالحكاية و
المفعولية زالت بالعلمية نجلا فيء المانع في يا زيد ومررت
برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا
اليه مانع في نفس اللفظ لا في الآخر فيمنع عن ظهور النصب
غاية ما في الباب ان ذلك المانع اوجب في الآخر بناء آخر
لكن التسمية بالمحلي باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا
لو زال الاول وبقي الثاني صار الاعراب تقديريا نحو

ط
وللمانع ان يمنع حذف الجار في مررت بزيد حتى لو زال المانع بهذه الآية الكريمة

تأبط شرا

تأبط شرا على الصحيح الى هنا كلامه فهو اي المبني عارضا
اه لحليا بالاستخدام ما اي كلمة كان حركته وسكونه اي
حركة اخره وسكونه لا بعامل اي لا بسببه ولو دخل
عليه بان الاصل في البناء السكون والعدول الى الحركة
بسبب آخر كما سيجيء وبما ذكرنا لا يرد ان الاسماء المبنية
داخلة فيما ان كونها مبنية مذهب مرجوح والمختار
عنده مذهب الزمخشري وهو كونها معربة بوقوفه
صرح به في الامتحان لان حركتها بعامل لو دخل عليها
ملتبس او ملتبسا نجلا فيء المعرب فانه ليس كذلك وهو
من اعربته اي اوضحته واظهرته فالمعرب محل اظهار
المعاني لانه محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشيء محل لوصفه
فهو اي المعرب مطلقا ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه
بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة الاجمال ما كلمة كان حركته و
سكونه اي حركة آخره وسكونه بعامل اي بسببه بوساطة
او بدونها فيشمل دخول الجار الزائد وغيره مما لا يتعلق
بشيء على ما يشعر به تنكير عاملا فافهم ثم انه اراد بقصد شمول
هذين التوقيفيين للمبني والمعرب بالحرف مع انهما مذكوران
في الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط رتبتهما بالحرفية بعد
جعل التوقيف شاملا له والاكتفاء في الاقسام وانه لو اراد
الشمول بهما وزاد وحرفه بعد سكونه فيهما لصدق توقيف
المبني على المعرب بالحرف لما مر ان الحرف ثابت قبل العامل و

ومما اراد تحقيق كلامه وفهم ما على وجه الاتقان فليرجع الى الحاشيا للامتحان

كما سبق الثاني وسيجيء الاول اي المبني على المعرب بالحرف

بعده يحصل صفة له وهي الدلالة ولا دلالة له في المبني حتى يراد به
هذه الصفة كما في المعرب على ما لا يخفى فما ترك تعريف
ابن الحاجب لعدم حصول الغرض الاصلي من التعريف بها
وهو معرفة الافراد لاجراء الاحكام عليها وهذه لا تحصل
الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معرب و
لا يخفى ان تعريفها يفيد انه مع اختلالها في نفسها لا
اطلق المركب واراد جزءا والمركب مع الغير تركيبا
يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة
التي توجب البناء وهي مجهولة تحتاج الى تفصيل محل
جميع انواع المبنيات واراد بمبني الاصل الحرف والماضي و
الامر بغير اللام دون الجملة وكذلك لقرينة عليه
واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط
بهما بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال تمامها على
تفصيل المبنيات وانما عدل عن تعريف الجمهور وهما ما لا
يختلف آخره بعامل وما اختلف آخره لاجرام ان الاختلاف
بغير عامل حكم المبني واثره المرتب عليه صاحب هو
مبني وليس كذلك اذ حكمه واثره المرتب على بنائه ثبات
آخره على هيئة مخصوصة ولذا عرفه المطرزي بما عرفه
المصنف بعد تعريف المعرب بالاختلاف والمبني مطلقا
ولم يضمر لئلا يتوهم رجوعه الى المعرب من اول الامر على
نوعين مبني الاصل اي مبني هو الاصل ومبني العارض
اي
او متصفا بالبناء بحسب الاصالة
لا العروض

مثبتا في المعرب ومنفيا في المبني

ولا يخرج غير المتصرف عن تعريف المعرب
ويدخل في تعريف المبني

ولا يخرج غير المتصرف عن
تعريف المعرب ويدخل في
تعريف المبني

في تعريف المعرب

اي تعريفيه

انفسها

للكلية في تعريف المبني

اي مبني هو العارض والاول اربعة الحرف قدمه لكماله
في الاصالة اذ لا يقع معمولا اصلا بخلاف الماضي فانه قد
يقع موقع المعرب فيكون معمولا كامر والماضي قدمه
لكون الامر مختلفا فيه والامر بغير اللام عند البصريين
قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلا
مقدرة كامر والجملة مر حيث هي هي اخرها من الجميع
لكون بنائها مختلفا فيه واعتبارا اذ قد يوجد
في جزئيها الاعراب وجه البناء عدم توارد المعاني
المقتضية عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقبل
المطابق واعراب المضارع بالمشابهة التامة وهي
مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى والثاني ايضا على نوعين
لازم وغير لازم واللازم منهما ما لا ينفك عن البناء اصلا
وهو اي المبني اللازم المضارعات وجه البناء الاستغناء
بدلالة نفس اللفظ اجمالا فيه مادة وصيغة على المعاني
المختفية عن دلالة الاعراب عليها التي هي الغرض من وضعه
هذا هو المختار عنده كما صرح به في الامتحان في بحث
المعرب وقيل المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير و
قيل كونها على لفظ حرف الخطاب والفصاح اسما الاشارة
قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهي لعدم استقلالها معنى
حرفي لكن لم يوضع لها حرف كما فصلها الرضي وقيل
وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليها غيره وقيل

وهو للضمير وتقدم الذكر في الضمير
والمتعلق في الحرف

ولولا المزجان بين الليالي ما ترکت فطاياتها
ولا استمع مقالات النساء ولا تجلس مع اهل التوامي
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام



وهي الاضافة الى المفرد التي هي من خواصه لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق والموصول

وجه البناء المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير او وضع بعضها وضع الحرف غير اي وابة فانها معربان سالم يحذف صدر صلتها لالتزامهم فيها الاضافة المزحة لجانب الاسمية فلا يرد كم رجل وخمسة عشر كل لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث واذ اللذين سيجيء ان الاضافة فيهما كلا اضافة فلا ترجح جانب الاسمية وانما يلتزم حذف الصدر لتاكد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف هو معنى فشابهها الغايات ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى لله الامر من قبل ايام الشد على الرحمن ممتنا وينبغي ان يستثنى منها ومن اسماء الاشارة ما تثنيتها لان المختار عند كونها معربة وبناء وجهه في الامتحان بان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا في العرب عاملوه كما اراد وا ان يجعلوا الكل على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثنى عشر مع بنائه في غيره كما سيجيء واسماء الافعال بنيت لمشابهتها المبني الاصلا اعني الماضي والامر في المعنى او للفعل الذي الاصل في البناء لعدم موجب الاعراب كان بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيهما كذا في الامتحان وقد سبقت الاشارة الى هذه المذكورات



من المضمرات الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما اسم كان على وزن فعال حال كونه مصدرا موقفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور او صفة نحو يا فساق ويا خباث بمعنى فاسقة وياخبيثة او علما للمؤنث نحو حذام اسم امراة قيل بناء هذه الثلثة لمشابهتها في الوزنة والمبالغة لفعال بمعنى الامر المشابه في المعنى لمبنى الاصل ورده المصنف بان جهتي المشابهة مختلفان فلا ينتج قياس المساواة نحو زيد في ماذكر في بناء المنادى المفرد الموقفة كما يجيء فان قيل لم يعتبر العدل في جهة المشابهة كما اعتبر البعض مع ان قياس المساواة كما ينتج باعتبار عدم التخلف فيه قلت لانا قياس المساواة لا ينتج باعتباره ايضا ولانا نرضى به الرضي حيث قال ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن الفعلية الى الاسمية انتهى اي بلا داع للعدول عن هذا الاصل فلا يرد عليه ما اورده الفاضل العصام بان خروج فعال من الفعلية اليها كخروج ثلث ومثلث الى العدل المحقق فالدليل على العدل وثبوت الاصل لا يدل على العدل عنه لجواز ترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل لاضطراره المقدر وجودها بناء على ذلك كما في منع صرف عمر فلا دليل على كون الاصل فيه معدولا كما عرفت وان



الاصل في فعال بمعنى الامر مشابهته لمبنى الاصل في المعنى وما على زنته مشابه له في الوزنة فلا يصح ان يقال للمشابه للمشابه في المبالغة فلا يصح ان يقال للشيء الشيء مشابه لذلك الشيء لانتفاء جهة المشابهة فيه

من التركب الى الافراد وصيرورة الجملة بمنزلة المفرد لداع كما لا يخفى ثم قال ان ادعى في هذه المثلثة

قد فيه ايضا فهو تكلف على تكلف عند اهل الحجاز قيد للاخير
وهو وجوب عند بني تميم الا في اخره زاقان اكثرهم يوافقون
الحجازيين في بنائه لانهم احوص للاماله لاسيما في ذوات الواء
والمصحح لها كسرة فالتزموها وقيل لان الواو حرف مشتقل
لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة وقال
الصوفية ان هذا يقتضي اختيار الفتح وفيه انه
يقتضي ان عدم انحصار سبب البناء في مكلبة مبني الاصل
وان ضوا ما ذكره الحجازيون للفا ما ذكروا والكفاية الا ان
يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب الا ان يقيم
ما ذكرناه والحصر للاصل دون الضميمة والاصوات هو اي
الصوت في عرف النحاة كل لفظ حكي به صوت غير موضوع
للمعنى بدلالة تتكرر واختياره على اللفظ سواء كان اي لفظ الصوت
للحيوانات او للجمادات كغاق والحكاية اما بنفس المحكي عنه
نحو قال زيد غاق او نبخ اواخ واما بشابهة نحو قال
الذئب غاق او غاق صوت الذئب او قلت غاق فاصدا اصدر
ما يشابه صوت الذئب عن نفسك من غير تركيب وتخصيص
للحكاية بآخر القسم الثاني نحو هم لشمولها للكل معنى وحكما
الغرض الاصلي من النحو وهو التركيب فاخراجها وقع
فيها وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه لم يلتفت اليه
فيما ذكروا التعليل بانه لهم الصوت بعد تسليم الاول



مردود بان الصوت في عرف النحاة اعم الكلم وهو المحكي وبهذا
الاعتبار عد من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت
للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسما
الاصوات والتعليل بانه حينئذ يصير القسم اقساما واحدا سهو
اذ التاء في ما صوت والداخل في الاول حكاية ثم قالوا في سبب
بناء الاصوات الغير المحكية هو انتفاء التركيب وفيه ان هذا
مرجوح والمختار مذهب الزمخشري كون غير المركب موقوفا
ويدل عليه جواز الساكنين في نحو زيد مع امتناعه في نحو
ابن والمحكية كونها حكاية عنها وقد عرف ما فيه مرتين
والذي عندي ان التركيب تعذر للحكاية عن الصوت بنفسه
قصدوا غاية المشابهة فمنعوا من الاعراب لئلا ينتقض
وتحريك آخر نحو غاق في التركيب بالكسر لامتناع الساكنين
فاعرفها تقديري ذكره في الامتحان فعدهم هذا القسم
من المبني لبكاء ينبغي او صوت به للبهائم كنخ بفتح النون
وكسر الخاء المعجمة او فتحها مع تشديدها او بسكونها
مع التخفيف لناخة البعير قال بعض النحاة هذا القسم
داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضي وارى ان الحق
دخوله في حدها كذا في الامتحان فلا وجه لعدهم هذا
القسم قسما من المبني على حدة فذكره هنا اقتداء لهم
لا لانه مختاره وقال في ايضا بقي قسم ثالث للصوت وهو
لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع

كيخ عند الاعجاب ووى للمتندم وآه للتوجع واخ للسعال و

هذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره على ما تقتضيه الطبع

فاذا حكى دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال

او صوت به للحيوان او صدر من طبع لكان اشمل وجعل

ذكر البهايم وجعلها عملة للتصويت على سبيل التمثيل فكاذ

لا يتركب في مقام التعريف كما لا يخفى على المتتبع العارف و

بعض المركبات اذ ليس كلها من المبنيات فانه ما صار اسما

واحدا كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقي على حاله كخمسة عشر

فالمراد ببناء جزئيه وهما كلمتان وهو اى ذلك البعض كل

كلمتين في الاصل او في الحال فيشمل ستة اقسام ليس احدها ما

في الآخر في الاصل سواء كان الاول تمام الاعراب او لا

احترازا عن مثل تأبط شرا ومثل عبد الله ومثل زيد

وان زيدا علما اذ كل منها يحكى اعرابه تقديرى وينبغى

ان يقول اسمين كما سبق فيما سبق للاحترازعن مثل النجم و

الصعق وان يقول لا معربتين قبل العلمية للاحترازعن

مثل زيد قائم ومثل حيوان ناطق علمين لما مر بل لو قال كل

اسمين ليس بينهما نسبة لكان اصوب جعلنا آما

واحدا بان جعل مجموعهما علما للاعلى معنى واحدا فان كان

الثاني صوتا مبنيا اى الجزآن اما الاول فلانه ليس محلا للاعراب

لكونه جزء حقيقيا من الكلام فلم يحتج الى سبب البناء و

اما الثاني فلكونه مبنيا قبل التركب وهذا مسلوك

مسلك

مسلك الغير والا فقد مر ان العنوت عنده ان ليس

بمبني قبل الحكاية وبعدها معرب باعراب تقديرى و

كسر الثاني عند الوصل لالتقاء الساكنين وكون الكسر

اصلا في تحريك الساكن وفتح الاول للخفة نحو سيبويه

معناه قبل العلمية الراغب في النبيذ وهو التفاح او الرجل

اياه اى الوجد به سمي به امام النحاة عمر ابن عثمان الشيرازى

لكمال رغبته فيه او لكثرة شبه اياه وان لم يكن الثاني صوتا بني

الاول على الفتح تمام ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك اسم

بلد بالشام مركب من بعل وهو الزوج او الصنم وبك

صاحب هذا البلد من بك اى زجر او من بك عنقها ان

دققها وحضرموت اسم بلد وقبيلة وهما اسمان في الاصل

جعلا واحدا وعلى السكون ان كان آخره حرف علة لثقل الحركة

عليها من حيث هي حركة وان كان فتحة نحو معدى كرب

واعرب الثاني حال كونه غير منصرف للعلمية والتركيب و

لا يخفى ان العرب وغير المنصرف انما هما المجموع لا الثاني فقط

لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين في آخر المجموع عبر عنه

بهما تسامحا ويجوز على اللغة الفصيحة متعلق بالبناء

والاعراب معا اما على غيرها فيجب الاول تشبيها له بالبناء

حيث يسقط تنوينه بالتركيب فيجرى الاعراب في لفظا

او تقديرا على حسب العامل وقيل يجوز في مثل معدى كرب

فتح الياء وسكونها في نصب ويجب الثاني بتشبيهها الا

ايضا

الشهور ان بك لغة في الباء

الا ان عد الفاء والباء وان

منه سلوك الراء

ان عن الثاني

وغير المنصرف

بالمضاف اليه في الصورة فيجري مع منع الصرف على رأي
ان قدرانه اسم للمؤنث كما اذا قدرانه كوكب اسم للكوكبة وبك
اسم للبقعة يقال هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت
ببعلبك بالحركات الثلث في اللام وفتح الكاف في الاحوال
الثلث ومع الصرف على رأي آخران قدرانه اسم للمذكر
كما اذا قدران كوكب اسم للحزيز بلوبك اسم للمكان او صاحب
البلد فيكسر الكاف في الاحوال الثلث ويبنى الثاني ايضا
على رأي تشبيها لخمسة عشر وجه عدم فصاحة هذه
اللغة كونها مبنية على تشبيه ما ليس باضافي بتركيب اضافي
في مجرد الصورة وجعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة بمنزلة
دلالته على المعنى في الاصل على ان التشبيه بخمسة عشر
في وقوع التاخر في الاول غير صالح للسببية للبناء اذ المضاف
والمضاف اليه ايضا كذلك مع انهما غير مبنيين وان قياس
المساواة غير منتج فيه كما مر وان لم نجعلا اي الكلمتان
اسما واحدا ولكن تضمن الثاني حرفا ما لفظا او حكما
فان لم يكن الاولى لفظ اثنين بنيا اي اللفظان او
الجزءان قيل اما الاول فلوقوع آخر في وسط الكلمة الذي
ليس محلا للاعراب واما الثاني فلتضمنه للحرف وقال المحقق
وفيه انهما كلمتان بلا احتمال لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى
وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء على ما سبق بيانه و
الذي عندي ان التضمن للجزئيين معا فلذا بنيا افتهى

وسلك

اي اذا لم يكن التقدير بالمؤنث
فيصرف كالموت في حضرموت

وسلك في هذه الرسالة مسلك الجمهور على الفتح ان كان
آخرها حرفا صحيحا وعلى السكون ان كان اخرها حرف علة
لما مر نحو احد عشر واحدى عشرة وثلث عشرة وثلثة عشر
وحادي عشر وحادية عشرة والزائد عليها منتهيا
الى تسع عشرة وتاسعة عشرة يريد به ما دون العشرين او
فوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو القسم الاول او الواحد منه
وهو الثاني والتضمن في الاول لفظا في الثاني اذ ليس المعنى
حادي وعشر فوجه ان الفياس ان يكون المفرد من
المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد
ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا
صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليؤذن من اول الامر
ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا
على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق
منه ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي
عشرين والمعنى واحد ونحو هو اي فلان جاري بيت
بيت اي ملاصقا بيتي وبيته او بيت منه متصلا الى
بيت مني او ملصقا بيت مني يعني به الجار القريب
وهو بين بين اي وقع بين هذا وبين ذاك يقال هذا
الشيء بين بين اي بين الجيد وبين الردي اشار بهذا
الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد وان كان الاولى لفظ
اثنين بنى اللفظ الثاني لما مر من التضمن واعرب الاول

لان الشيء المذكور يعارض سبب
البناء فرجع الى الاصل الذى هو
الاعراب
قال الفاضل العصام هذا اقرب
الى الضبط وابعد عن التحكم
فى الفرق بين اللذان واثنى عشر

وحذف نونه قيل لما حذف العاطف كان على صورة الضاف
فحذف النون واعرب وفيه ان هذا منقوض بثلاثة عشر
كما لا يخفى وقيل اجرى الباب التثنية مجرى واحدا وهم الذين
يقولون باعراب هذان واللذان وان حذف النون للايجاز
المطلوب وابقاء المحذوف وقال الفاضل العصام لان
الجزء الثانى منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى اثنان مع
النون لا يبنى مع ما بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثنى عشرك
وجواز ثلثة عشرك نحو جاءنى اثنا عشر رجلا ورأيت
اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وبعض الكنايات
لان بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها ليس على هذا
الباب كضمير الغائب انما لم يعربوها لانها على معناها اللغوى و
هو ان يعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه
لغرض كالابهام على السامع ونحوه غير انها بمعنى المكنى به
وهو اى ذلك البعض كم ويجئ لمعنيين محتاجين الى التمييز
ففرقوا بين تمييزها فى الاعراب تمييزا بينهما اشار اليه بقوله
يكون كالاستفهام عن العدد فينصب ما بعده على التمييز حملا
على ميز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها والحمل
على ميز احد الطرفين يحكم نحو كم رجلا ويكون للخبرية
عن العدد مستميت بها وان كانت لاثنتاء التكثير ما تبا
ان متعلقها خبر تميزا بينهما بمعنى التكثير فيضاف الى مابعده
نحو كم رجل او رجال لانه نقيض رب او مثله فحمل عليه فى

الجزء

كناية عن القبيح والقبيح الذى
يستحيى ذكره

فى الجزء فميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع
فحمل عليهما دفعا للتحكم وبناؤها لكونها موضوعة
وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف
وحمل الخبرية عليها وكذا عطف على كم يكون للعدد و
قد يجئ لغيره ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن
يوم الجمعة مثلا فينصب ما بعده على التمييز لما مر فى كم
الاستفهامية وبناؤها لكونها فى الاصل ذا دخل عليها كاف
التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقى
ذا على اصل بناؤها نحو عندى كذا درهما قال فى الامتحان
وينبغى ان يذكر كاين فانه مبنى ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها
كاف التشبيه دخلت على اى فصار المجموع اسما واحدا
مبنيا على السكون آخره نون ساكنة لا تنوين ولذا
يكتب بالنون وكيت وذيت بحركات التاء ولا يستعملان
الا مكررين بواو العطف يكونان للحديث اى الكناية عنه
نحو قال كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت و
لكونهما عبارتين عن الجملة التى عدت من مبنى الاصل
والكاف المتضمنة لمعنى ان او الاستفهام كمى وما وغيرها
وجه البناء ظ غير اى وايّة فانهما معربان لامر وبعض الظروف
لان جميعها ليس بمبنى والمراد بكم الزمان والمكان لما
اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته فى من ومذ ومنذ ذكره الفاضل
العصام لكنه خلاف المتبادر وقال المص ذكرها لشبهها

بنيا

ط
وهو من احد عشر الى تسعة
وتستعمل

بالظرف فی الدلالة علی الزمان ثم ان المراد به اعم من کونه حقیقیا او حکمیا فیشمل کیف الذی للحال والصفة واما ذکر الکاف وما عطف علیه فمن قبیل ذکر الشیء فی بلبیا یکابه نحو من بنی لتضمنه معنی حرف التعریف ولذا صار معرفة وعلی الکسر لاجتماع الساکنین وکونه اصلا فی تحریک الساکن وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة فی اشهر اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة وقد یضم القاف اتباعا لضمة الطاء وقد یسکن الطاء فهذه خمس لغات کلها للوقت الماضی المنفی فعلا مثل ما رایته قط الی ابدا وبناء المخففة لکون وضعها وضع الحرف والمشددة للحاق بها وقیل لتضمنها معنی الحرف لان معناها الی هذا الآن وقیل لشبهها بالحرف لانها مثلها فی استغراق النفی وعوض بفتح العین وضم الضاد فی الشهور وقد جاء فتح الضاد وکسرها وهو للزمان المستقبل المنفی فعل نحو لا اراه عوض ای ابدا وبناؤه علی الضم لکونه مقطوعا عن الاضافة کقبل بدلیل اعرابهما نحو عوض العائضین ای دهر الداهرین والداهر ما یبقی علی وجه الارض و مذ ومنذ وبناؤهما لموافقتهما ایاها حرفیا ولکونهما مقطوعین عن الاضافة کقبل ولذا بنی الثانی علی الضم لاجتماع الساکنین وبنی الاول علی السکون لعدم اجتماعهما واذا لقی الساکن یضم آخره للاتباع اولالتقاء الساکنین

اصله

قال الفاضل العصام الدلیل علی جواز ان یکون الفتح فی مذنا کما فی حال الاضافة انه یجیء مفتوحا ومکسورا ایضا ولان تجیء مقطوعا عما یقدر بالاضافة الی المفرد نادر جانب الکثرة وتضعف المشابهة فلا تؤثر فی البناء وان تعدم مجیئی عندها وتجیء عند عدمها مجیئی یدل علی کونه اعرابا وان مجیئی الفتح والکسر فیه لوجه یبتدی العدول عما للضم وعدم فیها لعدم لا یقید بمعد لکن یرد انه ح لا یکون من اللازم کما فیا یاتی فقده بینه وافراده منها وجهد اللهم الا ان یقال وجهه شدة مکابدة لقط فقده فنط بقی التغلب ویمکن ان یقال وجه بناء قط تضمنه معنی حرف الی کما ذکره فی شرح التسهیل فی وجه بناء قط واما ما قدناه وجه تضمنه معنی لام الاستغراق فلیس بشیء هو امر جاء به القدیمة

ردود بما قاله العصام ان الاستغراق صح

اصله منذ بدلیل انه لو سمی به یصغر علی منیذ ویجمع علی أمناذ یتدبر فلما احتیج الی التحریک عاد الی اصله نحو مذ الیوم قدمه علی منذ لما مر وقیل ان بناؤه لکون وضعه وضع الحرف ومنذ محمول علیه وقال الفاضل العصام لو ثبت هذا الشبه ان منذ لیس اصلا لزم الا یکیف یکون اصلا فی البناء سابقا علیه ولانه غالب فی الکلم ومنذ فی الحرف علی ما حکاه الزجاج عن النحاة لان الحذف انما یلحق الحروف ولا استبعاد فی ذلک کما لا یخفی علی من له ادنی استعداد واذا بنی للزوم اضافته الی الجملة وما اضیف الیها فهو فی الحقیقة مضاف الی مضمونها وهو غیر مذکور صریحا فکانه محذوف کما فی الغایات ولم یبن علی الضم لان الالف لا یحتمله واذا بنی لما مر ولکون وضعه وضع الحرف ولذا بنی علی السکون مع ان مقتضی العلة الاولی الضم ولما قال فاضل العصام فی شرح التلخیص وهو لو قوع امر لوقوع غیره بحیث یکون وقوع الثانی مع الاول معیة المسبب مع السبب المقتضی فیلزم فی ذلک اتحاد زمانهما وذهب ابن السراج وابو علی وابن جنی وجماعة الی ان الزمان مدلوله والظرف بمعنی حین وردهما ابن خروف بصحة کلام سلم دخل الجنة واجیب بانه مبنی علی المبالغة وقول سیبویه انما یکون مثل لو تحمل الی انه مختلف فی المضی او فی عدم العدا وفی عدم الظرفیة وقال ابن مالک انه بمعنی اذ واستحسنه ابن هشام

قال الفاضل العصام فی الحرف الفاء الفصیحة کل بیان

قال الفاضل العصام فی آخره الفاء الفصیحة والقیاس بناؤه وبناؤه لشبهه الی الغیر فی شیء ما وجب والقصور وجبین مبنی بالحمل علی عملة البناء والا فلا یعتد بهذا الشبه

الی عن الاضافة

بانه يختص بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوى القول
بالظرفية ولعل ميل المص الى ذلك حيث قرنه مع وجه البنا
مامر ومتى استفهاما او شرطا للزمان وانى استفهاما
او شرطا للمكان وجه البنا فيهما تضمنهما اياهما وايان
استفهاما للزمان وكيف استفهاما للحال وجه
البنا فيها تضمنها اياه وان كان بعده كلام فهو خبر نحو
كيفما انت وان كان فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت
وحيث للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اكثريا وجه البنا
فيها مر وحيثما اذا ولدى بالف مقصورة قال الرضي لا وجه لبنائه
لانه يعني عند وهو معرب بالاتفاق ثم قال الفه يعامل معاملة
الفعلى والى يثبت مع الظ وتقلب يائه الضمير غالبا و
حكى سيبويه عن قوم لداك وعاداك والاك ولا يضاف الى
الضمير مقصورا لاصل الالف سوى هذه الثلثة ولدن
بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهو اصل
اللدى وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفا فيدفع
الالتقاء بكسر النون وبكسان العين للتخفيف كما في عضد
فيدفع الالتقاء بفتحه او بكسره او كسر النون او حذفه
اشار اليه بقوله ولد بفتح اللام او ضمها وسكون
الدال وربما يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال
فيقال لد بفتح اللام وضم الدال فهذه ثمانية لغات وعبارة
المص تحتملها على ما لا يخفى قال الفاضل العصام ولا يخفى

ان الثالثة

الا اذا لم يستعمل الا فيما هو حاضر قريب منك وعند يستعمل في بعيد فحرز ذكر الفاضل العصام

ان الثلثة الاخيرة مبنيات على السكون لان آخرها النون
الساكنة المحذوفة والمعتبر في البناء حال الآخر دون الوسط
والقول بان الآخر فيها مبني والمعتبر هو الحال مردود بان
المحذوف لعلة لا ينسى نعم يصح ذلك في لد بضم الدال دون
غيره وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف لا نظير له
لكن جراءهم على ذلك حذف النون في لد بلا علة انتهى الصحيح
قيل بنيت لوضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه
وردّه الرضي بان الواضع انما يضع وضع الحرف فكان يوفي
ان يكون في التركيب مبنيا لمشابهته بالحرف فالوضع وضع
الحروف لا يصلح ان يكون وجها للبناء والفاضل العصام
بانه لا يجوز تقرير بناء الاصل على ما يحصل بالتوقيف فيه
فان وجوده بعد بنائه كما هو الظ وقال الرضي لاستدامة
الابتداء الذي هو معنى من وقال الفاضل العصام و
الاقرب ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من تاكيدا
فعلى هذا الحاجة الى تقدير من اذ لم يذكر كما قدره الرضي
والكاف الذي بمعنى المثل يضحك من كالبرد المتهم اي
من انسان مثل البرد الذاب للطافتها وعلى بمعنى الفوق
نحو من علية وعن بمعنى المجاوز نحو من عن يميني الكمية
صفة للثلثة الاخيرة والقرينة على اسميتها دخول حرف الجر
عليها لامتناع دخولها على حرف الجر وفيه اللازم من النو
اربعة اقسام الاول ما اتى لهم مطلقا قطع عن الاضافة

لانه بلا علة راوا حذفه لدفع الالتقاء او حذف بلا

بالتعريف بيا

بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكانه لم يقطع منه
فيوب وهو في غير الظرف كثير نحو قوله قفا وكلا منه بنال الامل
وفي الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
والمعنى في الحالين واحد قال بعضهم المحذوف منوي
في المبني ومنسي في المعرب وقال الرضي الحق هو الاول
منويا فيه المضاف اليه اذ لو كان منسيا كما في الظرف
يوب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع
المنسي في غير نحو قبل وبعد وتحت وفوق وقدام و
امام وخلف ووراء واسفل ودون ومن على ومن عل
ولا يقاس عليها ما يقاسها نحو يمين وشمال وتلقاء غير
وليس غير وحسب وجه البناء في الجميع المشابهة بالحرف
في الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبر النقصان باقوى
الحركات والآن عطف على ما ولو قدمه لكان اولى لفظه
وجه البناء فيه شبهه بالحرف في عدم التصرف بنوع اللام
وبالتثنية والجمع والتصغير او تضمنه معنى لام الاضافة او حرف
التعريف والظاهر زائدة وعده في غير اللازم مبنيا
على رأي من قال انه قد يوب كقبل لا بقول كانهما ملأ
لم يتغيرا والاصل من الآن حذف نون من وكسر نون
الآن لدخول من عليه وردّ بان هذا ليس بقوي لاحتمال
كون الكسر بنائيا لالتقاء الساكنين وقالا لذا مبني
وفيه نظر لعل وجهه ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت
الكسر

على رأي الزجاج اذ معناه هذا الوقت
ورده الرضي بان جميع الاعلام كذلك
مع انها لم تبن

اذ شرط حرف التعريف ان يدخل على
الكلمة وهو الآن لم يسمع مجردا منها

الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت والثاني المنادى وهو ما نودي
بحرف النداء لفظا او تقديرا نحو يا زيد ونحو يوسف اعرض
عن هذا فيشمل هذا مثل يا الله ويا سماء بلا تعسف
فجلا تعريف ابن الحاجب المفرد لا المضاف ولا المشابه
المعرفة قبل النداء او بعده فانه مبني على ما يرفع لكن
المنادى في غير صورة النداء لفظا او تقديرا او محلا به
راجع الى يا الذي هو عبارة عن الحركة التي هي الضمة
والحرف الشامل لالف التثنية وواو الجمع انما بني لوقوعه
موقع الكاف الاسمية ومشابهة لها افرادا وتعريفا في مثل
ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا او معنى
ذكره في الامتحان وهو المشهور واستبعده بعض
الكل بمنع المشابهة بانه لا تعريف في كاف الخطاب الحرفية
والافراد لا يكفي في المشابهة والا بني النكرة المفردة ثم
قال والاشبه عندي ان بناءه لتضمنه معنى الامر كتعال
واجب وانما لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة بسبب
البناء وحمل عليه شبيه المضاف والمقبول لغير معين
لان الامر خطاب لمعين والمقبول لغيره ليس بخطاب
في الحقيقة فلا يناسب الامر وانما بني على ما يرفع به للفرق
بين حركتي المنادى المبني وبين حركة المبني وحروفها
كذا في الرضي هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول
داع كما اشار اليه بقوله ان لم يلحق باخره الف الاستغاثة

وان قبل النداء فيكون المنادى مرفوعا الى
المنادى باعتبار ما يؤول اليه واتما بعده
فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى
باعتبار ما كان

او الندبة هذا الشرط يفيد في الواحد اذ الالف ما دام الفا
منافي لضم ما قبله دون المثنى والمجموع اذ هما مبنيان على ما يرفع به
لحق بآخره الف او الا نحو يا زيدانا ويا زيدونا لانتفاء المنا
ح لوجود الفصل بينهما بالنون يرشدك اليه الاقتصار على
قوله وان لحق بآخره الف يبنى على الفتح لان البناء على الفتح
انما يتصور في الواحد دونهما ولذا خص المثال هناك
به ولو غير لحوق الالف بناؤهما ايضا على ما يرفع به ليتبين
حكمهما ايضا ولك ان تريد بالاخر ما يراد به في قوله
الاعراب فح لا يلحق بآخرهما الف بل لو لحق بالنون وهو
يسلب آخرها على هذا المعنى ولا باء ولام للاستغاثة او التعجب
او التهديد اذ به لا يبقى البناء فضلا عن كونه على ما يرفع
به نحو يا زيد مثال للمعرفة قبل النداء والمبنى على الضمة
سواء يلحق بآخره الف ولا باء ولام ويا مسلمان مثال للمعرفة
بعده والمبنى على الالف بلا الف ولام ويا مسلمون
مثال للمعرفة بعده والمبنى على الواو بدونها ويا هذا
وفي يراد المثالين الاخيرين التنبيه على ان ايلاء المراد بالفرد
ما يقابل الشيء والمجموع بل ما يقابل المضاف ومشبهه و
يرشدك اليه قوله وان كان المنادى مضافا او مشابها
به اراد به ما اتصل به شيء من تمام معمول له او نعت لجملة
او ظرف او معطوف عليه على ان يكون كلها لشيء واحد
او نكرة على انه مفعول به اى يبقى على ما كان عليه من النصب
لفظا

ولا يخفى ان الشرط الاول غير مفيد
في حقها على هذا المعنى ايضا
فلا تغفل منه

لفظا او تقديرا او محلا الذي هو الاصل لا يعدل عنه
الى الضم وغيره لعدم الداعي لان الاضافة لكونها من خواص
الاسم توجب جانب الاسمية وتجعل المشابهة ضعيفة فلا
فلا يرد ان منصب المنادى تحصيل الخاصل اذ قبل كونه منادى
منصوب ايضا ولا انه ان اريد النصب لفظا او تقديرا
يشكل بمثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني
ويا غير ما يظهر فيه مبنيا على الفتح لان كلا منها لم ينصب لفظا
او تقديرا بل محلا مع انه مضاف يفعل مقدر عند سيبويه
وهو الصحيح فاصل يا عبد الله ادعو او انادي عبد الله
حذف فعل انشاء حذفا واجبا لدفع اللبس يكون خبرا
ثم انيب عن حرف النداء ليدل عليه فيتأكد الوجوب
لامتناع الجمع بين النائب والمنوب وقيل لكثرة
استعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته
نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد مثال لشبه مضاف وما
من تمام معمول له ومثال ما من تمام نعت لجملة او ظرف
نحو يا حليما لا يعجل ويا نخلة من ذات عرق نجلك زيد
الظريف ومثال لها من تمام معطوف عليه على ان يكون
اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين عددا او علما نحو
يا زيد وعمرو ويا رجلا لغير معين بان اريد من يأتي اي
رجل كان وان لحق بآخره اى آخر المنادى المفرد المعرفة
الف مذكور مبني على الفتح لاقتضائه فتح ما قبله نحو يا زيدا

وان اتصلا بأول لام مذكور يجب جره لانها لام الجر للتخصيص
دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام
مفتوحة جلا على الكف ولو عطف بغير يا للكهولة ولكثرة
تكثر العطوف ولا يستعمل فيها الا يا لكونها اشهر وانما اعرب
معها لضعف مشابهته للحرف بدخول خاصة الاسم نحو يا زيد
في مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد ولذا لم يذكر المستغاث له
لانه لو ذكره لم يجمع اخوين ولم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها
بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل في بعض قيد
عين التابع الجاري فيه هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو
محتاج اليه فقال والبدل من المنادى المبني على ما يرفع مطلقا
والمعطوف عليه الخالي من اللام اذ الحكم الآتي لا يجري في غيره
حكمه اي حكم كل منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف
النداء مطلقا وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول
كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل
في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فكانه باشره كلا منهما
فالاول نحو يا رجل زيد في المفرد المعرفة والثاني يا زيد وعمرو
كذلك ونحو يا زيد اخا عمرو في المضاف ويا زيد طالعا جبلا
او وطالعا جبلا في شبهه ويا زيد رجلا صالحا او ورجلا
صالحا في النكرة انما لم يتعرض هنا لبيان حكم غيرهما من
التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوي لكونها كتوابع
سائر المبني في كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه وقولهم

ترفع

تسواء كان كل منهما مفردا او مضافا
او مشابها به او نكرة

ترفع حملا على لفظ ليس كما ينبغي اذ يلزم حينئذ ان لا يكون اعراب
التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لابد منه والتعميم للحقيقي
والحكمي جمع بين الحقيقة والمجاز والاصح ان الرفع في الوقف
مثلا في مثل يا زيد والعاقل ليس باعراب ولا بناء كالجر الجواري
صرح به في الامتحان فلا وجه لتخصيص هذا البناء بحث
المنادى المبني كما لا يخفى على الزكي وجوبا في النداء مبتدا خبره
مجموع يا وما عطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل
في الاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد الا هو وهو للبعيد
حقيقة كقولك يا زيد لبعيد منك حقيقة او حكما كقول
الداعي يا الله ويا رب والله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص
من حبل الوريد لكن الداعي يستعمل استقصار النفس واستعدادها
لها من المدعو جل وعلى كذا قال الزمخشري وقال ابن الميزان
هذا دليل اقناعي لا برهاني فان الداعي يقول يا قريبا غير
بعيد ويا من هو اقرب الينا من حبل الوريد الانتصاف
قلت البعيد كذا في التسهيل وشرحه للدماميني فظهر ان
لا اختصاص لايا البعيد وايا وهيا هما للبعيد قدمها لكثرتها
ليا الموجوده فيهما وقدم الاول على الثاني لان الهمزة من اقصى
الحلق والهاء مما بعده وآوا بالمد هما للبعيد ايضا كما في
التسهيل وأي بالقصر للقريب وقيل للمتوسط قدمه
لكثرة ليا في كونه على حرفين والهمزة للقريب ووا عده
منها لان الحق عنده كون المندوب من المنادى كما صح

نكرة او معرفة مفردا او مضافا
او شبهه

انما في المعرفة فليكون كالعوض مما
في النكرة من معنى نفي الاحاد و
هو جواب لمن قال لم اسمية النكرة و
انما في الدار رجل لم اسمية المعرفة ايضا نحو
لا زيد في الدار ولا امرأة و
رجل ولا امرأة و غير ذلك

في الاحتمال هو مختص بالندبة لا يستعمل في غيرها جلا
يا فاندبرا وغيرها كما سبق والثالث لم الا التي لنفي الجنس
اذا كان مفردا اذ لو كان مضافا او شبهه لم يكن مبنيا بل يكون
معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية نكرة متصلة
بلا اذ لو كان معرفة او مفصولا عنها لم يكن مبنيا ايضا بل يجب
الرفع على الابتداء والتكرير حال كونها غير مكررة اذ حكم
المكررة سيجيء نحو لا رجل في الدار ولا رجلين فيها ولا مسلمين
فيها ولا مسلمات اما بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب
لهل من رجل مثلا وعلى ما ينصب به ليكون البناء على حركة او
حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ذكره الرضي واقول
هذا مخالف لما ذكره في المنادى من انه على ما يرفع به للفرق الخ
فلا بد من بيان الفرق حتى يتم الكلام ولعل ان عاملا ضعيف
وقد يتعلل عنه فجعل حركة معمول المبني موافقا لعمل المحلي وهو
النصب ليكون اشارة وذكر الرضي ان معزول نحو لا رجل في
المنادى فانه قوي لان يعمل لاصالة فلا يظن بالعزل حتى يحتاج
الى التذكير هذا ما سنح بخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة
عند العليم الخبير والرابع المضارع المتصل به نون جمع المؤنث
مبني بكون الآخر بمنزلة الوسط وعلى السكون حملا على الماضي
او نون التاكيد خفيفة او ثقيلة انما بني لكونها بمنزلة
الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة
ولو دخل عليها فرعي كانه اخرى في الحقيقة وبني على الضم

انما بني

وانما بني الماضي على السكون
لئلا يلزم اربع حركات متوالية
فيما هو كالكلمة الواحدة

في جمع

وجمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكثرة الواحدة
الحاضرة ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح في غيرها ذكره
في الاحتمال وقال بعض الكمل بني مع الثاني على الفتح ان
لم يقع بينهما مرفوع بارز نحو اما اذا وقع في المضارع معرب
تقدير الوقوع الفصل بينهما بالضمير نظر النحو براد ق
وبالقبول احق لان هذا الفصل لا يقر كونها بمنزلة الجزء
لانهم عدوا الضمير جزءا من الفعل استدلالا بكون اخر
مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا مثال الاول
نحو يضربن للغائبة وتضربن للحاضرة وهل يضربا
بفتح الباء وضمها وهل تضربا بفتح الباء او ضمها او كسرها
والنون فيها خفيفة او ثقيلة وهذه الالفاظ مما نحو
قبل الهنا يجب بناؤها ولا يجوز اعرابها عند وجود
شروطها وان كان بناؤها غير لازم لانتفائه عند عدم
احدها ولما جاز البناء فالظرف المضافة الى الجملة
والى اذ المضافة اليها فانها اي الظرف المذكورة يجوز
بناؤها لاكتسابها ايا من المضاف اليه بلا واسطة
او بها على الفتح لخفته نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم ونحو حينئذ ويومئذ اي حين اذ كان كذا و يوم اذ كان كذا
يوم لا يجب لعدم لزوم الاكتساب وكذلك في جواز البناء
على الفتح للاكتساب والخفة مثل وغير مع الاضافة
الى ما والى ان المصدريتين مع مدخولها وفي ان المشددة

والمتصل بجزء الشيء متصل بذلك الشيء

كذلك مثل قيامي مثلما قام زيد وان يقوم وانك تقوم
ونحو اقول غيرما تقول وان تقول وانك تقول ولم
لا عطف على الظروف المكررة صفة لا المتصل بها المفرد
النكرة صفات الكم وقد سبق حكم الغير المكررة و المفصول
عنها والمضاف وشبهه والموفة نحو لا حول عن المعصية
ولا قوة على الطاعة الا بهداية الله وعنايته فانه يجوز
بناؤها على الفتح على الاصل المذكور والعطف عطف
مفرد او جملة بتقدير الخبر للاول ورفعها على الابتداء
ليطابق السؤال لانه جواب بغير الله حول قوة وفتح
الاول على الاصل المذكور مع نصب الثاني عطفا على لفظ
الاول او محله القريب منونا لاعرابه ورفعه عطفا على محل
البعيد ولا زائدة فيهما وهو بالجر عطف على النصب
ورفع الاول بالرفع على ان لا بمعنى ليس او على الغاء العمل
بالتكرير مع فتح الثاني على الاصل المذكور وهذه الوجوه
خمسة اوجه يجوز في السماء امثالها اي امثال لا حول ولا قوة
الا بالله في كون لا المكررة متصلا بها اسم مفرد نكرة مثل
لا رجل ولا امرأة فيها وصفة كلم لا عطف على الظروف او
اسم لا المبني صفة كلم لا احترازا عن المعرب فان صفته
لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب قطعا رفعا ونصبا نحو
لا غلام رجل ظريف او ظريفا المفردة المتصلة بها اي الكلم
صفتان للصفة احترز بالاول عن المضافة فانه لا يجوز

بناؤها

بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن الوجه وبالثاني عما
المفصولة مثل لا غلام فيها ظريف فانه لا يجوز
بناؤها اصلا بل قد يجوز رفعا ونصبا فانه يجوز بنا
اي الصفة المذكورة على الفتح حملا على الموصوف و
للامتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليها حقيقة
فكان لا بانشرتها نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها
رفعا حملا على محل جعيد، ونصبا على لفظ او محل القريب
نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريفا بالنصب واما معطوف
نكرة بلا تكرير ولا يرفع حملا على محل البعيد وينصب حملا
على محل او محل القريب ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل
بالعاطف ولذا لم يتعرض له لان كلامنا في جايز البناء و
انما يتعرض لحكم سائر التوابع ايضا لانه لا نص منهم
فيها غير انه نقل عن الاندلسي ان ما عداها كتوابع المنادى
قد وقع الفراغ عن تسويد شرح اظهار الكلام بعون
الملك العزيز الفتاح وعلى يد اضعف الورى مصطفى
في الضحوى الكبرى من يوم الاربعا السابع والعشرين
من رمضان المبارك من سنة خمس وثمانين والف
تمت الكتاب بعون الله الملك
الوهاب

* لعدم الانفكاك في الاول و
الاتصال في الثاني
** اي صفة لرجل ظريف نفي ظرفه
كما زيد بالنداء وبهذا ارتبن البنى
** اي معطوف اسمها المبني
** فان حكم التكرير متروك

١٦-